جمهورية مصر العربية
مجلس النواب

الفصل التشريعي الثاني
دور الانعقاد العادي الأول

تقريـر
لجنـــة الخطـــة والموازنـــة

السيد المستشار الدكتور/ حنفـى جبالـى
رئيـس مجلـس النـواب

تحيـــة طيبـــة.. وبعـــد، أتشرف بأن أُقدّم لسيادتكم، مع هذا، التقرير الأول العام للجنة الخطة والموازنة بشأن مشروع خطة السنة الرابعة ٢٠٢٢/٢٠٢١ من خطة التنمية المُستدامة متوســـطة الأجل (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)، ومشـــروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، **رجـاء التفضل بعرضـه على المجلـس الموقَّـر.**

وقد اختـار مكتب اللجنـة السـيد العضـو/ **فخرى الـدين الفقى**، مقررًا أصـليًا، والسيد العضو/ **ياسـر عمـر**، مقرراً احتياطيًا، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيـس اللجنـة

أ. د/ فخـرى الديـن الفقـى

٢٠٢١/٦/٩

الفهـــرس

الموضـــــــوع	الصفحة من	الصفحة إلى
الفهرس	أ	ب
مقدمـــة	١	٥
القســـم الأول: الإجراءات التى اتخذتها لجنة الخطة والموازنة لمتابعة توصـــياتها التى وردت فى تقريرها العام عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢) وخطة العام المالى الثالث منها ومشروع الموازنة العامة للدولة ومشـــروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصـــادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١	٦	١١
القسم الثانى: الإجراءات التى اتخذتها لجنة الخطة والموازنة تجاه مشروعات قوانين كل من .. – خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعية للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (السـنة الرابعة من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل ٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)..... – ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ ..... – ربط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ ..... – ربط موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ فى ضـــوء البيانات التى وردت من كل من: وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية المتعلقة بما سبق.....	١٢	١٩
القســـم الثالث: الملامح العامة للخطة العامة للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية (وخطة الســـنة الرابعـة ٢٠٢١/٢٠٢٢من الخطـة متوســـطـة المـدى للتنميـة المســـتـدامـة (٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢) فى ضـــوء البيان الذى ألقته وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية أمام المجلس بجلســـته التاســـعة والثلاثين المعقودة فى ٢٠٢١/٤/٢٥، ورأى اللجنة بشأنها	٢٠	٧١
القســـم الرابع: أهم الملامح العامة للبيان المالى الذى ألقاه وزير المالية عن مشـــروع الموازنة العامة للدولة ومشـــروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصـــادية للســـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ أمـام المجلس بجلســـتـه التـاســـعـة والثلاثين المعقودة فى ٢٠٢١/٤/٢٥، ورأى اللجنة بشأنه	٧٢	١٢٧
القسم الخامس: أهم الملاحظات التي تكشفت للجنة لدى فحصها للبيانات والمعلومات التي وردت بمجلدات مشـــروعات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصـــادية للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٢٨	١٤٠
القسم السادس: نتائج تحليل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٤١	١٤٣
الجزء الأول: النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٤٤	١٦٩
الجزء الثانى: النتائج التفصـيلية لتحليل اللجنة لمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ على مسـتوى التقسـيم الاقتصـادى للاسـتخدامات والموارد	١٧٠	

أولا : الاستخدامات.....	١٧١	٢١٥
ثانيا : الموارد	٢١٦	٢٣٦
الجزء الثالث: النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ على مستوى التقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة	٢٣٧	٢٤٩
الجزء الرابع: النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ على مستوى التقسيم الوظيفى للمصروفات	٢٥٠	٢٦٠
الجزء الخامس: التعديلات التى أجرتها اللجنة على مشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.....	٢٦١	٢٦٣
القسم السابع: نتائج تحليل اللجنة لمشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.....	٢٦٤	٢٦٩
الجزء الأول: مشـــروع الموازنة الجارية للهيئات العامة الاقتصـــادية للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٧٠	٢٩٤
الجزء الثانى: موقف المقدر من قيمة الاستخدمات الاستثمارية ومصادر تمويلها (مشروع موازنة الاستخدامات الاستثمارية) للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٩٥	٣٠٠
الجزء الثالث: موقف المقدر من قيمة التحويلات الرأسـمالية ومصـادر تمويلها (مشـروع موازنة التحويلات الرأسمالية) للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	٣٠١	٣٠٥
الجزء الرابع: العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصـــادية والموازنة العامة للدولة فى ضـــوء السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	٣٠٦	٣٢٣
القسم الثامن: نتائج تحليل اللجنة لمشروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.....	٣٢٤	٣٢٩
القسم التاسع: الاستحقاقات الدستورية لقطاعات الصحة، التعليم، التعليم العالى، البحث العلمى للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.....	٣٣٠	٣٣٩
القســـم العاشـــر: الإجراءات والجهود التي اتخذتها لجنة الخطة والموازنة والحكومة للأخذ بنظام البرامج والأداء اعتبار من الســـنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى الســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.....	٣٤٠	٣٤٦
القسم الحادى عشر: **توصيـــات اللجنـــة**.....	٣٤٧	٣٦٦

مقدمـــة:

تختص الحكومة طبقاً للمادة ١٦٧ من الدستور (البندين ٦، ٧) بإعداد مشروع الخطة العامة للدولة، ومشروع الموازنة العامة للدولة، وبالنسبة لإجراءات ومواعيد وضع مشروع الخطة ومواعيد إرساله إلى مجلس النواب فقد حددت المادتين العاشرة والثانية عشرة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٥ مواعيد وإجراءات وضع مشروع هذه الخطة ومواعيد إرساله إلى مجلس النواب حيث قضت المادة العاشرة بأن ترسل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الإقليمية عن طريق الوزراء المختصين إلى وزارتىّ: التخطيط والتنمية الاقتصادية والمالية مشروعات خططها التى تحقق الأهداف المحددة لكل قطاع ونشاطه فى ضوء الإطار العام، للخطة وكذلك مشروعات القطاع التعاونى والقطاع الخاص المقابل لنشاطها وفقاً للأولويات التى تضمنها وفى شكل خطط بديلة متكاملة متناسقة وفى حدود حجم الاستثمارات المخصصة لكل منها، ويحدد وزير التخطيط مواعيد إرسال مشروعات الخطط الطويلة والمتوسطة الأجل ومستوى التفصيل بها أما بالنسبة لمشروعات الخطط السنوية تلتزم كل جهة بتقديمها فى موعد غايته منتصف يوليو من كل عام وتتولى وزارة التخطيط دراسة الخطط المقترحة وتحليل اقتصاديات كل المشروعات الواردة بها ومراجعة الدراسات المقدمة من جهات التنسيق ويتم اختيار المشروعات التى تثبت صلاحيتها للتنفيذ من الناحية الاقتصادية لإدراجها بالخطة مع بيان مقومات الخطة السنوية على أن يراعى فى ادراج هذه المشروعات التناسق والتكامل بينها بما يحقق أهداف الخطة.

وقد قضت المادة الثانية عشرة بان يعرض مشروع الخطة السنوية مع مشروع الموازنة العامة للدولة على مجلس الوزراء تمهيداً لإحالته إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية بشهرين لإقراره وتصدر بقانون.

وبالنسبة لإجراءات ومواعيد وضع مشروع الموازنة العامة للدولة ومواعيد إرساله إلى مجلس النواب فقد حددت المادتين الثالثة عشر، السادسة عشر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة وتعديلاته إجراءات ومواعيد وضع مشروع الموازنة العامة للدولة ومواعيد إرساله إلى مجلس النواب.

حيث قضت المادة الثالثة عشر بأن يصدر وزير المالية كل سنة منشوراً يتضمن القواعد التى تتبعها الجهات عند اعداد مشروع موازنتها وذلك فى ضوء الأهداف المخططة المطلوب تحقيقها وفقاً

للسياسة العامة للدولة، وتلتزم كل جهة بتقديم مشروع موازنتها إلى وزارة المالية قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل.

وقضت المادة السادسة عشر بأن يعرض وزير المالية مشروع الموازنة العامة على مجلس الوزراء ويحيله رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب فى الميعاد المحدد بالدستور.

وفى ضوء ما قضت به الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من الدستور بأن الموازنة العامة للدولة تشمل كافة إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء ويعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يوما على الأقل من بدء السنة المالية ولا تكون نافذه إلا بموافقته عليها ويتم التصويت عليه باباً باباً، فقد أرسلت الحكومة مشروعات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية وموازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى مجلس النواب فى الميعاد المحدد بالدستور.

هذا وتدخل الدولة المصرية بعد أيام قليلة سنة مالية جديدة، ومازالت تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد تلقى بأثارها على العديد من قطاعات الدولة وبالأخص الاقتصادية منها وعلى الرغم من أن هذه الآثار التي أحدثتها الجائحة لم تكن بذات التأثير القوى مثلما جرى في الغالبية العظمى من الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة إلا أن المشكلة تكمن في ارتفاع مخاطر عدم التيقن من تداعيات هذه الجائحة وصعوبه التنبؤ بما يحدث مستقبلا بشأنها، فعلى الرغم من حالة التفاؤل داخل مصر وعلى المستوى الدولى من ظهور عددا من الأمصال المضادة للفيروس ، نجد في المقابل من يتحدث داخل الأوساط الطبية والعلمية المحلية والعالمية عن احتمالات الدخول في موجات جديدة من الفيروس في الفترة القادمة، فضلا عن ظهور أوبئة جديدة.

وفى ضوء عدم وضوح الرؤية بشأن ابعاد أزمة فيروس كورونا المستجد ومداها الزمنى ودرجة تسارع أو تباطؤ تداعياتها وانتهائها.

فقد رأت اللجنة أن قراءه انعكاس تلك الأزمة على نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة والخطة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ينبغى أن يتم بكثير من الحذر وبعيدا عن أى تهوين أو تهويل لتداعيات الأزمة وأن ممارسة السلطات المالية والنقدية وباقى أجهزة الدولة لدورهم بكفاءة وفاعلية واقتصاد وبدعم ورقابة من مجلس النواب وقبل ذلك كل بوعى من الشعب المصرى لكفيل أن تأتى فعليات الموازنة العامة للدولة والخطة العامة حسبما أعدت سلفاً فى مشروعيها.

وفى ضوء حكم كل من المادة ١٤٩ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الذى يقضى بأن تقدم لجنة الخطة والموازنة تقريراً عاماً عن مشروع الخطة ومشروع الموازنة العامة للدولة، كما تقدم تقريراً

عن مشروعات الموازنات الأخرى وذلك فى الميعاد الذى يحدده المجلس، والمادة ١٥٠ (الفقرتين الأولى والثانية) من ذات اللائحة اللتين تقضيا بأنه يجب أن تتناول اللجنة فى تقريرها عن مشروع قانون الخطة العامة للدولة دراسة بيان الوزير المختص بشئون التخطيط عن مشروع الخطة وما استهدفته من حيث الإنتاج القومى والاستهلاك العائلى وحجم الاستثمارات والصادرات والواردات والمدخرات المتاحة للاستثمار.

كما يجب أن يتضمن تقرير اللجنة عن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة نتيجة بحثها البيان المالى السنوى والموازنات الخاصة بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية للقطاع العام والموازنات الأخرى والتقرير السنوى عن المركز المالى للهيئات العامة وغيرها من الوحدات الاقتصادية للقطاع العام.

وفى ضوء السوابق التى سارت عليها اللجنة عند إعداد تقاريرها العامة، سواء عن مشروعات الخطة والموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى، **فقد قُسّم التقرير الماثل إلى عشرة أقسام، جاءت على النحو الآتى:**

القسم الأول: الإجراءات التى اتخذتها لجنة الخطة والموازنة لمتابعة:

- توصياتها التى وردت فى تقريرها العام عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١) وخطة العام المالى الثالث منها ومشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

القسم الثانى: الإجراءات التى اتخذتها لجنة الخطة والموازنة تجاه:

- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (السنة الرابعة من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل ٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١).
- مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- مشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- مشروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

القسم الثالث: أهم الملامح العامة للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (وخطة السنة الرابعة ٢٠٢٢/٢٠٢١ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)، فى ضوء البيان الذى ألقته وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أمام المجلس بجلســـته الثامنة والثلاثين المعقودة فى ٢٠٢١/٤/٢٥، ورأى اللجنة بشأنه.

القسم الرابع: أهم الملامح العامة للبيان المالى الذى ألقاه وزير المالية عن مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أمام المجلس بجلســـته الثامنة والثلاثين المعقودة فى ٢٠٢١/٤/٢٥، ورأى اللجنة بشأنه.

القسم الخامس: أهم الملاحظات التي تكشفت للجنة لدى فحصها للبيانات والمعلومات التي وردت بمجلدات مشروعات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

القسم السادس: نتائج تحليل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الجزء الأول: النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الجزء الثانى: النتائج التفصـيلية لتحليل اللجنة لمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على مستوى التقسيم الاقتصادى للاستخدامات والموارد.

الجزء الثالث: النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على مستوى التقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة.

الجزء الرابع: النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على مستوى التقسيم الوظيفى للمصروفات.

الجزء الخامس: التعديلات التى أجرتها اللجنة على مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

القسم السادس: نتائج تحليل اللجنة لمشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الجزء الأول: نتائج تحليل مشـروع الموازنة الجارية للهيئات العامة الاقتصـادية للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الجزء الثانى: نتائج تحليل مشـروع الموازنة الاسـتثمارية للهيئات العامة الاقتصـادية للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

الجزء الثالث: نتائج تحليل مشـروع موازنة التحويلات الرأسـمالية للهيئات العامة الاقتصـادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

الجزء الرابع: العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصادية والموازنة العامة للدولة فى ضوء تقديرات السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

القسـم الثامن: نتائج تحليل اللجنة لمشـروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

القسم التاسع: الاستحقاقات الدستورية لقطاعات: الصحة، التعليم، التعليم العالى، البحث العلمى، للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ورأى اللجنة بشأنها.

القسم العاشـر: الإجراءات والجهود التي اتخذتها لجنة الخطة والموازنة والحكومة للأخذ بنظام البرامج والأداء اعتبار من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

القسم الحادى عشر : توصيات اللجنة.

القسم الأول

الإجراءات التى اتخذتها لجنة الخطة والموازنة

لمتابعة توصياتها التى وردت فى تقريرها العام عن:

مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

(خطة العام المالى الثالث منها) ومشروع الموازنة العامة للدولة

ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية

والهيئة القومية للإنتاج الحربى

للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

إعمالاً لحكم المادة ٤٨ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمتضمن بأن تتابع كل لجنة من اللجان بالمجلس التوصيات التى صدرت عنها أو صدرت من المجلس فقد صدر قرار لجنة الخطة والموازنة فى اجتماعها المعقود يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/١/١٨ والذى خُصص لوضع خطة عمل اللجنة لدور الانعقاد العادى الأول بتشكيل لجنة فرعية من بين أعضائها تتولى متابعة التوصيات التى وردت فى التقرير العام للجنة عن مشروعات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

هذا وقد شكلت هذه اللجنة من كل من السيد النائب/ ياسر عمر محمد، مقرراً لها، وعضوية السيدات النائبات والسادة النواب: مصطفى محمد سالم، مرفت الكسان مطر، عبد المنعم على أمام، سميرة على توفيق، سناء أحمد محمد، آمال إبراهيم عبد الحميد، هشام سيد فوزى، نبيل عبده عسكر، حسن حسين محمد الميرى.

هذا قد كان قد تضمن التقرير العام للجنة المشار إليه قسماً مستقلاً خصص للتعديلات التى طلبت اللجنة اجراؤها على بعض بنود أبواب مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ففى ضوء ما اسفرت عنه المناقشات التى جرت فى الاجتماعات التى عقدتها اللجنة عند نظر وتدارس مشروعات موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وما اتخذته من قرارات فى ضوء التوصيات التى وردت من اللجان النوعية والمتعلقة بمشروعات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة مما يدخل فى اختصاصاتها.

فقد تبين للجنة حاجة بعض مشروعات هذه الموازنات إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لها لمجابهة بعض المتطلبات الهامة والتى رأت أنها سوف تسهم بشكل فعال فى تحسين بيئة العمل بهذه الجهات وتحقيقها للأهداف المطلوبة وتنفيذاً لذلك فقد عقد مكتب اللجنة اجتماعاً مع كل من وزير المالية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية كممثلين عن الحكومة لعرض التعديلات التى رأت اللجنة ضرورة إدخالها بالزيادة على موازنات هذه المشروعات من خلال الخصم من المبالغ المخصصة للاحتياطيات المدرجة بأبواب الموازنة فضلاً عن إعادة ترتيب أولويات الانفاق ودون المساس ببقية مشروع الموازنة الوارد من الحكومة وفى هذا الخصوص فقد تم الاتفاق على التزام الحكومة بهذه التعديلات فى ضوء ما أبدته من موافقة على إجرائها. هذا وقد بلغ عدد الجهات التى تم الاتفاق على إجراء تعديلات على مشروع موازنتها أربعة جهات هى:

- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى.
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى.
- وزارة الصحة والسكان.
- مجلس النواب.

هذا، وقد وضعت اللجنة خطة عملها متضمنة عقد اجتماعات فى وجود ممثلى الحكومة لمتابعة تنفيذ التعديلات التى طلبت اللجنة إجراؤها على مشروعات موازنات وزارات التعليم العالى والبحث العلمى، التربية والتعليم والتعليم الفنى، الصحة والسكان.

وفيما يلى بيان بالآتى:

١- الاجتماعات التى عقدتها اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ التعديلات التى طلبت لجنة الخطة والموازنة من الحكومة إجراءها.

٢- الإجراءات التى اتخذتها الحكومة تجاه التعديلات التى تم الاتفاق على إجراؤها.

أولاً: الاجتماعات التى عقدتها اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ التعديلات التى طلبت لجنة الخطة والموازنة من الحكومة إجرائها:

فى سبيل مباشرة اللجنة الفرعية لأعمالها، فقد عقدت عدة اجتماعات لنظر وتدارس مدى التزام الحكومة بإجراء التعديلات اللازمة المشار إليها فى ضوء موافقتها على إجرائها حسبما أشير سلفاً.

وقد تمثلت هذه الاجتماعات على النحو الآتى:

الاجتماع الأول: عُقد مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٢/١٤، وخُصص لمتابعة مدى تنفيذ التعديلات الخاصة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، وقد حضره ممثلى وزارات: المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التربية والتعليم والتعليم الفنى.

الاجتماع الثانى: عُقد مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٢/١٤، وخُصص لمتابعة مدى تنفيذ التعديلات الخاصة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، وقد حضره ممثلى وزارات: المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التربية والتعليم والتعليم الفنى.

الاجتماع الثالث: عُقد مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٢/١٥، وخُصص لمتابعة مدى تنفيذ التعديلات الخاصة بوزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، وقد حضره ممثلى وزارات: المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.

الاجتماع الرابع: عُقد مساء يوم الاثنين ٢٠٢١/٢/١٥، وخُصص لمتابعة مدى تنفيذ التعديلات الخاصة بوزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، وقد حضره ممثلى وزارات: المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.

الاجتماع الخامس: عُقد مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٢/٢٨، وخُصص لمتابعة مدى تنفيذ التعديلات الخاصة بوزارة الصحة والسكان، وقد حضره ممثلى وزارات: المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الصحة والسكان.

الاجتماع السادس: عقد مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٣/٢٨ وخُصص لمتابعة مدى تنفيذ التعديلات المتعلقة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، وقد حضره ممثلى وزارات: المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التربية والتعليم والتعليم الفنى.

الاجتماع السابع: عُقد مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩، وخُصص لمتابعة مدى تنفيذ التعديلات المتعلقة بوزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، وقد حضره ممثلى وزارات: المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.

وفى ضوء ما سبق يمكن تبيان الآتى:

- بلغ عدد الاجتماعات التى عقدتها اللجنة لنظر وتدارس مدى تنفيذ الحكومة للتعديلات المشار إليها ٧ اجتماعات مقابل ١١ اجتماع عقدت لنظر مدى تنفيذ الحكومة للتوصيات التى وردت فى التقرير العام للجنة عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٨/٢٠١٩– ٢٠٢١/٢٠٢٢) وخطة العام الثانى منها (٢٠١٩/٢٠٢٠) ومشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- جاء عدد الاجتماعات التى عقدت فى شأن الوزارات المعينة موزعاً على النحو الآتى:

الوزارة	العدد
الصحة والسكان	١
التربية والتعليم والتعليم الفنى	٣
التعليم العالى والبحث العلمى	٣

ثانياً: **الإجراءات التى اتخذتها الحكومة تجاه التعديلات التى تم الاتفاق على إجراؤها**:

جاءت التعديلات التى تم الاتفاق بين اللجنة وكل من وزير المالية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية على إجراؤها على بعض بنود أبواب موازنات وزارات: التربية والتعليم والتعليم الفنى، التعليم العالى والبحث العلمى، الصحة والسكان، والإجراءات التى اتخذتها الحكومة تجاهها على النحو الآتى:

١- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني:

التعديل المتفق عليه	الإجراء الذى تم اتخاذه
- دعم موازنة ديوان عام الوزارة (الباب الأول – الأجور وتعويضات العاملين) بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه كحوافز تخصص لموجهى ومدرسى رياض الأطفال بالصفين: الثانى والثالث الابتدائى.	- فى ضوء ما أفاد به ممثل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى فى الاجتماع المعقود فى ٢٠٢١/٣/٢٨ من أن نسبة المنصرف من المبلغ لم تتجاوز ١٠%، تبين للجنة وجود خلل فى بعض مديريات التربية والتعليم والتعليم الفنى، وخاصة مديرية التربية والتعليم بمحافظة كفر الشيخ، لضعف نسبة الصرف من مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه، فضلاً عن عدم قيام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى بمحافظة كفر الشيخ بصرف أية مبالغ، وفى ضوء ذلك صدور قرار اللجنة بمخاطبة السيد المستشار الدكتور رئيس مجلس النواب، لمخاطبة سيادته السيد الدكتور وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى لتحديد المسئولية فى هذا الخصوص.

٢- وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى:

التعديل المتفق عليه	الإجراء الذى تم اتخاذه
- دعم الاعتمادات المخصصة للباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) بموازنة ديوان عام الوزارة بنحو ٥٠٠ مليون جنيه لزيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، على أن تُصرف على دفعتين بند "علاج".	- أفادت ممثلة وزارة المالية فى اجتماع اللجنة المعقود فى ٢٠٢١/٣/٢٩ بأنه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٠ لسنة ٢٠٢١ بأن تزاد فئات الحافز للسادة أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم والأساتذة المتفرغين، على أن يتم تنفيذ هذا القرار اعتبارًا من ٢٢ من مارس ٢٠٢١، تاريخ صدور القرار.
- دعم الاعتمادات المقررة للباب الثانى (شراء السلع والخدمات) بالمستشفيات الجامعية بنحو مليار جنيه ونصف لتغطية مستلزمات شراء الأدوية وغيرها من مستلزمات التشغيل.	- لم يتم اتخاذ أى إجراءات فى هذا الخصوص وتتابع اللجنة تنفيذ هذه التوصية.
- دعم الاعتمادات المقررة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية) "الاستثمارات" بمبلغ ٥٠ مليون جنيه تخصص لمشروع ميكنة النظم المالية والإدارية لجامعة عين شمس.	- لم يتم اتخاذ أى إجراءات فى هذا الخصوص، وتتابع اللجنة تنفيذ هذه التوصية.

٣- وزارة الصحة والسكان:

التعديل المتفق عليه	الإجراء الذى تم اتخاذه
- دعم الاعتمادات المقررة لموازنة ديوان عام الوزارة الباب الثانى (شراء السلع والخدمات) بمبلغ مليار جنيه تُخصص لمستلزمات الوقاية والطب الوقائى.	- أتاحت وزارة المالية مبلغ ٧٥٠ مليون جنيه. - وتتابع اللجنة إجراءات إتاحة وزارة المالية للمبلغ المتبقى.
- دعم الباب السادس (شراء الأصول غير المالية) "الاستثمارات" بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه للهيئة العامة للمستشفيات التعليمية.	- لم يتم اتخاذ أى إجراءات فى هذا الخصوص، وتتابع اللجنة تنفيذ هذه التوصية.

القسم الثانى

الإجراءات التى اتخذتها لجنة الخطة والموازنة تجاه مشروعات كل من:

- **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (السنة الرابعة من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل ٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١).**
- **الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.**
- **موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.**
- **موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.**

والبيانات التى وردت من كل من وزارتىّ: المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية، بشأنها.

إعمالاً لحكم الفقرة الأولى من المادة (١٤٤) (البندين: أولاً، ثانيًا) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصـــادرة بالقانون رقم ١ لســـنة ٢٠١٦ التى تقضـــى بأن: يحيل رئيس المجلس إلى لجنة الخطة والموازنة:

أولاً: مشروع قانون الإطار العام لخطة التنمية الطويلة أو متوسطة الأجل ومشروع قانون الخطة السنوية وتقرير المتابعة السنوى.

ثانيًا: مشـــروعات قوانين ربط الموازنة العامة للدولة والموازنات الأخرى وبمراعاة الجهات والهيئات التى تدرج موازناتها رقمًا واحدًا.

أحال المجلس بجلسته الأربعين المعقودة فى ٢٠٢١/٤/١١ إلى لجنة الخطة والموازنة، **الآتى:**

- مشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- عدد (٥٥) مشـــروع قانون بربط موازنات الهيئات العامة الاقتصـــادية البالغ عددها (٥٥) هيئة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- مشروع قانون ربط موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢١.

وفى ضـــوء ما يقضـــى به حكم الفقرة الأولى من المادة (٥٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب من اختصاص مكتب اللجنة بوضع جدول أعمالها بناء على اقتراح رئيسها وانعقاد اللجنة بناء على دعوة منه.

أعد المكتب جدول أعمال اجتماعات اللجنة لنظر مشـــروعات الموازنة العامة للدولة، وموازنات الهيئات العامة الاقتصـــادية وموازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى، والخطة العامة للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فى وجود ممثلى الحكومة، **آخذًا فى الاعتبار عدة قواعد من أهمها:**

(أ) ارتباط موضوعات الاجتماعات بالآتى:

* المخصـصـات الموجهة لقطاعات التنمية البشـرية وهى: الصـحة، التعليم، الحماية الاجتماعية، الإسكان، فضلاً عن المخصصات الموجهة للبنية التكنولوجية لهذه القطاعات.
* المخصـــصـــات الموجهة لتغطية نفقات أجور العاملين بالجهات الحكومية (الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة – الهيئات العامة الاقتصادية).

(ب) نظر ومناقشة بعض الجهات التي لم يسبق للجنة نظر مشروع موازنتها مثل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، فضلا عن دواوين عموم المحافظات، وفى هذا الصدد فقد تم اختيار ٤ دواوين اثنان من محافظات الوجه القبلى واثنان من محافظات الوجه البحرى.

(جـ) حكم المادة (١٤٥) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الذى يقضى بأن تنظر مشروعات الخطة ومشروعات الموازنات والاعتمادات الإضافية وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات بطريق الاستعجال وسريان الأحكام الخاصة بالاستعجال عند نظرها.

(د) حكم المادة (١٤٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، الذى يقضى باعتبار رؤساء اللجان النوعية وممثلو الهيئات البرلمانية أعضاء فى لجنة الخطة والموازنة فور إحالة مشروعات الموازنات والخطة إليها، وحتى ينتهى المجلس من نظرها.

هذا، وقد جاء جدول الاجتماعات على النحو الآتى:

الاجتماع الأول: وعُقد ظهر يوم الأحد الموافق ٢٥ من إبريل ٢٠٢١، وخُصص لنظر ومناقشة البيان المالى الذى ألقاه السيد الدكتور وزير المالية أمام المجلس في جلسته المعقودة في ٢٠٢١/٤/٢٥.

وقد حضر الاجتماع بجانب السيد الدكتور وزير المالية السيد نائب وزير المالية للسياسات المالية فضلا عن ممثلي الوزارة.

الاجتماع الثانى: وعُقد عصر يوم الأحد الموافق ٢٥ من إبريل ٢٠٢١، وخُصص لاستكمال نظر ومناقشة البيان المالى المشار إليه في حضور السيد نائب وزير المالية للسياسات المالية فضلا عن ممثلي الوزارة.

الاجتماع الثالث: وعُقد ظهر يوم الإثنين الموافق ٢٦ من إبريل ٢٠٢١ ، وخُصص لنظر ومناقشة البيان الذى ألقته السيدة الدكتورة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أمام المجلس في جلسته المعقودة في ٢٠٢١/٤/٢٥ بشأن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (السنة الرابعة من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ٢٠٢٢/٢٠٢١)، وقد حضر الاجتماع بجانب السيدة الدكتورة الوزيرة ممثلي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع الرابع: وعُقد عصر يوم الاثنين الموافق ٢٦ من إبريل ٢٠٢١، وخُصص لاستكمال نظر ومناقشة بيان السيدة الوزيرة في حضور ممثلي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع الخامس: وعُقد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ من إبريل ٢٠٢١، وخُصص لمناقشة موضوع الاعتمادات الموجهة لأجور العاملين في ضوء القرارات التي اتخذتها الحكومة لتحسين دخول

العاملين بالجهات الداخلة بالموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصـــادية وذلك من واقع مشروعات الموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وقد حضر الاجتماع ممثلي كل من وزارتى المالية ، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، فضلا عن ممثلي الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

الاجتماع السـادس: وعُقد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ من إبريل ٢٠٢١، وخُصـص لنظر ومناقشـة موضـوع الاعتمادات التي وجهت لمقابلة متطلبات المشـروعات الاسـتثمارية للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبالأخص تلك الموجهة لمحافظات الصـعيد لإقامة حياه كريمة بالقرى، وقد حضـر الاجتماع ممثلي وزارات التخطيط والتنمية الاقتصـادية ، المالية، التنمية المحلية، التضـامن الاجتماعى، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

الاجتماع السـابع: وعُقد صـباح يوم الأربعاء الموافق ٢٨ من إبريل ٢٠٢١، وخُصـص لنظر ومناقشـة مشـروعات موازنات الجهات التابعة لقطاع الصـحة للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وقد حضـر الاجتماع ممثلي وزارة الصـحة والسـكان وممثلى بعض والجهات المشـار إليها إضـافة الى ممثلي وزارتى المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع الثامن: وعُقد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٨ من إبريل ٢٠٢١، وخُصـص لنظر ومناقشـة مشـروعات موازنات الجهات التابعة لقطاع التعليم قبل الجامعى للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وقد حضـر الاجتماع ممثلي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وممثلى بعض الجهات المشـار إليها إضافة الى ممثلي وزارتى المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع التاسع: وعُقد ظهر يوم الأحد الموافق ٩ من مايو ٢٠٢١، وخُصص لنظر ومناقشة مشروعات موزانات الجهات التابعة لقطاع التعليم العالى وقطاع البحث العلمى للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وقد حضـر الاجتماع الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فضـلا عن كل من نائب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى لشئون الجامعات، ونائب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى لشـئون البحث العلمى، فضـلا عن ممثلي وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى إضافة الى ممثلي وزارتى المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع العاشر: وعُقد عصر يوم الأحد الموافق ٩ من مايو ٢٠٢١، وخُصص لاستكمال نظر ومناقشة مشـروعات موزانات الجهات التابعة لقطاع التعليم العالى والدولة البحث العلمى للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، في وجود الأسـتاذ الدكتور وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى ونائب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى وممثلى وزارات التعليم العالى والدولة للبحث العلمى والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع الحادى عشر: وعُقد ظهر يوم الاثنين الموافق ١٠ من مايو ٢٠٢١، وخُصص لنظر ومناقشة مشروع موازنة ديوان عام وزارة البترول والثروة المعدنية والجهات التابعة لها للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وقد حضر الاجتماع ممثلي الوزارة فضلا عن ممثلي وزارتى المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع الثانى عشر : وعُقد عصر يوم الأثنين الموافق ١٠ من مايو ٢٠٢١، وخُصص لاستكمال نظر ومناقشة مشروع موازنة ديوان عام وزارة البترول والثروة المعدنية والجهات التابعة لها للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ في حضور ممثلي الوزارات السابق الإشارة إليها.

الاجتماع الثالث عشر : وعقد صباح يوم الثلاثاء الموافق ١١ من مايو ٢٠٢١ وخصص لنظر ومناقشة مشروع موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، قد حضر الاجتماع ممثلى الهيئة فضلا عن ممثلى وزارتى الماليه والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع الرابع عشر : وعقد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١١ من مايو ٢٠٢١ وخصص لنظر ومناقشة مشروعات موازنات ديوان عام وزارة الأوقاف، وهيئة الأوقاف، والمجلس الاعلي للشئون الإسلامية، والهيئة العامة للابنيه التعلمية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وقد حضر الاجتماع ممثلي الهيئات المشار اليها فضلا عن ممثلي وزراتى المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية .

الاجتماع الخامس عشر: وعقد عصر يوم الاحد الموافق ٢٣ من مايو سنة ٢٠٢١ وخصص نظر ومناقشة مشروعات موازنات ديوان عام وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والجهات التابعة لها للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وقد حضر الاجتماع ممثلي الوزارة والجهات المشار اليها فضلا من ممثلي وزارتى المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية .

الاجتماع السادس عشر : وعقد مساء يوم الأحد الموافق ٢٣ من مايو شهر ٢٠٢١ وخصص لنظر ومناقشة مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وقد حضر الاجتماع ممثلي الهيئة وممثلي وزارتى المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية .

الاجتماع السابع عشر: وعقد عصر يوم الاحد الموافق ٢٠٢١/٦/٦ وخصص لنظر ومناقشة مشروع موازنة ديوان عام كل من محافظة أسيوط ، محافظة سوهاج للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وقد حضر الاجتماع ممثلي المحافظتين فضلا عن ممثلي وزارات التنمية المحلية والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية .

الاجتماع الثامن عشر : وعقد مساء يوم الاحد الموافق ٢٠٢١/٦/٦ وخصص لنظر ومناقشة مشروع موازنة ديوان عام كلا من محافظة الغربية ، محافظة الدقهلية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وحضر الاجتماع ممثلي المحافظتين، فضلا عن ممثلي وزارات التنميه المحليه ، المالية، التخطيط والتنمية الاقتصادية .

الاجتماع التاسع عشر : وعقد عصر يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٦/٧ وخصص لنظر ومناقشة مشروع موازنة جهاز حمايه المنافسه ومنع الممارسات الاحتكارية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وقد حضر الاجتماع ممثلي الجهاز فضلا عن ممثلي وزارات المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية .

الاجتماع العشرون : وعقد مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٦/٧ وخصص لنظر واعتماد مشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وقد حضر الاجتماع ممثلي وزاره المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية .

الاجتماع الحادي والعشرون: وعقد مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٦/٨ ، وخصص لنظر واعتماد مشروع قانون باعتماد خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فضلا عن نظر وتدارس رأى مجلس الشيوخ فى مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

الاجتماع الثانى والعشرون: وعقد صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢١/٦/٩ ، وخصص لنظر واعتماد اللجنة للتقرير العام الماثل واعتماده في صورته النهائية .

أعدّت اللجنة تقريرها استنادًا للوثائق والمصادر الآتية:

أولاً: **التشريعات**:

- دستور ٢٠١٤ المعدل.
- القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة وتعديلاته.
- القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بنظام الباحثين العلميين فى المؤسسات البحثية.
- القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٥.
- القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بشأن إصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب.
- اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠٠٥.
- فضلا عن القوانين المنظمة لبعض الجهات التي أشير إليها في التقرير.

ثانياً: **مشروعات القوانين**:

- مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (العام المالى الرابع من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل "٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١).
- مشروعات قوانين ربط الموازنة العامة للدولة، وربط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، وربط موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ثالثاً: **المجلدات التى وردت من كل من وزراتىّ: التخطيط والتنمية الاقتصادية، المالية**:

- المجلد الذى ورد من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، فى شأن خطة العام المالى الرابع (٢٠٢١/٢٠٢٠) من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/٢٠١٨– ٢٠٢٢/٢٠٢١).
- المجلدات التى وردت من وزارة المالية، والمتضمنة البيان المالى والبيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة، والبيانات التحليلية والإحصائية لمشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- البيانات الخاصة بمشروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى عن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

رابعاً: **التقارير العامة للجنة الخطة والموازنة السابقة**:

- التقارير العامة عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٩/٢٠١٨– ٢٠٢٢/٢٠٢١)، ومشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، ومشروعات موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى عن السنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- التقارير العامة عن مشروع حساب ختامى الموازنة العامة للدولة، ومشروعات الحسابات الختامية لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية، ومشروع حساب ختامى الهيئة القومية للإنتاج الحربى والخزانة العامة للسنوات المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، ٢٠١٦/٢٠١٥، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- بعض إصدارات البنك المركزى المصرى، الجهاز المركزى للتنمية العامة والإحصاء، معهد التخطيط القومى.
- بعض المواثيق والمنشورات التى أصدرتها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، **وتشمل:** البنك الدولى.

صندوق النقد الدولى.

المنتدى الاقتصادى العالمى.

منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

منظمة الصحة العالمية.

منظمة العمل الدولية.

مؤسسة "ستاندر آند يورز" للتصنيف الائتمانى.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

- المناقشات التى دارت فى الاجتماعات التى عقدتها اللجنة السابق الإشارة إليها، والقرارات التى أصدرتها فى ضوء ذلك.

القسم الثالث

الملامح العامة لمشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

(خطة السنة الرابعة ٢٠٢١/٢٠٢٢)

من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢

في ضوء البيان الذى القته

السيدة الدكتورة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أمام المجلس

بجلسته التاسعة والثلاثين المعقودة في ٢٠٢١/٤/٢٥

ورأى اللجنة بشأنها

يقضى حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة ومتابعة تنفيذها المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٥ بأن تتولى وزارة التخطيط إعداد مشروع الإطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل في ضوء الأهداف العامة للدولة ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء ثم يحال الى مجلس النواب لإقراراه ويصدر بقانون كما يقضى حكم المادة ١٣ من ذات القانون بأن يعرض مشروع الخطة السنوية مع مشروع الموازنة العامة للدولة على مجلس الوزراء تمهيداً لإحالته لمجلس النواب ويصدر بقانون.

ومن ناحية أخرى تقضى التقاليد البرلمانية بأن يلقى الوزير المختص بالتخطيط، بيانا عن مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنوى الحكومة تنفيذها خلال سنة مالية.

وإعمالا لهذا التقليد، فقد ألقت السيدة الدكتورة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بياناً أمام المجلس في جلسته التاسعة والثلاثين المعقودة في ٢٠٢١/٤/٢٥ عن خطة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١) كما ألقت بيانا موجزاً عنها أمام لجنة الخطة الموازنة في اجتماعها المعقود في ٢٠٢١/٤/٢٦.

وفى ضوء ما قضت به الفقرة الأولى من المادة (١٥٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، بأنه يجب أن تتناول اللجنة في تقريرها عن مشروع قانون الخطة العامة للدولة، دراسة بيان الوزير المختص بشئون التخطيط عن مشروع الخطة وما استهدفته من حيث الإنتاج القومى والاستهلاك العائلى وحجم الاستثمارات والصادرات والواردات والمدخرات المتاحة للاستثمار.

يتم في هذا القسم تناول الملامح العامة لمشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خطة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

هذا وقد احتوى مجلد مشروع الخطة على ستة أقسام جاءت على النحو الآتى:

القسم الأول: وتم فيه تناول التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة في ظل جائحة فيروس كورونا.

القسم الثانى: وتم فيه تناول الإطار التنموى والمستهدفات الرئيسية لخطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

القسم الثالث: وتم فيه تناول الصورة الكلية للتوزان الاقتصادى العام.

القسم الرابع: وتم فيه تناول الجوانب المتعلقة بالتنمية القطاعية.

القسم الخامس: وتم فيه تناول الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية.

القسم السادس: وتم فيه تناول الجوانب المتعلقة بالتنمية المكانية.

وفيما يلى عرض لموضوعات الأقسام التي تناولها مشروع الخطة ورأى اللجنة فيه:

أولا : موضوعات الأقسام التي تناولها مشروع الخطة.

القسم الأول: التّطوّراتُ الاقتصاديّة العالـميّة الـمُعاصرة "في ظِلّ جائحةِ فيرُوس كورونا"

تُشكّل جائحة فيروس كورونا تحدياً غير مسبوق للنُظُم الصحية والاقتصادية لدول العالم كافة، حيث تبلوّرت معالم تداعيّاتها في التوقّعات الدولية بانخفاض مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وتواضُع تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وتراجُع أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية، فضلًا عن تراخي النشاط الصناعي والإنفاق الاستهلاكي، والنقص الحاد في عائدات قطاعات السياحة والسفر والنقل البحري.

ونظرًا لتفاقُم الجائحة في الشهور الأخيرة مُنذ عام ٢٠٢٠، وظهور الموجة الثانية وسُلالات جديدة من الفيروس، تنامى عدم التأكّد من المدى الزمني للتعافي، ومالت التوقّعات إلى استمرار تداعيّات الجائحة على امتداد عام ٢٠٢١، مع بدء التعافي التدريجي اعتبارًا من عام ٢٠٢٢ أو عام ٢٠٢٣. الأمر الذي يتطلّب التكاتُف والتعاون الدولي لدعم القطاع الصحي والطبي، وفي الوقت ذاته تَبنّي الحِزَم التنشيطية للخروج من دائرة الركود الاقتصادي. وبناءً عليه، طرحت الدول حِزَم للدعم المالي للمُنشآت الاقتصادية والفئات الاجتماعية الأكثر تضرّرًا بلغت ١٢ تريليون دولار، مما دفع الدين العام العالمي إلى أعلى مستوياته بحسب صندوق النقد الدولي.

١/١ النمو الاقتصادي: تسبّبت جائحة كورونا في ضرر بالغ لمُستويات النشاط الاقتصادي بسبب تباطؤ مُعدّلات الإنتاج والاستهلاك، وتراخي تدفّقات الاستثمار والتجارة الدولية. وهو ما يُتوقّع معه حدوث انكماش اقتصادي عالمي بنسب تتراوح بين ٥٪ و٨٪ وخسارة مالية من ٨ إلى ١٢ تريليون دولار خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

فقد توقّع صندوق النقد الدولي، في تقريره الصادر في يونيو ٢٠٢٠، انكماش النمو الاقتصادي العالمي بنسبة (-٣٪) عام ٢٠٢٠، ثم عاد في أكتوبر ٢٠٢٠، وخفّض مُعدّل النمو بدرجة أكبر إلى (-٤,٤٪) دلالة على اشتداد الأزمة. ثم عاود تقديره المُرتفع، ليُسجّل الاقتصاد العالمي مُعدّل نمو موجب (٥,٢٪) عام ٢٠٢١ في ظل توقّعه انحسار الجائحة تدريجيّاً على مدار عام ٢٠٢٠، مع استمرار التزام الدول بسياسات التباعُد الاجتماعي، إلا أن الصندوق حذّر من أنه قد لا تتحقّق العودة للمستويات السابقة لكورونا من الناتج المحلي الإجمالي قبل حلول عام ٢٠٢٣.

وقد جاءت تقديرات الصندوق لمُعدّلات النمو المتوقّعة لعام ٢٠٢١ موجبة في كافة الاقتصادات، **فبالنسبة للاقتصاد العالمي:** من المُتوقّع تصاعُد مُعدّل النمو في عام ٢٠٢١ إلى ٦٪ (بدلًا من التقدير

السابق ٥,٥٪)، ثم مُواصلة النمو بمعدل ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢. **وبالنسبة للاقتصادات المُتقدّمة:** من المُتوقّع تحسّن مُعدّل النمو في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٥,١٪ مع توقّع بلوغ مُعدّل النمو ٣,٦٪ عام ٢٠٢٢. **أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية:** فمن المُتوقّع أن يتصاعَد مُعدّل النمو إلى ٦,٧٪ و٥٪ في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على التوالي.

وتُفيد تقديرات **مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،** في مارس ٢٠٢١، انخفاض مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي إلى (-٣,٤٪) عام ٢٠٢٠ بدلاً من تقديرها السابق للعام ذاته (٤,٥٪) في تقرير سبتمبر ٢٠٢٠، ومُقابل مُعدّل نمو مُحقّق ٢,٦٪ عام ٢٠١٩، مع توقّع مُعاودة الارتفاع إلى ٥,٦٪ عام ٢٠٢١، وتحقيق مُعدّل نمو ٤٪ في عام ٢٠٢٢.

٢/١ التجارة الدولية: سجّل مُعدّل نمو التجارة السلعية العالمية أدنى مُعدّل نمو في عام ٢٠٢٠، (-٩,٢٪)، في ظل توقُع صندوق النقد الدولي في بداية الأزمة انخفاض مُعدّل نمو التجارة العالمية إلى نحو (-١١,٩٪)، إلا أنه مع بداية انتعاش التجارة البينية منذ يونيو ٢٠٢٠ تم مُراجعة هذه التقديرات لتبلغ نحو (-١٠,٤٪). كما أشارت توقّعات الصندوق المُتفائلة إلى أنه سوف يُسجّل عام ٢٠٢١ نموّاً مُرتفعًا في حجم التجارة العالمية ليصل إلى ٨,٤٪. في حين جاءت تقديرات البنك الدولي في يناير ٢٠٢١، تُشير إلى انخفاض مُعدّل نمو التجارة الدولية ليُسجّل (-٨,٥٪) عام ٢٠٢٠، مع الارتفاع المُتوقّع عام ٢٠٢١ إلى (٥٪).

ويُفيد تقرير فبراير ٢٠٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) انخفاض مُعدّلات نمو التجارة السلعية العالمية بنسبة (-٩٪) عام ٢٠٢٠، مع توقّعه حدوث ارتفاع ملموس في النمو بنسبة ٧٪ في عام ٢٠٢١.

وبوجهٍ عام، تُفيد المُقارنة بين مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي والمُعدّلات المُناظرة لنمو التجارة الدولية وجود علاقة ارتباط قوية بينهما، صعودًا وهبوطًا.

٣/١ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: تُشير التوقّعات إلى تراجُع تدفّق الاستثمارات الأجنبية المُباشرة بوجهٍ عام في كافة الدول. فقد أعلن مُؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) في التقرير الصادر في ٨ مارس ٢٠٢٠ احتمال تراجُع الاستثمار الأجنبي المُباشر بنسبة ٥٪ حال احتواء الجائحة بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٠، واحتمال زيادة نسبة الانخفاض إلى ١٥٪ حال استمرار الأزمة وتأثيراتها السلبية حتى نهاية عام ٢٠٢٠. بعد أن كان مُتوقّعًا – قبل حدوث الجائحة– أن تنمو هذه التدفّقات بنسبة ٥٪ سنويًا.

وعقِب اشتداد الأزمة، راجعت "الأنكتاد" تقديراتها وأعلنت توقّع انخفاض حجم التدفّقات الاستثمارية بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ بحسب المدى الزمني المُتوقّع للتعافي من الجائحة. فمن المُتوقّع أن تشهد الاقتصادات النامية أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المُباشر، في حين انخفضت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى أوروبا بنسبة ٣٠٪، وهو ما يقل عن نسبة التراجُع في التدفّقات إلى أمريكا الشمالية والبالغة ٤٦٪.

وكذلك، تقلّصت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى أفريقيا بنسبة ١٧٪ في عام ٢٠٢٠، مع توقّع تفاقُم هذا الاتجاه السلبي جرّاء انخفاض أسعار السلع الأساسية. وبالمثل، انخفضت التدفّقات إلى بلدان آسيا النامية، ولكن بنسبة محدودة (٤٪ فقط)، وانخفضت التدفّقات إلى الدول النامية في مجموعها بنسبة ١٢٪، على الرغم من المكاسب التي تحقّقت في دول جنوب شرق آسيا والصين والهند.

أما على **المُستوى القطاعي**، فمن المُتوقّع أن يكون تراخي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر وقعُه شديدًا بالنسبة لقطاعات الطاقة والسياحة والسفر، وصناعة السيارات والمواد الأساسية، والصناعات عالية التقنية.

ولقد جاءت تقديرات "الأنكتاد" لتتوقّع حدوث طفرة في الاستثمارات الأجنبية المُباشرة في عام ٢٠٢٢ ليعود حجمها إلى سابق عهده قبل ظهور الجائحة، أي ليُسجّل نحو ١,٥ تريليون دولار.

١/٤ الأسواق المالية: رغم الاتجاه الصعودي في مُؤشّرات أسواق المال في ديسمبر ٢٠١٩، ويناير ٢٠٢٠، إلا أن جائحة كورونا تسببت في تراجُع شديد في حجم التداولات، وانخفاضات مُتتالية في أسهم الشركات المُقيّدة في البورصة، وزيادة مديونيتها. ولذلك، تَواصَل انخفاض كافة مُؤشّرات أسواق المال العالمية حتى نهاية مارس ٢٠٢٠.

ومع توقّع الانحسار التدريجي للجائحة في مَطلع النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، تصاعدت مُؤشّرات الأسواق المالية في الشهور الأربعة الأخيرة من العام، وتواصَل التعافي في البورصات حتى نهاية العام في كافة أسواق المال العالمية. إلا أنه ما زال الموقف ضبابيّاً في الأسواق المالية، حيث يتوقّع بعض الخُبراء مُواصلة الصعود، ولاسيّما مع الإعلان عن إنتاج الشركات العالمية للقاح كورونا، في حين يرى البعض الآخر أن مؤشرات البورصات ستُعاود الهبوط من جديد، مع حدوث موجات جديدة من الفيروس.

وعمومًا، ففي حالة إعادة فتح الاقتصادات، سيكون من الضروري اتباع "خارطة طريق السياسات النقدية والمالية بعد انتهاء حالة الإغلاق العام" التي تتلخّص في الآتي:

- إعادة فتح الاقتصاد بالتدريج في ظل عدم التيقّن بتطوّرات الأسواق العالمية.
- مُواصلة دعم القطاع الصحي وإتاحة التمويل للبرامج الصحية والعلاجية والوقائية.
- تشجيع البنوك على مُواصلة الإقراض، ووضع خطط موثوقة لتقليل الأصول المُتعثّرة وخلق أسواق لها.
- دعم شركات القطاع الخاص المتعثّرة والتفاوض على الديون وتقديم الدعم لمواجهة المصاعب التمويلية.
- تدعيم الإطار التنظيمي للقطاع المالي غير المصرفي، وإحكام الرقابة الاحترازية لاحتواء تحمّل المخاطر السوقية والتمويلية، والحفاظ على مؤشّر كفاية رأس المال.

١/٥ اتجاهات التضخم: مع تفشي فيروس كورونا في مطلع عام ٢٠٢٠، اتجه التضخم للانخفاض، فسجّل مُعدّل التضخّم العالمي تراجُعًا من ٣,٤٪ عام ٢٠١٩ إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٢٠، مع انخفاض أكبر في حالة الاقتصادات المُتقدّمة من ١,٤٪ إلى ٠,٨٪. وتشير توقّعات صندوق النقد الدولي إلى احتمال حدوث تزايد بسيط في مُعدّل التضخّم في الاقتصادات المُتقدّمة، مع بقائها دون مستوى ٢٪، في حين تتجه المُعدّلات للتناقص المُطرد في الاقتصادات الناشئة والنامية، وإن استقرت عند مستوى ٤٪ أو أعلى قليلًا.

١/٦ الأسعار العالمية للطاقة والمعادن الأساسية والسلع الزراعية الرئيسية:

أ) أسعار الزيت الخام: ساهمت جائحة فيروس كورونا في تراجُع الطلب العالمي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنحو ٢,٥ مليون برميل/ يوم مُقارنة بالطلب في الربع المُناظر من العام السابق. وبلغ السعر أدناه في مارس ٢٠٢٠ مُسجّلًا نسبة انخفاض ٣٣٪ من ٤٥,٣٧ دولار/ برميل إلي ٣٤,٣٦ دولار/ برميل، وهو حدث غير مسبوق منذ عام ١٩٩١. وقد واصل السعر انخفاضه حتى هبط إلي ٢٤,٧٤ دولار/ برميل في أول أبريل ٢٠٢٠، ثم تدهور ليبلغ ١٨,٦ دولار/ برميل في ٢١ أبريل من العام. وقد جاء ذلك نتيجةً لحدوث زيادة ملموسة في المعروض مع تراجُع الطلب العالمي. وقد استمرّت مستويات الأسعار في الانخفاض إلى منتصف أبريل ٢٠٢٠ نتيجة لعدم التزام كِبار مُنتجي النفط (أوبك +) باتفاق خفض الإنتاج.

وتشير بعض التقديرات إلى أنه في حالة استمرار تراخي الطلب وعدم التزام مجموعة دول الأوبك + بحصّص الإنتاج المُقرّرة لها، فإنه من المُحتمل أن ينخفض متوسط سعر الزيت (خام برنت) إلى سعر أقل من سعر التعادل (التوازن) بالنسبة إلى دول الأوبك بما يُعرّضها لخسائر مالية ضخمة.

والواقع أنه نظرًا لارتفاع درجة عدم التيقّن، بالأحوال الاقتصادية عامة، وبتطوّرات السوق العالمية للنفط خاصة، فإنه يصعُب التكهّن بالسلوك المُحتمل لأسعار الزيت في عام ٢٠٢١ وما بعده. وبالتالي، فإن تحرّكات أسعار الزيت الخام في العام الحالي وحتى عام ٢٠٢٥، سوف تتوقّف على تطوّرات الإنتاج والطلب العالمي.

ومن ناحية أخرى، فإن للانخفاض المُتتابع في سعر الزيت الخام، تأثيرات موجبة في الدول المستوردة للنفط، مثل انخفاض فاتورة الاستيراد، والتخفيف من أعباء الدعم المالي الموجّه للطاقة، وتحسين اقتصاديّات المشاريع كثيفة استخدام الطاقة (صناعة الألومنيوم، والأسمدة والحديد والسيراميك).

ب) الغاز الطبيعي: شهدت أسعار الغاز الطبيعي اتجاهاً نزولياً عاماً خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، أتبعُها ارتفاعات سعرية حتى نهاية شهر أكتوبر، ثم عودة مرّة أخرى للتراجُع في الشهرين الأخيرين من العام، وعلى الرغم من أن التقلّبات السعرية للغاز الطبيعي تكون عادة أقل حِدّة بالمُقارنة بأسعار الزيت الخام، إلا أن التأثيرات الاقتصادية لتراجُع أسعار الغاز الطبيعي مُشابهة لهبوط أسعار الزيت الخام، من حيث تضرّر الشركات المُنتجة للغاز من تراجُع إيراداتها واستفادة مُستهلكي الغاز بقدر الوفر المُحقّق في تكلفة الغاز.

هذا وتميل التطوّرات السعريّة الفعليّة لسوق الغاز في الشهور الأولى من عام ٢٠٢١ إلى الارتفاع وليس الهبوط. ولذا، تم إعادة تقدير توقّعات أسعار الغاز في اتجاه نزولي، ولكن بدرجة أقل عما كان مُتوقّعًا.

ج) المعادن الأساسيّة والسلع الزراعية الرئيسية: يميل البنك الدولي لتبنّي الاتجاه النزولي لكافة أسعار المعادن والخامات الأوّلية في عام ٢٠٢٠قياسًا بالعام السابق، باستثناء أسعار الزيوت والمشروبات والمواد الغذائية التي شَهِدت ارتفاعًا ملحوظًا في الأسعار مع نقص المعروض العالمي منها. مع توقع اتجاه أسعار غالبية السلع إلى الارتفاع – بنسب مُتفاوتة – خلال الأعوام التالية (٢٠٢٢ – ٢٠٢٥) بسبب توقّع تنامي الطلب العالمي إثر زوال الجائحة وعودة النشاط الاقتصادي، باستثناء السلع التي من المُحتمل تراجُع أسعارها، وأهمّها الحديد والأرز والموز،

١/٧ معدلات البطالة: وفقًا لإحصائيّات **مُنظمة العمل الدولية**، فقد بلغ عدد المُتعطّلين في العالم نحو ١٩٠,٣ مليون مُتعطّل عام ٢٠٢٠، مُقابل ١٨٨ مليون في ٢٠١٩، بزيادة مُطلقة ٢,٣ مليون فرد.

ومن المُتوقّع – في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا – أن يصل العدد إلى ١٩٣,٧ مليون مُتعطّل بنهاية عام ٢٠٢١، وليُواصل زيادته إلى ١٩٧ مليون مُتعطّل بنهاية عام ٢٠٢٢.

وتتوقع المنظمة أن تتزايد أعداد المُتعطّلين في عام ٢٠٢٠ في العالم، لتُسجّل نحو ١٢,٤ مليون مُتعطّل في مجموعة الدول ذات الدخل المُنخفض، و٦٣,٧ مليون مُتعطّل في مجموعة الدول ذات الدخل المُتوسط (الشريحة الدنيا)، و٨٤,٥ مليون مُتعطّل في الدول ذات الدخل المُتوسط (الشريحة العليا)، و٢٩,٧ مليون مُتعطّل في الدول ذات الدخل المُرتفع. وتُشير توقّعات المُنظمة إلى تواصُل نمو هذه الأعداد في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

ومن جانب آخر، تُشير تقديرات **صندوق النقد الدولي** إلى بلوغ مُعدّل البطالة ٨,٣٪ بنهاية عام ٢٠٢٠، وارتفاع المُعدل إلى نحو ٩,٧٪ بنهاية عام ٢٠٢١. في حين أن تقديرات مُنظمة العمل الدولية جاءت بالغة الانخفاض (٥,٥٪)، ومُستقرة كما كان الحال تقريبًا في العامين السابقين (٥,٤٪).

وفيما يتعلّق بالدول العربية، فقد توقّعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن يرتفع مُعدّل البطالة في دول المنطقة بمقدار ١,٢ نقطة مئوية، مع فقدان ١,٧ مليون وظيفة عام ٢٠٢٠، وبالأخص في مجالات السياحة والترفيه، وتجارة الجملة والتجزئة والبناء والتشييد، والنقل، والأنشطة الحرفية والأعمال الصغيرة.

وتُشير إحصاءات مُنظمة العمل الدولية إلى تراجُع ساعات العمل حول العالم بنحو ١٤٪ في الرُبع الثاني من عام ٢٠٢٠، بما يُعادل نحو ٤٠ مليون وظيفة دائمة، وهو ما يعني انخفاض مستويات الدخول بنسبة ٨,٣٪ على مستوى العالم، وبنسب أعلى تصل في بعض المناطق إلى ١٢,٣٪.

وتأتي مُشكلة تصاعُد مُعدّلات البطالة لتُلقي عبئاً كبيرًا على الاقتصاد العالمي، إذ يظل عليه تدبير الموارد المالية لتأمين مُستوى معيشي كريم لهؤلاء العاطلين، مع دفع عجلة النمو الاقتصادي – في ظل ظروف الجائحة – لتوفير فُرص عمل لجموع العاملين الذين تتزايد أعدادهم سنوياً.

وبالتالي، فمن المُتوقّع أن يُؤثر مُعدّل الفقر (أقل من ٣,٢ دولار أمريكي في اليوم) على أكثر من ٦٣٠ مليون عامل، فضلاً عن أن نحو ٢٦٧ مليون شاب في الفئة العمرية (١٥ – ٢٤ سنة) هم خارج التعليم أو العمل.

٨/١ معدل الفقر: تشير بيانات مُدوّنة الفقر للبنك الدولي، الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٠، إلى زيادة عدد الفقراء الإضافيين جرّاء الجائحة مقارنة بعام ٢٠١٩، كالآتي:

العدد ومُعدّلات الفقر	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٣٠
عدد الفقراء قبل كورونا (بالمليون)	٦٥٠,٤	٦٢١,٩	٥٩٨,٣	٥٣٦,٩
مُعدّل الفقر قبل كورونا (٪)	٨,٤	٨	٧,٦	٦,٣
عدد الفقراء بعد كورونا (بالمليون)	٦٤٦,٨	٧٦٦	٧٢٦,٥	٥٩٧,٩
مُعدّل الفقر بعد كورونا (٪)	٨,٤	٩,٩	٩,٣	٧

ويعكس التوزيع الإقليمي لأعداد الفقراء الإضافية، جرّاء تداعيّات الجائحة، أن مُعظم الفقراء الجُدُد عند خط الفقر المُدقع وعند خطوط الفقر الأعلى يعيشون في جنوب آسيا، تليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء عند خط الفقر المُدقع، وشرق آسيا والمُحيط الهادئ عند خط الفقر (٥,٥ دولار/يوم).

وبالتالي، أصبح هدف إنهاء الفقر المُدقع بحلول عام ٢٠٣٠ صَعب المنال أكثر من أي وقت مضى مع انزلاق الملايين حول العالم في خط الفقر المُدقع. ووفقًا لتقديرات الأمم المُتحدة، فمن المُتوقّع أن يرتفع مُعدّل الفقر مُتعدّد الأبعاد "*Multi-Dimensional Poverty*" عام ٢٠٢٠ لمُستويات غير مسبوقة ليرتفع عدد الأفراد الواقعين تحت خط الفقر مُتعدّد الأبعاد بزيادة تتراوح بين ٢٤٠ و٢٩٠ مليون فرد عام ٢٠٢١.

ولمنع تدهوّر مُستويات الفقر، وبخاصة في البُلدان النامية مُنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد أوصت المُؤسّسات الدولية (قبل اشتداد الجائحة في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٠) بتوفير نحو ٢,٥ تريليون دولار لدعم جهود مُكافحة الفقر في الاقتصادات النامية، وتبنّي خطة إنقاذ تشمل منح هِبات نقدية للفئات الأكثر تضرّرًا، وتوفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر، وبث الحِزَم التحفيزية لتنشيط دوران عجلة الإنتاج واستمرار توفير فُرص العمل للفئات الفقيرة.

٩/١ قطاع السياحة والسفر: ألحقت جائحة فيروس كورونا خسائر فادحة في اقتصاديّات السياحة، فوفقًا لمُنظمة السياحة العالمية، في ديسمبر ٢٠٢٠، انخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة ٧٢٪ في الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٠ مُقارنة بعام ٢٠١٩، بما يُمثل خسارة قدرها ٩٣٥ مليار دولار في عائدات السياحة الدولية، وبالتالي دخلت إلى دائرة الخطر أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة مُباشرة في قطاع السياحة. في حين تُشير سيناريوهات مُنظمة السياحة العالمية المُمتدة للفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٤ إلى توقّع انتعاش السياحة الدولية بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

ومع ذلك، فإن العودة إلى مُستويات عام ٢٠١٩ من حيث عدد الوافدين الدوليين قد تستغرق فترة تُقدّر من عامين إلى أربعة أعوام. ويعتبر فريق خُبراء مُنظمة السياحة العالمية أن القيود المفروضة

على السفر هي العائق الرئيس الذي يُثقل كاهل تعافي السياحة الدولية، إلى جانب بُطء احتواء الفيروس. ووفقًا لمرئيّاتهم، فإن الطلب السياحي المحلي سوف يتعافى بشكل أسرع من الطلب الدولي.

١/١٠ قطاع النقل البحري: مع تفشي جائحة كورونا على المستوى العالمي، كانت صناعة الشحن والنقل البحري من ضمن القطاعات التي تعرّضت لخسائر ضخمة بلغت ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وفقًا لتقارير منظمة "الأنكتاد".

وقد تفاوت تأثير الجائحة على سلسلة التوريد البحرية حسب المنطقة، حيث شهدت أوروبا ودول المتوسط أكبر انخفاض في طلبات استدعاء السفن في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ (١٣,٩٪)، مُقارنة مع الفترة المُناظرة من عام ٢٠١٩. أما أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية فقد سجّلا انخفاضًا بنسبة ١٢٪ تقريبًا، بينما اقتصرت نسبة الانخفاض في أفريقيا جنوب الصحراء على (-٩,٧٪). وتُعد منطقة الشرق الأقصى أقل المناطق تأثّرًا بالجائحة.

وقد جاءت التصريحات لتُبدي قلقها من تأثير الجائحة على القطاع على الأمد الطويل، إذ أن انخفاض الطلب الراهن في أوروبا وأمريكا الشمالية قد يمتد تأثيره لعدد من الأعوام القادمة وربما تتجه الدول الأكثر تقدّمًا إلى العمل على توطين الصناعات، مما يعني تراجُع التجارة الدولية وإضعاف صناعة الشحن والنقل البحري.

ويُثير هذا الوضع تساؤلات حول الآفاق الاستثمارية لصناعة الشحن والنقل البحري، حيث يُتوقع أن تكون الأزمة الراهنة مُحفّزًا لأن يَنصَب الاستثمار في قطاع النقل والشحن البحري على مزيدٍ من التقدّم الرقمي والتكنولوجي، أكثر منه في زيادة عدد الناقلات، لتقليل فُرصة حدوث صدمات مُماثلة وزيادة مرونة القطاع.

القسم الثاني: الإطار التنموي والمُستهدفات الرئيسة لخطة "عام ٢٠٢٢/٢١"

٢- الإطار التنموي والمستهدفات الرئيسة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١: يُعد عام ٢٠٢٢/٢١ العام الرابع والأخير لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١). وتتبنّى الخطة كافة الأهداف الواردة بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وكذا "رؤية مصر ٢٠٣٠"، مع الالتزام بالاستحقاقات الدستورية، في إطار تفعيل ركائز النمو الاحتوائي، وترسيخ المُشاركة المُجتمعية وتكافؤ الفرص.

وتُغطي الخطة الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ والربع الأول من عام ٢٠٢١ وتُراعي استعراض التوجّهات الحديثة، وأبرزها جائحة كورونا وتغيّر القيادة السياسية للولايات المُتحدة وانعكاس ذلك على

العلاقات الاقتصادية والأوضاع الأمنية والسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك في ضوء تطوّرات الاقتصاد العالمي وتأثير الجائحة على الاقتصاد المصري، وسُبُل الاستفادة من الفرص ودرء مخاطرها المُحتملة.

١/٢ المرتكزات الرئيسة للخطة:

- الالتزام الدقيق بتنفيذ تكليفات ومُبادرات القيادة السياسية لتوفير حياة كريمة للمواطن المصري.
- التوافق مع مُستهدفات الأجندة الوطنية لتحقيق التنمية المُستدامة في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠".
- الوفاء بالاستحقاقات الدستورية لمُخصّصات الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي.
- مُواصلة جهود احتواء جائحة فيروس كورونا، والتصدّي الحاسم لتداعيّاتها الاقتصادية والاجتماعية.
- استكمال تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وللبرامج الحكومية المُشتقة منه.
- مساندة الفئات الاجتماعية مُنخفضة الدخل، وبخاصة تلك الأكثر تضرّرًا من تداعيّات جائحة كورونا.

٢/٢ المحركات الأساسية للخطة:

- تعبئة كافة الموارد للتصدّي لجائحة كورونا ومُواصلة التدابير الاحترازية لتجاوز الجائحة وتداعيّاتها.
- تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والمعنيّة بالإصلاحات الهيكلية.
- إبراز المُبادرات الرئاسيّة لتحسين صِحّة وجودة حياة المواطن المصري (مُبادرة حياة كريمة).
- تنمية القرى المصرية من خلال تدبير احتياجاتها من البنية الأساسية والخدمية.
- تكثيف استثمارات المشروعات القومية في مجالات البنية التحتية والتنمية الاجتماعية.
- تعزيز مُشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائية (توفير التسهيلات المطلوبة وتحسين بيئة الأعمال).
- توطين المشروعات ومراعاة توجيه المُخصّصات لتضييق الفجوات بين المحافظات.
- تنفيذ خطة تنمية الأسرة المصرية مع ضَبط مُعدّل النمو السكاني والارتقاء بخصائص السكان.
- ترشيد الإنفاق الحكومي ورفع كفاءة الاستثمارات العامة (موازنة البرامج والأداء).

- إعطاء الأولوية للقطاعات عالية الإنتاجية الدافعة للنمو (الصناعة التحويلية وقطاع الاتصالات).
- تعميق الصناعة الوطنية والنهوض بالزراعة (التوسّع في مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي).
- تبنّي التوجّه التصديري في الزراعة والصناعة والسياحة والأنشطة المالية والعقارية وترشيد الاستيراد.

٣/٢ التوجّهات الحديثة التي أبرزت أهميتها مُستتبعات جائحة فيروس كورونا:

قطاع الصحة:

- تطوير ورفع كفاءة الطب الوقائي لأمراض الفيروسات، وتحسين مستويات دخول الأطقم الطبية.
- تكثيف الاستثمارات المُوجّهة لزيادة الطاقات الاستيعابية للمستشفيات والوحدات العلاجية.
- التوعية الجماهيرية بخطورة انتشار الأوبئة، وأهمية اتباع الغذاء الصحي والوقاية من الأمراض.

قطاع التعليم والبحث العلمي:

- التوسّع في إنشاء المدارس والجامعات التكنولوجية وزيادة المُكوّن الرقمي في المناهج الدراسيّة.
- التطوير التقني لنُظُم وبرامج التعليم.
- التوسّع في نُظُم التعليم والتعلّم عن بُعد وتنمية المواهب والابتكارات العلمية.
- زيادة مُخصّصات البحث العلمي وربط المُخرجات والمُبتكرات البحثية بسوق العمل.

سوق العمل:

- التوسّع في نظام العمل عن بُعد ومن المنازل (وخاصة الإناث) وتشجيع نظام العمل بعض الوقت.
- تعميم نظام العمل على فترتين في بعض المصالح الحكومية والبنوك والمستشفيات العامة.
- تدارُس الاحتياجات من الوظائف المُستحدثة وربطها بالنظام التعليمي والتدريبي (مثل مُطوّري البرامج، وتطبيقات الحاسب الآلي، وخبراء التسويق الرقمي، والتجارة الإليكترونية).

قطاع الاتصالات:

- تطوير البنية الأساسية المعلوماتية وتنفيذ برامج التحوّل الرقمي والقضاء على الفجوة الرقميّة.

- تكثيف جهود كافة أجهزة الدولة لتحقيق الشمول المالي وتبنّي كافة التطبيقات المعنيّة بالذكاء الاصطناعي.
- توفير الأُطُر المُؤسّسية والتنظيمية الداعمة للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسّع في خدمات الإنترنت وغيرها من سُبُل الاتصالات وتخزين المعلومات الحديثة.
- التوسّع في نظام التعهيد "Outsourcing" كمصدر رئيس لتنمية الصادرات الخدمية المصرية.

قطاع البيئة والتنمية المُستدامة:

- تشجيع السياحة البيئية وإقامة الفندق البيئي "Ecolodge".
- تطبيق معايير الاستدامة البيئية على كافة القطاعات الاقتصادية (مُبادرات المشروعات الخضراء).
- تسريع التوجّه نحو تعميم الزراعة العضوية وإقامة الصناعات صديقة البيئة (مثل السيارات الكهربائية).
- التوسّع في إنشاء المراكز اللوجستية.
- تعزيز التنافسية الدولية لمصر في مختلف المجالات وتسريع التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي.

قطاع السياحة:

- الاهتمام بتنشيط السياحة الداخلية على نحو مُستدام والتوجّه نحو تنشيط السياحة الخضراء.
- الترويج للمُنتجعات السياحية في مناطق التعمير الجديدة.
- الارتقاء بجودة مُنتج المقاصد السياحية، وتطبيق إجراءات السلامة الصحية والوقائية.

قطاع التجارة الدولية:

- الاهتمام بالإقليمية (المنطقة العربية – القارة الإفريقية).
- تبنّي استراتيجيّة التوجّه التصديري ارتكازًا على المزايا التنافسية، وترشيد الاستيراد.
- مُراجعة الاتفاقيّات التجارية الدولية للاستفادة من الفرص الضائعة.
- تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمراكز اللوجستية.
- الاستفادة من أنماط التجارة الحديثة (التجارة الإلكترونية – التسويق الإلكتروني.....)

الاعتماد على الذات:

- تنمية الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والتوسّع في مشروعات تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.

- توطين الصناعات عالية التقنية والقيمة المُضافة، وتعميق المكوّن المحلي.
- إعطاء الأولوية للصناعات الدوائية وإنتاج اللقاحات والأمصال.
- استقطاب العقول المُهاجِرة في التخصّصات النادرة، والربط مع المراكز البحثية بالخارج.
- التحالُف مع الشركات العالمية لتنمية الصناعة الوطنية والاستفادة من منظمة التجارة العالمية.

إدارة المخاطر والأزمات:

- إنشاء إدارات مُتخصّصة في إدارة المخاطر، وإدماجها في الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومي.
- إنشاء صناديق لمُواجهة التَبِعات المالية للأزمات ودفع الهيئات والشركات لتبنّي نفس التوجّه.

ويتبيّن من العرض السابق للتوجّهات الحديثة، خصوصيّة خِطَّة هذا العام في تناولها لبرامج وقضايا تنمويّة لم تكُن مطروحة من قبل على نطاقٍ واسع وبالفاعليّة المنشودة، وأبرزُها الآتي:

- برنامج الإصلاحات الهيكليّة، ويُمثّل المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي ركّز في مرحلته الأولى على تعزيز ركائِز الاستقرار النقدي والمالي والإطار المُؤسّسي لقطاع الأعمال.
- برنامج تنميّة الريف المصري. ويُمثّل المرحلة الثانيّة من مُبادرة حياة كريمة، ولكن على نطاقٍ أوسع يُغطي كافة أرجاء الريف المصري.
- قضيّة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، بالتركيز على مُبادرات التحسين البيئي، والتطبيق الدقيق لمعايير الاستدامة البيئيّة على كافة المشروعات.
- قضايا النوع الاجتماعي، وآليّات التخطيط المُستجيب للنوع، وأدلّة النمو الاحتوائي.
- خطة تنمية الأسرة المصرية.

٤/٢ الأُطُر التنموية والأدوات التخطيطية: أبرزها مفاهيم التنمية المُستدامة، والنمو الاحتوائي، والتنمية المكانية المُتزنة، والأدوات التخطيطية القائمة على فكر التخطيط الاستراتيجي والتخطيط بالمُشاركة، بالإضافة إلى تفعيل أداء الخطة من خلال الحوكمة ومُوازنة البرامج والأداء، والمسئولية المُجتمعية لقطاع الأعمال.

٥/٢ المستهدفات الرئيسة للخطة:

أولًا: في مجال التنمية الاقتصادية:

- تحقيق مُعدّل نمو مُرتفع للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٥,٤٪ مُقارنة ب ٢,٨ % عام ٢٠٢١/٢٠.

- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٢/٢١.
- مُضاعفة مُعدّل الادخار إلى نحو ١١,٢٪ عام ٢٠٢٢/٢١ مُقابل ٥,٥٪ فقط في عام ٢٠٢١/٢٠.
- زيادة مُعدّل الاستثمار إلى ١٧,٦٪ في عام الخطة مُقابل ١٣٪ في عام ٢٠٢١/٢٠.
- ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٧ مليار دولار مُقارنة بمتوقع ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠.
- تنمية الصادرات السلعية غير البترولية لتصل إلى نحو ١٩,٥ مليار دولار مُقابل متوقّع ١٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠.
- زيادة الإيرادات السياحية إلى ٦ مليار دولار بالمُقارنة بنحو ٢,٤ مليار دولار عائد مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠.
- تنامي إيرادات قناة السويس إلى ٦ مليار دولار بالمُقارنة بـ٥,٧ مليار دولار (متوسط ٣ أعوام سابقة).
- تصاعُد الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي على نحو تدريجي لتبلُغ ٤٢ مليار دولار بنهاية عام الخطة.

ثانيًا: في مجال التنمية الاجتماعية:

- خفض مُعدّل النمو السكاني إلى نحو ٢٪ بنهاية عام الخطة مُقابل ٢,٥٦ عام ٢٠١٧.
- تراجُع مُعدّل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية إلى ٦٪ مُقارنة بـ ١٣,٣٪ عام ٢٠١٩/١٨.
- خفض مُعدّل البطالة إلى نحو ٧,٣٪ في عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بـ ٩,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩.
- تراجُع مُعدّل الفقر إلى ٢٨,٥٪ في عام الخطة مُقارنة بنحو ٢٩,٧٪ عام ٢٠٢٠/١٩.
- خفض نسبة الأمية إلى نحو ١٧,٥٪ في نهاية عام الخطة بالمُقارنة بـ ١٨,٩٪ عام ٢٠١٩.
- الحد من التفاوتات، بحيث لا تتعدّى الفجوة في مُعدّلات الفقر (٢٠) نقطة مئوية بين المحافظات.
- زيادة مُشاركة الإناث والشباب في قوة العمل لتضييق الفجوة النوعية والعُمرية في مُعدّلات البطالة.

ثالثًا: في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي:

- زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من ٧٪ إلى ٨٪ بنهاية الخطة.

- تخصيص ثُلُث الاستثمارات العامة – على الأقل – للتنمية في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.
- التوسّع في إقامة المدن والتجمّعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرُب من ١٠ مليون نسمة.
- ترشيد استخدام الطاقة وخفض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستويات العالمية.
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا النظيفة في إطار الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.
- تطوير المناطق العشوائية غير المُخططة في المحافظات وتنفيذ برنامج إزالة كافة المناطق غير الآمنة.
- مُواصلة أعمال التطوير والإحياء والصيانة للمناطق التاريخية للحِفاظ على التُراث الحضاري والثقافي.

القسم الثالث: التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية"

يعرض هذا القسم الصورة الكلية للتوازن الاقتصادي على فرضيّة التعافي من جائحة فيروس كورونا وتداعيّاتها الاقتصادية بنهاية عام ٢٠٢١، وتوقّع عودة عجلة الإنتاج للدوران بصورة تدريجيّة. مع عرض تبايُن مُعدّلات نمو القطاعات بحسب درجة مرونتها واستجابتها لمُبادرات "التحفيز". بالإضافة إلى استعراض حجم الموارد الكلية المُتوقّع توفّرها واستخداماتها في عام الخطة، وتقديرات الناتج والإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي ومُعدّلاته.

١/٣ الموارد والاستخدامات:

أ) الموارد القومية (الناتج المحلي الإجمالي والواردات السلعية والخدمية): تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ زيادة الموارد إلى نحو ٨,٢٤ تريليون جنيه بالأسعار الجارية بالمُقارنة بنحو ٧,٤٦ تريليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة ١٠,٤٪. ويُقابل ذلك تنامي الموارد القوميّة الإجماليّة (بالأسعار الثابتة) لعام ٢٠١٧/١٦ ليُسجّل نحو ٥ تريليون جنيه، بنسبة نمو تُقارِب ٤,٥٪.

ب) الموارد الخارجية (الواردات السلعية والخدمية): نسبتها نحو ١٣,٨٪ من إجمالي الموارد القومية بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنة ب ١٤,٨٪ العام السابق، وتتناقُص نسبة الواردات لجُملة الموارد بالأسعار الثابتة إلى نحو ١٣,٥٪ في عام الخطة مُقابل ١٤,٣٪ العام السابق. ويعكس تناقُص نسبة الموارد الخارجية لإجمالي ناتج العرض الكلي وللناتج المحلي الإجمالي تزايُد اعتماد الاقتصاد الوطني على موارده الذاتية.

ثانيًا: الاستخدامات: يعكس تحليل الاستخدامات جانب الطلب على الموارد القومية مُمثلًا في:

- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومى والخاص)**: ٦,٣١ تريليون جنيه بالأسعار الجارية بنسبة ٧٦,٦٪ من إجمالي الاستخدامات بالمُقارنة بنحو ٦ تريليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠(٨٠,٥٪) بما يعكس تراخي مُعدّل نمو الاستهلاك في عام الخطة، سواءً بالأسعار الجارية أو الثابتة.
- **الإنفاق الاستثماري (العام والخاص: شاملًا التغيّر في المخزون)**: مُتوقّع أن يصل إلى ١٢٥٠مليار جنيه في عام الخطة مُقابل ٨٢٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، في ظل سياسات الدولة لتحفيز الإنتاج لمواجهة كورونا، مما انعكس في تصاعُد مُعدّل الاستثمار من ١٣٪ من الناتج عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ١٧,٦٪ عام ٢٠٢٢/٢١.
- **طلب العالم الخارجي مُعبّرًا عنه بالصادرات السلعية والخدمية**: تتراجُع الصادرات في مُساهمتها النسبية في الناتج إلى ٩,٦٪ بالمُقارنة بالوزن النسبي للواردات في الناتج (١٦٪).

ومن المتوقع أن يتناقص نصيب **التجارة الدولية** من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٤٪ في عام ٢٠٢٠/١٩إلى نحو ٢٧,٢٪ في عام ٢٠٢١/٢٠، ثم إلى ٢٥,٦٪ في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)، دلالة على الاعتماد على الموارد المحلية في دفع عجلة النمو ولتقلّص المُعاملات الاقتصادية الدولية من جرّاء جائحة كورونا.

وفيما يتعلّق بالأهمية النسبية **لمُكوّنات الاستخدامات الكلية**، فيُلاحظ طفرة الاستثمار من ١١,١٪ عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ١٥,٢٪ عام ٢٠٢٢/٢١، مع تناقص نصيب الاستهلاك النهائي من ٨٠,٥٪ إلى ٧٦,٦٪، وشبه استقرار الأهمية النسبية للصادرات السلعية والخدمية عند نحو ٨٪.

ثالثًا: فجوة الموارد التمويلية: تُقاس بالفارق بين مُتطلّبات الاستثمار والقُدرة الادخارية في المُجتمع. ومن المُتوقّع ارتفاع معدل الادخار إلى ١١,٢٪ في عام الخطة بالمُقارنة ب ٥,٥٪ العام السابق. ويُناظِر ذلك تزايُد مُعدّل الاستثمار.

ومن المُتوقّع أن تتجه فجوة الموارد المحلية للتقلُّص لتصل إلى ٦,٤ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٢/٢١ (٤٥٢ مليار جنيه مُقارنة بفجوات تتراوح بين ٤٣٨,٥ و٤٧٥ مليار جنيه في الأعوام السابقة).

٢/٣ النمو الاقتصادي: شهِدت مصر عِدّة أزمات انعكست بصورة جليّة على الأداء الاقتصادي. ثم شهِد عامي (٢٠١٥/١٤ و٢٠١٦/١٥) مرحلة إعادة البناء المُؤسّسي، ثم تبنّت الدولة البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي أسفر عن تصاعُد مُعدّلات النمو الاقتصادي إلى

٥,٦٪ عام ٢٠١٩/١٨ وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/١٩ مع مُعدّل بطالة بلغ ٨٪، وتراجُع التضخّم إلى ٥,٦٪. وقد أشادت مُؤسّسات التمويل الدولية بأداء الاقتصاد المصري. وجاءت الخطة مُتوسطة المدى لتستهدف مُعدّل نمو ٦,٤٪ في عام ٢٠٢١/٢٠، ثم ٦,٨٪ عام ٢٠٢٢/٢١. ثم جاءت جائحة كورونا. ويجدُر التنويه إلى أنه لم يتراجع مُعدّل النمو السنوي سوى في الرُبع الأخير من العام (أبريل – يونيو ٢٠٢٠) بنسبة ١,٧٪. هذا وعلى رغم انتشار جائحة كورونا على العالم، إلا أن انعكاساتها على مصر كانت محدودة، حيث أن تحقيق مُعدّل نمو (٣,٦٪) خلال عام ٢٠٢٠/١٩ يُعد إنجازًا كبيرًا.

هذا وتطرح **خطة العام الثالث (٢٠٢١/٢٠)** الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية **سيناريوهين:**

١) إمكانية التعافي من الجائحة بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩، مع استمرار التداعيّات الاقتصادية حتى النصف الأول من عام ٢٠٢١/٢٠، والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي تِباعًا، بحيث يكون مُعدّل النمو المُتوقّع ٣,٥٪.

٢) استمرار انتشار الجائحة طوال عام (٢٠٢١/٢٠) وتواصُل تأثيراتها السلبية فلا يتجاوز مُعدّل النمو ٢٪.

في حين استهدفت **خطة عام ٢٠٢٢/٢١**معدل نمو ٥,٤٪، (مُقارِب لتقديرات [صندوق النقد الدولي (٥,٥٪) والبنك الدولي (٥,٨٪)، وإن كانت أقل من التقديرات الحديثة لمُؤسّسة فيتش (٦٪)) للاعتبارات الآتية:

- توقّع احتواء الجائحة بحلول مُنتصف عام ٢٠٢١ لاكتشاف اللقاحات وتعميم إتاحتها واستخدامها للكافة.
- تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وإعطاء أولويّة لتنمية الاقتصاد الحقيقي.
- مُواصلة دعم السياسة النقدية والمالية لدفع عجلة الإنتاج وتبنّي الحِزَم التمويلية والسياسات التحفيزية.
- ترشيد أوجه الإنفاق العام، مع زيادة المُخصّصات المُوجّهة للاستثمار في مجالي التعليم والصحة.
- تنفيذ خطة المشروعات القومية وضخ استثمارات جديدة في البنية الأساسية وتحسين مناخ الاستثمار.

- تنامي ثِقَة المُؤسسات الدوليّة في الاقتصاد المصري واستقرار الأوضاع الاقتصاديّة وتحسّن مُؤشّرات الأداء.

نظرة المُؤسّسات الدوليّة لأداء الاقتصاد المصري في ظل أزمة فيروس كورونا المُستجد:

البنك الدولي	سيعود الاقتصاد المصري إلى مُعدّلات نمو ما قبل الجائحة في ٢٠٢٢/٢١ (يناير ٢٠٢١).
صندوق النقد الدولي	مصر الدولة الوحيدة في المنطقة التي ستحافظ على مُعدّلات نمو إيجابي (فبراير ٢٠٢١).
Moody's	تثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند B٢ نتيجة الإصلاحات الماليّة والاقتصاديّة (فبراير ٢٠٢١).
Fitch Ratings	الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر عند مستوي "+B" (مارس ٢٠٢١).
S&P Global	الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر عند B/B على المدى طويل وقصير الأجل (مايو ٢٠٢١).

مصادر النمو الاقتصادي: في عام الخطة، يتوقع أن يحتل الإنفاق الاستثماري الصدارة، حيث يُسهِم بنحو ٧٧,٧٪ من النمو المُستهدف (٥,٤٪) مُقابل نحو ١٦,٧٪ للإنفاق الاستهلاكي النهائي، ونحو ٥,٦٪ لصافي التغيّر في الصادرات.

٣/٣ الإنتاج المحلي الإجمالي: من المُقدّر أن يصل إلى حوالي ٩,٩ تريليون جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١، بالمُقارنة بنحو ٩. تريليون جنيه إنتاج مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، (معدل نمو ١٠,٥٪). وبالأسعار الثابتة، يُقدّر الإنتاج المحلي المُناظر بنحو ٦,١ تريليون جنيه، وبنسبة زيادة ٤,٣٪ عن العام السابق.

ويُوضّح **التوزيع القطاعي للإنتاج المُقدّر لعام الخطة** أن القطاعات سريعة النمو تضُم المطاعم والفنادق (٢٣,٢٪) والاتصالات (١٥,٦٪)، والتشييد والبناء (٧,٨٪)، وتكرير البترول (٥,٧٪)، وقناة السويس (٥,٥٪)، الخدمات الصحيّة (٥,٥٪)، والخدمات التعليمية (٤,٧٪). ومن المتوقع أن يُسجّل قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو ٢,١٪، وكذا قطاع الكهرباء (١,٩٪). في حين يتوقّع أن يشهد استخراج الزيت الخام نموًا سالبًا (-٣,٢٪).

وفيما يتعلق **بالمُساهمات النسبية لكلٍ من القطاع الخاص والقطاع الحكومي:** من المُتوقّع أن يُساهم القطاع الخاص بنحو ٦٨٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١، مع ارتفاع

المُساهمة في الأنشطة الزراعية والسياحية والعقارية والصناعية والتشييد والبناء بنسب مُساهمة تتراوح بين نحو ٨٥٪ و١٠٠٪. ويبرُز دور الاستثمارات العامة في المرافق العامة (كهرباء ومياه،...)، مع انفراد الحكومة العامة بنشاط قناة السويس. ويُلاحظ غَلَبة نشاط القطاع الخاص في مجال النقل والتخزين (٧٩٪) ونشاط الاتصالات (٧١٪).

وتُفيد التقديرات توقّع بلوغ الناتج المحلي – بالأسعار الجارية – لنحو ٦,٦٤ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بنحو ٥,٩٨ تريليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠، بمتوسط نمو سنوي ١١,١٪. أما بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧/١٦، فمن المُتوقّع زيادة الناتج إلى نحو ٤,١٠ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٤,٤٪ عن العام السابق.

وفيما يتعلّق بالوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فتتصدّر الصناعات التحويلية، حيث تصل نسبتها إلى ١٥,٣٪ من الناتج الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١، وتليها تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٤٪، ثم الزراعة بنسبة ١١,٥٪، والبترول والغاز الطبيعي بنسبة ٩,١٪ من الناتج. وتبلغ مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ٦٨,٤٪ في عام الخطة، مقابل (٣١,٦٪) مُساهمة القطاع العام.

ومن حيث المُساهمة في النمو الاقتصادي، فتضُم الأنشطة التي يُساهِم كلٍ منها بأكثر من ١٠٪ في النمو المُحقّق في الناتج كلًا من تجارة الجملة والتجزئة (١٢,٦٪)، والصناعة التحويلية (١٢,٤٪)، والتشييد والبناء (١٢,٢٪)، والاتصالات (١١,٥٪)، إلا أنه من شأن تراجُع النشاط البترولي أن تكون مُساهمته سالبة.

٣/٥ الاستثمار:

٣/٥/١ الاستثمارات الكلية: تُقدّر الاستثمارات الكلية لخطة عام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ١٢٥٠ مليار جنيه. ومن المُستهدف زيادتها في عام الخطة بمُعدّل يربو على ٥٠٪، وهو مُعدّل نمو غير مسبوق. وهناك علاقة طردية بين مُعدّل الاستثمار ومُعدّل النمو الاقتصادي، حيث أنهما يتحرّكان معًا صعودًا وهبوطًا. حيث من المُتوقّع أن تُؤدّي زيادة معدل الاستثمار إلى ١٧,٦٪ إلى ارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي إلى ٥,٤٪.

التوزيع القطاعي للاستثمارات المُستهدفة لعام الخطة ٢٠٢٢/٢١ يُفيد كِبَر الأهمية النسبية لاستثمارات الخدمات الإنتاجية التي تحظى بنحو ٣٦٪ من الإجمالي، تجسيدًا لأهمية أنشطة هذه القطاعات في تعزيز إنتاجية القطاعات السلعية، وكذلك أنشطة الخدمات الاجتماعية.

وتبرُز أهمية خمسة أنشطة تحظى بنحو ٧٢٪ من جُملة الاستثمارات، وتشمل خدمات التنمية البشرية (٣٣٨ مليار جنيه)، النقل والتخزين (٢٤٥ مليار جنيه)، الأنشطة العقارية وأعمال البناء (١٣٢ مليار جنيه)، الصناعات التحويلية غير البترولية (١٠٩ مليار جنيه)، والزراعة (٧٤ مليار جنيه). بينما تتواضع الأهمية النسبية لتجارة الجملة والتجزئة (١,٤٪)، ونشاط التكرير (١,٣٪)، واستخراج البترول (١٪). والسياحة.

هيكل الاستثمارات الكلية بحسب الجهات المعنيّة في عام الخطة: تُقدّر استثمارات الجهاز الحكومي بنحو ٣٥٨ مليار جنيه، والشركات العامة ٨١ مليار جنيه، والهيئات الاقتصادية العامة ٢٦٩ مليار جنيه، والاستثمارات المركزية ٢٢٥ مليار جنيه، مُقابل ٣١٧ مليار جنيه للقطاع الخاص. (نسبة نمو ٦٧٪).

<u>٢/٥/٣ الاستثمارات العامة:</u> تبلغ ٩٣٣ مليار جنيه بخطة عام ٢٠٢٢/٢١، بنسبة زيادة ٤٦٪ عن الاستثمارات العامة للعام (٢٠٢١/٢٠) والمُتوقّع بلوغها ٦٣٧ مليار جنيه. وتجد هذه الطفرة أساسها في المشروعات القومية المُستهدف إنشاؤها أو التوسّع فيها من خلال استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة والاستثمارات المركزية (استصلاح الأراضي وترشيد استخدامات الموارد المائية وتنمية الريف المصري، ومشروعات الإسكان ..إلخ)

<u>الاستثمارات الحكومية:</u> تقدّر بنحو ٣٥٨,١ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٢/٢١(٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

- تحتل الخدمات الاجتماعية المركز الأول في قائمة استثمارات الحكومة (٢٠٨ مليار جنيه بنسبة ٥٨٪).
- تشترك في المرتبة الثانية، خدمات النقل وخدمات الصرف الصحي (٦٦ مليار جنيه بنسبة ١٨,٦٪).
- يحتل قطاعا الاتصالات والزراعة المرتبة الثالثة والرابعة، (يُساهمان معًا بنحو ١٤٪).
- قطاعات الكهرباء والمياه والتشييد والبناء والأنشطة العقارية والمعلومات (بين ١,١٪ و٢,٤٪).

ومن حيث **الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية:** يبلغ تمويل الخزانة العامة ٥٦% والمصادر الأخرى ٢٤%، تليها الموارد الذاتية بنسبة مُساهمة ١٧٪. أما القروض الخارجية والمِنَح، فتقل مُساهمتها النسبية عن ٣٪.

الهيئات الاقتصادية العامة: توجد (٥٥) هيئة اقتصادية عامة تُقدّر استثماراتها بخطة ٢٠٢٢/٢١ بنحو ٢٦٩,٣ مليار جنيه (٢١,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة). وتستأثر الهيئة القومية للأنفاق بنحو ٤٢٪ وهيئة المُجتمعات العُمرانية الجديدة بنحو ٢٢٪ تليها الهيئة القومية لسكك حديد مصر بنحو ٢٧ مليار جنيه (١٠٪) وتحظى هيئة قناة السويس والمنطقة الاقتصادية التابعة بنحو ٢٢,٧ مليار جنيه، بنسبة (٨٪).

الشركات العامة: تبلُغ الاستثمارات المُقدّرة للشركات العامة نحو ٨٠,٦ مليار جنيه(٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة)، حيث تستحوذ الشركات العاملة في نطاق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على ٥٠٪ من جملة الاستثمارات العامة، مُقابل الثُلُث لشركات ق ٩٧ لسنة ١٩٨٣، ونحو ١٧٪ للشركات القابضة النوعية.

الاستثمارات المركزية: تبلُغ جملة الاستثمارات المركزية المُقدّرة ٢٢٥ مليار جنيه، بنسبة زيادة ٧٥٪ عن الاستثمارات المُناظرة في عام ٢٠٢١/٢٠ (٢٤٪ من جملة الاستثمارات العامة). ويحظى الصرف الصحي بنحو ٣٤٪ منها، والصناعات التحويلية بنحو ١٢٪، والتشييد والبناء ١٠٪، والكهرباء ٩٪، والنقل والتخزين ٨٪.

٣/٥/٣ الاستثمارات الخاصة: من المقدر ألا تتجاوز ٣١٧ مليار جنيه (٢٥٪ من الاستثمارات الكليّة المُتوقّعة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١)، مقارنة بنحو ٢٣% العام السابق مع بداية انتعاش الاستثمار الخاص بعد انحسار جائحة فيروس كورونا.

وتتركّز استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة الواعدة سريعة النمو والقادرة على التكيّف: مثل العقارات، والصناعة التحويلية، واستخراجات الغاز الطبيعي، والاتصالات، والزراعة، حيث من المُتوقّع أن تحظى هذه الأنشطة بنحو ٦٢٪ من الاستثمارات الكلية للقطاع الخاص بقيمة ١٩٥ مليار جنيه.

وفي ظل توجّه الدولة نحو تحريك عجلة الاستثمار الخاص، من المُنتظر مد المُبادرات الرئاسية ليُغطي مداها الزمني عام ٢٠٢٢/٢١، خاصةً مبادرة تحسين جودة حياة المُواطنين وتحقيق التنمية الريفية الشاملة، ومُبادرة دعم المُنتَج المحلي، وعرض المُنتجات الوطنية بأسعار مُنخفضة ومُبادرات البنك المركزي وتحيا مصر.

وفي هذا السياق، تُشيد التقارير الدولية بتحسّن مناخ الاستثمار الخاص في مصر – رغم الجائحة – نتيجة نجاحات برامج الإصلاح الاقتصادي ومُواصلة الدولة تسوية المُنازعات القانونية لقطاع

الأعمال، وسرعة استصدار التراخيص، مع تبسيط الإجراءات، بالإضافة إلى المُوقف المُساند للصناعة الوطنية.

ومن المُتوقّع أن يصل صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٧ مليار دولار في عام الخطة، وليعود إلى الاقتراب مما كان عليه قبل وقوع جائحة فيروس كورونا. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تصاعد صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١، ثم إلى ١١,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٢، على أن يواصِل ارتفاعه إلى ١٤,٦ و١٦,٣ مليار دولار في العامين التاليين.

القسم الرابع: التنمية القطاعية

أولاً: قطاع الزراعة:

١)استثمارات قطاع الزراعة لعام ٢٠٢٢/٢١:

- تبلُغ الاستثمارات الكلية لقطاع الزراعة (شاملًا الري) نحو ٧٣,٨٥ مليار جنيه بنسبة ٥,٩٪ من الاستثمارات الإجمالية لخطة عام ٢٠٢٢/٢١. ويخُص الاستثمارات العامة نحو ٤٣,٥ مليار جنيه، بنسبة تُقارب (٥٩٪) من الإجمالي، مُقابل ٣٠,٣ مليار جنيه للقطاع الخاص، بنسبة (٤١٪).
- وتضُم استثمارات الجهاز الحكومي وقدرها ٢٥,١ مليار جنيه، واستثمار الهيئات الاقتصادية والاستثمارات المركزية، وقدرها ١٨,٤ مليار جنيه.

الاستثمارات المُستهدفة للجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي:

- تُقدّر استثمارات هذه الجهات الحكومية بنحو ٤,٥٩ مليار جنيه بخطة عام ٢٠٢٢/٢١، مُقارنة بنحو ٢,٤٧ مليار جنيه في خطة ٢٠٢١/٢٠، بنسبة نمو ٨٥,٨٪.
- يجري تمويل نحو ٢٥,٧٪ منها من الخزانة العامة، و٤٤,٩٪ من الموارد الذاتية (احتياطيّات ومُخصّصات)، و١٧,٩٪ من خلال القروض الأجنبية.

٢)مُستهدفات خطة (٢٠٢٢/٢١) لقطاع الزراعة:

- زيادة الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٢٢/٢١ بالأسعار الجارية إلى نحو ١١١٨ مليار جنيه بمعدل نمو يربو على ٩٪ في سنة ٢٠٢١.
- زيادة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة بمُعدّل نمو ٣,٦٪ إلى نحو ٦٥٣ مليار جنيه في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ بقيمة ٦٣٠,٦ مليار جنيه، وبالإنتاج المُحقّق عام

٢٠٢٠/١٩، وقدره نحو ٦١٠ مليار جنيه.

- زيادة الناتج الـمحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية بمُعدّل نمو ١١٪ ليصل إلى نحو ٨٢١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢١، مُقارنة بنحو ٦٧٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، والـمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ وقدره ٧٤٠ مليار جنيه.
- زيادة الناتج الزراعي بالأسـعار الثابتة، بمُعدّل نمو ٣,٨٪ إلى نحو ٤٧١ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، بالـمُقارنة بالناتج الـمُحقّق عام ٢٠٢٠/١٩ والبالغ حوالي ٤٣٩ مليار جنيه، والـمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، وقدره ٤٥٤ مليار جنيه.
- توجيه استثمارات إجمالية قدرها نحو (٧٣,٨) مليار جنيه لقطاع الزراعة خلال عام الخطة، مُقارنة بنحو ٤٣ مليار جنيه استثمارات مُتوقّعة لعام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة حوالي ٧٢٪، وباستثمارات مُحقّقة عام ٢٠٢٠/١٩، وقدرها ٣٩,٥ مليار جنيه، وقياسًـا باسـتثمارات أكبر تحقّقت عام ٢٠١٩/١٨ قبل وقوع جائحة فيروس كورونا.
- تنمية الصـادرات الزراعية بنسـبة ٢٠٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢١، لتصـل قيمتها إلى نحو ٣,١٢ مليار دولار.

٣) **<u>برامج التنمية الزراعية:</u>**

أهم برامج ومشروعات التنمية الزراعية المستهدفة لعام (٢٠٢٢/٢١):

- برنامج التوسّـع الأفقي، برنامج التوسّـع الرأسـي، برنامج تحقيق الأمن الغذائي، برنامج التوسّـع في الزراعات الـمطرية، برنامج الزراعة التعاقدية، برنامج الصوّب الزراعية، برنامج الـمشروع القومي لإحياء البتلو، برنامج رفع الكفاءة التسويقية للألبان، برنامج إنتاج التقاوي، برامج الـمُساندة الـمالية والتسويقية للـمُزارعين، برنامج الاستزراع السمكي، برنامج تنمية الصادرات الزراعية وبرنامج تنمية الـموارد الـمائية وترشيد استخدامها.
- **<u>مشـروع تأهيل وتبطين الترع:</u>** يهدف إلى تحقيق وفر مائي قدره حوالي ٥ مليار متر مكعب من خلال تأهيل وتبطين ترع بأطوال إجمالية حوالي ٢٠٠٠٠ كم في مُختلف محافظات الجمهورية بتكلفة ٦٨,١٨ مليار جنيه مُخطط نهوها بنهاية العام الـمالي ٢٠٢٤/٢٣، من الـمُستهدف نهو تنفيذ الـمرحلة الأولى بأطوال ٧ آلاف كم، وبتكلفة إجماليّة ١٧,٥ مليار جنيه.

وحتى فبراير ٢٠٢٠، تم تأهيل وتبطين ترع بأطوال تربو على ألف كيلو متر (وتحديدًا ١٠٠٢ كم) بتكلفة ناهزت ٤ مليار جنيه في ١٩ محافظة [شـكل رقم (٩/٤)]، وأُضـيف إليها ٢٦٨ كيلومتر في مارس ٢٠٢٠، وجاري اسـتكمال باقي الأطوال (نحو ٥٣٠ كم قبل نهاية عام ٢٠٢١/٢٠)، ليصـل بذلك إجمالي

أطوال الترع ١٨٠٠ كم في عام ٢٠٢١/٢٠، وبتكلفة كليّة ٥,٥ مليار جنيه. وفي عام ٢٠٢٢/٢١، من الـمُستهدف تأهيل وتبطين ترع بأطوال ٤٠٠٠ كم، بما يُمثّل ٥٧٪ من إجمالي الأطوال الواردة بالـمشروع، وبتكلفة ١٢,١ مليار جنيه.

- **مشروع منظومة الري الحديث:** يهدف **إلى** ترشيد استخدام مياه الري ورفع كفاءة نظم الري الحقلي وزيادة الإنتاجية الزراعية من ١٠٪ إلي ٢٠٪ من خلال تطوير وتحديث نظم الري وتطبيق الـمُمارسات الزراعية المُوفّرة للمياه، وتنفيذ تطوير وتحديث منظومة الري بالأراضي الزراعية (٤ مليون فدان) والتحوّل من الري بالغمر إلي الري الحديث.

- وعلى مُستوى الأراضي الزراعية القديمة، من الـمُستهدف تطبيق منظومة الري الحديث في مساحة ١,٤ مليون فدان في صورة حيازات صغيرة (أقل من فدان) لنحو ٣,٤ مليون حائز بالتحوّل من الري بالغمر إلى الري الحديث، بتكلفة تقديريّة حوالي ١٨ مليار جنيه.
- وعلى مُستوى الأراضي الجديدة، تضُم الـمرحلة الأولى من الـمنظومة – والـمُخطّط نهوها في ٢٠٢١/٦/٣٠ – تحديث الري في مساحة مليون فدان في الأراضي الجديدة التي تُروى بالغمر، وقد تم حصرها وتوزيعها بين وزارتي الموارد المائية والري (٥١٦ ألف فدان) في محافظات الإسكندرية وشمال سيناء وسيوة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسوان، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٥٠٤ ألف فدان) في محافظات المنيا وبني سويف والجيزة (الواحات البحرية) وقنا والإسماعيلية والسويس والشرقية والوادي الجديد.
- وحتى ١٥ فبراير ٢٠٢١، تم تحديث منظومة الري في ٤١٥ ألف فدان بواقع ٢٠١ ألف فدان في المساحات المُخصّصة لوزارة الموارد المائية والري، و٢١٤ ألف فدان في تلك المُخصّصة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

ثانياً: قطاع الصناعة التحويلية:

١) استثمارات قطاع الصناعة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

- تقدّر الاستثمارات الكلية الـمُستهدفة في عام الخطة بنحو ١٢٥,٧ مليار جنيه، منها نحو ١٦,٦ مليار جنيه في مجال صناعات تكرير البترول، والباقي وقدره نحو ١٠٩,١ مليار جنيه في مجال الصناعات التحويلية غير البترولية.
- ويجري تنفيذ استثمارات نشاط تكرير البترول من خلال الشركات العامة العاملة بنحو ١٠,٢ مليار جنيه، بنسبة ٦١٪ من الإجمالي، والباقي وقدره ٦,٤ مليار جنيه من خلال شركات القطاع الخاص.
- الاستثمارات في مجال الصناعة التحويلية غير البترولية تضم استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات

والشركات العامة، وقيمتها نحو ٣٩,٥ مليار جنيه، والاستثمارات الـمركزية، وقدرها ٢٧,٤ مليار جنيه، واستثمارات القطاع الخاص وقدرها نحو ٤٢,٢ مليار جنيه.

٢) **استثمارات الجهاز الحكومي في القطاع الصناعي خلال عام ٢٠٢٢/٢١:**

تضمّنت الخطة الاستثمارية للجهاز الحكومي اعتماد ١,٤٧ مليار جنيه لوزارة التجارة والصناعة عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك للإطلاع بالأعمال في عدد من الجهات المعنيّة ومنها: ديوان عام وزارة الصناعة والتجارة، مصلحة الرقابة الصناعية، مصلحة الكيمياء، مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، التمثيل التجاري، الهيئة العامة للمواصفات والجودة، المجلس الوطني للاعتماد، المعهد القومي للجودة، معهد التبين للدراسات المعدنية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، صندوق تنمية الصادرات.

٣) **مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١ لقطاع الصناعات التحويلية:**

- زيادة الإنتاج الصـناعي (غير البترولي) ليبلُغ ١,٧٥ تريليون جنيه، بالأسـعار الجارية في عام الخطة، بنسبة نمو ٩,٩٪ عن المُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، وزيادة بالأسعار الثابتة بنسبة نمو ٢,١٪.
- زيادة ناتج الصـناعة التحويلية (غير البترولية) بالأسـعار الجارية بنسـبة ١١,٩٪ إلى نحو ٨٠٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، بالمُقارنة بنحو ٧٢١,٤ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠.
- زيادة ناتج الصـناعة التحويلية (غير البترولية) بالأسـعار الثابتة بنسـبة نمو ٢,٥٪ إلى نحو ٤٣٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، مُقابل نحو ٤٢٢ مليار في العام السابق (٢٠٢١/٢٠).
- مُواصـلة تطوير وإعادة تأهيل عددٍ من شـركات قطاع الأعمال العام في أنشـطة ذات أهمية اسـتراتيجية، مثل الغزل والنسيج ومحالج القطن والألومنيوم والصلب والأسمدة.
- استكمال إنشاء (٦) مجمّعات صناعية بمحافظة أسيوط وقنا وأسوان والبحيرة والفيوم.
- طرح ١٠ مليون متر مربع أراضي صناعية مُرفقة، وإتاحتها للمستثمرين.
- تعميق التصنيع الـمحلي بالتوسّع في إنتاج عديدٍ من الـمُدخلات الوسيطة، والربط مع سلاسل التوريد الدوليّة.
- تطوير المنصّة الرقميّة السوقيّة لتوفير أسواق وحلول تكنولوجيّة لمُنتجات الشركات الصغيرة والمُتوسطة.
- إنشـاء شـبكة مُوحّدة ومُجمّعة خاصـة بريادة الأعمال تضُـم جميع مُبادرات ريادة الأعمال على مُسـتوى الجمهورية وفي مُختلف المجالات.
- التوجّه نحو تكثيف الاستثمارات في مجالات التصنيع صديقة البيئة.

- زيادة الصادرات الصناعية غير البترولية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢١ لتصل إلى نحو ٢٦ مليار دولار مُقابل ٢٣ مليار دولار مُتوقّع عام ٢٠٢٠.

ثالثاً: قطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة:

١) **استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:**

- تُقدّر الاستثمارات الكلية لقطاع الكهرباء بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ٤٣ مليار جنيه، بالمُقارنة باستثمارات مُتوقّعة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ قدرها ٤٥,٣ مليار جنيه، وبتراجُع كبير عن استثمارات القطاع عام ٢٠١٩/١٨.
- وتتوزّع استثمارات القطاع بين الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والشركات العامة بنسبة ٥٠,٥٪، والاستثمارات المركزية بنسبة ٤٨٪، والقطاع الخاص بنسبة ١,٥٪. وعلى مستوى الجهاز الإداري، تبلُغ قيمة الاستثمارات المُدرجة لها نحو ٦ مليار جنيه، مُغطاه بالكامل من الخزانة العامة، كما تُقدّر استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة بنحو ٧ مليار جنيه.

٢) **مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١ لقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة:**

- زيادة إنتاج قطاع الكهرباء بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٢/٢١ إلى نحو ١٨٠ مليار جنيه بالمُقارنة بنحو ١٦٨ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة نمو ٧,٤٪ في عام الخطة، وبنسبة مُساهمة ١,٨٪ في الإنتاج الإجمالي لعام ٢٠٢٢/٢١.
- زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلى حوالي ١٠٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ مُقابِل ١٠٣,٦ و ١٠٢,٥مليار جنيه في العامين السابقين، بنسبة نمو تُناهز ٢٪ عن عام ٢٠٢١/٢٠، وبنسبة مُساهمة ١,٧٪ من الإنتاج الإجمالي المُقدّر لعام الخطة ٢٠٢٢/٢١.
- وعلى مُستوى ناتج القطاع، من المُستهدف زيادته إلى نحو ١١٣ مليار جنيه في عام الخطة، بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ (١٠٣,٥ مليار جنيه)، بنسبة نمو ٩٪.

٣) أهم المشروعات المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

- مشروع التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات، مشروع التغذية الكهربائية لمنطقة شمال سيناء، مشروع التغذية الكهربائية لمشروعات استصلاح الأراضي بمنطقة توشكي، مشروع التغذية الكهربائية للساحل الجنوبي الشرقي، مشروع زيادة القدرة الكهربائية للمطارات و تطوير الشبكات الخارجية، مشروع استكمال الربط الكهربائي مع دولة السودان، مشروع استكشاف وتقييم واستخلاص الخامات النووية، مشروع المحطات المائية للضخ والتخزين لتوليد الكهرباء، مشروع استكمال دراسات إنشاء محطات توليد كهرباء باستخدام تكنولوجيا الضخ والتخزين، وعدد من مشروعات الطاقة المتجدّدة.

رابعاً: قطاع البترول والثروة المعدنية:

١) **الاستثمارات المُستهدفة:**

- تبلُغ الاستثمارات الكلية الـــمُستهدفة بخطة ٢٠٢٢/٢١ نحو ٦٥,٣ مليار جنيه، منها ٤٨,٧ مليار لأنشطة الاستخراجات، نحو ١٦,٦ مليار جنيه لأنشطة تكرير البترول، بنسبة تُناهز ٧٥٪ و٢٥٪ على التوالي.

٢) **مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١ لقطاع البترول والثروة المعدنية:**

- زيادة الإنتاج بقطاع الاستخراجات (الزيت الخام والغاز واستخراجات أخرى) وصناعة تكرير البترول بنسبة ١٠٪ بالأسعار الجارية إلى نحو ١,٣١ تريليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠ (بتوقّع ١,١٩ تريليون جنيه)، وكذلك زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة بنسبة تُناهِز ٤٪ خلال عام الخطة مُقارنة بالعام السابق.
- وعلى صعيد ناتج الأنشطة الاستخراجية وتكرير البترول، من المُقدّر أن يرتفع الناتج إلى نحو ٧١٠ مليار جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١، مُقابل ٦٤٢,٥ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، مُحقّقًا مُعدّل نمو ١٠,٥٪.
- زيادة الناتج بالأسعار الثابتة من نحو ٥٥٢ مليار جنيه إلى ٥٦٩ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها، بنسبة نمو ٣,٢٪ ولتبلُغ نسبة مُساهمة الأنشطة ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام الخطة.

خامساً: قطاع النقل:

١) **الاستثمارات المُستهدفة لعام ٢٠٢٢/٢١ لقطاع النقل:**

- تُقدّر الاستثمارات الكلية لقطاع النقل بنحو ٢٤٤,٧ مليار جنيه في عام الخطة، مُحقّقًا طفرة استثمارية بنسبة نمو ١٠٤٪عن المُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠.

٢) مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١ التنموية لقطاع النقل:

- تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ نمو القطاع بنسبة ٣,٨٪ على غِرار عام ٢٠٢١/٢٠.
- ومن حيث إنتاج القطاع بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١، فمن الـــمُستهدف ارتفاعه إلى نحو ٤٦٩ مليار جنيه بالمُقارنة بنحو ٤٣٠ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، وبنسبة نمو ٩,١٪.
- ومن الـــمُتوقّع أيضاً نمو إنتاج القطاع بالأسعار الثابتة إلى حوالي ٢٦٨ مليار جنيه في عام الخطة مُقابل ٢٥٩ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو ٣,٦٪.
- أما فيما يتعلّق بناتج القطاع، فمن الـــمُقدّر ارتفاعه من ٣١٣,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ٣٤٥,٦ مليار جنيه في عام الخطة.

وتشمل أهم المشروعات المُستهدفة الآتي:

- إنشاء طريق جنوب الفيوم / الواحات بطول ١٢٥كم لنهو باقي المرحلة الأولى من شبكة الطُرُق القومية، بتكلفة ٨٦,٤ مليون جنيه.
- استكمال ازدواج طريق أسيوط / سوهاج / البحر الأحمر بطول ١٤٥كم، وبتكلفة ٤٦٢ مليون جنيه.
- توسعة وتطوير طريق السويس / جنيفة / الإسماعيلية (المُعاهدة) بطول ٨٠كم لنهو المرحلة الثالثة لشبكة الطُرُق القومية، باستثمارات ٥٥٠ مليون جنيه.
- استكمال طُرُق تربط بين المُحافظات (٢١ مشروعًا) باستثمارات ٤٣٤١ مليون جنيه، منها:
  - رفع كفاءة طريق أسوان / وادي العلاقي.
  - رفع كفاءة الطريق الساحلي الدولي (سيدي عبد الرحمن – السلوم).
  - إنشاء وصلة طهطا للربط مع الطريق الصحراوي.
  - توسيع كباري (وصلات الكافوري/ وصلة الذراع البحري)، وإنشاء دوران للخلف في اتجاه الإسكندرية.
- رفع كفاءة طريقي دهب / نويبع وشرم الشيخ / دهب في إطار مشروعات الطُرُق الاستراتيجية بجنوب سيناء، باستثمارات ١٨٦ مليون جنيه.
- استكمال أعمال تطوير الطريق الدائري حول القاهرة الكُبرى باستثمارات حوالي ٤١٠٠ مليون جنيه.
- تطوير طريق القاهرة / أسيوط الصحراوي الغربي، وإنشاء طريق خدمة بطول ٢٣٠كم (من المرحلة الثالثة لشبكة الطُرُق القومية)، باستثمارات ٢ مليار جنيه.
- تطوير محاور شبكة طُرُق الدلتا، باستثمارات (١) مليار جنيه.
- الانتهاء من تطوير ثلاثة مشروعات بإجمالي أطوال ٣٢٤ كم، وباعتمادات كُليّة ٢,٩ مليار جنيه، مُوزّعة بين مشروع ازدواج طريق مطروح / سيوة (٤٠٠ مليون جنيه)، ومشروع محور الملك سالمان (٧٨٠ مليون جنيه)، ومشروع تطوير محور الأوتوستراد / الفردوس (١,٦٩ مليار جنيه).

سادساً: قطاع قناة السويس

١) **مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١ لقناة السويس:**

- رغم عدم تراجُع النشاط الـملاحي بقناة السويس على امتداد عام ٢٠٢٠، إلا أن توقّعات النشاط في العام الـــمالي ٢٠٢١/٢٠ – استناداً إلى الإنجازات الفعليّة خلال النصف الأول منه – تُشير إلى احتمالات تراخي الحركة بنسبة ٤٪، قياسًا بالعام الـمالي السابق (٢٠٢٠/١٩)، بسبب استمرار تباطؤ حركة التجارة العالـمية، وخاصة مع ظهور الموجة الثانية من الفيروس، ولاسيّما تقلّص حركة التجارة العابرة من منطقة

جنوب شـرق آسـيا إلى الجزء الشـمالي من العالم، في ظل اسـتمرار انكماش حركة التبادل التجاري مع الصين – أهم شريك تجاري على مستوى العالم– وفي ظل تمسّك الولايات الـمتحدة بالإبقاء على الرسوم الجمركية المُقرّرة على وارداتها من الصين عند مُستوياتها المُرتفعة (٦٦٪).

- أما خطة عام ٢٠٢٢/٢١، فتتوقّع عودة نشاط قناة السويس إلى الـــمسار الطبيعي، لتُسجّل نموًا مُستقرًا بنسبة ٥٪ عن العام السابق.

٢) **التحديّات القائمة والمُستقبلية:**

- يتعلّق التحدي الأول بالحروب التجارية، ســـواء الإقليمية أو الدوليّة، وبالأخص تلك الواقعة في مناطق التجارة الحيويّة أو مصادر الـــمواد الخام ومصادر الطاقة، وأبرزُها الحروب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين والتي تُمثّل تهديداً حقيقياً لحركة التجارة العالميّة والملاحة الدوليّة.
- ويتعلّق التحدي الثاني بتأثير انخفاض تكلفة الوقود على مسارات بعض الخطوط الـــملاحيّة، من حيث اتجاه بعض الشركات الـــملاحيّة لتفضيل مسار طريق رأس الرجاء الصالح تفادياً لدفع رسوم القناة في ظل الوفر الكبير في تكلفة الوقود.

٣) **استراتيجيّة هيئة قناة السويس في إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١:**

- الاستمرار في اتباع سياسة تسعيريّة وتسويقيّة مرنة بالشكل الذي يُعزّز الميزة التنافسيّة للقناة كبديل ملاحي أقل تكلفة.
- دراســـة السُـــفن والخطوط الملاحيّة التي تتردّد على القناة عِدّة مرّات وتحفيزها بإعطائها خدمات مُميّزة وأولويّة في العبور.
- تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس للتغلّب على التحديّات الناجمة عن تأثير الطرق الـــمُنافسة، بما تُوفّره من مناطق صناعية ولوجستية تربط العملاء بالمجرى الملاحي لقناة السويس.
- الاستمرار في دعم مُبادرة الحزام والطريق، وتنويع الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية، وتحسين الخدمات الملاحيّة في الموانئ المصريّة، وبخاصة ميناء شرق بورسعيد مما يُساهم في جذب الخطوط الملاحيّة.
- إنشـــاء مركز الذكاء الاصـــطناعي لدعم اتخاذ القرار بهيئة قناة الســـويس بهدف زيادة وتفعيل التقنيّات المُتطوّرة في تحديث وميكنة العمل في هيئة قناة السويس.

سابعاً: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

١) **الاستثمارات المُستهدفة:**

- تُقدّر اســتثمارات قطاع الاتصــالات وتكنولوجيا الـــــمعلومات بنحو ٦٠ مليار جنيه في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١).

٢) **مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:**

- يأتي قطاع الاتصالات في مُقدّمة القطاعات التي يُتوقّع أن تُواصل مُعدّل نموها المُرتفع خلال عام ٢٠٢٢/٢١ ليتجاوز ١٦٪.
- من المُنتظر أن تُواصل مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تصاعُدها لتبلُغ ٢,٦٪ في عام الخطة، وأن تظل مُساهمة القطاع في النمو الاقتصادي مرتفعة في حدود ١١,٥٪ في عام الخطة.

٣) **أهم البرامج الإنمائية المُستهدفة لخطة ٢٠٢٢/٢١:**

تتمثّل أهم هذه البرامج في الآتي:

- برنامج التحوّل إلى المُجتمع الرقمي، برنامج تنمية المهارات التكنولوجية، برنامج تطوير البنية التحتية للاتصالات، برنامج تصميم وتصنيع الإليكترونيّات، برنامج تطوير أمن المعلومات، والتوقيع الإليكتروني.

ثامناً: قطاع السياحة:

١) **مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:**

- على مُستوى إنتاج القطاع، من المُقدّر أن يصل إلى نحو ١٢٠ مليار جنيه بالأسعار الجارية، مُقابل بلوغه ٩٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة نمو تُناهز ٢٩٪. وبالأسعار الثابتة، من ٥٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ٧٠ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة زيادة ٢٣٪.
- ومن المُستهدف ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٢/٢١ إلى ٩١,٤ مليار جنيه مُقارنة بنحو ٦٩,٥ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو ٣١,٥٪. وبالمثل، يُسجّل ناتج القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعًا ملحوظًا من ٤١,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ٥١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، بنسبة نمو ٢٣,٤٪.

٢) **برنامج العمل لخطة عام ٢٠٢٢/٢١:**

- اتفاقًا مع الرؤيّة التنموية، وتفعيلًا لاستراتيجيّة التحرّك لبلوغ مُستهدفات الخطة، تتواصل جهود الدولة في دعم القطاع لتجاوز تداعيّات جائحة فيروس كورونا عبر عدد من المحاور منها: محور المُساندة، ومحور الترويج السياحي، ومحور السياحة الداخلية، ومحور السياحة البيئية، ومحور تنمية القدرات البشريّة، ومحور الاستثمار.

القسم الخامس: التنمية البشرية والاجتماعية

٥/١ النمو السكاني وتنمية الأسرة:

مُستهدفات ضبط النمو السكاني:

المنظور الشامل للقضية السكانية ومحاوره الأساسية:

- المحور الأول، تحقيق التمكين الاقتصادي، ويستهدف تمكين السيّدات في الفئة العُمريّة (١٨ – ٤٥ سنة) من العمل والاستقلالية المالية.
- المحور الثاني، التدخّل الخدمي: ويهدف إلى خفض الحاجة غير المُلبَّاه للسيّدات من وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها بالمجّان للجميع.
- المحور الثالث، التدخّل الثقافي والإعلامي والتعليمي: ويستهدف رفع وعي المُواطن المصري بالمفاهيم الأساسية للقضيّة السكانية وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية من خلال استهداف السيّدات والشباب المُقبِلين على الزواج.
- المحور الرابع، التحوّل الرقمي: والهدف منه الوصول الذكي للسيّدات المُستهدفات لتقديم الخدمة ومُتابعتها من خلال بناء " منظومة الأسرة المصرية " لربط قواعد بيانات كافة المُبادرات والمشروعات التي تم تنفيذها في الأعوام الأخيرة.
- المحور الخامس، يختص بالتدخّل التشريعي، ويستهدف وضع إطار تشريعي وتنظيمي حاكِم للسياسات المُتخذة لضبط النمو السكاني.

٥/٢ التشغيل والبطالة:

أهم التحديّات التي تعتري سوق العمل:

١) تنامي عرض القوى العاملة بما يفوق القُدرة الاستيعابيّة للنشاط الاقتصادي.
٢) قصور سوق العمل عن استيعاب كافة الإناث الراغبات في العمل.
٣) الارتفاع الملحوظ في مُعدّلات البطالة بين العناصر الشابة [في الفئة العمرية ١٥ – ٢٩ سنة].
٤) ارتفاع نسبة البطالة بين المُتعلمين [٨٧٪ من إجمالي المُتعطّلين من حملة المؤهّلات].
٥) التباين في مُعدّلات البطالة بين الحضر والريف وبين الأقاليم.

- وفي إطار جهود الدولة للتصدّي لمُشكلة البطالة، تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ الارتقاء بمُستويات التشغيل لإبقاء مُعدّل البطالة عند مُستوى مُنخفض في حدود ٧,٣٪ في عام الخطة. وقد كان من

الـــمأمول أن ينخفض مُعدّل البطالة بدرجة أكبر إلى ما دون ٧٪ في عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢٢/٢١، استمرارًا للاتجاه التناقصي عام ٢٠١٩/١٨، إلا أن ظروف الجائحة – وما أحدثته من انعكاسات سلبيّة في ســوق العمل – حالت دون توقّع إمكانية تدبير فُرص عمل بالقدر الكافي لامتصــاص كافة الوافدين لسوق العمل، واجتذاب جانب يُعتد به من المُتعطّلين، لخفّض عددهم لأقل من ٢ مليون فرد.

- من المُستهدف توفير نحو ٩٥٠ ألف فرصة عمل في عام الخطة، بما يسمح بزيادة أعداد المُشتغلين إلى نحو ٢٧,٩ مليون فرد، وامتصاص الزيادة في قوة العمل خلال العام ذاته، والإبقاء على أعداد الـمُتعطّلين عند مستوى ٢,٢ مليون عامل، بنسبة ٧,٣٪ من جملة القوة العاملة.
- **٣/٥ الخدمات التعليمية:**

(أ) التعليم قبل الجامعي:

- إتاحة الحكومة الخدمة التعليمية لأكثر من ٢٣ مليون طالب على مستوى الجمهورية.
- إنشاء المدارس المصرية الدولية الحكومية لتقديم خدمة تعليمية مُتميّزة بأسعار مُخفّضة، ومُنافِسة للمدارس الدولية الخاصـة بإجمالي ١٧ مدرسـة تقوم بتدريس الـــمناهج البريطانية (***IG***)، ومناهج البكالوريا الدولية (***IB***).

(ب) التعليم الفني:

- زيادة عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقيّة من ١١ مدرسة إلى ١٦ مدرسة بجميع محافظات الجمهورية.
- توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة التربية والتعليم وشـركة مصـر لتكنولوجيا الصـناعات الحيوية وشـركة (***HSI***) للأنظمة الإليكترونية والتكنولوجيا والـــمُتخصّـصـــة في التكنولوجيا التطبيقية في مجال الذكاء الاصطناعي.

(ج) التعليم العالي والبحث العلمي:

- إنشاء ثلاث جامعات حكومية (مطروح/ الوادي الجديد/ الأقصر).
- إنشاء وافتتاح ثلاث جامعات أهلية دولية جديدة (الملك سلمان، الجلالة، العلمين الدولية).
- زيادة عدد الكليّات والبرامج الحاصلة على الاعتماد إلى ١٨٦ كليّة وبرنامجًا.

مُستهدفات ومؤشّرات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:

- من الـــمُستهدف زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٢/٢١ إلى نحو ١٤٦,٤ مليار جنيه مُقابل نحو ١٣٢,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة نمو ١٠,٧٪.
- وعلى مستوى ناتج القطاع، من الـــمُستهدف زيادته – بعد استبعاد قيمة مُستلزمات الإنتاج الوسيطة – إلى ١٣٧,٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١، مع توقّع أن يصل إلى ١٢٤,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠.

الاستثمارات الكلية بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

- تُقدر الاستثمارات الكلية لقطاع التعليم ٦٥,٣ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٢/٢١.

٤/٥ الخدمات الصحيّة:

تقديرات الإنتاج والناتج في عام ٢٠٢٢/٢١:

- من الـــمُستهدف أن يصل الإنتاج بالأسعار الجارية إلى نحو ٢٥٠ مليار جنيه في عام الخِطّة مُقارنة بنحو ٢٢٢ مليار جنيه مُتوقّع في عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة زيادة ١٢,٣٪.

الاستثمارات الكُليّة المُستهدفة لقطاع الخدمات الصحيّة:

- تستهدف الخطة توجيه استثمارات كليّة (عامة وخاصة) للخدمات الصحيّة تُقدّر بنحو ٦٤,٤ مليار جنيه، بنسبة ٥,١٪ من الاستثمارات الإجماليّة للخِطّة في العام ذاته، وبما يُناهِز ثلاثة أمثال الـــمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠.

استراتيجيّة التنميّة الصحيّة الشاملة:

تتمثّل أهم معالِم استراتيجيّة التنميّة الصحيّة الشاملة في الآتي:

- تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، وإتاحة خدمات الرعاية الصحيّة في كافة مُحافظات الجمهوريّة، وتبنّي نظام طبيب الأسرة كمدخل للنظام الصحي، وإعادة هيكلة القطاع الصحي، ورفع كفاءة العاملين بالقطاع الصحي.
- من أهم المبادرات: مُبادرة حياة كريمة، مُبادرة صِحّة الـــمرأة، مُبادرة فحص وعلاج الأمراض الـــمُزمنة والكشف المُبكّر عن الاعتلال الكلوي، مُبادرة الكشف المُبكّر عن ضعف السمع لحديثي الولادة.

٥/٥ خدمات الرعاية الاجتماعية:

البرامج الأساسية للرعاية والحماية الاجتماعية: المُستهدفات والمكوّنات

تتمثل في: برنامج الحماية الاجتماعية وبرنامج الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية.

مُبادرة حياة كريمة لتنمية القُرى المصريّة:

ترمي هذه المُبادرة الرئاسيّة التي أُطلِقت في يناير عام ٢٠١٩ إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة من مُنطلق التنمية الشاملة للريف المصري، وهي:

- تحسين الأحوال المعيشيّة لسكان القُرى من خلال توفير الحماية والرعاية الاجتماعيّة.

- الارتقاء بمُستوى خدمات البنية الأساسيّة والعُمرانية (خدمات مياه الشُرب والصرف الصحي والطُرُق المرصوفة والسكن المُلائم).
- النهوض بجودة خدمات التنمية البشريّة (تعليم / صحة / خدمات رياضية وشبابية / خدمات ثقافيّة ...).
- دفع عجلة التنمية وزيادة فُرص التشغيل المُجزِ واللائق من خلال تحفيز الاستثمار وتوفير القروض المُيسّرة للمشروعات الصغيرة، والتوسّع في خدمات التدريب المهني.

برنامج تمكين المرأة

تُولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بقضيّة تمكين المرأة إيمانًا بدورها الفاعل ومُساهمتها الإيجابية في نهضة المُجتمع. وقد بدا ذلك واضحًا في دستور عام ٢٠١٤ وتعديلاته في عام ٢٠١٩ حيث عَني بقضية المُساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأكّد في طيّاته التزام الدولة بالاتفاقيّات الدوليّة التي تبنّتها في هذا الشأن، وكافة القوانين الداعمة لحقوق المرأة، كما اعتبرت استراتيجيّة التنمية المُستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ قضيّة المُساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قضية تقاطُعيّة مع كافة محاورها. وكذلك، تزامُنًا مع عام المرأة في عام ٢٠١٧، تبنّت الدولة الاستراتيجيّة الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠. وقد تضمّنت هذه الاستراتيجيّة أربعة محاور أساسيّة، وهي: التمكين السياسي، وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية.

وقد وضعت الاستراتيجيّة تعريفًا واضحًا لمُصطلح تمكين المرأة بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية – مُتمثّلًا في خمسة عناصر أساسية، وهي:

- أن تُقدّر المرأة ذاتها وتثق في إمكاناتها.
- أن تتوفّر للمرأة الخِيارات، ويكون لها الحق في تحديد خِياراتها.
- أن يُكفل للمرأة الحق في النفاذ إلى والحصول على الفرص والموارد.
- أن يكون للمرأة الحق في تملُّك القُدرة على التحكّم في مُقدّرات حياتها.
- أن تكون للمرأة القُدرة على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي إيجابًا.

ويضُم البرامج الفرعية التالية: برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبرنامج تنمية الشراكات، وبرنامج التطوير المؤسسي.

٧٪ فقط من الأفراد الذين يعيشون في أُسر أقل من ٤ أفراد هم من الفقراء وتزيد النسبة إلى ٤٨٪ للأفراد الذين يقيمون في أُسر بها ٦ – ٧ أفراد، وتصل النسبة إلى ٨١٪ من الأفراد الذين يعيشون مع أُسر بها عشرة أفراد أو أكثر.

٦/٥ التموين والتجارة الداخلية

الأهداف الاستراتيجية لقطاع التموين والتجارة الداخلية

تتمثّل الأهداف الرئيسة في الآتي:

- توفير الأمن الغذائي وتكوين مخزون استراتيجي من السلع الأساسيّة وانتظام توفير السلع في الأسواق عبر سلاسل التوريد.
- تنمية التجارة الداخلية وتنشيط أسواقها لزيادة مُساهمتها في النمو الاقتصادي وفي وتوليد فرص العمل.
- تعزيز دور الأجهزة الرقابية في الأسواق لـمنع الـمُمارسات الاحتكارية، ولحماية الـمُستهلك من عشوائية الأسواق غير الـمُنظمة التي تتعامل في السلع الـمُهربة والسلع مجهولة الـمصدر وغير الـمُطابقة للمواصفات.
- الحد من الفاقد والهَدر من السلع الغذائية، سواء في مراحل الإنتاج أو النقل أو التخزين أو التوزيع.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:

- التوسّع في توفير السلع الأساسية كاللحوم الطازجة والدواجن والسكر المعبأ والزيت المُكرّر والأرز المعبأ والمكرونة.
- تطوير ورفع كفاءة ٩٥ فرعًا لـمُجمّعات شركات السلع والجملة بقيمة ٣٧ مليون جنيه مُقابِل ٧٧ مُجمّعًا في عام ٢٠٢١/٢٠ بتكلفة ٣٢ مليون جنيه.
- توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية يكفي لعدة شهور تتراوح بين ثلاثة وستة شهور في حالة القمح والأرز وزيت الطعام والسكر وأكثر من ستة شهور في حالة الدواجن واللحوم الحمراء.
- دعم السلع التموينية لتوفيرها للـمستهلكين بأسعار مُناسبة، من خلال تدعيم مُخصّصات دعم في موازنة الدولة (٣٦,٥ مليار جنيه دعم سلع الخُبز، ٥٣ مليار جنيه دعم السلع الأخرى)، بإجمالي ٨٩,٥ مليار جنيه.
- تطوير ٢٣٥ مكتبًا تموينيًا لتتحوّل إلى مراكز خدمة للـمواطنين في إطار خطة وزارة التموين والتجارة الداخلية لتطوير ٥٣٥ مكتبًا، منها ٣٠٠ مكتب مُتوقّع الانتهاء منها عام ٢٠٢١/٢٠.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في نشاط السلاسل التجارية، باستكمال تنفيذ الأعمال الإنشائية لـمشاريع لولو هايبر ماركت بالعبور (القليوبية)، ٦ أكتوبر (الجيزة)، والتجمّع الخامس بالقاهرة الجديدة (القاهرة)، والمُتوقّع الانتهاء منها عام ٢٠٢٢، وتحفيز إقامة سلاسل تجارية جديدة في محافظات أخرى.
- استكمال إنشاء (١١) منطقة تجارية ومركز لوجيستي في ثمان محافظات.

- التوسّع في زيادة عدد المنافذ السلعية المُتنقلة لتوفير السلع الأساسية بأسعار مُناسبة وتوليد فرص عمل للشباب من خلال إنشاء شركات صغيرة لنقل وتجارة السلع الغذائية بواسطة سيّارات نقل مُبرّدة ومُجهّزة كثلّاجات حمولة ١-٥ طن، والبالغ عددها حاليًا ١٣٣ سيارة على مستوى الجمهورية.
- تحديث مصنع لحوم الشركة المصرية للحوم والدواجن التابعة للشركة القابضة لعمل المُصنّعات وطرحها بالأسواق المحلية والتصدير، وفي إطار التعاون مع شركة "اتجاهات السودان" لتطوير الشراكة الاستراتيجيّة من خلال الاستثمارات المُشتركة.
- رفع كفاءة مكاتب السجل التجاري وتيسير إجراءات التسجيل وزيادة عدد المكاتب وميكنة نُظم العمل بها.

٧/٥ التنمية العُمرانية

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:

- تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,١٪ ليبلُغ نحو ٧٣٣,٩ مليار جنيه، مُقارنة بنحو ٦٩٨,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠.
- ويرجع ذلك إلى تنفيذ عددٍ من المشروعات القوميّة الكُبرى والتوسّع في مشروعات الإسكان، فضلًا عن تنامي ناتج القطاعات الأساسية الثلاثة التي يتضمّنها قطاع التنمية العُمرانية، وبيانها:

١- قطاع الأنشطة العقارية: من المُستهدف زيادة ناتج هذا القطاع ليصل إلى ٤٢٩,٧ مليار جنيه بالأسعار الثابتة خلال عام الخطة بمُعدل نمو ٣,٣٪ عن العام السابق ٢٠٢١/٢٠.

٢- قطاع التشييد والبناء: من المُستهدف زيادة ناتج هذا القطاع بنحو ٨٪ ليُحقّق ناتجًا قدره ٢٨٠,٤ مليار جنيه بالأسعار الثابتة خلال عام الخطة، مُقارنة بنحو ٢٥٩,٤ مليار جنيه خلال العام السابق.

٣- قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير: وتستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ تحقيق ناتج قدره ٢٣,٨ مليار جنيه بالأسعار الثابتة بمُعدل نمو ٣,٥٪ عن العام السابق ٢٠٢١/٢٠.

٤- تقديرات الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العُمرانية: من المُستهدف زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية للقطاع من ١٧٩٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ٢٠٠٥ مليار جنيه خلال عام الخطة ٢٠٢٢/٢١، بنسبة زيادة حوالي ١١,٥٪.

٥- الاستثمارات الكُلية لخطة تنمية القطاع: تبلُغ الاستثمارات الكُلية المُستهدفة لقطاع التنمية العُمرانية بمكوّناته الثلاثة ٢٥٩,١ مليار جنيه، بنسبة ٢٠,٧٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٢٢/٢١.

٦- المشروعات المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١: تلتزم خطة عام ٢٠٢٢/٢١ بمُواصلة الجهود المُوجّهة لتنمية العمران بالمُدُن والقرى والمناطق الصحراوية والتجمّعات العُمرانية الجديدة، فضلًا عن التصدّي لظاهرة النمو العشوائي من خلال برنامج مُتكامل لتطوير المناطق العشوائية والحد منها.

وقد حقّق قطاع التنمية العُمرانيّة عِدّة إنجازات خلال الفترة الماضية، تَمثّل أهمّها في الآتي:

- تطوير ٢١ مدينة جديدة قائمة باستثمارات كليّة ٥٧ مليار جنيه مُوزّعة على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٢٤/٥)، وشملت الأعمال، توصيل شبكات الطرق بأطوال (١٦٢٨ كم)، والكهرباء (٨١١٤ كم)، والمياه (١٤٧٠ كم)، والصرف الصحي (١٥٨٨ كم)، بالإضافة إلى ٢٨٢ مبنى خدمات.
- توجيه استثمارات قدرُها ٩٠,٥ مليار جنيه في الفترة (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠) لتطوير البنية التحتية لمُدُن الجيل الرابع.

الفصل السادس: التنمية الإقليمية

المُؤشّرات الدالة على الفجوات التنموية على المستوى الإقليمي:

يُساعد التعرّف على الفجوات التنموية على الصعيد الإقليمي في تمكين توجيه الاستثمارات من أجل سد تلك الفجوات وتنمية المناطق والأقاليم الأكثر احتياجًا.

ويُوضّح الجدول التالي معدلات الأمية، والبطالة، ونسبة الفقر والسكان، على مستوى الأقاليم، كمُؤشّرات للفجوات التنموية القائمة.

وقد ارتفعت نسبة الأمية في إقليم شمال الصعيد لتصل إلى ٣٥,٧٪، ويليه إقليم الإسكندرية (٢٧,٩٪)، بينما وصلت نسبة الأمية إلى أدنى معدلاتها في إقليم قناة السويس (١٩,٤٪).

أما معدل البطالة، فقد بلغ أعلى معدلاته في إقليم قناة السويس (١٦,٨٪)، ويليه إقليم جنوب الصعيد بنسبة ١٣,٦٪. بينما بلغت معدلات البطالة أدنى مُستوى لها في إقليم شمال الصعيد (٥,٣٪).

وبالنسبة لمعدلات الفقر، فقد بلغت أعلى مُستوياتها في إقليم وسط الصعيد (٥٩,٧٪)، ويليه إقليم جنوب الصعيد (٤٥,٨٪) ثم إقليم الإسكندرية (٣٩,٩٪).

أما بخصوص نسبة السكان في كل إقليم، فقد حظي إقليم القاهرة بأعلى نسبة وصلت إلى ٢٤,٩٪، ويليه إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٧٪ و١٣,١٪ على التوالي، بينما يقطُن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد (٥٪).

وتأسيسًا على ما تقدّم، تحرِص خطة التنمية على توجيه عناية خاصة بأقاليم الصعيد التي تحظى بأعلى معدلات للفقر والبطالة والأمية، وذلك من خلال تطبيق معادلة تمويلية في توجيه الاستثمارات تعتمد على مُؤشّرات الفجوات التنموية، وفي الوقت ذاته التركيز على إحداث طفرة في محافظات بعينها لم تنل ليُعظّم الاستفادة مما تزخر به من خيرات وثروات وإمكانيّات تنموية، ونخُص بالذكر محافظتي شمال وجنوب سيناء.

أولًا: الاستثمارات المُوجّهة لمحافظة شمال سيناء:

- تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية بخطة ٢٠٢٢/٢١ لتنمية محافظة شمال سيناء حوالي ١٤,١ مليار جنيه تُموّل الخزانة العامة منها نحو ٩١,٥٪ (١٢,٩ مليار جنيه) تنفق تجاه عدد من المشروعات منها:

- مشروعات الزراعة والري:

- استكمال إنشاء ثمانية تجمعات زراعية بالتعاون مع الصندوق السعودي للتنمية.
- استكمال البنية القومية لتنميه محافظة شمال سيناء.

- مشروعات الكهرباء:

- التغذية الكهربائية لمنطقة شمال سيناء.
- استكمال أعمال مد شبكات وكابلات كهربائية بشمال سيناء، بهدف تدعيم وإمداد التجمعات البدوية بالتيار الكهربائي في إطار التنمية العمرانية التي تشمل توطين البدو.

ثانيًا: الاستثمارات المُوجّهة لمحافظة جنوب سيناء:

- تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية المُوجّهة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ لتنمية محافظة جنوب سيناء حوالي ٧ مليار جنيه تُموّل الخزانة العامة منها ٧٢,٨٪ (٥,١ مليار جنيه) تنفق تجاه عدد من المشروعات والبرامج.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في المحافظة خلال عام الخطة، وتضم المشروعات الآتية:

الزراعة والري

- إنشاء سبعة تجمّعات زراعية.
- حفر آبار، وإنشاء سدود للحماية من أخطار السيول بجنوب سيناء.

- مشروعات النقل والتخزين:

- رفع كفاءة وتوسعة وازدواج طريق دهب/ نويبع ٧٥ كم (اتجاهين).

- رفع كفاءة طريق شرم الشيخ/ دهب (بطول ٤,٥ كم من تقاطع وادي مدسوس حتى تقاطع وادي الكيد).

<u>– التعليم:</u>

- إنشاء جامعة سلمان بن عبد العزيز، بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية الجامعية.
- إنشاء مُجمّع الطور الجديد بتوشكى (الابتدائي/الإعدادي/الثانوي) نظراً للتوسّع والتزايد المُستمر في الكثافة السكانية، والإقبال الكبير والمتزايد على التعليم الأزهري.

ثالثاً: الاستثمارات المُوجّهة لإقليم جنوب الصعيد بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

- تستحوذ محافظة أسوان على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الـــمُوجّهة لإقليم جنوب الصعيد (٢٨,٦٪)، وتليها محافظة ســوهاج بنســبة (٢٥,٧٪)، ثم محافظتا قنا والبحر الأحمر بنســب مُتقاربة (١٨,٢٪ و١٨٪) على التوالي. وفي المركز الأخير تأتي محافظة الأقصر بنسبة ٩,٤٪.

<u>وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في إقليم جنوب الصعيد خلال عام ٢٠٢٢/٢١:</u>

(١) **<u>مُحافظة أسوان:</u> يبلغ** إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة أسوان بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ نحو ١٤,٦ مليار جنيه، تموّل الخزانة العامة منها ٦٤,٤٪. يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النسبة الأكبر (٥٦٪)، يليه قطاع الصرف الصحي بنسبة ١١,٥٪، ثم قطاعا النقل والتخزين والخدمات الصحية بنحو ٩,٣٪ و٨٪ على التوالي.

<u>وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:</u>

<u>مشروعات الصرف الصحي:</u>

- إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي، بهدف رفع كفاءتها.
- استكمال محطة صرف صحي كوم امبو بطاقة (٣٢ ألف م٣/يوم) بمركز كوم امبو.

<u>مشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي:</u>

- تغطية تُرع ومصارف، وإحلال وتجديد وإنشاء أعمال صناعية وتبطين تُرع.
- استكمال الحماية الحجرية لجوانب نهر النيل.

<u>النقل والتخزين:</u>

- استكمال الطريق الإقليمي شرق النيل (المرحلة الأولى بطول ٤,٦ كم حتى المنطقة الصناعية الجديدة بأسوان).
- استكمال ازدواج ورفع كفاءة الطريق الصحراوي الغربي بطول ٥٠ كم.

(٢) **مُحافظة البحر الأحمر:** يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة البحر الأحمر بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ نحو ٩,٢ مليار جنيه، تُموّل الخزانة العامة منها ٥٠,٤٪، يُلاحظ استحواذ قطاع البترول الخام على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٣٢,٣٪، يليه قطاع الخدمات الأخرى بنسبة ٢٠,٨٪، ثم قطاع الكهرباء بنسبة ٢٠,٦٪.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الخدمات الصحية:

- تطوير وتجهيز جزئي لعيادات جراحة اليوم الواحد بمرسى علم.
- استكمال إنشاء مستشفى رأس غارب والقصير وسفاجا، لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

الكهرباء

- استكمال محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتو فولطية قُدرة (٢٠ م.و.، و٥٠ م.و.) لـمُجابهة الطلب المُتزايد على الطاقة.
- توفير الاحتياجات لمُواجهة الأمطار والحد من المخاطر الناجمة عنها.

(٣) مُحافظة سوهاج: يبلُغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة سوهاج بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ نحو ١٣ مليار جنيه، وتُموّل الخزانة العامة منها حوالي ٨٥٪. يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٦٠,٢٪، يليه قطاع الصرف الصحي بنسبة ١٦,٨٪، ثم قطاع الخدمات التعليمية بنسبة ٨,٣٪.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

- مشروعات التعليم:

- إنشاء مبني الإسكان الطلابي بجامعة سوهاج، واستكمال مبني كلية العلوم (٢).
- استكمال مباني بعض الكليات بجامعة سوهاج (كلية رياض الأطفال، طب الأسنان، الحقوق، التربية الرياضية).

- الخدمات الصحية:

- استكمال الأعمال النهائية والتجهيزات بمستشفى الصحة النفسية بمركز سوهاج.
- استكمال إنشاء مستشفى الطوارئ وجراحات القلب والصدر والمخ والأعصاب.

(٤) محافظة الأقصر: يخص محافظة الأقصر نحو ٤,٨٤ مليار جنيه مُوزّعة قطاعيًا، حيث تأتي الخدمات الأخرى على رأس القطاعات المُوجّه إليها الاستثمارات بنسبة ٤٧,٤٪ تقريبًا من الإجمالي.

وتتمثّل أهم المشروعات المُستهدفة في الآتي:

- مشروعات التعليم:

- استكمال الجامعة التكنولوجية بمدينة طيبة الجديدة.
- تطوير (٤) عمارات للإسكان الطلابي بمدينة طيبة الجديدة، وإنشاء شبكة المرافق بأرض الجامعة، واستكمال كافة التجهيزات بمُختلف الكليات وتطوير ورفع كفاءة القائم منها.

- مشروعات الصرف الصحي:

- إحلال وتجديد طوارئ صرف صحي الأقصر.
- إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي بمركز الأقصر.

رابعاً: الاستثمارات المُوجّهة لإقليم شمال الصعيد: تأتي محافظة المنيا في المركز الأول من الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لإقليم شمال الصعيد (٤٣,٥٪) وبقيمة ٨,٤ مليار جنيه، وتليها محافظة بني سويف بنسبة ٢٩٪، ثم تأتي محافظة الفيوم في المركز الثالث بنسبة ٢٧,٥٪.

فيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في إقليم شمال الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:

(١) مُحافظة المنيا

- من المُستهدف توجيه استثمارات بقيمة ٨,٤ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا ويُلاحظ، استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على المركز الأول بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة بالمحافظة، ويليه قطاع الصرف الصحي بنحو ١١٪.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

- خدمات التعليم:

- استكمال المعاهد الفنية بمدينة المنيا الجديدة.
- إنشاء الهيكل الخرساني لمبني الصناعات الغذائية بالحرم الجامعي بالمنيا.

- الخدمات الصحية:

- إنشاء مركز طبي جديد بقسم ملوي.
- إنشاء مبنى ملحق للعمليّات بالمستشفى الجامعي الجديد.

- الزراعة والري واستصلاح الأراضي:

- استكمال الحماية الحجرية لجوانب نهر النيل.
- استكمال حفر آبار وتوريد وتركيب طلمبات غاطسة وتوصيل التيار الكهربائي لها.

(٢) مُحافظة بني سويف: يخُص محافظة بني سويف نحو ٥,٦ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا، وتأتي الخدمات الأخرى في مُقدّمة القطاعات بنحو ٣٧٪ من جملة الاستثمارات المُوجّهة للمحافظة.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

- خدمات التعليم:

- استكمال تجهيزات الجامعة التكنولوجية ببنى سويف.
- إنشاء جامعة بني سويف الأهلية بالحرم الجامعي (شرق النيل) بالمحافظة.

- الصرف الصحي: إحلال وتجديد شبكات الصرف الصحي، والتوسّع في المحطات بالمراكز والقرى المختلفة.

- النقل والتخزين: استكمال كوبري الفشن على النيل، لربط شرق النيل بغربه.

- مشروعات المياه: تنفيذ توسّعات بمحطات المياه.

(٣) مُحافظة الفيوم

- يخص محافظة الفيوم نحو ٥,٣ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

- خدمات التعليم: تنفيذ مدرسة تعليم أساسي بمنطقة عمارات الإسكان الاجتماعي بالامتداد الغربي واستكمال إنشاء المُجمّع التكنولوجي.
- الخدمات الصحية: استكمال آلات وتجهيزات المستشفيات الجامعية وإنشاء مستشفى يوسف الصديق المركزي.
- مشروعات الكهرباء: استكمال أعمال نقل وتحويل مسار الشبكة الكهربائية المتعارضة مع المشروع القومي لتطوير الطرق القومية.

خامساً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم وسط الصعيد

- تستحوذ محافظة أسيوط على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم وسط الصعيد (٦١,٢٪) وبقيمة تبلغ ١٢ مليار جنيه، وتليها محافظة الوادي الجديد بنسبة ٣٨,٨٪.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم وسط الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:

(١) مُحافظة أسيوط

- يخُص محافظة أسيوط نحو ١٢ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الصرف الصحي:

- توسعات محطة معالجة أبو تيج.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات صرف صحي بمراكز المحتفظة المختلفة.

خدمات التعليم:

- استكمال إنشاء الجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة.
- استكمال إنشاء مشروع المعهد الفني المُتكامل بأسيوط.

(٢) مُحافظة الوادي الجديد

يخُص محافظة الوادي الجديد نحو ٧,٦ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا ويُلاحظ استحواذ قطاع الكهرباء على النسبة الأكبر من الاستثمارات المُستهدفة الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد بنسبة ٣٤,٣٪ من الإجمالي.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الكهرباء:

- استكمال التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات.
- مد شبكات كهرباء بقسم شرطة الخارجة.

الخدمات الصحية:

- إنشاء مستشفيات جديدة بالمراكز (باريس، والداخلة، والفرافرة، والخارجة).
- إنشاء مبني مستشفى جامعة جنوب الوادي.

الخدمات التعليمية:

- استكمال تشطيبات مبنى الإدارة والمدرجات والملاعب المفتوحة لكلية التربية الرياضية بالوادي الجديد.
- استكمال تشطيبات مبنى كلية العلوم (الجناح الشرقي).

٢/٦ التنمية المحلية:

الاستثمارات المحلية على مستوى دواوين عموم المحافظات

- تبلُغ الاستثمارات المُستهدفة عام ٢٠٢٢/٢١ للإدارة المحلية نحو ١٧,٥ مليار جنيه، منها، ١٥,٦مليار جنيه تمويل من الخزانة العامة، ويُضـــاف إليها اســـتثمارات الديوان العام وقدرُها ٢,٨مليار جنيه وهيئة نظافة كلٍ من القاهرة والجيزة بإجمالي ٢,٦٥ مليار جنيه.
- وبذلك، تكون الاســـتثمارات الكلية للتنمية المحلية في حدود ٢٢,٩ مليار جنيه، منها نحو ١٨,٥ مليار جنيه تمويل خزانة عامة بنسبة تُقارِب ٨١%.

هيكل الاستثمارات بحسب برامج التنمية المحلية: يتضمّن برنامج التنمية المحلية خمسة برامج فرعية تختص بالطرق والكباري، مد وتدعيم شبكات الكهرباء، وتحسين البيئة، والأمن والإطفاء والمرور، بالإضافة إلى برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية.

البرامج المُستهدفة للتنمية المحلية:

- تستهدف برامج التنمية المحلية التوسّع في تشغيل الشباب، وتنمية المشروعات الصغيرة، وتنشيط عجلة الاستثمار، بالإضافة إلي رفع كفاءة إدارة المُجتمع المحلي، وتشجيع المُشاركة الشعبيّة، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية والتخطيط، فضلًا عن الحِفاظ على الموارد الطبيعيّة والإصحاح البيئي.

أولًا: برنامج رصف الطرق والكباري: يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٧,٦٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١. وتأتي أعلي نسب توزيع في مُحافظة القاهرة (١٩,٥٪)، تليها مُحافظة الجيزة (٩,٧٪)، ثم مُحافظة أسيوط (٥,٦٪)، وتبلغ أدناها في مُحافظاتي أسوان ومطروح بنحو ٠,٩٪ و٠,٨٪ على التوالي.

ثانيًا: برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء: يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١,٤٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، ويتم توزيعها على المُحافظات المُختلفة بحيث تأتي مُحافظة القاهرة في المركز الأول بنسبة ١١,٦٪، وتليها مُحافظة الإسكندرية بنسبة ٩,٦٪، ثم مُحافظتا بور سعيد ومطروح بنسبة ٧,٨٪و٧,٧٪على التوالي، ومُحافظتا الوادي الجديد والدقهلية بنسبة ١٪ و٠,٦ ٪ على التوالي.

ثالثًا: برنامج تحسين البيئة: يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٣,٣٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، ويتم توزيعها على المُحافظات المُختلفة، وتأتي مُحافظة أسيوط في المركز الأول بنسبة ٨,٣٪، وتليها مُحافظة البحيرة بنسبة ٧,٨٪، ثم مُحافظة الأقصر بنسبة ٧,٥٪ ومُحافظة أسوان بنسبة ٧,٢٪، ومحافظتي بورسعيد وشمال سيناء بنسبة ٠,٦٪ لكلٍ منهما.

رابعًا: برنامج الأمن والإطفاء والمرور: يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١,٢٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، ويتم توزيعها على مُحافظات الجمهورية، تأتي مُحافظة الإسكندرية في مركز الصدارة بنسبة ١٤,٥٪، في حين تتفاوت المُخصّصات لتنتهي بمُحافظة بورسعيد بنسبة ٠,٦٪.

خامسًا: برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية: يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٢,٤ مليار جنيه لبرنامج تدعيم الوحدات المحلية خلال عام ٢٠٢٢/٢١، وتحتل مُحافظة القاهرة المركز الأول بنحو ٣٣٪، وتليها مُحافظة البحيرة بنحو ٨٪، وتأتي كل من مُحافظات بني سويف وكفر الشيخ والسويس والمنوفية والفيوم والوادي الجديد والأقصر ومطروح والإسماعيلية بنسبة ١٪ لكلٍ منها.

استثمارات هيئتي نظافة تجميل القاهرة والجيزة: يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٢,٦٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، منها نحو ٢,٦ مليار جنيه لهيئة نظافة وتجميل القاهرة، ونحو ٠,٠٥ مليار جنيه (٥٠ مليون جنيه) لهيئة نظافة وتجميل الجيزة.

ثانيا: رأى اللجنة في مشروع الخطة

مع واقع الدراسة الدقيقة للجنة لأقسام المشروع فأنها تنظر بعين التقدير للجهود التي تبذلها الحكومة للنهوض بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوفيق بين اعتبارات النمو الاقتصادى السريع واعتبارات التشغيل والتكأفؤ الاجتماعى.

كما تنظر بعين التقدير أيضا للجهود التي تبذلها الحكومة على وجه العموم ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا المستجد.

وتشير أيضا الى استيفاء المشروع لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة ومتابعة تنفيذها المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٥ والمتعلق بالقواعد الواجب مراعاتها عند إعداد الخطة وفى إطار اختصاص مجلس النواب بالرقابة السابقة على مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن للجنة بعض الملاحظات على المشروع توردها على النحو الآتى:

(١) خلو محاور أقسام المشروع من الإجراءات التي تنوى الحكومة إتباعها بالنسبة للموضوعات الآتية في ضوء كونها محاور تضمنتها استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

- البرامج الخاصة بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصادر الرسمي تحقيقا لمبادىء الحوكمة والإدارة الرشيدة.
- إجراءات الحوكمة الواجب اتباعها للتحقق من تنفيذ برامج الخطة عينيا وزمنيا وخطة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في هذا الخصوص وبالأخص في مجال التحقق من المعلومات والبيانات الواردة في التقارير الدورية الخاصة بهذه البرامج من جهات التنفيذ.
- البرامج الخاصة بإصلاح الهياكل الإدارية والمالية لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام التى تعانى من تزايد خسائرها المحققة عاما بعد عام وما ترتب على ذلك من ضعف مساهمتها في بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المصرى.
- سبل تواصل الجهات الرسمية المعنية بتنفيذ البرامج مع القطاع الخاص المقابل لنشاطها بما فيها إصدار القرارات والتوصيات له وبما يمكنها من التحقق من التزامه بتنفيذ ما هو مقدر له فى الخطة سواء فى الإنتاج أو الاستهلاك أو الادخار أو العمال أو التعامل مع العالم الخارجي.

(٢) فيما يتعلق بالاستثمارات

تنظر للجنة للاستثمارات باعتبارها الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأهداف التنموية من زيادة متوسط الدخل وتحسين مستوى معيشته وخفض معدل البطالة ... الخ حيث يؤدى التوسع في الاستثمار بصوره المختلفة سواء بغرض الإحلال او التجديد أو لاستكمال والتوسع أو إقامة مشروعات جديدة الى زيادة وتدعيم القاعدة الإنتاجية مما يؤدى بدوره الى زيادة معدلات النمو الاقتصادى والتشغيل، ورغم زيادة الدور الممنوح للقطاع الخاص باعتباره الشريك الأكبر في التنمية فأن استثمارات الجهات الحكومية " الجهاز الإدارى للدولة ، الإدارة المحلية، الهيئات العامة الخدمية، الهيئات العامة الاقتصادية" تظل إحدى الركائز الرئيسية للطاقات الاستثمارية في الاقتصاد القومى حيث تعمل على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار من خلال تلبيه الاحتياجات من البنية الأساسية للمشروعات الجديدة والتوسعات الائتمانية والعمرانية وكذا توفير متطلبات البعد الاجتماعى من خدمات التعليم والصحة وغيرها ما متطلبات التنمية البشرية اللازمة لإنجاز التنمية المنشودة.

- وتولى اللجنة اهتماما خاصا بقضية الاستثمارات التي تمولها الخزانة العامة وقد افسحت العديد من اجتماعاتها لبحث وتدارس تلك القضية، وفى إطار هذا الاهتمام فقد رصدت اللجنة التزايد المطرد للاعتمادات التي خصصتها الحكومة لتلبيه متطلبات الخطط الاستثمارية في السنوات المالية الخمسة السابقة سواء في مشروع الموازنة العامة للدولة أو مشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وهو ما رآته اللجنة امراً محموداً سرعان ما وافقت عليه وشجعت الحكومة على المضى قدما في اتجاه هذا التزايد على انه من ناحية أخرى ومن خلال قراءة اللجنة المتأنية لنتائج تنفيذ استخدام هذه الاعتمادات في الأغراض المخصصة فقد تبين لها عدم الاستفادة الكاملة منها في ضوء الآتى:
- وجود انخفاض في نسب استخدام الاعتمادات وصلت في بعض الحالات الى ٩٩% ويصدق ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر ومن واقع نتائج تنفيذ موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء حيث وافق مجلس النواب على مشروع موازنة الهيئة والمتضمن في موازنتها الاستثمارية نحو ٦٦٠٥ مليون جنيه لتلبيه متطلباتها الاستثمارية في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، إلا أنه فقد تبين للجنة ومن واقع الحساب الختامي لموازنة الهيئة عن تلك السنة أن ما تم صرفه نحو ٤,٣ مليون جنيه أي ما يعادل نسبة ٠,١%.

- عدم الاستفادة الكاملة من بعض المشروعات القائمة فعلا والتي تم تنفيذها.

وبغرض الوقوف على الأسباب التي أدت الى تعثر تنفيذ بعض المشروعات وعدم الاستفادة المثلى منها بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد تبين لها أن هذه الأسباب تتمحور في الآتى :

- عدم إجراء الدراسات الواجبة لبعض المشروعات قبل تنفيذها.
- ظهور بعض المشكلات والمعوقات أثناء تنفيذ بعض المشروعات دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.
- تراخى بعض الشركات المسند إليها بعض المشروعات عن نهو العمل في المواعيد المقررة دون اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.
- عدم إجراء الدراسات الدقيقة لمدى الاحتياج للمشروعات التي تم تنفيذها فعلا.

ومن ناحية أخرى تعد المنح والقروض المقدمة سواء من الدول أو منظمات التمويل إحدى المصادر التي تستخدم لتمويل الاستثمارات العامة سواء كانت خاصة بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة أو للهيئات العامة الاقتصادية.

و فى إطار الاهتمام الحكومى بقضية الاستثمارات العامة الممولة من المنح والقروض الخارجية فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨ لسنه ٢٠١٣ في ٧ مارس سنة ٢٠١٣ بتشكيل لجنة برئاسه وزير التخطيط والتعاون الدولى تختص أساساً بمتابعة الدين الخارجي لمصر ودراسة الشروط المالية للقروض والمنح المزمع الحصول عليها وكذلك وفى أكتوبر سنة ٢٠١٨ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٠١٨، بتشكيل لجنة لإدارة ملف الدين العام وتنظيم الاقتراض الخارجى والحد منه برئاسة رئيس مجلس الوزراء .

وفي إطار اهتمام لجنة الخطة والموازنة بهذين الموردين وفى إطار مباشرة دورها الرقابى بغرض الوقوف على مدي كفاءة استخدامها وتحقيق الاستفادة منهما، فقد تبين لها ومن خلال قيامها بهذا الدور وفي إطار الاجتماعات التي عقدتها لنظر حساب ختامى موازنات السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وفي وجود ممثلي الحكومة أنه قد صاحب استخدام بعض اتفاقيات القروض والمنح الخارجية، عدداً من العوامل التي أثرت على كفاءة استخدامها وتحقيق الاستفادة منها تمثلت في النحو الآتى:

- عدم دقة دراسات الجدوى التي تعد مسبقا عن المشروعات الممولة تمثلت في عدم تدبير مكون محلى لتغطية المصروفات وتغيير أهداف المشاريع أو تعديل بعض المواصفات الفنية فضلا عن تغير الجهة المستفيدة أثناء تنفيذ المشروع.
- وجود مشاكل تمويلية وتنظيمية وإدارية تمثلت في طول وبطء إجراءات الحصول على التمويل المتاح لبعض المشروعات أو بطء الجهات المستفيدة في إعداد المناقصات والبت في الترسية، أو طول الفترة المستغرقة للحصول على موافقة جهات التمويل على إجراءات الطرح والترسية.
- عدم كفاية أو توافر المكون المحلى التأخر في إعلان نفاذ بعض الاتفاقيات ووقف تنفيذ بعضها من جانب جهات التمويل.
- وتشير اللجنة الى أن هذه العوامل قد أثرت سلبا على مدى الاستفادة من المشروعات الاستثمارية الممولة من اتفاقيات القروض والمنح والتأخر في تنفيذها وهو ما ترتب عليه تحمل الدولة أعباء مالية تمثلت في سداد عمولات ارتباط على المبالغ غير المسحوبة من هذه الاتفاقيات .
- وتشير اللجنة في هذا الخصوص الي ما سجله الجهاز المركزى للمحاسبات في تقريره السنوي عن نتائج فحصه للحساب الختامي لموازنة الجهاز الإدارى للسنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ في معرض تناوله لمصروفات الباب الثالث من الاستخدامات " سداد الفوائد" من تحميل مصروفات الباب فوائد خارجية بلغت جملتها نحو ٩١٨ مليون جنيه تمثل فوائد وعمولات ارتباط نتيجة التأخر في اتخاذ الإجراءات اللازمنة لدخول القروض حيز النفاذ وعدم توقيع اتفاقيات إعادة الإقراض لبعض الجهات المستفيدة من القروض.

وفى ضوء اختصاص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المنصوص عليه في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢٠ (البند ٢ من أولا) بتطبيق أحكام قانون اعتماد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها.

وفى ضوء حكم المادة ١٩ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بإعداد الخطة العامة ومتابعة تنفيذها المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٥ والذى يقضى أيضا بأن تقوم وزارة التخطيط بمتابعة تنفيذ الخطة.

تطلب اللجنة من الوزارة متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية وبالأخص الممولة من المنح والقروض الخارجية طبقا للبرامج الزمنية والعينية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية وبالأخص وزارة التعاون الدولى في ضوء اختصاصها طبقا لما يقضى به حكم المادة الأولى من قرار رئيس جمهورية

مصر العربية رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠٠٤، بمتابعة الجهات المستفيدة من المنح الأجنبية في الاستخدام والتحقق من إسراع الجهات المنفذة في استخدام الأموال المتاحة من القروض والمنح في الأغراض الاستثمارية المحددة.

كما تؤكد أيضا على ضرورة التأكد على عدم التفاوض والاتفاق المباشر بين الجهات المستفيدة من القروض والمنح لذمة المشروعات الاستثمارية دون الحصول على موافقة اللجنة الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٠١٨ السابق الإشارة إليه وفى إطار القواعد والشروط والضوابط الموضوعه.

٣- خلو مشروع الخطة من السياسات التنموية والخطط الاستثمارية المقرر لصندوق مصر السيادى اتخاذها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

تؤكد اللجنة على أهمية التوجه الذى انتهجته الحكومة بإنشاء كيان سيادى يهدف الى تحقيق التوازن بين قوة الدولة المالية والإدارية من جهة ومرونة وسرعة الكيانات الاقتصادية في اتخاذ القرارات بأسلوب استثمارى من جهة أخرى وهو ما تبلور في إنشاء صندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية الذى يهدف في الأساس إلى المساهمة فى التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله فضلا عن إدارة ما ينقل إليه من أصول الجهات والكيانات والشركات المملوكة للدولة والتابعة لها أو التى تساهم فيها وهو ما يتطلب معه أن تتم هذه الإدارة في إطار من الفاعلية والكفاءة والاقتصاد وأن تتسم قراراته الاستثمارية بالرشادة ، فضلا عن تطبيق قواعد الحوكمة فى إدارة شئونه الداخلية التى حددها النظام الأساسى له.

وذلك كله حفاظا على حقوق الأجيال المتعاقبة كحق من حقوقهم الأساسية.

وفى ضوء أهمية الأدوار التي يقوم بها الصندوق كونه يتولى إدارة أصول وأموال هى فى الأساس مملوكة للشعب يستلزم الحفاظ عليها وحسن استغلالها وتنميتها بشكل مستدام.

فأن اللجنة ترى أنه كان من الضرورى تضمين مشروع الخطة للأنشطة الاستثمارية التي باشرها الصندوق خلال الفترة السابقة والخطط المقرر له وضعها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ومن ناحية أخرى، فإن اللجنة وفى ضوء مسئوليتها الرقابية عن مالية الدولة وخطتها العامة .

وفى ضوء اختصاصاتها بمتابعتها للأداء المالى للحكومة وفى إطار علاقة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فإنها تشير بأنها سوف تضع في جداول أعمال اجتماعاتها عقد لقاءات دورية مع مجلس إدارة الصندوق للوقوف على الأنشطة والإجراءات التى اتخذها لقياس الأثر التشريعى للقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء الصندوق ومدى اتفاق القرارات الاستثمارية المصدرة مع أهداف هذا القانون.

٤- لم يتبين للجنة الإجراءات التي اتخذتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تجاه النهج التشاركى عند وضع مشروع الخطة.

تشير اللجنة الى اهتمامها البالغ بتشجيع المشاركة الإيجابية من قبل المواطن في صياغة وتنفيذ ومتابعة كافة خطط وبرامج التنمية من اتساقا مع الممارسات الدولية الجيدة في مجال المشاركة المجتمعية في مجال خطط التنمية.

وهذا النهج الذى سبق للجنة أن اكدت عليه من قبل من ضرورة تعامل الحكومة مع المواطنين فى كافة المراحل التى تمر بها الموازنة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفى هذا الخصوص تثمن اللجنة الخطوات التي اتخذتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المتمثلة في إصدار دليل المواطن لخدمة التنمية المستدامة وتطبيق شارك على الهاتف المحمول.

وفى هذا الخصوص : ترى اللجنة أنه من الضرورى استمرار وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في اتخاذ كافة الإجراءات التى تكفل النشر المستمر لخطط التنمية على مدار السنة سواء عند إعدادها أو عند تنفيذها أو عند قياس أثر مردودها مع توسيع دائرة النشر الى كافة الفئات الفقيرة والمهمشة.

وفى هذا الصدد توصى اللجنة بقيام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باعتباره إحدى الجهات التي تشرف عليها الوزارة بإجراء استطلاعات رأى للمواطنين للتعرف على وجهات نظرهم فى المشروعات المقرر للوزارة إدراجها في خطة الدولة وبالأخص المشروعات ذات الصلة بالحياة المعيشية لهم أو التي تؤثر على أنماط وطريقة تفكيرهم.

(٥) فيما يتعلق بمستهدافات الخطة في مجال الخدمات الصحية

مع تقدير اللجنة للجهود المقرر للحكومة القيام بها في الخدمات الصحية للتخفيف من الأثار السلبية التى تسببت فيها جائحة فيروس كورونا، فإنها ترى أن الأزمة التي سببتها تلك الجائحة ينبغى أن تدفع الحكومة الى التفكير بعمق في مدى حاجة القطاع الصحى لمزيد من الاهتمام من وزارة

التخطيط والتنمية الاقتصادية سواء من ناحية بيئة العمل التي يعمل فيها مقدمى الخدمات الصحية وبالأخص فى القطاع الحكومى التي تفتقد بعضها للتجهيزات المتقدمة والمبانى الملائمة ووسائل النقل الصحى المتقدمة والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات الطبية الحديثة في تحليل البيانات.

فضلا عن انخفاض الأجور والبدلات التى يتقاضاها هؤلاء مقارنة بغيرهم في قطاعات الدولة الأخرى وهو ما أدى فى السنوات الأخيرة الى اتجاه العديد منهم وبالأخص الأطباء الى العمل الحر أو تقديم الاستقالة والهجرة الى خارج البلاد.

وفى ضوء ذلك فإن اللجنة تذكر الحكومة بما قضت به الفقرة الثانية من المادة الثامنة عشر من دستور ٢٠١٤ المعدل من التزام الدولة بتصاعد نسبة الانفاق الحكومى على قطاع الصحة مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ليتفق مع المعدلات العالمية.

وتشير الى أن النسب المتفق عليها عالميا في ضوء ما قررته منظمة الصحة العالمية من الإنفاق الحكومى على قطاع الصحة مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى تبلغ ٧%.

كما تطلب من المجلس القومى للأجور برأسه السيدة الدكتورة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إجراء مراجعة شاملة ومتكاملة وليست وقتية للأجور والبدلات التي يتقاضاها العاملين بالقطاع الصحة باعتبار أن العنصر البشرى هو الأساس في نجاح أي نظام صحى.

وفى النهاية ، وفى ضوء ما ورد بالبيان الذى ألقته السيدة الدكتورة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

وفى ضوء الملاحظات التي أوردتها اللجنة عن المشروع، فإن اللجنة توافق على **مشروع الخطة وعلى البيان الذى ألقته السيدة الدكتورة الوزيرة مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي أوردتها وما تعلق بها من توصيات.**

القسم الرابع

أهم الملامح العامة للبيان المالى
الذى ألقاه وزير المالية
عن مشروع الموازنة العامة للدولة
ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية
للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أمام المجلس
بجلسته الثامنة والثلاثين المعقودة فى ٢٠٢١/٤/٢٥
ورأى اللجنة بشأنه

البيان المالى هو خطاب يلقيه الوزير المختص بالمالية، على هيئة المجلس التشريعى بمناسبة شروعه فى النظر فى اعتماد مشروع الموازنة العامة للدولة، يتضمن أهداف السياسة المالية التى وضعتها الحكومة لسنة مالية قادمة ووسائل تحقيقها، فى ضوء المتغيرات المحلية والخارجية والمحددات الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة، وفى ضوء توجهات السياسة المالية والملامح الأساسية لتقديرات نفقاته وإيراداته والأسس التى بنيت عليها مقارنًا بتقديرات موازنات سنوات سابقة.

ويودع الوزير أمانة المجلس النيابى وثائق البيان قبل فترة من إلقاء خطابه لتوزيعه على الأعضاء.

هذا، ويلقى وزير المالية سنويًا بيانًا ماليًا أمام المجلس عن ملامح السياسة المالية التى يترجمها مشروع الموازنة العامة للدولة.

ويأتى إلقاء هذا البيان استنادًا للمبدأ البرلمانى الذى أقره مجلس النواب فى جلسته السابعة والعشرون المعقودة فى الأول من إبريل سنة ١٩٤١ بوجوب إدلاء وزير المالية ببيان عن الميزانية العامة أمام مجلس النواب قبل البدء فى مناقشتها.

وفى هذا الخصوص، ألقى وزير المالية بيانًا أمام مجلس النواب بجلسته الثامنة والثلاثين المعقودة فى ٢٠٢١/٤/٢٥ عن أهم الملامح الأساسية عن مشروع الموازنة العامة للدولة المقدم من الحكومة للمجلس عن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

كما ألقى موجزًا لهذا البيان أمام لجنة الخطة والموازنة فى اجتماعها الذى عقدته لهذا الخصوص فى ٢٠٢١/٤/٢٥.

وإعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٥٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ التى تقضى بأنه يجب أن يتضمن تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة نتيجة بحثها للبيان المالى السنوى والموازنات الأخرى والتقرير السنوى عن المركز المالى للهيئات العامة وغيرها من الوحدات الاقتصادية للقطاع العام.

تلتزم لجنة الخطة والموازنة سنويًا بتخصيص قسمًا مستقلاً من أقسام تقريرها العام عن البيان المالى السنوى الذى يلقيه وزير المالية أمام المجلس الموقَّر.

هذا، وقد تضمن البيان، حسبما وَرَدَ بمجلد البيان المالى الذى أعدته وزارة المالية، عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، الجوانب الآتية:

(أولاً) إطار التعامل اقتصاديا وماليا مع جائحة كورونا.

(ثانيًا) الأسس والأطر والأهداف الحاكمة لإعداد الموازنة.

(ثالثًا) آفاق الاقتصاد العالمى لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

(رابعًا) آفاق الاقتصاد المحلى المصاحب لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

(خامسًا) السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن.

(سادسًا) التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

(سابعًا) تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام.

(ثامنًا) المخاطر المالية بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

(تاسعًا) المشاركة المجتمعية والشفافية.

وفيما يلى توضيح لهذه الجوانب ورأى اللجنة بشأنها:

الجوانب المتعلقة بالبيان:

أولاً: إطار التعامل اقتصادياً ومالياً مع جائحة "كورونا":

وأشير فى هذا الجانب إلى الآتى:

قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع غير المسبوقة من حيث التأثير السلبى على الاقتصاد المحلى والعالمى فى ظل عدم وضوح أو وجود تصور لمداها الزمنى المتوقع ويقوم الإطار العام على أربعة ركائز أساسية:

١. التعامل مع الأزمة على مراحل، وبشكل سريع ومؤثر، مع الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية دون التأثير على المكتسبات المحققة من برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الذى انتهجته مصر بدءً من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ والتى كان من أهم أهدافها دفع النشاط الاقتصادى وزيادة معدلات التشغيل.
٢. استهداف آليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة على التخارج منها وتعديلها وفقا للتطورات التى تطرأ على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى خلال المراحل المختلفة للازمة على المدى القصير والمتوسط.

٣. الانتقاء من خلال توزيع أكبر قدر من الحماية والمساندة للفئأت الأولى بالرعاية والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً.
٤. تعزيز الشفافية والإفصاح فى مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الرأى العام والإعلان بشكل واضح عن حجم برامج المساندة وتطورها للمؤسسات المعنية المختلفة، كما قامت الحكومة المصرية باتخاذ تدابير استباقية لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تضرراً بشكل مباشر من الأزمة، ومع ذلك فلا تزال هناك مخاطر شديدة على التوقعات الاقتصادية خاصة وأن الموجات المتتالية من الوباء تزيد من حالة عدم اليقين بشأن وتيرة عودة الانتعاش الاقتصادى المحلى والعالمى.

ومن أجل تحقيق ركائز الإطار العام المذكور، تم وضع خطة يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:

١. دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الاقتصاد المصرى بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد أن يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة للعامين الماليين ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠٢١.
٢. الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات التى تستهدف القطاعات والفئات الأولى بالرعاية.
٣. تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وفقا للتقديرات المحدثة الواردة فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمى الصادر عن صندوق النقد الدولى فى إبريل ٢٠٢٠ وما بعدها وكذلك وفقًا للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبنك المركزى المصرى.
٤. الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح ومشاركة الإجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع مجلس النواب المصرى وكذلك البنوك الاستثمارية المالية الدولية ومؤسسات التصنيف السيادية الدولية والمستثمرين الدوليين والمحليين.

وقد تمثلت أهم الإجراءات التى تم اتخاذها لمحاربة الآثار السلبية لفيروس كورونا للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، على النحو التالى:

١. **قرارات مالية تخص المواطن تنعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين:**

- مبادرات التمويل العقارى لمتوسطى الدخل حيث تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه يتم توجيهها للتمويل العقارى من خلال البنوك بسعر عائد ١٠%.
- تعديل نسبة القروض الاستهلاكية الشخصية لتصبح حدها الأقصى ٥٠% بدلا من ٣٥% من مجموع الدخل الشهرى متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصى.
- مد وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الاجتماعية وتخفيف التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد على العاملين بالقطاع الزراعى.
- تغطية مصاريف الرحلات الاستثنائية لإعادة المصريين بالخارج بالإضافة إلى مصاريف الحجر الصحى عليهم.
- دعم نقدى شهرى بقيمة ٥٠٠ جنيه للعمالة الغير منتظمة المتأثرين لمدة ٣ أشهر ثم لمدة ثلاثة أشهر أخرى.
- إصدار الضمانات وتوفير التمويل الإضافى لضمان الشراء وتوافر كميات إضافية من السلع الأساسية.
- تمويل إضافى لاستيعاب زيادة مخصصات الأجور لموظفى الصحة العامة أو التعيينات الجديدة، وشراء المستلزمات والمعدات الطبية والوقائية وشراء الوجبات وغيرها من تكاليف التشغيل الإضافية بالإضافة إلى زيادة حوافز العاملين بالقطاع الصحى والتى تتضمن بدلات للأطقم الطبية بنسبة زيادة ٧٥% عن بدل المهن الطبية بالإضافى إلى المكافآت الشهرية.

٢. **قرارات تخص القطاع الصناعى ومساندة الصناعة المحلية والقطاعات الإنتاجية:**

- خفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعى لأول مرة منذ تعويم الجنيه، حيث تم خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالى والمتوسط بقيمة ٩% "١٠ قروش للكيلو وات" ليبلغ ١,٠٨ جنيه للكيلو وات، مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣- ٥ أعوام بتكلفة سنوية ٥,٠ مليار جنيه.
- توحيد سعر الغاز الطبيعى للصناعة عند ٤,٥ دولار لكل وحدة حرارية بتكلفة سنوية تصل إلى ٦,٠ مليار جنيه.

- توفير نحو ٢,٥ مليار جنيه جنية للمصريين حتى يونيو ٢٠٢٠ لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات وتشمل سداد ١٠% إضافية لكافة المصدرين بحد أدنى ٥ مليون جنيه لكل مصدر وسداد الدفعة الأولى من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لأكثر من ١١٠ شركة مصدرة مقابل التزامهم بإجراء توسعات استثمارية إضافية فى السوق المحلى، وبما يساهم فى تشجيع الصناعة المحلية.
- دفع ٣٠ فى المائة من جميع المدفوعات المستحقة على صندوق التصدير للمصدرين، ودفع ١٠٠ فى المائة من المدفوعات المستحقة لصغار المصدرين.
- يقدم صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة قرضا استثنائيا إضافيًا لمدة أقصاها سنة واحدة وبحد أقصى ١ مليون جنيه مصرى للشركات المؤهلة لتأمين سيولة إضافية لها.
- إلغاء وإنهاء المتأخرات المستحة على المنشآت الصناعية لوزارة البترول والثروة المعدنية حتى ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ٥,٣ مليار جنيه تتعلق بالغرامات ورسوم التأخير فى السداد وفواتير الوقود المتنازع عليها.
- السماح لشركات المناطق الحرة لمدة ٦ أشهر ببيع ما يصل إلى ٥٠% من إنتاجها للسوق المحلية بدلا من الحد الأقصى السابق البالغ ٢٠%.
- بالنسبة للقطاع السياحى، إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحى، وتأجيل الالتزامات المالية على الشركات العاملة فى القطاع السياحى وتقديم ضمانه بمبلغ ٣ مليار جنيه للبنك المركزى لإقراض القطاع السياحى بفائدة تبلغ ٥% لسداد المرتبات وتكاليف الصيانة والتشغيل.
- تقديم قرض بقيمة ٢ مليار جنيه مصرى لمساندة شركة مصر للطيران القابضة مع فترة سماح لمدة عامين أو بمجرد تحقيق ٧٥- ٨٠% من استخدام الركاب لعام ٢٠١٩، بالإضافة إلى تقديم وزارة البترول خصم ٥٠% لمصر للطيران على مدفوعات الفوائد المستحقة وتقديم ضمانة بقرض يبلغ ٣ مليار جنيه.
- السماح للقطاعات الأكثر تأثرا بانتشار جائحة كورونا بسداد ضريبة الدخل المستحقة عن عام ٢٠١٩ على أقساط حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ دون سداد أية غرامات تأخير أو فوائد، وأيضا

تأجيل دفع ضريبة الأملاك لمدة ٣ أشهر وإلغاء ٩٠%، ٧٠%، ٥٠% من الغرامات وفوائد التأخير حسب حجم المديونية المسندة.

- توفير مخصصات إضافية لدفع رواتب المقاولين والموردين (معظمهم من شركات القطاع الخاص) العاملين وتنفيذ برامج الاستثمار الحكومية.
- إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة سنة ونصف.

٣. <u>قرارات تخص سوق الأسهم تدعم البورصة المصرية</u>:

- إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائيا.
- تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على المقيمين حتى بداية ٢٠٢٢.
- خفض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ٠,١٢٥% بدلا من ٠,١٥% وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح ٠,٠٥% بدلا من ٠,١٥%.
- الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة.
- خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠% لتصبح ٥% بدلا من ١٠%.
- تخفيض جميع المصروفات فى البورصة ومصر المقاصة وهيئة الرقابة المالية.

٤. <u>مبادرات تهدف إلى سداد كافة المتأخرات المستحقة للمصدرين بأكثر من شكل يتناسب مع متطلبات جميع الشركات تمثلت فى الآتى:</u>

- مبادرتى سداد ٣٠% من مستحقات المصدرين وسداد كافة مستحقات صغار المصدرين (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتعتبر تلك المبادرتين من أكثر المبادرات التى استفاد منها أكبر عدد من الشركات حيث أن مبادرة ٣٠% تنطبق على كل الشركات ومبادرة صغار المصدرين تنطبق على المصدرين الذين لهم مستحقات لدى الصندوق ٥ مليون جنيه مصرى فأقل واستفادت من تلك المبادرتين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ حوالى ٢٣٥٠ شركة بإجمالى بلغ حوالى ٣,٩٩ مليار جنيه مصرى.
- مبادرة المقاصة مع مستحقات مصلحة الضرائب المصرية ومصلحتى الضرائب العقارية والجمارك المصرية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتعتبر تلك المبادرة تلبية لطلبات الشركات المصدرة حيث إن هناك كثير من الشركات لديها تعثر مالى فى سداد المديونيات

الضريبية أو الجمركية المستحقة عليهم لصالح مصالح وزارة المالية الإيرادية مع وجود مستحقات لهم لدى صندوق تنمية الصادرات، وقد استفادت من تلك المبادرة حوالى ٤٠٠ شركة بإجمالى تسويات تمت بقيمة ١,٥ مليار جنيه مصرى.

- مبادرة إجراء مقاصة بين مستحقات المصدرين وقيمةأقساط الأراضى الصناعية المستحقة عليهم.
- مبادرة الاستثمار والمتمثلة فى سداد مستحقات المصدرين مقابل إجراء مزيد من التوسعات الاستثمارية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتلك المبادرة استفاد منها عدد من الشركات التى لديها توسعات استثمارية حيث هدفت المبادرة إلى حصول الشركات على كامل مستحقاتها على خمس دفعات خلال فترة من ٣ إلى ٤ سنوات واستفادت من هذه المبادرة عدد ١٥٣ شركة بإجمالى بلغ حوالى ٢,٦٤ مليار جنيه مصرى.
- مبادرة السداد النقدى الفورى لنحو ٨٥% من مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات (سداد المستحقات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠)، وتعتبر هذه المبادرة من أهم وأكبر المبادرات التى أعدتها ونظمتها وزارة المالية وتم تنفيذها خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠ حيث اشترك بهذه المبادرة عدد ١٥٨٠ شركة وتم الصرف خلال ثلاثة مواعيد للصرف فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ و١٥ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣٠ ديسمبر لعدد ١٠٦٩ شركة بإجمالى ١٢,١ مليار جنيه مصرى، ليصبح إجمالى ما تم سداده للمصدرين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ تاريخ بدء وزارة المالية إعداد وتنسيق وتنظيم مبادرات دعم الصادرات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣٠ ما يقرب من ٢١ مليار جنيه مصرى ومتوقع أن يزيد عن ٢٥ مليار جنيه بنهاية يونية ٢٠٢١.

ثانيًا: <u>الأسس والأطر والأهداف الحاكمة لإعداد الموازنة</u>:

وأشير فى هذا الجانب إلى أن الموازنة العامة تستهدف، وبشكل تفصيلى الحفاظ والعمل على تحقيق الآتى:

- الاستمرار فى جهود الحفاظ على استدامة الانضباط المالى والمديونية الحكومية والاستقرار المالى المتوازن فى ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة ودعم النشاط الاقتصادى وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادى ٥,٤% وخفض العجز الكلى إلى نحو ٦,٧% من الناتج المحلى وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥% من الناتج المحلى لضمان عودة الاتجاه النزولى لمسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى بداية من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

- الاستمرار فى دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية خاصة الأنشطة الصناعية والتصدير ودفع جهود الحماية الاجتماعية ودعم ومساندة الفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق، كما تستهدف دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعا الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية والذى يعتبر واحد من أهم المشروعات التنموية والطموحة التى تقوم بها الحكومة المصرية والتى توليها القيادة السياسية ممثلة فى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى أهمية وأولية قصوى لسرعة إنجازها فى أقل وقت وبشكل يضمن إيجاد نقلة حقيقة ملموسة فى مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحو ٥٠% من سكان مصر.
- الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.
- العمل على التوسع فى إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.
- العمل على توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية بـ ٠,٥% من الناتج المحلى سنويًا) من خلال تنمية الإيرادات والإسراع فى إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمى على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة، وكذلك العمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلى الخزانة العامة.
- استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذى يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضى بقوة فى برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجى فى الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، وتحفيز التوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.
- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلا عن التوسع التدريجى فى استخدام برامج الدعم العينى الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الانفاق الاستثمارى الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة إلى الفئات المستحقة.

- التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن السلع والخدمات التى تقدمها هذه الهيئات والشركات فى القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على الإصلاحات الهيكلية التى من شأنها أن تحسن من بيئة العمل وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية والتى من شأنها الإسهام فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة وخلق فرص عمل حقيقية هدفها خفض معدلات البطالة إلى مستويات مستدامة.
- كما تستهدف الحكومة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وعلى مدار الأعوام المقبلة استمرار جهود الخفض التدريجى لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى أقل من ٨٥% بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٤ وبما يسمح باستمرار تحسن وخفض نسبة أعباء فاتورة خدمة الدين للناتج المحلى وكذلك لإجمالى مصروفات الموازنة، وذلك يتطلب الاستمرار فى تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٥,٥، ٦% فى المدى المتوسط وبافتراض انحسار تداعيات جائحة كورونا سريعا، وكذلك تحقيق فائض أولى سنوى مستدام فى حدود ٢% من الناتج المحلى فى المدى المتوسط، ولتحقيق هذه المستهدفات يجب الاستمرار فى جهود زيادة موارد الدولة بشكل كفء وبدون التأثير السلبى على النشاط الانتاجى والاستثمارى والاقتصادى بالإضافة إلى استمرار جهود إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية " وفورات" على المدى المتوسط تسمح باستمرار زيادة الإنفاق على التنمية البشرية ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتتوافق مع الاستحقاقات الدستورية وكذلك التعامل بجدية مع تداعيات الجائحة لضمان سرعة وقة تعافى الاقتصاد، وكذلك توفير المخصصات المالية الكافية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة وأيضا استمار التحسن فى دخول ومستوى معيشة المواطنين.

ثالثًا: آفاق الاقتصاد العالمى لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢:

وأشير فى هذا الجانب إلى الآتى:

- أنه من المتوقع أن يتعافى معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمى ليصل إلى نحو ٦,٠% فى عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنحو ٣,٣% فى عام ٢٠٢٠، كما أنه من المتوقع أن ترتفع معدلات نمو التجارة العالمية لتصل إلى نحو ٨,٤% عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنحو ٨,٥% فى عام ٢٠٢٠، وتأتى تلك التوقعات الإيجابية فى ظل توقعات بالتوسع فى برامج التطعيمات الفعالة فى معظم أنحاء العالم والسيطرة على انتشار الوباء مما قد يؤدى إلى انتعاش النشاط الاقتصادى العالمى.
- لا تزال آفاق الاقتصاد العالمية محاطة بقدر كبير من عدم اليقين بعد مرور عام على بداية جائحة فيروس كورونا، فبينما نجد أن تزايد تغطية اللقاحات قد يبعث بعض الشعور بالتفاؤل، لايزال ظهور سلالات الفيروس المتحورة الجديدة وتراكم الخسائر البشرية وبقاء الملايين دون عمل يثير الكثير من القلق، ترتهن الآفاق المرتقبة بمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة فى ظل درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة.

وقد جاء آخر تقرير لصندوق النقد الدولى فى أبريل ٢٠٢١ بتوقعات تعافى أقوى للاقتصاد العالمى مقارنة بالتنبؤات السابقة فى يناير ٢٠٢١، إذ يتوقع أن يبلغ النمو العالمى ٦,٠% فى عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية و٤,٤% فى عام ٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية بعد انكماش تاريخى بلغ ٣,٣% عام ٢٠٢٠ ويأتى ذلك التحسن فى ظل بدء انتشار التطعيمات فى كثير من البلدان بينما تواصل الاقتصادات التكيف مع طرق العمل الجديدة وتستمر الحكومات فى بعض الاقتصادات الكبيرة، وخاصة فى الولايات المتحدة، فى صرف الدعم المالى الإضافى مما قد ساهم فى تحسن الآفاق المتوقعة.

وبالرغم من هذا التحسن، لايزال المستقبل يحمل تحديات هائلة، فالجائحة لم يتم دحرها بعد، والإصابات بالفيروس مازالت تتشارع فى كثير من البلدان، وتتباعد مسارات التعافى عبر البلدان وداخلها على نحو خطير، حيث سيكون التعافى أقل من الاقتصادات الأبطأ فى نشر اللقاح، والاقتصادات الأكثر اعتماداً على السياحة أو التى تمتلك حيزا ماليا وسياسيا أضيق لدعم التعافى السريع، وبشكل عام فمن المتوقع أن تتعافر الاقتصادات المتقدمة أسرع من بقية البلدان، ومن المتوقع أن تخلق تلك المسارات المتباينة للتعافى فجوات أوسع فى المستويات المعيشية بين البلدان

حيث يتوقع صندوق النقد الدولى أن يبلغ متوسط الخسارة السنوية فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة، ٥,٧% فى البلدان منخفضة الدخل ٤,٧% فى الأسواق الصاعدة، مقارنة بـ ٢,٣% فقط فى الاقتصادات المتقدمة وقد تتسبب هذه الخسائر فى ضياع المكاسب التى تحققت فى الحد من الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى، وللتغلب على تلك الأزمة ينبغى التركيز على أولوية الإنفاق على عمليات التطعيم والعلاج والبنية التحتية للرعاية الصحية، بالإضافة إلى توجيه الدعم اللازم للأسر والشركات المتضررة.

- **<u>من حيث أداء الاقتصاد العالمى وحركة التجارة الدولية:</u>**

تشير توقعات صندوق النقد الدولى إلى ارتفاع معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمى ليصل إلى نحو ٦,٠% عام ٢٠٢١ و٤,٤% عام ٢٠٢٢، ويأتى ذلك بعد انكماش بنحو ٣,٣% فى عام ٢٠٢٠ نظراً لتأثر الاقتصاد العالمى بالإغلاق الجزئى والكلى لمعظم الأنشطة الاقتصادية فى معظم الدول نتيجة لتفشى جائحة كورونا، مما تسبب فى صدمة مزدوجة لقوى العرض والطلب فى العديد من القطاعات الاقتصادية.

وأنه من المتوقع أن تتعافى أيضا معدلات نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات لتصل إلى نحو ٨,٤% عام ٢٠٢١ و٦,٥% عام ٢٠٢٢ بعد انكماش بنحو ٨,٥% فى عام ٢٠٢٠.

وتأتى تلك التوقعات الإيجابية فى ظل توقعات بالتوسع الكبير فى برامج التطعيمات الفعالة فى معظم أنحاء العالم والسيطرة على انتشار الوباء مما سيؤدى إلى انتعاش النشاط الاقتصادى العالمى وحركة التحارة الدولية، ومع ذلك، لايزال العالم يشهد حالة استثنائية من عدم اليقين الذى يسيطر على آفاق الاقتصاد العالمى، وفى حين أن بدء إطلاق اللقاحات وحملات التطعيم قد بعثت الآمال بإمكانية السيطرة على الوباء، إلا أنه لا تزال هناك مخاطر عديدة قد تؤثر سلبا على التوقعات المستقبلية للنمو الاقتصادى، ويأتى على رأس تلك المخاطر المدة الزمنية المتوقعة لاستمرار أزمة جائحة كورونا والمخاوف حول احتمالات الدخول فى موجات جديدة من الفيروس حيث بدأت بعض الدول فى فرض عمليات الإغلاق من جديد.

ويتوقع صندوق النقد الدولى أن يختلف مدى التعافى الاقتصادى بشكل كبير بين البلدان، مما سيعتمد على العديد من العوامل من أهمها القدرة على الوصول إلى التدخلات الطبية واللقاحات اللازمة وفعالية سياسات الدعم والمساندة المتبعة، وفى ظل السيناريو المتفائل لإطلاق اللقاحات الفعالة، يتوقع صندوق النقد الدولى أن يتسارع النشاط الاقتصادى أولا فى الاقتصاديات المتقدمة، حيث إنها ستتلقى التطعيمات فى وقت مبكر، ليتبعها انتعاش فى الأسواق الناشئة.

- **من حيث أسعار الفائدة والصرف:**

وسط تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ الاقتصاد العالمى الحاد فى عام ٢٠٢٠، اتجهت العديد من الدول حول العالم إلى اتباع سياسات مالية توسعية لدعم الشركات والأشخاص، كما اتبعت العديد من البنوك المركزية سياست نقدية توسعية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة والتوسع فى شراء الأصول والسندات لدعم السيولة فى أسواق المال ولمحاولة تنشيط الاقتصاد.

وقد قررت البنوك المركزية الرئيسية كالبنك الفيدرالى الأمريكى وبنك إنجلترا والبنك المركزى الأوروبى تخفيض أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو قريبة جداً من الصفر والحفاظ على برامج شراء الأصول وأهمها السندات الحكومية حتى عام ٢٠٢٢ أو ٢٠٢٣ لضمان توافر سيولة إضافية بالأسواق.

وبالنسبة لأسعار الصرف فقد بدأت العديد من العملات فى استعادة قوتها مقابل الدولار الأمريكى مع تزايد الآمال فى إطلاق التطعيمات فى جميع أنحاء العالم، ويأتى ذلك بعد أن تعرضت العديد من العملات لضغوط أمام الدولار خلال عام ٢٠٢٠ نتيجة لتأثر جانب العرض والطلب وتأثر حركة التجارة الدولية سلبا، مما فرض العديد من الآثار السلبية على مصادر الدخل الأجنبى والميزان التجارى للدول نتيجة لتأثر الصادرات السلعية والنفطية وحركة السياحة سلبا، مما فرض العديد من الآثار السلبية على مصادر الدخل الأجنبى والميزان التجارى للدول نتيجة لتأثر الصادرات السلعية والنفطية وحركة السياحة سلبا، ومن الجدير بالذكر أن التراجع الأخير للدولار يأتى مع توقعات بقيام الولايات المتحدة بتقديم دعم كبير وإضافى لاقتصادها من خلال الإنفاق الحكومى والسياسات المالية التوسعية مما قد يؤدى إلى تزايد وارتفاع معدلات التضخم وزيادة نسبة ومعدلات الدين العام بها.

- **من حيث السلع الأساسية:**

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتستقر عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٠-٦٥ دولار للبرميل طبقا للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية.

وقد ارتفع سعر خام برنت من ١٩,٣ دولار فى إبريل ٢٠٢٠ إلى ٧١ دولار بحلول مارس ٢٠٢١ وذلك نتيجة للتعافى الاقتصادى التدريجى بعد انحسار الموجه الأولى للوباء بالإضافة إلى اتفاقيات دول الأوبك لتقليل الإنتاج النفطى العالمى، وتجدر الإشارة إلى أن أسعار خام برنت بدأت فى التعافى

منذ بداية العام الميلادى ٢٠٢١ لتصل إلى مستويات تدور حول ٦٥-٧٠ دولار للبرميل بسبب تحسن التوقعات العالمية بشأن التعافى الاقتصادى فى ضوء الموافقة الرسمية على استخدام اللقاحات الجديدة وبدء حملات التطعيم بالإضافة إلى استمرار قرارات دول منظمة الأوبك بخصوص الحد من زيادة الإنتاج بسبب زيادة مستويات المخزون العالمى من النفط وعلى الجانب الآخر فإن وجود موجات أخرى من الوباء أثرت بالسلب على حالة عدم اليقين فى الانتعاش الاقتصادى وبالتالى تعافى الطلب العالمى على مختلف السلع الأساسية.

وفيما يتعلق بأسعار وأسواق المعادن فيتوقع صندوق النقد الدولى أن تشهد الأسواق ارتفاع فى الأسعار بنسبة ١٢,٨% خلال عام ٢٠٢١ لتنخفض مرة أخرى بنسبة ١,٥% فى ٢٠٢٢، وتعكس الزيادة فى أسعار ٢٠٢١ التعافى الاقتصادى العالمى المتوقع مع تعافى أسعار المعادن من القاعدة المنخفضة فى العام السابق.

وبالنسبة للسلع الغذائية، فيتوقع صندوق النقد الدولى ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح التراجع التدريجى نزولا من الأسعار القصوى والعالية التى تحققت خلال الشهور الماضية، وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة فى ضوء افتراض متوسط لسعر شراء طن القمح على أساس ٢٥٥ دولار للطن.

رابعا: آفاق الاقتصاد المحلى المصاحب لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢:

وأشير فى هذا الجانب إلى الآتى:

- **بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادى بمصر:**

أنه من المتوقع أن يحقق معدل النمو الاقتصادى بمصر ٢,٨% لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١، هذا وقد كانت نسبة النمو الفعلى للنصف الأول من العام ١,٤% وتعكس افتراضات أداء الاقتصاد المصرى خلال العام المالى القادم ٢٠٢١/٢٠٢٢ انتعاش معدلات النمو الاقتصادى لتسجيل ٥,٤% وهو ما تم أخذه فى عين الاعتبار عند إعداد الموازنة، ويأتى ذلك فى ضـــوء افتراض التعافى التدريجى للاقتصـــاد المصـــرى من تداعيات جائحة كورونا التى أعاقت الحركة الاقتصـــادية ومعدلات النمو عالميا ومحليا.

١- **بالنسبة لآفاق نمو الاقتصاد المصرى:**

فى ظل تداعيات انتشار وباء كورونا فمن المستهدف أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ٥,٤% وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتى استخدمت عند إعداد الموازنة مقارنة بمعدل نمو متوقع قدرة ٢,٨% خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، وستعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزى المصرى الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة تقدر بنحو (٧% +٢%) وفقًا لأهداف التضخم للبنك المركزى المصرى المعلنة والمنشورة، وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة فى التصدى للاضطرابات الاقتصادية العالمية والاستمرار فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل والذى يرتكز على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية وبالتوازى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

وتستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية الداعمة للنمو وخاصة فى قطاعات الصناعة والتصدير، وتكون قادرة على استيعاب العمالة المتضررة من توقف أنشطتهم نتيجة الإجراءات الصحية والاحترازية المتبعة، كما ستستمر الحكومة فى صياغة خطط وبروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد أعباء الصادرات والذى قامت به الحكومة مما سمح بضخ أكثر من ٢٥ مليار جنيه للمصدرين بشكل إضافى لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقى وزيادة الإنتاج، وتبرهن الإصلاحات الهيكلية والإدارية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو استهداف مسار للنمو مرتفع ومرن ومستدام بإذن الله، وكذلك سيكون مسار نمو أكثر حفاظا على البيئة، وشاملاً لجميع فئات المجتمع قائما ومدفوعًا بالأساس بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة.

كما تستهدف الحكومة فضلاً عن ذلك إلى استمرار زيادة قيمة استثمارات أجهزة الموازنة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل لنحو ٣٥٨ مليار جنيه، كما تستهدف دين أجهزة الموازنة نحو ٨٩,٥% من الناتج المحلى مقارنة بتقديرات أولية لمديونية أجهزة الموازنة تشير إلى نسبة مديونية بقيمة ٨٩,٨% من الناتج المحلى فى يونيه ٢٠٢١، وبما يساهم فى استمرار السيطرة على معدلات المديونية خلال الفترة الحرجة المرتبطة بجائحة كورونا قبل أن تعاود الانخفاض مرة أخرى بمجرد

انتهاء جائحة كورونا وعودة معدلات نمو الاقتصاد القومى إلى مستويات ما قبل كورونا وهو أمر هام ومتطلب أساسى ورئيسى للحفاظ على استمرار التقييم الإيجابى للمؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتمانى لجمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى المساهمة فى إيجاد مساحة مالية إضافية لتمويل الاحتياجات التنموية المتزايدة للدولة، وتعمل الحكومة على إطالة عمر الدين ليصل إلى ٤,٢% عام مع نهاية يونيو ٢٠٢٢ بدل من نحو ٣,٦ عام كما هو متوقع فى نهاية يونيو ٢٠٢١ ونحو ١,٣ عام فى يونيو ٢٠١٣.

٣- **بالنسبة لمعدلات التضخم والبطالة:**

قام البنك المركزى المصرى بخفض أسعار الفائدة بمقدار ٤٠٠ نقطة أساس تراكمية منذ مارس ٢٠٢٠ لتخفيف السيولة النقدية، وظل التضخم فى انخفاض منذ بداية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليصل إلى ٥,٤% بنهاية ٢٠٢٠ من متوسط قدره ١٩,٦% خلال الثلاثة أعوام السابقة، ومع استقرار الأوضاع داخليا وتراجع الطلب المحلى بسبب الجائحة والانخفاض العام فى أسعار السلع العالمية، فقد انخفض معدل التضخم السنوى ليصل إلى ٤,٥% فى مارس ٢٠٢١ ومن المتوقع أن يرتفع مستوى الأسعار عالميا مع التعافى الاقتصادى، ولكن ستظل معدلات التضخم ضمن مستويات أهداف البنك المركزى المصرى.

وفى أعقاب جائحة كورونا والتباطؤ الاقتصادى، فقد ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ٩,٦% مع نهاية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ من ٧,٩% عام ٢٠١٨/٢٠١٩، قبل أن تعاود الانخفاض مرة أخرى إلى ٧,٢% فى ديسمبر ٢٠٢٠ بسبب الجهود الحكومية المبذولة لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة.

وقد اتخذت الحكومة إجراءات ومبادرات ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية تمثلت فى الآتى:

- زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى، وتأهيل الشباب بالشكل الذى يساعده على مواكبة التطورات السريعة فى سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.
- تعزيز التنمية البشرية عن طريق إنفاق أكثر كفاءة على قطاعى الصحة والتعليم، وتطبيق الإصلاحات التى تعالج عدم تطابق مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى البرامج التى تستهدف تعزيز الإنتاجية والمشاركة فى سوق العمل.

- توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.
- تطوير العشوائيات بالإضافة إلى استكمال مشروعات التنمية الكبرى ومشروع شبكة الطرق والمناطق اللوجستية.
- إتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، خاصة الشباب لزيادة فرص إيجاد مصادر لتحسين الدخول، على سبيل المثال من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومنحها الحوافز الممكنة فى سبيل تحقيق ذلك.
- تمكين الشباب والمرأة فى كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الاستثمار والتوظف.
- تحقيق الأمان والاستقرار المالى والنقدى بما يضمن تحقيق استقرار فى مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم للسلع والخدمات.
- **بالنسبة للإصلاح المؤسسى وتطوير الجهاز الإدارى للدولة:**
- **برنامج التطوير المؤسسى:** من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التى تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشرى، وإعداد قيادات المستوى الثانى عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تستخدم أحدث الأساليب فى مجال إدارة الموارد البشرية.
- **برنامج تطوير الخدمات الحكومية:** ويأتى ذلك عن طريق استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين، والتوسع فى استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التى تقدم للمواطنين إلكترونيا.
- **تعزيز الشفافية والحوكمة فى الجهاز الإدارى للدولة:** وذلك عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.
- التركيز أكثر على التصنيف الوظيفى/ القطاعى فى إعداد ومتابعة الموازنة لضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة.

- تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد وموحد للمالية العاملة كبديل لقوانين الموازنة العامة والمحاسبة الحكومية لتحديث أسس ومفاهيم المحاسبة والمسائلة ولضمان التخطيط الجيد.
- ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على **أساس المبادرات وموازنة "البرامج والأداء"** لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.

بالنسبة للتصنيف السيادى الخارجى لجمهورية مصر العربية

قامت مؤسسات التصنيف الائتمانى الثلاثة بالإبقاء على تصنيف مصر الائتمانى مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث ألقوا الضوء على مدى فعالية سياسات الحكومة المتبعة من أجل الحد من انتشار جائحة كورونا والتعامل الجدى والنشط مع تداعياتها الاقتصادية للحد من الآثار السلبية على المواطن المصرى والاقتصاد القومى، وتصدرت مصر قوائم التصنيف حيث أن مصر هى الدولة الوحيدة فى إفريقيا والشرق الأوسط التى حصلت على تأكيد التصنيف الائتمانى مع نظرة مستقبلية مستقرة مقارنة بمراجعات سلبية لـ ٢٤% من الدول الإفريقية و١٠% من دول الشرق الأوسط وفى ضوء ذلك، **وقد أُشير فى تقارير مؤسسات التصنيف الائتمانى إلى الآتى:**

- الإبقاء على درجة التصنيف +B مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة فيتش (Fitch) إن تصنيف مصر واستقرار النظرة المستقبلية لاقتصادها مدعومان بالسجل القوى للإصلاحات المالية والنقدية التى تمت خلال السنوات الماضية ومازالت مستمرة خلال الآونة الأخيرة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل المتبع، مما يعكس التزام الحكومة المصرية باستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى.
- الإبقاء على درجة التصنيف B٢ مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة "موديز" (Moody's) يعكس نظرة المؤسسة الإيجابية لمصادر ونقاط القوة التى استمدها الاقتصاد المصرى من الإصلاحات وأهمها حدوث تحسن ملحوظ فى الحوكمة وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة السابقة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل مما أدى إلى تعزيز القوة الاقتصادية المصرية وجعلها قادرة على مواجهة توابع جائحة كورونا الاقتصادية.
- الإبقاء على درجة التصنيف B مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة ستاندرد اند بورز (S&p): مجهودات الحكومة المصرية الحالية لتحسين بيئة الأعمال من خلال إصدار والعمل بقانون المشتريات العامة والعمل بآلية تخصيص الأراضى الصناعية وترويج ومساندة الصادرات المصرية وغيرها من المجهودات سيؤدى إلى تعزيز دور القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى وهو ما سيجعله قادر على تخطى الأزمة الحالية.

ويعكس ذلك تأكيد من المؤسسات الدولية والمستثمرين على جدية الحكومة فى تنفيذ سياسات البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى المصرى، وعلى الرغم من انكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالى ٤٠% عالميا، فقد ظلت مصر أكبر متلقى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى إفريقيا عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠.

وقد تحسن العجز التجارى لمصر بنسبة ٩% فى النصف الأول من ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومع ارتفاع معدلات التجارة العالمية، فمن المفترض أن يسجل عجز الحساب الجارى بحلول السنة المالية المقبلة.

فى عام ٢٠٢٠، كانت مصر الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا التى حققت معدل نمو إيجابى أعلى من ٢% واستطاعت أن تحقق فائض أولى وحافظت على المسار النزولى لمعدل الدين الحكومى ومن المتوقع أن تستمر مصر فى تحقيق زيادة فى معدل النمو ليصل إلى ٥,٤% فى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

خامسًا: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن:

وأشير فى هذا المجال إلى الآتى:

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل الذى تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها فى تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى من خلال تحقيق الضبط المالى واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط بالإضافة إلى دورها ومساهمتها فى تحفيز النشاط الاقتصادى ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين جودة وكفاءة وإتاحة الخدمات الأساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفى هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلى الهدف الرئيسى للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالى أقل من ٨٥% من الناتج المحلى مع نهاية العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٨% من الناتج المحلى فى نهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٦، ولضمان تحقيق ذلك تستهدف السياسة المالية معاودة تحقيق فائض أولى سنوى قدرة ٠,٢% بداية من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بفائض أولى بلغ ١,٨% من الناتج المحلى خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفائض أولى قدره ٠,٥% فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار إصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلا من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الاقتصادى أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين، لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة.

أكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الإصلاح الاقتصادى والاستمرار فى تنفيذ الإجراءات المالية والاجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة وبأقل قدر من الانحراف على الرغم من التداعيات الكبيرة والمؤثرة لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادى وإيرادات الموازنة ولكن فى ضوء التعامل المرن والمتوازن للسياسة المالية فنستهدف تحقيق فائض أولى مستدام يبلغ نحو ٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى وخفض عجز الموازنة إلى ٧,٧% من الناتج والعمل على الحفاظ على استدامة معدل دين أجهزة الموازنة العامة عند ٨٩,٨% من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠٢١.

تستهدف الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو ١٣% من الناتج المحلى الإجمالى خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات، وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢١ ارتفاع ونمو جملة الإيرادات الضريبية خلال الأشهر التسع الأولى من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٣,٥% لتحقق ٥٣٩ مليار جنيه مقابل نحو ٤٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق والتى سبقت فترة الجائحة، وتؤكد تلك النتائج على نجاح جهود وزارة المالية فى تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال التوسع فى مجالات الميكنة وضبط وحصر المجتمع الضريبى وكذلك العمل على تحسين منظومة التطبيق الفعلى لقانون الضريبة العقارية، وتطوير أداء مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك.

كما يستهدف برنامج الإصلاح المالى الاستمرار تدريجيا فى خفض معدلات نمو الانفاق العام ليبلغ نحو ١٢,٥% فى ٢٠٢١/٢٠٢٠ كنتيجة لاستمرار جهود إصلاح هيكل الإنفاق والحد من زيادة أعباء فاتورة خدمة الدين، كما نتوقع أن يحقق العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ استمرار النمو الجيد لفاتورة الأجور لتصل نسبتها للناتج المحلى إلى ٥,١%.

كما أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٣,٠% لتصل إلى ٨٢,٨ مليار جنيه وكذلك مخصصات الدعم النقدى " دعم بطاقات التموين+ معاش الضمان+ تكافل وكرامة "، فى ضوء زيادة قيمة الدعم النقدى لأصحاب البطاقات التموينية بنحو ١٣٨% مقارنة بما كان سائدا فى بداية ٢٠١٧/٢٠١٨، كما أنه من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالى الحالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ لتصل إلى نحو ٢٣٢ مليار جنيه، منها نحو ١٧٧ مليار جنيه استثمارات ممولة بعجز "اقتراض حكومى" بمعدل نمو سنوى سيبلغ ٣٣,٤% كما أنه من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٢١% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات وكذلك زيادة الإنفاق على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية لتلبية احتياجات المواطنين خاصة للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا.

سادسًا: التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢:

وأُشير فى هذا المجال إلى الآتى:

[١] تستهدف وزارة المالية فى ضوء المؤشرات الفعلية والتقديرات المحدثة والمتاحة لأداء الاقتصاد القومى الاستمرار فى تحقيق نسبة معدل دين أجهزة الموازنة العامة نحو ٨٩,٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠٢٢، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى قدره ١,٥% من الناتج المحلى، وبافتراض تحقيق معدل نمو اقتصادى قدره ٥,٤% وهو ما تم تقديره وقت إعداد وتقديم الموازنة إلى مجلس النواب، وستسمح تلك التقديرات فى خفض العجز الكلى للموازنة إلى ٦,٧% من الناتج المحلى الإجمالى بدلا من ٧,٧% متوقع بنهاية العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وعجز كلى بلغ ١٢,٥% من الناتج فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، وتؤكد تلك المستهدفات أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر الاستمرار فى تحقيق تحسن فى مؤشرات أداء المالية العامة استكمالا لما تم تحقيقه بشكل اتسم بالاستدامة خلال السنوات الأربع الماضية.

كما نستهدف خلال الأعوام القادمة ومع انحسار وباء كورونا وأثاره السلبية الاستمرار فى جهود الضبط المالى المتوازن والداعم للنمو والنشاط الاقتصادى فضلا عن المساهمة فى الخفض التدريجى لأعباء خدمة دين أجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة إلى إجمالى مصروفات وإيرادات الموازنة.

[٢] يهدف مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى استكمال إجراءات الضبط المالى للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الالتزام بإجراءات الضبط المالى التى تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والاستثمار فى العنصر البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمى.

[٣] <u>تتمثل الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالى الجديد، على النحو الآتى</u>:

- الاستمرار فى جهود الحفاظ على الاستقرار المالى المتوازن فى ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادى وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلى إلى نحو ٦,٧% من الناتج المحلى وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥% من الناتج المحلى لضمان استقرار مسار دين أجهزة الموازنة عند ٨٩,٥% كنسبة من الناتج المحلى مع نهاية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- الاستمرار فى دعم ومساندة النشاط الاقتصادى ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثرا بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق.
- نستهدف دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعى الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية.
- تبنى مبادرات تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين مثل مبادرة إحلال السيارات المتقادمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعى والتى تمنح حافز مادى لمالكى السيارات المتقادمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج "البنزين والغاز الطبيعى"، مما يساعد فى تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة.
- يتضمن مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢,١ مليار جنيه لاستكمال تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومى لتأهيل وتبطين الترع، ليصبح إجمالى ما تم تخصيصه منذ العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وحتى نهاية يونية ٢٠٢٢ نحو ١٧,٥ مليار جنيه وذلك لتأهيل

٧٠٠٠ كم٢ ويساعد هذا المشروع القومى على توفير فرص عمل، أراضى زراعية مكتسبه وتحقيق العدالة فى توزيع المياه وتوفير نحو ٥,٠ مليار م٣ سنويا.

- الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.
- التوسع فى إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.
- تحقيق الاستقرار المالى والنقدى بما يضمن تحقيق استقرار فى مستوى أسعار السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصرى والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصرى دوليا.
- تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.
- التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهود المبذولة للحفاظ على بل وتحسين درجة التصنيف والجدارة الائتمانية وتنافسية الاقتصاد المصرى فى التقارير الدولية.

تتمثل أهم الإصلاحات والافتراضات التى تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، فى الآتى:

- يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة مخصصات الباب الأول " الأجور وتعويضات العاملين" بنحو ٣٧ مليار جنيه مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام الحالى لضمان وجود زيادة حقيقية فى دخول العاملين بأجهزة الموازنة ومع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفى الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعى الصحة والتعليم كما تتضمن الموازنة المخصصات المالية الكافية لمنح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه، كما نستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٣% لضمان وجود زيادة حقيقية فى دخول أكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات، كما تم إعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوى المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بقيمة ١٨٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- كما يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الاستمرار فى تمويل مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بقطاع التعليم " التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى" وكذلك العاملين بقطاع الصحة.
- ويتضمن مشروع الموازنة أيضا مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ٨٧,٣ مليار جنيه مقابل نحو ٨٢,٧ مليار جنيه فاتورة دعم السلع التموينية المقدرة للعام المالى الحالى، كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ١٩ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدى شهرى لنحو ٣,٦ مليون أسرة من الأسر الأقل دخلاً.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٣٥٨ مليار جنيه منها ٢١٠ مليار جنيه تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو ١٤٨ مليار تمويل ذاتى، بالإضافة إلى نحو ١٠ مليار جنيه مساهمات لهيئات اقتصادية لتمويل موازناتها الاستثمارية وذلك بهدف الإسراع فى تنفيذ المشروعات القومية المستهدفة وتحسين البنية التحتية ودفع النشاط الاقتصادى.
- زيادة المخصصات الاستثمارية للصحة والتعليم بشكل كبير مع التركيز على تحسين البنية التحتية للقرى الريفية المستهدفة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة الريف المصرى.
- نستهدف بدء تمويل برنامج تطوير المشروع القومى لتنمية القرى والريف المصرى من خلال إعادة توجيه مخصصات بالموازنة بنحو ٧٥ مليار سنويا " من خلال اعتمادات الموازنة الاستثمارية" جنيه لتمويل هذا المشروع.
- تتضمن الموازنة مخصصات إضافية لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين، وبما يسمح بسداد جميع المبالغ المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات من دعم الدولة للمصدرين.
- كما تتضمن الموازنة نحو ٠,٥% مليار جنيه تمويل جديد للمساهمة فى تمويل تكلفة السنة الأولى من المبادرة الجديدة المقترحة لمساندة تصدير السيارات من خلال المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية.
- استمرار تحمل الموازنة للأعباء المالية المترتبة عن خفض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعى للصناعة وذلك بدلا من وزارتى الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والثروة المعدنية بتكلفة سنوية تبلغ فى المتوسط نحو ١٠ مليار جنيه " حسب الاستهلاك الفعلى".

- تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,٠ مليار جنيه لتمويل السنة الأولى من المشروع القومى لإحلال المركبات " ٧٠ ألف سيارة أجرة ميكروباص وملاكى" لتعمل بالغاز الطبيعى بدلاً من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠% من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.
- استكمال منظومة التأمين الصحى الشامل لتغطى محافظات الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس، بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة ١٠٠ مليون صحة بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.

بالنسبة للإيرادات العامة الضريبية:

الضرائب العامة:

تستهدف الحكومة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ استمرار استهداف تعزيز ارتباط إيرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادى وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد فى الاقتصاد المصرى، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً فى المجتمع والعمل على تحسين الإدارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة قدرها ١٨,٣% مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويعكس ذلك فى الأساس مجهودات تنمية الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى تطبيق إجراءات هيكلية فى إطار الإصلاح المؤسسى للمنظومة الضريبية فى مصر.

وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية " بدون البنك المركزى والبترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات" فى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٩,١% لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٢٩٧,١ مليار جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادى والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب فى تطوير الأداء وبالأخص تحسين ورفع

كفاءة الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة لكافة الإجراءات الضريبية والتحصيل الإلكترونى، ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الأداء وزيادة القدرة على تحقيق إيرادات إضافية بشكل سليم والتحسن التدريجى فى أداء الاقتصاد المصرى فى أعقاب جائحة كورونا، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٧,٢% عن التقديرات المتوقعة للعام المالى السابق ٢٠٢١/٢٠٢٠، لتصل الحصيلة إلى ٤٤٩,٦ مليار جنيه.

الضرائب العقارية:

من المتوقع أن تحقق حصيلة نحو ٥,٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ما يمثل نحو ٠,٨% من الناتج المحلى الإجمالى، وتأتى هذه الحصيلة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتى سيتم استخدامها فى الحصر للمبانى لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة إلى التوسع فى العمل بنظام التحصيل الإلكترونى للضريبة العقارية والذى تم تفعيلة فى إبريل ٢٠١٧.

الضرائب الجمركية:

- من المتوقع أن ترتفع جملة الحصيلة بنحو ١٢,٣% مقارنة بالنتائج المتوقعة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى ٤٢,٤ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، ومن المتوقع أن تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذه العام فى التطوير المؤسسى الشامل والذى بدأ من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، ومن أهم الإصلاحات الهيكلية فى منظومة الجمارك.
- تفعيل قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذى يهدف إلى معاجلة سلبيات التشريع السابق، وتوحيد المفاهيم الجمركية فى قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحدثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الاستثمار فى مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ورفع ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية.

- تعديل فئات التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج لتشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، وضمان التوافق مع التزامات مصر بمنظمة التجارة العالمية.
- تنفيذ المشروع القومى لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذى يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، والتى كان من أهمها:
- مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات فى المنافذ الجمركية والربط الشبكى لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهريب الجمركى، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانىء المصرية، وقد قطعت وزارة المالية شوطا كبيرا فى مراحل تنفيذ هذا المشروع حيث تم توريد ٨٧ جهاز فحص متنوع للأفراد والأمتعة والبضائع، وأجهزة كشف عن المتفجرات والمخدرات وجميعها تم توزيعها على المنافذ الجمركية على مستوى الجمهورية وتشغيلها، كما تم تقدير الاحتياجات المستقبلية للمراحل التالية بـ ٩٩ جهازاً تم التعاقد على توريدها خلال الفترة المقبلة.
- مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذى يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية، وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركى وإحداث الربط الإلكترونى بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها فى التيسير على المتعاملين مع الجمارك ممن يتمتعون بمزايا الفاعل الاقتصادى "القائمة البيضاء"، بحيث يستطيعون سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شحناتهم فى أى ميناء دون الحاجة للانتقال إليه من خلال استيفاء المستندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز، وقد تم الوصول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥% تقريبا من إجمالى البضائع التى ترد إلى مصر.
- مشروع نظام الفاعل الاقتصادى المعتمد، والذى يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطبية والصحيفة الخالية من المخالفات فى التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق على معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنيف القائمة المعتمدة بالشركات التى بلغ عددها ١٨٩ شركة فى مجال الاستيراد، وفى مجال التصدير، وفى مجال التخليص الجمركى.

- مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول للموانىء المصرية، ونظام إدارة المخاطر، ونظام الإفراج المسبق، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالاستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة الكترونيا مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التى تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها الكترونيا من المصدر والخط الملاحى مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانىء وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

تمثلت أهم إجراءات الإصلاح المؤسسى والإدارى والهيكلى للمنظومة الضريبية فى الآتى:

- فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية فى منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة، فقد تم إعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقا للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة من خلال ميكنة الإجراءات الضريبية بالكامل.
- وكان من أهم هذه التشريعات قانون الإجراءات الضريبية الموحدة الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ الذى يستهدف تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لممولى ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ودعم الثقة بين الممول والمصلحة، وتوفير الآلية القانونية التى تساعد كلا من الممول ومصلحة الضرائب المصرية على استيداء دين الضريبة بيسر، وتتيح استخدام التقنيات الحديثة فى التعامل بين الممول والمصلحة.
- كما تضمنت الإصلاحات الهيكلية فى المنظومة الضريبية العديد من مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية، وتتمثل أهم مشروعات التكنولوجيا فى المنظومة الضريبية فيما يلى:
  - مشروع التحصيل الإلكترونى للضرائب والذى تم العمل به منذ عام ٢٠١٨.
  - مشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
  - مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر والذى بدأ العمل التجريبى به فى عام ٢٠١٩، ثم تم العمل الفعلى بالمشروع فى يناير ٢٠٢٠.
  - مشروع الفاتورة الإلكترونية الذى تم تطبيقه بشكل تجريبى على عدد من الشركات فى نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم الإلزام به فى نوفمبر ٢٠٢٠.

- مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذى تم إطلاقه فى ديسمبر ٢٠٢٠.
- مشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية.
- مشروع ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبى والذى يستهدف سرعة البت فى ملفات الطعون الضريبية.

- أما فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية فى منظومة الضرائب العقارية، فقد تم تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩، بمد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة، وبالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ الذى يستهدف تشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعليا فى الأتنشطة الإنتاجية والخدمية التى يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات مثل ما تم بالنسبة لقطاع السياحة من إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة عام ونصف.
- وكان للجانب التكنولوجى نصيب فى عملية تطوير منظومة الضرائب العقارية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا بمصلحة الضرائب العقارية، ومن أهم هذه المشروعات ما يلى:

- مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية ورفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية، لتهيئة البيئة الملائمة بكفاءة والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يضمن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمولين.
- مشروع الحصر المميكن للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بينات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية، وتصميم الكشف الرسمى المميكن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم.
- مشروع تطوير غرف الحفظ بالمحافظات ضمن أعمال الحماية المدنية وكاميرات المراقبة والأرشفة والتوثيق المميكن تيسيرا على المواطنين وطالبى الخدمة.

وبالرغم من أن كافة تلك الإصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والإدارة الضريبية تعمل وتستهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت فى الاعتبار بالتأكيد الظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد والظروف العالمية بسبب تداعيات الجائحة

حيث قامت باتخاذ العديد من الإجراءات المحددة والمؤقتة والتى تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً بهدف تخفيف العبء الضريبى عليهم مثل تعديل منظومة الضرائب على الأجور والمرتبات مع زيادة حد الإعفاء من الضريبة واستحداث فئة ضريبية مخفضة بقيمة ٢,٥% لأصحاب الدخل السنوى الأقل من ٣٠ ألف جنيه، بالإضافة إلى استهداف إجراءات أخرى من شأنها التصدى للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والحفاظ على الأوضاع الاقتصادية للمواطن المصرى، وأيضا تأجيل وتقسيط وإسقاط أنواع من الضرائب والغرامات وفوائد التأخير والضريبة الإضافية على قطاعات من الاقتصاد القومى لمساندة ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة فى ظل الآثار السلبية لجائحة كورونا على تلك القطاعات.

بالنسبة للإيرادات الأخرى:

تستهدف الموازنة تحصيل إيرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٣٨٠,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ومن أهم تلك الإيرادات:

- استهداف تحصيل نحو ٥,٢ مليار جنيه تحت بند صافى أرباح شركات قطاع الأعمال العام " بما فيها أرباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات المملوكة للدولة" لصالح الخزانة العامة فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- استهداف تحويل نحو ٢١,٥ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض هيئة قناة السويس المحمول للخزانة.
- استهداف تحصيل نحو ١١,٤ مليار جنيه تحت بند صافى أرباح شركات القطاع العام " والتى تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك والأهلى" لصالح الخزانة العامة فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢.

استمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصصات الأجور إلى ٣٦١ مليار جنيه مقابل ٣٢٤ مليار جنيه تقديرات محدثة لختامى العام السابق وبزيادة ٣٧ مليار جنيه عن التقديرات المحدثة للعام السابق وذلك لتمويل مبادرات تحسين دخول كافة العاملين وموظفى الجهاز الإدارى للدولة من خلال الآتى:

- منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧% من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيها شهريا ودون حد أقصى وبزيادة نسبة العلاوة عما تقرر فى السنوات السابقة.
- منح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة خاصة بنسبة ١٣% من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيها شهريا ودون حد أقصى، وليس ١٠% كما هو معتاد كل عام.
- تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الإدارى للدولة من خلال إقرار حافز إضافى بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٧٥ جنيه إلى ٤٠٠ جنيه شهريا وفق المستويات الوظيفية.
- تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠.
- مراعاة تكلفة تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ بمنح المعلمين حزمة من المزايا المالية ممثلة فى زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة الامتحانات بالإضافة لاستفادة الإداريين من مكافآة الامتحانات بتكلفة مالية قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنويا فضلاً، عن إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونيهم.
- استكمال تحسين دخول المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول والثانى والثالث والرابع الابتدائى، حافز تطوير التعليم قبل الجامعى، فى موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ١,٠ مليار جنيه إضافية عما هو مدرج والبالغ ١,٥ مليار جنيه لتصبح إجمالى المبالغ المخصصة لهذا الغرض ٢,٥ مليار جنيه.
- توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح صناديق المعاشات بقيمة ١٨٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتى ستسمح بتمويل زيادة المعاشات بـ ١٣% اعتباراً من أول يوليو القادم وبشكل سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش وكذلك المستحقين عنهم، وكذلك المستحقين عنهم وتجدر الإشارة إلى أن الخزانة تحملت التكلفة المالية للفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الأجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠% من العلاوات الخاصة غير المنظمة " العلاوات الخمس" للأجر الأساسى لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١، وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠، والتى بلغت تكلفتها للعام المالى الحالى نحو ٣٥ مليار جنيه وسوف تستمر تكلفتها السنوية فى حدود ٨ مليار جنيه تتزايد سنويا.
- ونود التأكيد بأنه تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٧٥,٦ مليار جنيه بزيادة ١٧,١ مليار جيه

عن العام الحالى، كما تمت زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعى بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥٦ مليار جنيه، والتعليم العالى والجامعى بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل إلى ١٣٢ مليار جنيه، والبحث العلمى بنحو ٤ مليار جنيه لتصل إلى ٦٤ مليار جنيه.

- وقد تم زيادة مخصصات التأمين الصحى والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل إلى ١٠,٧ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجى لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، حيث تتضمن الموازنة ٢٠٠ مليون جنيه مخصصات لدعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعى ومبلغ ٥٣٨٧ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.

هذا بالإضافة إلى الاستمرار فى دعم ومساندة المبادرات فى مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سى، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضا إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسره العناية المركّزة، وأيضا زيادة حضَّانات الأطفال.

- نستهدف زيادة مخصصات الأغذية بالموازنة "تتضمن الأغذية المدرسية" إلى ٦,٢ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٣٥,٥% عن النتائج المتوقعة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومخصصات الأدوية إلى ١٣,١ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١١,٠% ومخصصات المياه إلى ٢,٣ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٢% ومخصصات النقل والانتقالات إلى ٤,٨ مليار جنيه وذلك كله لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع ولضمان قدره الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة أعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.
- وفى مجال الحماية الاجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش والسلع التموينية الأساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن بتكلفة مقدارها ٨٧,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما سيتم ضخ ٧٥ مليار جنيه لتمويل مبادرة تطوير القرى الريفية وبما يحقق نقلة نوعية وشاملة فى مستوى الخدمات وجودة الحياة لكافة سكان الريف المصرى، كما نستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعى، والدعم النقدى "معاش الضمان الاجتماعى وتكافل وكرامة" حيث تم تخصيص ١٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- تستهدف وزارة المالية تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة بين الأدوات والأسواق المحلية الخارجية، ومع بدء انخفاض أسعار الفائدة محليا أصبح هناك إمكانية أكبر فى التوسع فى استبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل من السوق المحلى والخارجى بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.
- تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع فى تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيام كافة الوزارات بتطبيق موازنة البرامج والأداء على موزانتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع استمرار هذا التوجه وتعزيزه خلال الأعوام القادمة.
- **<u>بالنسبة لمجالى التعليم والصحة:</u>**

تضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مجموعة من المزايا المالية لبعض القطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بطقاع التعليم "التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى" وكذلك العاملين بقطاع الصحة، وتتمثل مجموعة المزايا المالية المقررة للعاملين بهذين القطاعين فيما يلى:

<u>التعليم ما قبل الجامعى</u>:

- مراعاة زيادة حافز تطوير المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعى بالتعليم العام والأزهر والسابق اعتماد مبلغ ١,٥ مليار جنيه له للمراحل السنية " رياض الأطفال، الصفوف الأول والثانى والثالث الابتدائى" بتكلفة إضافية قدرها ١,٠ مليار جنيه لإضافة الصف الرابع الابتدائى لتصل التكلفة الكلية مبلغ ٢,٥ مليار جنيه، ومن المقدر أن تصل متوسط استفادة المعلم إلى نحو ٦٧٠ جنيه شهريا " صافى استفادة بنحو ٥٥٠ جنيه شهريا".
- تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ على المخاطبين بقانون التعليم وكذلك التعليم الأزهرى والهيئات التى يشملها والإداريين بقطاع التعليم قبل الجامعى سواء بالتعليم العام والتعليم الأزهرى وذلك من خلال زيادة بدل المعلم، حافز الأداء، مكافأة امتحانات النقل مع تقرير حافز للإدارة المدرسية وذلك بتكلفة مالية كلية قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنويا وتشمل معلمى التربية والتعليم والتعليم العام والأزهر الشريف.
- جدير بالذكر أن استفادة العاملين بقطاعى التعليم والصحة من المزايا المقررة لهم بالإضافة لما هو مقرر لجموع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة.

التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى:

زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

قطـاع الصحــة:

- تكلفة إثابة الأطقم والتمريضية والمساعدة العاملة فى المبادرات المختلفة بقطاع الصحة لمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة "١٠٠ مليون صحة" بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.
- تكاليف الأطباء بقطاع الصحة بتكلفة قدرها نحو ٠,٥ مليار جنيه.
- هذا مع الأخذ فى الاعتبار باستفادة كافة العاملين المشار إليهم بعاليه مما تقرر لجموع العاملين بالدولة من علاوات وحافز إضافى.

سابعًا: تنويع مصادر التمويل وادراة أكثر كفاءة للدين العام:

وأُشير في هذا المجال إلى الآتى:

تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك إمكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل سواء من السوق الخارجى أو المحلى وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وبمراجعة تطور أسعار الفائدة فى السوق المحلى فنجد ان الأسعار ارتفعت خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بسبب تحرير سعر صرف الجنيه فى نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما تطلب اتباع سياسة نقدية نقييدية لكبح جماح الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع سعر الصرف للمحافظة على رؤوس أموال البنوك،وبالتالى تأثر متوسط سعر الفائدة على الدين المحلى سلبا. ومع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى وانخفاض معدلات المديونية والاقتراض الحكومى وانخفاض معدلات التضخم المحلى بدأت أسعار الفائدة فى السوق المحلى فى التراجع تدريجيا مما سمح لوزارة المالية بالتوسع فى اصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من الأذون قصيرة الاجل بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.

وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلى من حوالى ١٧,٨% فى يونيو ٢٠١٧ إلى حوالى ١٤,٨% فى يونيو ٢٠٢٠. أما بالنسبة لسعر الفائدة على الدين الخارجى فهناك ثبات نسبى خلال فترة المشاهدة، حيث كان قد وصل لحوالى ٧,١% فى يونيو ٢٠١٧ ثم انخفض لحوالى ٦% فى يونيو ٢٠١٨ وعاود الارتفاع مجدداً إلى نحو ٦,٦% فى يونيو ٢٠١٩ وواصل ارتفاعه لنحو ٧% فى يونيو ٢٠٢٠.

وبالنسبة لارتفاع معدلات الفائدة على الدين الخارجى خلال فترة المشاهدة، فيعزى ذلك إلى التقلبات الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بأزمات الأسواق الناشئة، منذ عام ٢٠١٨ من أزمات طاحنة نتيجة لزيادة عجز الموازين الجارية لديها، وزادت جائحة كورونا من حدة الأزمات حيث وضعت ضغوطات على صانعى السياسات لايجاد وسائل وسبل لحفيز الاقتصادات، ولكن بشكل متوازن حتى لا تاتى بنتائج عكسية.

ويلاحظ تراجع استثمارات الأجانب فى الأوراق المالية الحكومية بحوالى ١٨ مليار دولار فى الفترة من منتصف فبراير حتى منتصف يونيو ٢٠٢٠ بسبب زيادة عنصر الخطر المتعلق بعدم اليقين (Uncertainty) بشأن تبعات جائحة كورونا.

وتعمل وزارة المالية بجهد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:

- خفض أعباء الدين.
- إطالة عمر الدين.
- وتطوير سوق الأوراق المالية.

وبالنسبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية على شقين، الأول متعلق بخفض مدفوعات الفوائد من خلال استمرار تحقيق الضبط المالى وتحقيق فوائض أولية وكذلك إتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية.

وفى هذا الإطار، تعمل وزارة المالية بالتنسيق مع المجموعة الاقتصادية على تحسين كفاءة توجيه الموارد وبحث بدائل تمويلية تتناسب مع احتياجات كل مرحلة. فنجحت وزارة المالية مؤخراً خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ فى إصدار أول سندات سيادية خضراء فى تاريخ مصر والمنطقة ككل، وتم توجيه التمويل الذى تم توفيره من هذه السندات للاستثمار فى مشروعات ذات بعد بيئى وتراعى الاستدامة البيئية مما يحفظ الأجيال القادمة. كما يجرى العمل حالياً على استصدار قانون الصكوك.

أما الشق الاخر فهو متعلق بخفض الاحتياجات التمويلية والتى تتكون من العجز وسداد أقساط الديون السابقة والتى يتم خفضها عن طريق مد اجال أدوات الدين والعمل على خفض نسب العجز الكلى للموزانة للناتج المحلى وتحقيق فوائض مالية أولية تساهم فى الحد من معدلات الاقتراض الحكومى.

ويجدر الإشارة إلى أنه فى وقت ارتفاع أسعار الفائدة فى أعقاب تحرير سعر صرف الجنيه، تم اختيار أدوات الدين قصيرة الأجل عن عمد من قبل وزارة المالية لتفادى تحمل القيمة العالية لمدفوعات الفوائد لفترات طويلة. ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة اصبح هناك إمكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بادوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجى أو المحلى، وهو ما يصب مباشرة فى الهدفين الثانى والثالث المتعلقين باطالة عمر الدين وتطوير السوق المحلى للأوراق المالية الحكومية.

ونجحت وزارة المالية فى تحقيق مستهدفات استراتيجية إدارة الدين فى نسختها الاولى والتى تم نشرها خلال عام ٢٠١٩، وكانت أهم أهدافها خفض نسبة مديونية أجهزة الموزانة العاملة واطالة عمر الدين وكذلك العمل على الا تتخطى نسبة الدين المحلى قصير الاجل والقابل للتداول والأدوات القابلة تتخطى نسبة الدين المحلى قصير الاجل والقابل للتداول والأدوات القابلة لتقلبات أسعار الفائدة حاجز ٥٠% من إجمالى الدين المحلى القابل للتداول.

وقد تطور رصيد السندات بمعدلات أعلى من معدلات تطور رصيد الأذون حيث وصل رصيد السندات فى يونيو ٢٠٢٠ إلى ٤٨% من إجمالى الرصيد القائم للأوراق المالية مقارنة بـ٣٧% فى يونيو ٢٠١٩، و٣٢% فى يونيو ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى تطور معدلات صافى إصدارات الاذون والسندات حيث وصل صافى إصدارات الأذون إلى ١٨,٩% من إجمالى صافى الإصدارات مقابل ٨١,١% للسندات فى يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ٩٧% للأذون و٣% للسندات فى يونيو ٢٠١٨. كما بلغت صافى اصدارات السندات الحكومية نحو ١٠٠% من اجمالى الاصدارات خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠٢٠/٢٠٢١.

ثامنًا: المخاطر المالية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢:

وأُشير فى هذا المجال إلى الآتى:

تعمل وزارة المالية المصرية على إعداد منظومة متكاملة وعصرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفء، وبما يساهم فى تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة، **وذلك من خلال:**

- إعداد تقرير نصف سنوى يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعنى وبالتوازى اقتراح وتنفيذ الإجراءات الاحترازية أو التصويبية المطلوبة للتعامل مع اهم التحديات المالية.
- استخدام اليات التحوط لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية مقارنة بافتراضات الموازنة الاصيلة والتى يتم أيضا اعدادها وتقديرها فى ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت إعداد الموازنة.
- إنشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية فى عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء القطاعات والمصالح التابعة لوزارة المالية وتحديد أية مخاطر أو نقاط تتطلب تصويب أو تحسين فى منظومة العمل وكفاءته.
- إعداد مستهدفات شهرية للموازنة بشكل دقيق وشهرى لضمان تحديد وبشكل سريع أية مخاطر مرتبطة بالقدرة على تحقيق المستهدفات المالية ومستهدفات الدين.
- تطبيق آلية التسعير التلقائى للمواد البترولية بشكل يسمح بوجود مرونة فى تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة لمصرية للبترول من تقلبات أسعار سعر الصرف وأسعار برنت العالمية.
- العمل على اعداد استراتيجية التعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذى يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم.

تتمثل أهم المخاطر المالية فى الآتى:

(أ) تغير الافتراضات الاقتصادية:

أدت التقلبات والصدمات التى واجهها الاقتصاد العالمى بسبب تداعيات جائحة كورونا إلى نتائج كبيرة ومؤثرة على النشاط الاقتصادى العالمى ومعدلات التوظف مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وتراجع أسوق المال والبورصات وزيادة معدلات البطالة.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الاستهلاك والإنفاق الرأسمالى والصادرات بشكل إثر سلبا على أداء الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

وقد أدت الازمات المرتبطة بجائحة كورونا إلى قيام الحكومات بأعداد وتنفيذ حزم تحفيز مالية ضخمة وهو ما سيؤدى إلى تراجع وتدهور المسارات المالية للدول وهو ما قد يكون له تبعات

اقتصادية غير مواتية فى المستقبل مثل ارتفاع معادلات تضخم وارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذى قد يكون له تبعات سلبية على الاقتصاد العالمى.

ويشكل احتمال تغير الافتراضات الاقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية انحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن تظل المستهدفات المالية قد تتأثر بوجود تغيرات كبيرة فى الافتراضات التالية:

١ - معـدلات النمـو:

يُعد معدل النمو أحد أهم الافتراضات الرئيسية التى تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والايرادات الأخرى. وبالتالى فخطر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية عن المعدلات المقدرة فى الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات المقدرة فى الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمى قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادى مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولى وبالتالى مستهدفات دين أجهزة الموازنة.

ومن المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمى فى التعافى مع بدء حملات التطعيم فى مختلف البلدان للسيطرة على تفشى الجائحة حيث أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمى فى عام ٢٠٢١ إلى نحو ٦% مقارنة بانكماش قدره ٣,٣% فى عام ٢٠٢٠، وهو ما قد ينعكس إيجابياً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادى خاصة فى حالة تحسن وارتفاع معدلات النمو العالمية والمحلية بشكل يفوق تقديرات الموازنة الأصلية.

٢ - التجـارة العالميـة:

وفى نفس السياق، فمن المتوقع أن تتحسن معدلات نمو التجارة العالمية من انكماش بقيمة ٨,٥% فى ٢٠٢٠ إلى نمو بقيمة ٨,٤% فى ٢٠٢١، ومقارنة بنمو محدود بلغ ٠,٩% عام ٢٠١٩ وذلك استناداً بأحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولى المصدرة فى ابريل ٢٠٢١. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلى لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١% فى النمو السنوى لحركة التجارة العالمية على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢% مما يؤدى إلى انخفاض (ارتفاع) حصيلة ما يؤول للخزانة من قناة السويس بنحو ٢ مليار جنية.

٣ - **سعـــر الصـرف:**

من المقدر أن يؤدى أى تحرك فى سعر اصرف (صعودًا أو هبوطًا) أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف السائدة وقت إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية فى الموازنة العامة للدولة على جانب الإيرادات والمصروفات مثل حصيلة الجمارك والتجارة الدولية وبند دعم المواد البترولية والسلع الغذائية وكذلك حيلة الضرائب على القيم المضافة على السلع المستورة.

فمثلاً فى حال افتراض تراجع (انخفاض) قيمة الجنيه امام الدولار بمتوسط قدره ٥٠ قرش خلال العام المالى فان ذلك سيؤثر سلبا (إيجابا) على الفائض الاولى المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ٢ مليار جنيه أى بنحو ٠,٠٤% من الناتج المحلى.

٤ - **أسعـار الفائـدة:**

مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع معدلات التضخم وانعكاس ذلك فى حدوث توقعات بارتفاع عوائد الأذون والسندات فى الأسواق العالمية، فمن المهم التأكيد على أن ارتفاع (انخفاض) فى أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١%) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً (إيجابيا) على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ١٠-١٢ مليار جنيه سنوياً.

٥ - **الأسعـار العالميـة للنفـط:**

تُشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتستقر عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٠-٦٥ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للافتراضات الاقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار/برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقدر بنحو٦٠ دولار للبرميل. إلا أنه فى حالة ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمى ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور (تحسن) صافى العلاقة مع الخزانة وبالتالى زيادة (انخفاض) العجز الكلى المستهدف.

(ب) الالتزامات المحتملة(الضمانات والالتزامات المالية):

تعتبر الالتزامات المحتملة من مصادر المخاطر المالية وهى تتمثل فى التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشا نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة فى حال وقوع أو عدم وقوع حدث فى المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

١ - **القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:**

تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التى تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.

حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجارى فى تحمل درجة المخاطرة فى حال عدم وجود ضمانة من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض.

تمثل التقديرات المبدئية لصافى الديون المضمونة القائمة على الخزانة العامة فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٠,٣% من الناتج المحلى، حيث تمثل الضمانات الحلية نحو ٩,٤% من الناتج المحلى الإجمالى وتمثل الضمانات الخارجية ١٠,٦% من الناتج المحلى الإجمالى.

ومن الملاحظ تركز إصدار الضمانات لقطاعات الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل وهيئة قناة السويس والهيئة القومية للأنفاق والإسكان ممثلة فى هيئة المجتمعات العمرانية، حيث مثلت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٨٤% تقريبًا من إجمالى الضمانات القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢ - **التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولى:**

قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.

وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولى مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حاليا طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع فى معظمها لصالح الدولة المصرية أو من خلال التفاوض على التسويات بين الجانبين. وهو ما يشير إلى ان احتمالات اضطرار الحكومة لسداد تعويضات كبيرة قد تعتبر محدودة إلى حد كبير وذلك فى ضوء عدد القضايا التى صدر لها أحكام فى صالح الدولة المصرية فى السنوات السابقة.

تاسعاً: المشاركة المجتمعية والشفافية:

وأُشير في هذا المجال إلى الآتى:

فى إطار حرص وزارة المالية الدائم على تطوير أطر الشفافية والإفصاح المالى والتواصل المجتمعى فقد قامت الوزارة خلال العام السابق بالعديد من الجهود فى مجال رفع الوعى بالثقافة

المالية لتعريف أطياف المجتمع بأحدث توجهات وزارة المالية خاصة فى ظل تفشى جائحة كورونا وإشراك كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وفئات الجمهور المختلفة وخاصة الشباب فى روية الإصلاح وذلك باستخدام عدة أدوات منها الموقع الإلكترونى التفاعلى https://www.budget.gov.eg لوزارة المالية وآليات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات.

ففى ظل حالة عدم اليقين التى صاحبت الأزمة كان من الضرورى تكثف جهود وزارة المالية للإفصاح عن الإجراءات التى اتخذتها الوزارة للتصدى للجائحة وهو ما قامت به بالفعل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال نشر وإتاحة على الموقع الرسمى للوزارة عدد من التقارير المالية الهامة حول دورة اعداد الموازنة بالإضافة إلى نسخ مبسطة للجمهور والتى قد تناولت عرض للمخصصات المقررة للقطاعات الاقتصادية وقطاع الصحة والتعليم وكافة القطاعات الأخرى المتضررة والمساندة المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية تراقب عن كثب الوضع الحالى فى حالة وجود موجة أخرى من الجائحة حيث يتم متابعة الموقف كل شهرين للوقف على أهم المستجدات وحصر الاحتياجات، ويتم بشكل دورى نشر أهم الإجراءات المالية التى تتخذها الوزارة للتصدى للجائحة من خلال قسم خاص ضمن الموقع التفاعلى budget.gov.eg يوضح التدابير المالية لمواجهة الأزمة والتعاقدات المبرمة لتوريد الأجهزة الطبية.

المحور الأول: تعزيز الشفافية:

نشر عدد من التقارير المالية الدورية الهامة ضمن دورة إعداد الموارنة ولمتابعة تنفيذ الأداء المالى وفقا للمستهدفات، مثل تقرير متابعة الأداء المالى نصف السنوى، التقرير المالى الشهرى، البيان المالى ما قبل التمهيدى، وموازنة المواطن. بالإضافة إلى اصدار نسخة المواطن المبسطة لعدد من التقارير المالية، بهدف إشراك المواطن فى رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات اقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادى فهمها بسهولة، كما تحتوى على توضيح لمستويات الدين، ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفوائد وهى معلومات تفصيلية يتم الإعلان عنها لأول مرة للمواطن، بالإضافة إلى توضيح المخاطر المالية الحلية والعالمية للموازنة المقبلة. وتم إصدار التقارير باللغتين العربية والإنجليزية وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

- أدت هذه الجهود لتدعيم أطر الشفافية خلال السنوات الخمس الماضية إلى تحسن ترتيب مصر بخطى ثابتة فى مؤشر الشفافية الذى تصدره شراكة الموازنة الدولية (lbp) كل عامين لعام ٢٠١٩ الصادر فى إبريل ٢٠٢٠ بحوالى ٢٧ درجة بشكل تراكمى، خلال الدورتين السابقتين فى

عامى (٢٠١٧،٢٠١٩) لتحقق ٤٣ نقطة مئوية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بـ١٦ نقطة خلال عام ٢٠١٥، وهو ما يقترب من المتوسط العالمى البالغ ٤٥ نقطة مئوية، وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ ٢٢ نقطة مئوية.

- وارتفع مؤشر الشفافية الخاص بهذه التقارير ليصل إلى ٦١ نقطة مئوية من أصل ١٠٠ نقطة، وسوف تستمر الوزارة فى العمل على إصدار باقى الـ٧ تقارير الدورية، ومنها تقارير شهرية، وربع سنوية، لضمان زيادة شمولية البيانات التى نسعى أن تتضمن فى المستقبل استحداث موازنات البرامج والأداء، والموازنة المستجيبة للنوع، وتطوير أدوات الإفصاح المالى، وذلك بالتعاون المثمر مع مختلف قطاعات الوزارة مثل: ووحدة موازنة البرامج والأداء واللجنة التيسيرية للموازنة المستجيبة للنوع، ويستفيد من هذه التقارير العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادى.

٢ - **<u>المحور الثانى: تطوير المشاركة المجتمعية</u>:**

يشمل أدوات مشاركة المواطنين، ومن أهم المبادرات الحالية هى مبادرة الموازنة التشاركية والتى تسعى لتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح المالى وإشراك المواطنين والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى لتطوير وتحسين الأداء الحكومى وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور. **وتتمثل الجهود فى هذا الشأن كما يلى:**

- تنظيم ورش عمل للإعلان عن توجهات السياسية المالية مع التركيز على إشراك الشباب بشكل فعال من خلال التعاون مع أكبر خمس جامعات مصرية لربط مشروعات تخرج الطلاب، خاصة فى كليات الإعلام، والتجارة، والاقتصاد والعلوم السياسية بموضوعات خاصة بالموازنة التشاركية والمشروعات القومية العملاقة وزيارتها بحيث يصبح الشباب سفراء لتوعية الجمهور بهذه المشروعات.
- استغلال مراكز الشباب وتنفيذ مشروعات الرياضة من أجل التنمية للتعامل مع كل فئة عمرية على حدة بالطرق المناسبة لها وذلك بالتعاون مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص.
- المنصات الرقمية، مثل: الموقع الرسمى للوزارة، والموقع التفاعلى وبوابة إحصاءات وزارة المالية.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعى مثل فيسبوك ويوتيوب وتوتير وانستاجرام وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعى، وعرض فيديوهات توعوية، وتوزيع كتيبات إرشادية ونشرات مسبطة.

- تنظيم فعاليات وندوات عن الموازنة التشاركية فى محافظات الإسكندرية والفيوم لمعرفة أولويات المواطنين للتنمية المحلية، حيث تمت المشاركة فى عقد جلسات استماع جماهيرى فى محافظة الفيوم لمناقشة الأولويات التنموية مع القادة المجتمعيين فى مراكز المحافظة، وجارى الإعداد لها فى محافظة الإسكندرية. بالإضافة إلى التنسيق لبدء فعاليات الموازنة التشاركية فى محافظة الدقهلية.
- التعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة فى تنفيذ عدد من البرامج التى تهدف لأشراك الشباب فى عملية إعداد الموازنة مثل: لعبة محاكاة كيفية إعداد الموازنة للشباب فى سن ما قبل الجامعى وجارى الإعداد محاكاة على غرار الأمم المتحدة للشباب الجامعى، وتدريب بناء القدرات حول أهداف التنمية المستدامة sdgs، وتدريبات رفع الوعى المالى.
- عقد ورشة عمل حول الموازنة التشاركية فى فبراير ٢٠٢٠ فى محافظة الإسكندرية للحكوميين وغير الحكوميين والقادة المجتمعيين وأعضاء هيئة التدريس فى جامعة الإسكندرية، وأعقبها تقديم جلسة تعريفية حول الموازنة التشاركية استضافتها جامعة الإسكندرية فى سبتمبر ٢٠٢٠.
- وفى سياق هذه المجهودات، ارتفع مؤشر مشاركة الجمهور والتواصل المجتمعى إلى ١٥ نقطة مقارنة بـ١١ نقطة عام ٢٠١٧، لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالمى المقدر بـ١٤نقطة.

٣ - <u>المحور الثالث: المساءلة والرقابة على الموازنة</u>:

حيث تستمر جهود وزارة المالية فى التواصل المجتمعى من خلال العديد من المبادرات ومنصات التفاعل الإلكترونى والرقمى، بالإضافة إلى جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء مجلس النواب، حيث سيتم إدماج عنصر البرنامج التدريبى لمبادرة الموازنة التشاركية لدعم وتوطيد العلاقة بين المواطنين ومجلس النواب.

وقد ارتفع المؤشر الفرعى للرقابة على الموازنة بشكل ملحوظ فى ٢٠١٩ ليحقق ٥٠ نقطة مقارنة بـ٣٩ نقطة في ٢٠١٧.

<u>ثانيًا</u>: <u>رأى اللجنة فى محاور البيان المالى</u>:

بدايةً، تؤكد اللجنة أنها وهى تقيّم محاور البيان المالى كانت تعى تمامًا الظروف والعوامل الاستثنائية الداخلية والخارجية التى أحدثتها جائحة فيروس كورونا على الأوضاع المالية والاقتصادية فى مصر، والتى أخذتها الحكومة ممثلة فى وزارة المالية فى الاعتبار عند إعدادها لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وتؤكد اللجنة أيضًا على أن تأثير الظروف والعوامل الاستثنائية التى أحدثتها الجائحة على الاقتصاد المصرى وعلى استقرار المركز المالى للدولة المصرية لم يكن بذات التأثير القوى مثلما جرى فى الغالبية العظمى من الدول وعلى رأسها الدول المتقدَّمة.

وهو ما يمكن إرجاعه فى المقام الأول إلى صمود الدولة المصرية أمام الجائحة وتعاملها بكفاءة وفاعلية مع تداعياتها على كافة الأصعدة والذى يرجع بعض أسبابه إلى برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل والطموح الذى وضعته ونفذته الحكومة فى السنوات المالية الأربعة الفائتة وحظى بثقة ودعم مجلس النواب.

ومن واقع تدارس اللجنة لمحاور البيان وبحثها المتأنى له ومن واقع كونها شريكة فى صنع السياسة المالية من ناحية وفى ذات الوقت هى الرقيبة على تنفيذها فأنها تثمن وتقدر الجهود التى بذلتها الحكومة فى مجال مالية الدولة والإصلاحات المالية والهكيلية فى السنوات المالية الثلاثة الأخرى، وكذا المقرر لها أن تجريها خلال السنة المالية القادمة على نحو ما ورد فى البيان.

وتشير اللجنة فى هذا الخصوص أن بعضًا من هذه الجهود والإصلاحات التي تمت، قد جاء ملبياً لتوصيات سبق لها تسجيلها فى تقاريرها التى ابلغتها للحكومة خلال السنوات الأربعة السابقة وبالأخص فى مجال الإصلاحات الهيكلية والتشريعية وتطوير البنية التحتية للمصالح الضريبية.

فضلاً عن أن القوانين التى صدرت وأُشير لها فى البيان لم تتوانى اللجنة عن إقرارها عند إحالتها إليها ليقينها أنها جاءت ملبية لمتطلبات هامة وضرورية وملبية للإصلاحات الاقتصادية والمالية التى تنتهجها الحكومة فى تجسيد واضح لعلاقة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية التى تعد احدى دعائم النظام السياسى المصرى.

على أنه من جانب آخر ومن واقع القراءة المتأنية للجنة للاداء المالى للحكومة من كافة جوانبه وغوضها فى ادق تفصيلاته ومن واقع ضميرها المهنى ومسئولياتها الدستورية بحسباتها هى الجهاز البرلمانى المختص بمالية الدولية وخطتها العامة.

فإنها تورد بعض الملاحظات والتوصيات المتعلقة بها وذلك على النحو التالى:

١- **<u>خلى البيان فى الجزء المعنون "استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومى من المحور السادس والتقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢" من الإجراءات الواجب اتخاذها لحوكمة نظام الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر:</u>**

- ويشار فى هذا الخصوص إلى أنه فى ضوء حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من دستور ٢٠١٤ المعدل الذى الزم النظام الاقتصادى للدولة اجتماعياً بتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور وبحد اقصى فى أجهزة الدولة لكل يعمل باجر وفقاً للقانون.
- وفى ضوء ذلك صدر القرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بالحد الأقصى للدخول للعاملين باجر لدى الدولة.
- وقد تبين للجنة من خلال بحثها للاثر التشريعى لهذا القانون خروج العديد من جهات الدولة من عباءة القانون نتيجة وجود ثغرات لفظية فى حكم المادة الأولى منه وهو ما أدى إلى عدم تحقيق القانون للاهداف الدستورية التى صدر من أجل تحقيقها، وقد سبق للجنة أن نبهت وزارة المالية فى اجتماعاتها التى سبق عقدها لنظر وتدارس موضوعات الأجور لهذا الموضوع، فضلاً عما تضمنه تقريرها العام عن الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ توصية في هذا الخصوص، وهو الامر الذى كان يتوجب أن يكون له انعكاساً فى البيان.

وفى ضوء ذلك، توصى اللجنة الحكومة بإعادة صياغة وضبط أحكام القانون بما يؤدى إلى شمول المخاطبين بأحكامه كل من يعمل فى جهات الدولة بدون استثناء.

٢- فيما يتعلق بالمحور السابع المتعلق بتنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام، ترصد اللجنة باهتمام الجهود التى تبذلها الحكومة فى مجال تنويع مصادر التمويل وإدارة وحوكمة الدين العام وإشادة المنظمات الدولية بها، على نحو ما ورد بالمحور:

ومع ذلك فهى لا تستطيع غض النظر عن تزايد رصيد الدين العام الحكومى بشقيه الداخلى والخارجى سنوياً بشكل مضطر وكما ترصد أيضا تزايد الأعباء المسددة عنه ومدى تاثيرها على الاقتصاد القومى واثارها السلبية التى تعوق من قدره الحكومة على توفير الموارد الكافية للانفاق على الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة وزيادة الأجور للعاملين بالجهات الحكومية وكذلك الانفاق الاستثمارى فضلاً عن تاثيرها على متوسط دخل الفرد فى الداخل، وفى هذا الصدد ترصد اللجنة الظواهر الآتية:

- ازدياد صافى الدين العام الحكومى بصورة متسارعة خلال السنوات العشرة الأخيرة، إذ بدأ فى ٢٠١٠/٦/٣٠ بقيمة بلغت نحو ٨١٠ مليار ثم تزايد فى ٢٠١١/٦/٣٠ ليصبح ٩٦٦,٨ مليار جنيه ثم ١١٤٣ مليار جنيه فى ٢٠١٢/٦/٣٠ ثم ١٤٥٨,٢ مليار جنيه فى ٢٠١٣/٦/٣٠ إلى ان وصل فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ إلى نحو ٤٧٥١,١ مليار جنيه بزيادة عن قيمته فى ٢٠١٩/٦/٣٠

البالغة نحو ٤٤٣٥,٦ مليار جنيه بنحو ٣١٥,٤ مليار جنيه بنسبة ٧,١% وبزيادة بلغت نحو ٣٩٤١,١ مليون جنيه عن قيمته فى ٢٠١٠/٦/٣٠ بنسبة ٤٨٦%.

- ازدياد قيمة الأعباء المسددة المتمثلة فى أقساط وفوائد القروض المحلية والأجنبية التى تم سدادها سنوياً على مدار السنوات المالية السابقة، فقد ارتفعت قيمة الأعباء المسددة عن اجمالى رصيد الدين العام الحكومى للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ١٠٢٣,٩ مليار جنيه مقابل نحو ٧٧٥,٦ مليار جنيه للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة بلغت نحو ٢٤٨,٢ مليار جنيه بنسبة ٣٢%.
- وتجدر الإشارة إلى ان هذه النسبة زادت بشكل ملحوظ عن نسبة الزيادة فى قيمة الأعباء المسددة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ والتى بلغت نحو ١٠/% حيث نتجت عن زيادة قيمة الأعباء المسددة فى هذه السنة عن الأعباء التى تم سدادها فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ كما بلغت نحو ١٩,٤% فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧حيث نتجت عن زيادة قيمة الأعباء المسددة فى هذه السنة عن الأعباء التى تم سدادها عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ كما زادت أيضا عن نسبة الزيادة فى قيمة الاعباء المسددة عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنه بنسبة الزيادة فى الأعباء التى تم سدادها عن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ والتى بلغت نحو ١٤,٦% جنيه بنحو ٩٦٥,٨ مليار جنيه كما زادت أيضًا عن نسبة الزيادة فى الأعباء المسددة فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ عن الأعباء التى تم سدادها فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ والتى بلغت نحو ١٤,٩%.
- ومقارنة ما بين السنتين الماليتين ٢٠١٥/٢٠١٤، ٢٠٢٠/٢٠١٩ زادت الأعباء المسددة عن الدين العام بنحو ٥٩٤,٥ مليون جنيه، أى ما يوازى نسبة زيادة بلغت نحو ١٣٨,٤%.
- تزايد نسبة الأعباء المسددة عن اجمالى الدين العام الحكومى إلى متوسط نصيب الفرد فى الداخل فى ضوء تزامن ذلك مع الزيادة السكانية، إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من أعباء الدين العام الحكومى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ إلى نحو ١٠٢٢٨ جنيه مقابل نحو ٧٨٥٨ جنيه فى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ونحو ٨٨٦٨,٩ جنيه فى ٢٠١٨/٦/٣٠ ونحو ٩٢٠١ جنيه فى ٢٠١٧/٦/٣٠

ونحو ٥٤٨٦ جنيه فى ٢٠١٦/٩/٣٠، ونحو ٤٨٨٥ جنيه فى ٢٠١٥/٦/٣٠ أى بزيادة فيما بين السنتين الماليتين ٢٠١٥/٢٠١٤، ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٥٣٤٣ جنيه بنسبة ٥٢,٢%.

- تزايد نسبة قيمة المصروف على سداد أعباء الدين على مستوى الأبواب الموازنية إلى اجمالى الاستخدامات سنوياً، حيث بلغت نحو ٤٣,٦% فى ٢٠١٥/٦/٣٠ ثم ارتفعت فى ٢٠١٦/٦/٣٠ إلى نحو ٤٥,٤% ثم انخفضت قليلاً إلى نحو ٤٤,٨% فى ٢٠١٧/٦/٣٠ ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى نحو ٤٦,١% فى ٢٠١٨/٦/٣٠ ثم إلى نحو ٤٧,٥% فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ثم قفزت بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ٥٣,٥% فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ أى ما يزيد عن نصف قيمة الاستخدامات فى ذات التاريخ بنحو ٣,٥%.
- وعلى الرغم من حرص الحكومة على تنظيم الاقتراض الخارجى خلال السنوات العشرة الأخيرة حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨ لسنة ٢٠١٣ فى ٧ مارس سنة ٢٠١٣ بتشكيل لجنة برئاسة وزير التخطيط تتولى متابعة الدين الخارجى لمصر ودراسة الشروط المالية للقروض والمنح المزمع الحصول عليها وكذلك متابعة تنفيذ المشروعات الممولة من تلك القروض والمنح.
- ثم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٠١٨ فى الأول من أكتوبر سنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة برئاسة سيادته وعضوية كل من الوزراء المختصين بالاستثمار والتعاون الدولى والتخطيط والمالية فضلاً عن ممثلين من البنك المركزى وهيئة الرقابة الإدارية لذات الغرض فأنه ومع تسليم اللجنة بأهمية تلك الإجراءات التى اتخذتها الحكومة وما اتخذته من إجراءات أخرى للتقليل من مخاطر تزايد الدين الخارجى واعباءه فأن الواقع الفعلى يشير إلى ان الامر مازال بحاجة إلى مزيد من الحوكمة والضبط ل وضع موضوع الاقتراض بشقيه الداخلى والخارجى عند حدوده الدنيا.

- **<u>فى محور السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن:</u>**

٣ -خلا المحور من الإشارة إلى ظاهرة تزايد الديون المستحقة للحكومة عامًا بعد عام وكيفية تعاملها معها والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة ووضعها عند حددها الأدنى.

وتشير اللجنة إلى أن هذا التزايد المستمر لهذه الديون يمثل عباً ثقيلاً على الموازنة العامة سنوياً ويحد من قدرة الحكومة من الإنفاق على المشروعات العامة ويسهم بدرجة كبيرة فى نقص الإيرادات

العامة للدولة وقدرتها على مجابهة تزايد المصروفات سنوياً وهو ما يسهم بدوره فى زيادة كل من العجز النقدى والعجز الكلى وما يترتب على ذلك من زيادة الفجوة بين الاستخدامات والموارد.

هذا، وقد تزايدت قيمة الديون المستحقة للحكومة لتصل إلى نحو ٤٣٧,٦ مليار جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بعد أن كانت قد بلغت فى ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٢٢٦,٢ مليار جنيه أى بزيادة بلغت نحو ٢١١,٤ مليار جنيه أى بنسبة زيادة وصلت إلى نحو ٩٣%، ومشكلة فى ذات الوقت نحو ٤٥% من اجمالى الإيرادات المتاحة البالغة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ البالغة نحو ٩٧٥,٤ مليار جنيه.

وتشير اللجنة إلى أن اتخاذ الحكومة للإجراءات الجادة والحاسمة لهذه الظاهرة الكفيل بالحد من تزايد الفجوة بين المصروفات والإيرادات والمتمثل فى تزايد قيمة العجز النقدى ذلك ان تحصيل أى جانب من هذه الديون سوف ينعكس بدوره على زيادة الإيرادات وهو ما ينعكس بالتبعية على انخفاض قيمة العجز النقدى ويشار فى هذا الصدد إلى ان قيمة العجز النقدى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتى بلغت نحو ٤٥٩,٢ مليار جنيه تمثل نحو ٩٥% من قيمة الديون فى ذات التاريخ.

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الخصوص ان قيمة المتاخرات الضريبية المستحقة لمصلحة الضرائب المصرية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بلغت نحو ٢٦٠,٥ مليار جنيه مثلت نحو ٦٣,٥% من اجمالى الديون المستحقة للحكومة فى ذات التاريخ.

تؤكد اللجنة فى هذا الخصوص انه قد سبق لها أن طلبت من الحكومة فى تقريرها العام عن الحسابات الختامية لموازنات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ تشكيل لجنة تضم فى عضويتها متخصصين من وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات وعناصر من الجهات المستحقة لها المتاخرات لحسم هذه القضية الا انها لم توافى حتى الان بنتائج اعمال هذه اللجنة على الرغم من مرور ما يقرب عن ثلاثة أعوام على تشكيلها.

وتُعيد اللجنة التأكيد على ضرورة سرعة اضطلاع اللجنة المشار اليها بمهامها مع التركيز على الاتى:

- فحص أرصدة (الحكومة – قطاع أعمال – قطاع عام– قطاع خاص– مؤسسات صحفية... إلخ) ومدد استحقاقها.
- تحديد الأرصدة الممكن تحصيلها وسبل التحصيل.

- تحديد الأرصدة الغير ممكن تحصيلها مع إيضاح أسباب عدم إمكانية التحصل والإجراءات التى يمكن اتباعها وبما لا يخل بالتشريعات الحاكمة فى هذا الشأن.
- وضع نظم ومعايير لتقويم أداء المختصين باعمال الفحص والتحصيل تتفق طبيعة ونشاط وأهداف ونوعية كل وظيفة على حدة، على أن يكون تقويم أداء الفاحص أو المحصل مرتين على الأقل كل سنة مالية.
- بحث الأسباب التى تؤدى بالممولين إلى رفع دعاوى على الدولة وحصولهم على احكام قضائية صادرة ضدها.

٤- خلو البيان من الإجراءات التى ينبغى اتباعها لتعظيم الدور الذى تلعبه الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية التى أنشئت من أجلها وحوكمة أوضاعها المالية والإدارية والاقتصادية، ومن كونها مصدر تمويلى للاستخدامات يأتي فى المرتبة الثالثة بعد الخزانة العامة، ومن كونها مصدر من مصادر الإيرادات الأخرى للموازنة العامة للدولة، وفى ضوء الحصيلة الشهرية التى تؤول منها للخزانة العامة التى تعادل نسبة ١٥% وذلك ما لم تكن لوائحها المعتمدة تنص على نسبة اعلى فيما عدا حساب المشروعات التعليمية والبحثية والمشروعات الممولة من المنح والاتفاقيات الدولية والتبرعات ومشروعات الإسكان الاقتصادى.

- هذا وقد حرصت اللجنة على مدار السنوات المالية الخمس السابقة على إيلاء الدور التنموى للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص عناية خاصة وذلك لتقييم مدى تحقيقها لأهدافها ومدى التزامها باحكام القوانين واللوائح المنظمة واثر ذلك كله على استخدامات ايرادات الموازنة العامة للدولة حيث تبين لها وجود العديد من أوجه النقص والقصور فى الأداء المالى والإدارى لهذه الصناديق والحسابات التى تتكرر سنوياً وهو ما مثل عائقاً ملحوظاً امام تحقيق أهدافها وهو ما تجلى فى الاتى:
- صرف بعض المبالغ فى غير الأغراض المخصصة لها أو بدون وجه حق أو بالمخالفة للقوانين واللوائح والتعليمات المنظمة.

- عدم تحصيل جانب من إيرادات بعض الصناديق والحسابات أو تحصيلها بالأقل أو بدون سن من القانون.
- عدم أحكام الرقابة الداخلية على أموال بعض الصناديق والحسابات الخاصة.
- عدم التزام بعض الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بتوريد النسب المقررة من إيراداتها للموازنة العامة للدولة.
- عدم وجود لوائح تنظم عمل بعض الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص وعدم كفاية اللوائح الذى يتم العمل بها حاليا فى البعض منها وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية، فضلاً عن وجود لوائح يتم العمل بها لم يتم مراجعتها واقرارها من قبل وزارة المالية.
- وفى ضوء ما تقدم فأن اللجنة ترى ان استمرار وجود هذه اللاحظات سنوياً من شأنه أن يؤدى إلى تقليل الفوائد المرجوه من هذه الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص ويلقى بمزيد من الشك تجاه قدرتها على تحقيق أهدافها وخططها فى المجالات التى تخصها، وهو ما يتطلب معه ضرورة اتخاذ الحكومة حزمة من الإجراءات التصحيحية التى تجعل هذه الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات الخاصة تسير فى مسارها التنموى الصحيح والتى يأتى على النحو الاتى:

– سرعة الانتهاء من اعمال اللجنة التى طلبت لجنة الخطة والموازنة فى تقريرها العام عن حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ تشكيلها من ممثلى وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات ومجلس الدولة كى تتولى وضع لوائح مالية موحدة للصناديق والحسابات الخاصة طبقاً لطبيعة الأنشطة التى تمارها لها سواء فى المجالات التعليمية أو الصحية أو التنمية المحلية، فى ضوء ما أثبتته التجربة العملية من وجود أوجه نقص وقصور وثغرات فى بعض نصوص اللوائح القائمة.

– عدم إنشاء أى صناديق أو حسابات خاصة الا بعد اتباع القواعد القانونية المقررة واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه أى اخلال لهذه القواعد.

- اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الحسابات الخاصة التى تباشر أنشطتها دون وجود لوائح مالية معتمدة من وزارة المالية أو التى تقوم بفتح حساباتها خارج نطاق حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى.
- الالتزام بتوريد كافة المبالغ التى تستقطع من جملة الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة طبقاً للنسبة المقررة (١٥%) ما لم تكن لوائحها المعتمدة تنص على نسبة اعلى من ذلك إلى الخزانة العامة أولا بأول فى المواعيد المقررة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية فى حالة عدم الالتزام بالتوريد فى المواعيد المقررة.
- استخدام أموال الصناديق والحسابات الخاصة فى تحقيق الأهداف والاغراض المنشاة من اجلها والعمل على تحصيل إيراداتها بكل دقة حتى يمكن الوفاء بالتزاماتها مع ضرورة الحرص على استغلال جميع الأصول المملوكة لها بما يدر عائداً مناسباً، ويتصل بما سبق عدم تجميد بعض أموال الصناديق والحسابات الخاصة فى صورة ودائع بالبنوك.

٤ - <u>فى مجال المشاركة المجتمعية فى الموازنة العامة للدولة:</u>

- يُعد من أهم الاتجاهات الحديثة فى مجال المالية العامة والتى أفردت المنظمات الدولية لها وعلى رأسها صندوق النقد الدولى معايير ومواثيق دولية بينت فيها الممارسات السليمة التى يجب اتباعها فى مجال شفافية الموازنة العامة – مبدأ المشاركة المجتمعية، ويعنى هذا المبدأ طرح مختلف الخطوات التى تمر بها الموازنة العامة على الرأى العام بما يُمكن من إتاحة الفرص ليس للمهتمين والمتخصصين فى أمور هذه الموازنة فقط وإنما أيضاً غيرهم من عموم المواطنين للإدلاء بدلوهم فيما يفيد فى تحقيقها للأهداف المرجوة منها وهو ما يتطلب بالضرورة قيام الحكومة بالإفصاح عن البيانات والمعلومات والأرقام المتعلقة بمالية الدولة فى وثائق الموازنة فى أى وقت وبطريقة ميسرة بأقل تكلفة ممكنة على أنه من الجانب الآخر، فإن علانية الموازنة العامة لا يعنى مطلقاً المساس بمصلحة الدولة، فقد تستدعى الضرورات السياسية والاقتصادية عدم الإفصاح عن بعض بنود هذه الموازنة علانية تطبيقاً لنظرية أعمال السيادة فى المجال المالى ومراعاة المصالح العليا للدولة.

- وتُشيد اللجنة بإصدار وزارة المالية القرار الوزارى رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨ فى ٢٠١٨/١٠/٣٠ بانشاء وحدة للشفافية والتواصل المجتمعى بالوزارة بهدف تعزيز وتفعيل مبادئ الشفافية والتواصل المجتمعى ونشير مفاهيم وثقافات السياسات المالية والاقتصادية.
- وفى هذا الخصوص، تصدر وزارة المالية وثيقة سنوية سميت موازنة المواطن تتضمن الملامح العامة للموازنة العامة للدولة للسنة محل الإصدار فضلا عن بعض التقارير.
- وترى اللجنة ان هذا الاجراء ليس كافياً اذ ان التطبيق السليم لمبدأ المشاركة المجتمعية فى مجال الموازنة العامة لا ينبغى ان يقف عن مرحلة الاعداد و ٔنما يجب أن يمتد إلى كافة المراحل التى تمر بها دورة الموازنة العامة من إعداد وتنفيذ واعداد لحسابها الختامى مع توسيع دائرة استطلاع رأى المواطنين بشأنها على ألا يقتصر هذا الاستطلاع على النخب المالية والاقتصادية والمواطنين فى عواصم المحافظات، وإنما يجب أنه يمتد إلى الفئات الفقيرة والمهمشة فى القرى والنجوع، وبالأخص فى مجال الإنفاق الصحى والحماية الاجتماعية.
- يُضاف إلى ذلك، ضرورة اتخاذ سبل التواصل المجتمعى مع الفئات المستفيدة من الدعم الذى تقدمه الموازنة العامة مثل: المزارعين والمصدرين خلال مراحل تقديم الدعم وقياس أثر مردوده فى تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

٥ - <u>فى مجال جهود الإصلاح المؤسسى والإدارى الهيكلى للسياسة الضريبية والجمركية</u>:

لم يشير البيان فى مجال تناول الإصلاح الضريبى والجمركى إلى آليات تفعيل المجلس الأعلى للضرائب لاختصاصاته وانشطته المنصوص عليها فى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل، فى ضوء عدم مباشرة هذا المجلس لهذه الاختصاصات والأنشطة.

فقد خصص المشرع فى القانون رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل المواد من ١٣٩ لسنة ١٤٦ لتناول الجوانب المتعلقة بهذا المجلس.

حيث قضت المادة ١٣٩ من القانون بان ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس اعلى للضرائب يتبع رئيس مجلس الوزارء.

وحددت المادة ١٤٠ اهداف المجلس فى ضمان حقوق دافعى الضرائب على اختلاف أنواعها والتزام الإدارات الضريبية المختصة باحكام القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن وعلى الرغم من صدور قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٨٥ لسنة ٢٠١٠ فى ٢٠١٢/١٢/٣ بإنشاء المجلس، إلا أنه حتى الآن وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على هذا القرار الا انه

المجلس لم يباشر اختصاصاته على النحو الوارد فى المواد من ١٤٢ حتى ١٤٦ المشار اليها وهذا الأمر قد مثل تعطيلاً لنصوص قضى القانون بالعمل بها منذ صدوره فضلاً عن حرمان النظام الضريبى المصرى من وجود كيان رقابى من داخله يباشر مهمة متابعة ممارسة المصالح الضريبية لاختصاصاتها ومدى التزامها بالقوانين واللوائح المقررة، فضلاً عن دراسة مدى الكفاءة الفنية والمالية للجهات الإدارية بخلاف المصالح الضريبية القائمة على شئون تحصيل الضرائب لصالح هذه المصالح بما يضمن جودة الخدمات الفنية والإدارية التى تقدمها إضافة إلى مراجعة أدلة العمل الضريبية وإبداء الرأى فيها قبل إقرارها وغيرها من الاختصاصات التى حددتها المادة ١٤١ من القانون.

ومما لا شك فيه ان مباشرة هذا المجلس لتلك الاختصاصات سوف يُمكن مجلس النواب من الوقوف على حقيقة الأوضاع الضريبية وبالأخص فى مجال تقصى اثار تطبيق القوانين الضريبية من خلال التقرير السنوى الذى ألزمت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٤١ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل المجلس بتقديمه إلى مجلس النواب.

وفى ضوء ما تقدَّم، تطلب اللجنة من الحكومة ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تفعيل مباشرة المجلس لاختصاصاته.

٦ - فى المحور المتعلق بالأسس والأطر والأهداف الحاكمة لإعداد الموازنة:

أُشير إلى أن الحكومة سوف تعمل على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات العامة الاقتصادية وقطاع الأعمال العام دون تحديد الإجراءات المالية والاقتصادية المقرر اتخاذها لعلاج المشاكل المزمنة التى تعانى منها العديد من هذه الهيئات أو الشركات والتى تزداد يوماً بعد يوماً دون اتخاذ حلول جذرية وحاسمة لعلاجها، ويأتى من بينها:

فيما يتعلق بالهيئات:

أ - تحقيق نتائج اعمال العديد من الهيئات خسائر بلغت فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢١,٥ مليار جنيه بزيادة عن ربطها الأصلى البالغ نحو ١٨,٩ مليار بنحو ٢,٥ مليار جنيه

بنسبة ١٣% وبزيادة عن الخسائر التى حققتها فى السنة ٢٠١٨/٢٠١٩ البالغة نحو ٢٠,٩ مليار جنيه بنحو ٣%.

ب – زيادة قيمة رصيد الخسائر المرحلة للهيئات العامة الاقتصادية سنوياً كنتيجة طبيعية لحقيقها خسائر العام بلغت نحو ١٧٠ مليار جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل نحو ١٥٠,٣ مليار جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ومقابل نحو ١٣٠,٦ مليار جنيه فى ٢٠١٨/٦/٣٠.

ج – استمرار حصول العديد من الهيئات سنوياً على منح واعانات من الخزانة العامة تتزايد قيمتها سنوياً اذ بلغت نحو ٢٦٧ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل نحو ١٤٠ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو الأمر الذى يتعارض مع فلسفة القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩، والذى أخرج الهيئات العامة الاقتصادية من عداد الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بغرض اعتمادها على مواردها الذاتية لتغطية تكاليفها ومصروفاتها.

د – وجود خلل فى الهياكل التمويلية للعديد من الهيئات العامة الاقتصادية والذى يرجع سببه الأساسى إلى اعتمادها لفترات زمنية طويلة على القروض وما تمثله من أعباء عجزت عنها مواردها الذاتية فى ظل قصور تلك الموارد وعجز السيولة النقدية.

ويُشار فى هذا الصدد على سبيل المثال، فقد بلغ رصيد القروض طويلة الأجل الخارجية إلى نحو ٢٨٦,٨ مليار جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك من واقع قائمة المركز المالى للهيئات.

هـ – عدم انعكاس مردود خطط التطوير الهيكلية والمالية والإدارية التى أقرتها مجالس إدارات بعض الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنوات المالية الثلاثة على نتائج أعمالها.

و – وجود بعض مظاهر القصور والسلبيات والتى تمثلت فى عدم سلامة بعض القرارات والتصرفات الإدارية التى اتخذتها مجالس إدارات بعض الهيئات ورؤسائها بالمخالفة للقوانين واللوائح مما أدى التى صرف مبالغ دون مبرر أو داع أو ضياع بعض الايرادات.

منها على سبيل المثال التجاوز فى الصرف عما قرر لها مجلس النواب من اعتمادات فى مشروعات قوانين ربط الهيئات دون الرجوع اليه للحصول على الترخيص المالى اللازم بحسبانه

هو السلطة المختصة بذلك مخالفة بذلك ما قضى به حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة.

فضلاً عن عدم مباشرة بعض هذه المجالس لاختصاصاتها المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة والتى كشفتها اللجنة على مدار السنوات المالية السابقة ويأتى على رأسها تقاعسها عن اعتماد الحسابات الختامية للهيئات والتى تعد هذه الحسابات هى المراة الحقيقة لنتائج مباشرة الهيئات لانشطتها وتنفيذها للسياسات والبرامج التى وضعتها هذه المجالس..

ز – عدم استفادة العديد من الهيئات من الاعتمادات التى خصصها لها مجلس النواب فى مشروعات ربط موازناتها وبناء على طلبها لتلبية مطلبات خطتها الاستثمارية، بما يعنى عدم تنفيذ خطتها الاستثمارية بالكامل وهو ما يعد فى حد ذاته حبسا للمال العام كان يمكن الاستفادة به فى مجالات أخرى.

ح – عدم جدوى الاستثمارات المالية لبعض الهيئات العامة الاقتصادية:

تعد العوائد الناجمة عن الاستثمارات المالية احدى مصادر إيرادات الموازنة الجارية للهيئات العامة الاقتصادية.

وفى هذا الصدد ترصد اللجنة من واقع الحسابات الختامية لموازنات التحويلات الرأسمالية لبعض الهيئات العامة الاقتصادية انها مازالت تظهر سنوياً منصرفاً فعلياً بمبالغ كبيرة على مجـ ١٣ استثمارات مالية بتلك الهيئات.

وقد تبين عدم جدوى تلك الاستثمارات المالية بتلك الهيئات من حيث عدم حصولها على أية عوائد منها على الإطلاق أو أنها تدر عائداً منخفضاً لا تتناسب مع المبالغ المستثمرة فيها أو يقل عن سعر الفائدة التى تتحملها بعض تلك الهيئات عن القروض التى حصلت عليها لتمويل تلك الاستثمارات.

فعلى سبيل لا الحصر، بينت الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ عدم تحقيق الاستثمارات المالية للعديد من الهيئات عوائد.

منها على سبيل المثال الهيئة المصرية العامة للبترول حيث بلغت قيمة استثماراتها المالية ٦٥٠٢ مليون جنيه لم تحصل منها على أى عوائد كذا الحال بالنسبة لصندوق التأمين الإجمالى للعاملين بالقطاع الحكومى حيث بلغت قيمة استثماراته ٢٥٢٧ مليون جنيه لم يحصل منها على أى عوائد.

وإزاء ذلك، فإن اللجنة تطلب ضرورة إعادة النظر فى تلك الاستثمارات وإجراء الدراسات اللازمة لتحديد الجدوى الاقتصادية لها وخصوصاً وأن بعض تلك الاستثمارات أصبح عبئاً على تلك الهيئات نظراً لأن بعضها فى شركات تحقق خسائر متتالية سنوياً أو تتعرض قيمة أسهمها المتداولة فى البورصة لانخفاض مستمر مما يستدعى ضرورة تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هبوط أسعارها.

وفى النهاية وفى ضوء ما ورد فى البيان من جهود بذلتها الحكومة ومن إجراءات مقرر اتخاذها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بغرض الارتقاء بمالية الدولة ومن واقع الملاحظات التى أوردتها اللجنة وما تعلق بها من توصيات، فإنها توافق على البيان مع ضرورة علاج الملاحظات، والأخذ بالتوصيات التى أوردتها فى شأنه.

القسم الخامس

أهم الملاحظات التى تكشفت للجنة لدى فحصها

للبيانات والمعلومات التى وردت بمجلدات مشروعات

الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

تحرص اللجنة فى إطار مباشرتها لاختصاص الرقابة المالية السابقة على مشروعات الموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية المقدَّمة من الحكومة للتحقق من مدى استيفاءها للاشتراطات التى وردت فى الدستور والقوانين واللوائح ذات الصلة واتساق إجراءاته مع القواعد والنظم المالية.

وفى إطار فحص اللجنة للبيانات والمعلومات التى وردت بمجلدات مشروعات الموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، فقد تكشف لها بعضًا من الملاحظات التى كانت من أهمها الآتى:

[١] عدم اعتماد مجالس إدارات بعض الهيئات العامة الخدمية لمشروعات موازناتها بالمخالفة لحكم المادة السابعة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة والقوانين والقرارات المتعلقة بإنشاء هذه الهيئات، فضلاً عن اعتماد البعض الآخر من المجالس لمشروعات موزانات هذه الهيئات بعد المواعيد المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣، بشأن الموازنة العامة للدولة.

يقضى حكم المادة (السابعة / البند ٣) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة باختصاص مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على مشروع الميزانية، كما يقضى حكم المادة السادسة عشرة من ذات القرار بقانون بأن "يقوم رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينيبه بإعداد مشروع ميزانيتها ويتولى عرضها على مجلس إدارة الهيئة للموافقة وتقديمها للجهة الإدارية المختصة لإقرارها، وهو ما يُستفاد منه بأن السلطة المختصة بالهيئة بالموافقة على مشروع موازنتها هو مجلس الإدارة، ومن ثم فإنه لا يجوز للهيئة تقديم مشروع موازنتها إلى الجهات المختصة والمتمثلة فى وزارة المالية، ثم مجلس الوزراء لإرسالها إلى مجلس النواب لمباشرة اختصاصاته المالية والتشريعية والرقابية تجاهها إلا بعد موافقة مجلس الإدارة".

ويُشار فى هذا الخصوص، بأن أهمية مشروع موازنة الهيئة تنبع من كونه البرنامج المالى للسياسات والخطط التى يضعها مجلس الإدارة لتنفيذها خلال سنة مالية، ومن هنا تنبع العلاقة الوثيقة بين هذه السياسات والخطط من ناحية، ومشروع الموازنة من ناحية أخرى.

وفى هذا الصدد، تضمنت القوانين أو القرارات المنشئة أو المنظمة لعمل الهيئات العامة نصًا يقضى باختصاص مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على مشروع موازناتها منها على سبيل المثال لا الحصر، القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة القومية للأنفاق، الذى يقضى فى المادة

التاسعة منه (بند ٢) باختصاص مجلس إدارة الهيئة بإقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامى.

وفى هذا الخصوص، فقد قضى حكم الفقرة الأولى من المادة (٣٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته، بأنه يعتبر من المخالفات المالية **عدم تقديم الجهة للموازنة** أو الحسابات الختامية أو الميزانية العمومية الخاصة بها أو بياناتها التفصيلية **أو تقديمها غير مستوفاة أو فى موعد يجاوز المواعيد المحددة** أو تجاوز الاعتمادات المدرجة بالموازنة دون الحصول على الموافقة والترخيص المالى اللازمين أو الأمر بالصرف فى حالة تجاوز اعتمادات باب من أبواب الموازنة قبل الحصول على موافقة مجلس النواب أو مخالفة أو حكم من أحكام هذا القانون والقرارات واللوائح الصادرة تنفيذًا له.

وببحث اللجنة لمدى التزام مجالس إدارات الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية لمشروع موازنة الهيئة كلٌ فيما يخصه، وفى ضوء البيانات التى وردت إليها من وزارة المالية فى هذا الخصوص بناء على طلبها، **فقد تبين لها الآتى:**

* بالنسبة للهيئات العامة الخدمية:

- بلغ عدد الهيئات العامة الخدمية التى لم يتم اعتماد مشروع موازناتها (٣٥) هيئة تعادل نحو ٢٢% من مجموع عدد الهيئات العامة الخدمية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ البالغ عددها (١٦٠) هيئة.
- بلغ عدد الهيئات العامة الخدمية التى تم اعتماد مشروع موازناتها من رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذى دون مجلس الإدارة (١٠٣) هيئة تعادل نحو ٦٥% من مجموع عدد الهيئات العامة الخدمية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١. **وقد تمثلت هذه الجهات على النحو الآتى:**

الهيئات التى لم يتم اعتماد مشروع موازناتها:

الهيئات التابعة لوزارة "الزراعة واستصلاح الأراضى:

١- الهيئة العامة للإصلاح الزراعى.
٢- صندوق تحسين الأقطان المصرية.
٣- صندوق الموازنة الزراعية.
٤- صندوق الأراضى الزراعية.
٥- مركز البحوث الزراعية.

الهيئات التابعة لوزارة "الثقافة":

٦- البيت الفنى للموسيقى ودار الأوبرا.

٧- صندوق تمويل نشاط ومشروعات دار الأوبرا.

٨- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٩- صندوق التنمية الثقافية.

١٠- الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

١١- المركز القومى للترجمة.

الهيئات التابعة لوزارة "التجارة والصناعة":

١٢- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

١٣- الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية.

١٤- صندوق تنمية الصادرات.

الهيئات التابعة لوزارة "المالية":

١٥- الهيئة العامة للخدمات الحكومية.

الهيئات التابعة لوزارة "التموين والتجارة الداخلية":

١٦- جهاز حماية المستهلك.

الهيئات التابعة لوزارة "الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية":

١٧- المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء.

١٨- صندوق البحوث والدراسات الداخلة فى أنشطة التعمير.

١٩- الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى وحماية المستهلك.

٢٠- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى.

٢١- الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى.

٢٢- صندوق الإسكان والاجتماعى ودعم نشاط التمويل العقارى.

الهيئات التابعة للمحافظات:

٢٣- الهيئة العامة لنظافة وتجميل مدينة القاهرة.

٢٤- الهيئة العامة لنظافة وتجميل مدينة الجيزة.

الهيئات التابعة لرئيس مجلس الوزراء:

٢٥- صندوق تطوير التعليم.

٢٦- الهيئة العامة للرقابة المالية.

٢٧- معهد الخدمات الحكومية.

الهيئات التابعة لوزارة "النقل":

٢٨- الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل النهرى.

٢٩- الهيئة العامة للنقل النهرى.

٣٠- الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل.

٣١- المعهد القومى للنقل.

الهيئات التابعة لوزارة "الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات":

٣٢- المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية.

الهيئات التابعة لوزارة "الطيران المدنى":

٣٣- الهيئة العامة للأرصاد الجوية.

الهيئات التابعة لوزارة "الخارجية":

٣٤- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية.

الهيئات التابعة لوزارة "السياحة والآثار":

٣٥- الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى.

الهيئات التى اعتمد موازنتها رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذى دون مجلس الإدارة:

الهيئات التابعة لوزارة "الموارد المائية والرى":

١- الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف.

٢- الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ.

٣- الهيئة العامة للسد العالى وخزان أسوان.

٤- المركز القومى لبحوث المياه.

الهيئات التابعة لوزارة "التجارة والصناعة":

٥- معهد التبين للدراسات المعدنية.

٦- المعهد القومى للجودة.

٧- الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

٨- المجلس الوطنى للاعتماد.

٩- الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية.

الهيئات التابعة لوزارة "الخارجية":

١٠- الهيئة العامة لصندوق تمويل مبانى وزارة الخارجية بالخارج.

الهيئات التابعة لوزارة "القوى العاملة":

١١- المركز القومى لدراسات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل.

الهيئات التابعة لوزارة "التضامن الاجتماعى":

١٢- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

١٣- صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى.

الهيئات التابعة لوزارة "الشباب والرياضة":

١٤- المجلس القومى للرياضة.

١٥- المجلس القومى للشباب.

الهيئات التابعة لوزارة "التربية والتعليم والتعليم الفني":

١٦- المركز القومى للامتحانات.

١٧- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.

١٨- صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية.

١٩- الهيئة العامة للأبنية التعليمية.

٢٠- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٢١- الأكاديمية المهنية للمعلمين.

٢٢- المركز الإقليمى لتعليم الكبار.

الهيئات التابعة لوزارة "الصحة والسكان":

٢٣- الهيئة العامة للرعاية الصحية.

٢٤- المجلس القومى للسكان.

الهيئات المستقلة:

٢٥- المجلس القومى للمرأة.

٢٦- المجلس القومى لشئون الإعاقة.

هيئـات أخـرى:

٢٧- الهيئة المصرية للتدريب الالزامي للأطباء.

٢٨- جهاز حماية النافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

٢٩- المجلس القومي لرعاية الشهداء والمصابين.

٣٠- صندوق تطوير المناطق العشوائية.

٣١- هيئة الدواء المصرية.

٣٢- المجلس القومي للطفولة والأمومة.

٣٣- الهيئة العامة للاستعلامات.

٣٤- الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية.

٣٥- الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

(٦٨) هيئة تتبع وزارة "التعليم العالى والدولة للبحث العلمى" وتشمل الآتى:

(٥) جهات بحثية.

(٣٣) مستشفى جامعى.

(٣٠) جامعة وفروعها.

* بالنسبة للهيئات العامة الاقتصادية:

- بلغ عدد الهيئات العامة الاقتصادية التى تم اعتماد مشروعات موازناتها بعد المواعيد المقررة لإرسال مشروعات الموازنات إلى مجلس النواب والمحددة فى المادة (١٢٤) من الدستور بتسعين يومًا على الأقل من بدء السنة المالية ستة هيئات تمثل نحو ١٠% من جملة الهيئات العامة الاقتصادية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، تمثلت فى الآتى:

* المعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة "تابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية"

* الهيئة القومية للأنفاق "تابعة لوزارة النقل".

* الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية "تابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى".

* جهاز تنمية التجارة الداخلية "تابع لوزير التموين والتجارة الداخلية".

* الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وفى ضوء حكم الفقرة الأولى من المادة (١٣٤) من الدستور المحددة لميعاد عرض مشروع الموازنة على مجلس النواب قبل تسعين يومًا على الأقل من بدء السنة المالية.

وفى ضوء حكم الفقرة الأولى من المادة (٣٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته بأنه يُعتبر من المخالفات المالية تقديم الجهة لموازناتها غير مستوفاة.

وفى ضوء اختصاص هيئة النيابة الإدارية بالتحقيق فى المخالفات المالية طبقًا لقانونها.

وفى ضـــوء أن تقديم الهيئة العامة لمشـــروع موازناتها دون اعتماد مجلس إدارتها أو اعتمادها بعد المواعيد المقررة يدخل ضمن عداد حالات تقديم الموازنة غير مستوفاة.

فإن اللجنة تطلب الآتى:

[١] تحديد المسئولية تجاه عدم اعتماد الهيئات العامة الخدمية السابق الإشارة إليها لمشروع موازناتها من قِبَل مجلس إدارتها.

[٢] تحديد المسئولية تجاه اعتماد مجالس إدارات بعض الهيئات العامة الاقتصادية السابق الإشـــارة إليها لموازناتها بعد المواعيد المقررة لتقديم الحكومة لمشـــروعات الموازنات لمجلس النواب.

[٣] بحث السلطات العليا للهيئات العامة الخدمية التى تم اعتماد مشروع موازناتها من قِبَل رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذى للهيئة دون مجلس الإدارة أســـباب جديه عدم اعتماد مجلس الإدارة للمشروع وتحديد المسئولية حال عدم وجود أسباب حالت دون مباشرة مجلس الإدارة لاختصاصه والمتعلق بالموافقة على مشروع موازنة الهيئة وموافاة مجلس النواب بما يتم.

وفى ضوء هذه القرارات، تشير اللجنة إلى الآتى:

- تبين للجنة عند نظر ومناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، فى إطار بحثها لمدى التزام مجالس إدارات الهيئات العامة الخدمية باعتماد حســـاباتها الختامية لتلك السنة – عدم التزام بعض هذه المجالس بوضع هذا الاختصاص موضع التنفيذ، ومن ثم فقد صدر قرار اللجنة وقتئذٍ بقيام وزارة "المالية" بفحص كافة الحسابات الختامية للهيئات العامة الخدمية التى بلغ عددها (١٦١) هيئة للتحقيق من مدى التزام مجالس إداراتها باعتماد الحســـابات الختامية لهذه الهيئات واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المجالس التى لم تعتمد حساباتها الختامية.
- تبين للجنة عند نظر ومناقشـــة الحســـابات الختامية للســـنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩ فى إطار بحثها لمدى التزام مجالس إدارات الهيئات العامة الاقتصـــادية باعتماد حســـاباتها الختامية وفى المواعيد المقررة، عدم التزام بعض مجالس إدارات بعض الهيئات باعتماد تلك الحســـابات، فضـــلاً عن اعتماد البعض

الآخر بعد المواعيد المقررة، وقد صدر قرار اللجنة بطلب تحديد المسئولية واتخاذ الإجراءات القانونية المقررة.

- قام السيد الدكتور وزير المالية بعرض مذكرة على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠٢٠/٢/٢٣ أشير فيها إلى القرارات التى أصدرتها اللجنة بشأن الموضوع المشار إليه، فى ضوء بحث اللجنة للحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ المشار إليه، وطلب توجيه سيادته للسادة الوزراء والمحافظين بضرورة تلافى هذا الموضوع.
- صدر كتاب دورى من السيد اللواء أمين عام مجلس الوزراء فى ٢٠٢٠/١٠/١٩ إلى جميع السادة الوزراء والمحافظين متضمنًا توجيه السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء بضرورة قيام كافة الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية باعتماد مجالس إداراتها للحسابات الختامية.

[٢] استمرار اشتمال هيكل الموازنة العامة للدولة على دواوين عموم لبعض الوزارات لها وحدتين موازنتين بالمخالفة لمبدأ وحدة وشمول النظام الموازنى:

يستند النظام الموازنى السليم فى قيامه على عدة مبادئ ومعايير تشمل الشمول والوحدة، والسنوية، والعلانية وعدم تخصيص الاعتمادات... إلخ.

ويعنى مبدأ وحدة وشمول النظام الموازنى عند تطبيقه على الموازنة العامة للدولة إعداد موازنة واحدة للدولة تشمل كافة مواردها واستخداماتها مصنفة اقتصاديًا ووظيفيًا مع تقسيمها إداريًا إلى وحدات موازنية تغطى كل وحدة منها استخدامها وموارد جهة محددة بعينها، وهذه الجهة قد تكون ديوان عام وزارة أو مصلحة أو هيئة... إلخ.

ومن ثم، فإنه لا يجوز فى ضوء هذا المبدأ أن يكون للجهة الواحدة أكثر من وحدة موازنية، أو بمعنى آخر: لا يستقيم الهيكل الموازنى للجهات الداخلة فى الموازنة العامة أن يكون لجهة ما وحدة موازنية واحدة وجهة أخرى أكثر من وحدة.

هذا، وقد تبين للجنة استمرار اشتمال هيكل الموازنة العامة للدولة على دواوين عموم لبعض الوزارات لها وحدتين موازنتين، فى ضوء مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تمثلت فى دواوين عموم وزارات: التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، النقل، فضلاً عن المجلس الأعلى للثقافة.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد أن هذه الوزارات كان قد سبق إنشائها بموجب قرارات جمهورية بتشكيل الوزارة فى فترات سابقة، والتى تضمنت دمج وزارتين فى وزارة واحدة، اتبعه صدور قرارات

جمهورية بتحديد اختصاصاتها، وهو ما كان يستتبعه بالضرورة اتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة لضم الوحدة الموازنية لكل منها فى وحدة موازنية واحدة.

وفيما يلى بيان بالوضع الموازنى فى دواوين عموم الوزارات التى يوجد بها وحدتين موازنتين:

الـــــوزارة	الوحـــدة الموازنيـــة	الاعتمادات المقدَّرة بالمليون جنيه
التعليم العالى والدولة للبحث العلمى	ديوان عام الوزارة. مكتب الوزير.	٧٨٢١٧ ٢٦٤,٧
الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	ديوان عام الوزارة. ديوان عام المجتمعات العمرانية.	٦٦٦١,٣ ١١,٢
النقـــل	ديوان عام الوزارة (قطاع النقل). ديوان عام وزارة النقل البحرى (قطاع النقل).	٤٢ ٢٨,٩
السياحة والآثار	ديوان عام وزارة السياحة. مكتب وزير الدولة للآثار.	١٧٤,٣ ٢,٦
وزارة الثقافة	ديوان عام المجلس الأعلى للثقافة الامانات الفنية للمجلس الأعلى للثقافة.	١٣٧,٨ ٣٢٣

<u>وتشير اللجنة فى هذا الخصوص إلى الآتى:</u>

- تضمين التقرير العام للجنة عن الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، توصية بضـــرورة قيام وزارة "المالية" باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو هيكلة النظام الموازنى لدواوين عموم وزارتى: الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، إلا أنه لم يتم حتى تاريخ إعداد التقرير الماثل، وضع هذه التوصية موضع التنفيذ.
- تضـــمين التقرير العام للجنة عن الحســـابات الختامية للســـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ذات الملاحظة وطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

وفى ضوء ما تقدَّم، تضع اللجنة هذا الموضوع أمام المجلس الموقَّر لاتخاذ ما يراه.

[٣] حاجة التبويب الموازنى لبنود التقسيم الوظيفى لمصروفات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة لإعادة النظر تجاه طريقة التبويب المتبعة، ولكى تأتى معبِّرة عن حقيقة الوظائف التى تؤديها هذه الجهات:

يقضى حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة بأن "تُعد الموازنة العامة للدولة وتُنفذ وفقًا لكلٍ من التصنيف الاقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم إلى مجلس النواب وفقًا للتصنيف لأنشطة الدولة، مع مراعاة إجراء التحليل على أساس البرامج والمشروعات والأعمال فى مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون"[١].

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون كل تصنيف فى ضوء المعايير الدولية المطبَّقة فى هذا الشأن.

وفى ضوء ذلك، قضت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة بأن "تُصنف الوحدات والأجهزة التى تضمها الموازنة العامة للدولة تصنيفًا وظيفيًا وفقًا للمجموعات الآتية:

خدمات عامة – الدفاع والأمن القومى – النظام العام وشئون السلامة العامة – الشئون الاقتصادية– الصحة – حماية البيئة – الإسكان والمرافق المجتمعية – الشباب والثقافة والشئون الدينية – التعليم – الحماية الاجتماعية".

وفى ضوء ما تقدَّم، وبفحص اللجنة لطريقة التبويب المتبعة للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة فى ضوء وظائف الدولة الأساسية، وفى إطار المجموعات المشار إليها، **فقد تبين لها ثمة ملاحظات تأتى على النحو الآتى:**

(١) إدراج وزارة "شئون المجالس النيابية" ضمن مجموعة الجهات المعنية بالشئون المالية وشئون المالية العامة، على الرغم بأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤٣ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم الوزارة، خلى من أية اختصاصات مالية لها.

(٢) إدراج كلٍ من: ديوان عام وزارة العدل، ودار الإفتاء المصرية، والشهر العقارى، وصندوق السجل العينى ضمن مجموعة المحاكم، على الرغم من أن تلك الجهات هى جهات تنفيذية ليست لها ثمة صلة بطبيعة أعمال المحاكم كونها تتولى أعمال السلطة القضائية فى ضوء حكم المادة (١٨٤) من الدستور.

(٣) إقرار تصنيف مستقل لديوان عام وزارة "القوى العاملة"، على الرغم من وجود تصنيف يتعلق بشئون العمالة العامة بضم مديريات القوى العاملة بالمحافظات، فضلاً عن وزارة "الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج".

---

[١] القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ المعدل للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة.

(٤) إفراد تصنيف باسم "الصيد البحرى والبرى" أُدرج به مديريات الطب البيطرى بالمحافظات، وكلٍ من: الهيئة العامة للخدمات البيطرية، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، والهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ.

وبالرجوع للقرارات المحددة للأنشطة التى تقوم بها هذه الجهات، تبين أنه ليس من مهامها أو يدخل فى اختصاصها أنشطة الصيد البحرى والبرى.

(٥) إدراج المجلس الوطنى للاعتماد والمعهد القومى للجودة ضمن تصنيف مجموعة الجهات المعنية بالصناعة التحويلية.

وبالرجوع إلى كلٍ من: قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إعادة تنظيم المجلس الوطنى للاعتماد، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ٢٠١٢ بشأن إنشاء المعهد القومى للجودة، تبين خلو القرارين من أية اختصاصات تتعلق بالصناعة التحويلية.

(٦) إدراج المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ضمن مجموعة الجهات المساعدة للتعليم بدلاً من مجموعة الجهات المعنية بالبحوث والتطوير فى مجال التعليم، كون أن المركز طبقًا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن إنشائه، يهدف فى الأساس **إلى أن إجراء الدراسات والبحوث العلمية** اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها **وتطويرها** بما يساعد على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمية.

وفى ضوء ذلك، ترى اللجنة ضرورة اتخاذ وزارة "المالية" للإجراءات اللازمة لإجراء مراجعة شاملة ومتكاملة للتبويب المتبع حاليًا للتقسيم الوظيفى لمصروفات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، فى ضوء الأنشطة والاختصاصات التى تباشرها تلك الجهات، وفى إطار الوظائف التى تؤديها الدولة.....

[٤] **حاجة وزارة "المالية" إلى تعديل القرار الجمهورى الذى يحدد أهدافها وينظم الاختصاصات الموكلة لها فى ضوء المتغيرات المالية والاقتصادية المحلية والدولية المرتبطة بنشاط الوزارة:**

لا تعمل الوزارات من فراغ، وإنما من خلال آلية قانونية تحدد أهدافها وتنظم الاختصاصات الموكلة إليها وغيرها من الأمور، وقد تكون هذه الآلية قانون أو قرار جمهورى وقرار رئيس مجلس الوزراء، وتكمن أهمية وجود هذه الآلية فى أنها الوسيلة التى يمكن من خلالها للجهات الرقابية، وعلى رأسها مجلس النواب، تقويم أداء الوزارات والوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها ومباشرتها لاختصاصاتها بكفاءة وفعالية، وبالنظر إلى الإداة القانونية التى تنظم عمل وزارة المالية وتحدد اختصاصاتها وتبين هياكلها التنظيمية والجهات التابعة لها... إلخ، تبين أنه فى ٥ ديسمبر سنة

١٩٧٧ صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية، وإن هذا القرار ما زال ساريًا حتى الآن، رغم مرور ما يقرب من ٤٤ عامًا على صدوره.

وتُشير اللجنة إلى أنه قد جرت متغيرات مالية واقتصادية عديدة، ونشأت اختصاصات خلال السنوات الأخيرة ارتبطت بوزارة المالية لا يوجد لها تنظيم فى القرار، فضلاً عن تغيير الهيكل التنظيمى للوزارة عدة مرات على خلاف الهيكل الذى أشير إليه فى المادة الثانية من القرار.

يُضاف إلى ذلك، تغير مسميات بعض الجهات التابعة للوزارة التى وردت فى المادة الثالثة من القرار، وإنشاء جهات جديدة اتبعت للوزارة لم يكن لها وجود أثناء صدور القرار.

وفى ضوء ما تقدَّم، ترى اللجنة أنه من الأهمية بمكان إعادة النظر فى القرار المشار إليه بما يلبى كل ما سبق.

القسم السادس

نتائج تحليل مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

يقضـــى حكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لســنة ١٩٧٣ بشــأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته بأن الموازنة العامة للدولة تُنفذ وفقًا لكل من التصــنيف الاقتصــادى لأوجه نشــاط الدولة والتصــنيف الإدارى للجهات والوحدات، كما تعرض المصــروفات وتقدم إلى مجلس النواب وفقًا للتصـــنيف الوظيفى لأنشـــطة الدولة مع مراعاة إجراء التحليل على أســـاس البرامج والمشروعات والأعمال فى مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

ويقضـــى حكم المادة الخامســـة من ذات القانون باســـتخدامات الموازنة العامة للدولة ومواردها تبوب إلى أبواب تتفق مع المجموعات الرئيسـية للتصـنيف الاقتصـادى وفقًا لبنود وأنواع وفروع هذه المجموعات، وتوزع هذه الأبواب والمجموعات وتقسيماتها وفقًا للتصنيف الإدارى للجهات والوحدات.

ويقضـــى حكم المادة الســـادســـة من ذات القانون، بأن تقســم اســتخدامات الموازنة العامة للدول إلى:

أولاً: المصروفات:

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين.

الباب الثانى: شراء السلع والخدمات.

الباب الثالث: الفوائد.

الباب الرابع: الدعم والمِنح والمزايا الاجتماعية.

الباب الخامس: المصروفات الأخرى.

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

ثانياً: حيازة الأصول المالية:

الباب السابع: حيازة الأصول المالية (المحلية والأجنبية).

ثالثاً: سداد القروض:

الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية.

ويقضى حكم المادة السابعة بأن موارد الموازنة العامة للدولة:

أولاً: الإيرادات:

الباب الأول: الضرائب.

الباب الثانى: المِنح.

الباب الثالث: الإيرادات الأخرى.

ثانياً: مصادر التمويل:

الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول.

الباب الخامس: الاقتراض.

وفى ضوء ما تقدَّم، يتم فى هذا القسم تناول الآتى:

- **الجزء الأول:** النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- **الجزء الثانى:** النتائج التفصـــيلية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على مستوى التقسيم الاقتصادى للاستخدامات.
- **الجزء الثالث:** النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على مستوى التقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة.
- **الجزء الرابع:** النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على مستوى التقسيم الوظيفى للمصروفات.
- **الجزء الخامس:** التعديلات التى أجرتها اللجنة على مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الجزء الأول

النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

بتحليل اللجنة للنتائج الإجمالية لمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، تبين الآتى:

– زيادة المقدّر من قيمة الاسـتخدامات للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالمقدر من قيمتها فى السـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وقيمتها الفعلية فى السـنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧.

– زيادة المقدر من قيمة الموارد فى السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالمقدر من قيمتها فى السـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، والمحقق الفعلى لها فى السـنوات المالية٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧

زيادة القيمة المطلقة للمقدر من العجز النقدى للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢١ مقارنة بقيمته المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

– زيادة القيمة المطلقة المقدرة للعجز الكلى للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بقيمته المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وفيما يلى توضيح لتلك النتائج:

أولاً: زيادة المقدر من قيمة الاستخدامات للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالمقدر من قيمتها فى السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ وقيمتها الفعلية فى السـنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧:

يوضـح الجدول الآتى قيمة الاسـتخدامات على مدار السـنوات ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٧، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢.

جدول رقم (١)

قيمة الاستخدامات على مدار السنوات ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٢/٢٠٢١

(القيمة بالمليون جنيه)

الاستخدامات	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	حساب ختامى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	المقدر في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	المقدر في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغير بين السنتين الماليتين	
							٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
							قيمة التغير	معدل التغير
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	٢٢٥٥١٢,٦	٢٤٠٠٥٣,٩	٢٦٦٠٩١,١	٢٨٨٧٧٣,٢	٣٣٥٠٠٠	٣٦١٠٥٠	٢٦٠٥٠	%٧,٧
الباب الثانى: شراء السلع والخدمات	٤٢٤٥٠,١	٥٣٠٨٨,٢	٦٢٣٦٥,٤	٦٩٨٧٠,٩	١٠٠٢٠٠	١٠٣٨٨٩	٣٦٨٩	%٣,٦
الباب الثالث: الفوائد	٣١٦٦٠١,٥	٤٣٧٤٤٨,٢	٥٣٣٠٤٤,٥	٥٦٨٤٢٠,٦	٥٦٦٠٠٠	٥٧٩٥٨٢,٣	١٣٥٨٢,٣	%٢,٣
الباب الرابع: الدعم والمِنح والمزايا الاجتماعية	٢٧٦٧١٨,٧	٣٢٩٣٧٩,٢	٢٨٧٤٦١,٤	٢٢٩٢١٣,٨	٣٢٦٢٧٩,٩	٣٢١٣٠١	(٤٩٧٨,٩)	(%١,٥)
الباب الخامس: المصروفات الأخرى	٦١٥١٦,٨	٧٤٧٥٨,٣	٧٧٥٦٥,١	٨٦٨٠٢,٥	١٠٥٠٠٠	١١٣٧٨٧	٨٧٨٧	%٨,٣
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٠٩١٤١,٢	١٠٩٦٨٠	١٤٣٣٤٢,٤	١٩١٦٤٢	٢٨٠٦٩٨,٢	٣٥٨١١٣,٣	٧٧٤١٥,١	%٢٧,٥
جملة المصروفات	**١٠٣١٩٤١**	**١٢٤٤٤٠٨**	**١٣٦٩٨٧٠**	**١٤٣٤٧٢٣**	**١٧١٣١٧٨**	**١٨٣٧٧٢٢,٧**	**١٢٤٥٤٤,٧**	**%٧,٢**
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	١٢٠١٤,١	١٩٥٧١,٧	١٨٥٥٦	٢١٠٩٠,٩	٣٠٧٥	٣٠٢٩٢	(٤٥٨)	(%١,٤)
الباب الثامن: سداد الفروق المحلية والأجنبية	٢٧٣٧٦٢,٦	٢٦٧٦٣٢,٢	٢٤٢٦٣١,٤	٤٥٥٥٣٣,٤	٥٥٥٥٦٨,٩	٥٩٣٠٠٠	٣٧٤٣١,١	%٦,٧
إجمالى الاستخدامات	**١٣١٧٧١٨**	**١٥٣١٦١١,٧**	**١٦٣١٠٦٧**	**١٩١١٣٤٨,٣**	**٢٢٩٩٤٩٧**	**٢٤٦١٠١٤,٧**	**١٦١٥١٧,٧**	**%٧**

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق الآتى:

- تبلغ قيمة المقدر من الاستخدامات فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٤٦١٠١٤,٧مليون جنيه مقابل استخدامات قدرت قيمتها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٢٩٩٤٩٧ مليون جنيه بزيادة قدرت بنحو ١٦١٥١٧,٧ مليون جنيه بنسبة ٧%.

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان معدل الزيادة المشار اليه يقل عن معدل الزيادة فى قيمة المقدر من الاستخدامات في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، الذي بلغ نحو ٢٠,٢% والقيمة الفعلية له في السنوات المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٥ /٢٠١٦ الذي بلغ على التوالي نحو ١٧,١%، ١٦,٢% ، ٢١%، ١٠,٧%، إلا أنه يزيد عن معدل الزيادة في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ حيث بلغ في تلك السنة نحو ٦,٥%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

المبالغ بالمليون جنيه

السنة المالية	قيمة الاستخدامات	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	٩٨٣٥٧٨,٨	-	-
٢٠١٦/٢٠١٥	١٠٨٨٧٢٠,٦	١٠٥١٤٢,٥	%١٠,٧
٢٠١٧/٢٠١٦	١٣١٧٧١٨	٢٢٨٩٩٧	%٢١
٢٠١٨/٢٠١٧	١٥٣١٦١١,٧	٣١٣٨٩٤,١	%١٦,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	١٦٣١٠٦٧,١	٩٩٤٥٥,٤	%٦,٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٩١١٣٤٨,٣	٢٨٠٢٨١,٢	%١٧,١
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٢٩٧٤٩٧	٣٨٨١٤٨,٧	%٢٠,٣
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٤٦١٠١٤,٧	١٦١٥١٧,٧	%٧

ارتفاع نسبة المقدر من قيمة المصروفات الى اجمالى المقدر من قيمة الاستخدامات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٧٤,٦% مقابل نسبة مقدره تبلغ نحو ٧٤,٥% للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وانخفاضها مقارنة فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث بلغت على التوالى نحو ٧٥%، ٨٤%، ٨٠,٩%، ٧٨,٢% .

- مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى[1] بلغت نسبة المقدر من قيمة الاستخدامات مقارنة بالمقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، نحو ٣٤,٦% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٣٣,٦% ونسبة فعلية للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، بلغت على التوالي ٣٢,٦%، ٣١%، ٣٢,٦%، ٣٤,٧%.
- مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى، تبلغ نسبة المقدر من قيمة المصروفات إلى قيمة المقدر من الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٥,٨% مقابل نحو٢٥%، ٢٤,٤%، ٢٦,١%، ٢٨,٢%، ٢٩,٧% للسنوات المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦.
- حقق المقدر من القيمة المخصصة للاستثمارات اعلى معدل زيادة فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ اذ يبلغ نحو ٢٧,٥% يليه المقدر من القيمة المخصصة للمصروفات الاخرى اذ يبلغ معدل زيادتها نحو ٨,٣%، يليه معدل الزيادة فى المقدر من القيمة المخصصة لتلبية متطلبات الأجور وتعويضات العاملين والذى بلغ ٧,٧% يليه معدل الزيادة فى المقدر من المصروفات المخصصة لسداد القروض المحلية الأجنبية بنحو ٦,٧%، يليه معدل الزيادة في المقدر من القيمة المخصصة لكل من شراء السلع والخدمات والفوائد بنحو ٣,٦%، ٢,٣% على التوالي على حين سجل المقدر من الاعتمادات التى خصصت لمتطلبات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ولحيازة الأصول المالية، معدل نمو سالب يبلغ على التوالى نحو ١,٥%، ١,٤%.
- تمثلت الأهمية النسبية للمقدر من قيم ابواب الاستخدامات على النحو الآتى:

المبالغ بالمليون جنيه

الباب	القيمة	الاهمية النسبية
الاول: الاجور وتعويضات العاملين	**٣٦١٠٥٠**	**%١٤,٧**
الثاني: شراء السلع والخدمات	**١٠٣٨٨٩**	**%٤,٢**
الثالث: الفوائد	**٥٧٩٥٨٢,٣**	**%٢٣,٥**
الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	**٣٢١٣٠١**	**%١٣**
الخامس: المصروفات الاخرى	**١١٣٧٨٧**	**%٤,٦**
السادس: شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	**٣٥٨١١٣,٤**	**%١٤,٥**
السابع: حيازة الاصول المالية المحلية والاجنبية	**٣٠٢٩٢**	**%١,٢**
الثامن: سداد القروض المحلية والاجنبية	**٥٩٣٠٠٠**	**%٢٤**
	٢٤٦١٠١٤,٧	**%١٠٠**

وفى ضوء هذا البيان يتضح ان قيمة المقدر سداده لمتطلبات اعباء الدين (الفوائد + سداد القروض المحلية والاجنبية) تبلغ نسبته نحو ٤٧,٥% من جملة قيمة المقدر من الاستخدامات

[1] قدرت قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٧١٠٥٠٠٠ مليون جنيه.

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسب ٢٣,٥%، ٢٤,٢% على التوالى يليهما المقدر من الاعتمادات التى خصصت لمواجهة متطلبات الاجور وتعويضات العاملين والاستثمارات بنسبة ١٤,٧%، ١٤,٥% على التوالى يليهما قيمة المقدر لمواجهة متطلبات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ١٣% ومن ثم تكون نسبة المقدر من الاعتمادات التى خصصت لمواجهة متطلبات اعباء الدين العام الحكومى، والاجور وتعويضات العاملين، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، الاستثمارات قد بلغت نحو ٨٩,٧% من قيمة المقدر من الاستخدامات.

- ومقارنة بالأهمية النسبية للمقدر من قيمة ابواب الاستخدامات فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والقيم الفعلية لها فى السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩ يتضح الآتى:

الباب	السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦	السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠
الاول: الاجور وتعويضات العاملين	%١٧,١	%١٥,٧	%١٦,٣	%١٠,٢	%١٤,٥	%١٤,٧
الثاني: شراء السلع والخدمات	%٣,٢	%٣,٤	%٣,٨	%٣,٦	%٤,٣	%٤,٢
الثالث: الفوائد	%٢٤	%٢٨,٦	%٣٢,٦	%٢٩,٧	%٢٤,٦	%٢٣,٥
الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	%٢١	%٢١,٦	%١٧,٦	%١٢	%١٤,٢	%١٣
الخامس: المصروفات الاخرى	%٤,٦	%٤,٨	%٤,٧	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٦
السادس: شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	%٨,٣	%٧,١	%٨,٧	%١٠	%١٢,٢	%١٤,٥
السابع: حيازة الاصول المالية المحلية والاجنبية	%٠,٩	%١,٢	%١,١	%١,٣	%١,٣	%١,٢
الثامن: سداد القروض المحلية والاجنبية	%٢٠,٨	%١٧,٥	%١٤,٩	%٢٣,٨	%٢٤,٢	%٢٤

<u>ومن العرض السابق يتضح الآتى:</u>

- اتجاه الاهمية النسبية لقيمة الاعتمادات التى وجهت لمتطلبات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الى التناقص مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ انتهاء بالسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث بلغت على التوالى ٢١%، ٢١,٦%، ١٧,٦%، ١٢%،١٤,٢، ١٣%.
- شكلت الاهمية النسبية لقيمة الاعتمادات التى وجهت لمتطلبات الاجور والتعويضات العاملين فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بباقى السنوات النسبة الاكبر حيث بلغت نحو ١٧,١%

على حين بلغت الاهمية النسبية التى وجهت لذات الغرض فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ النسبة الاقل مقارنة بباقى السنوات اذ بلغت نحو ١٠,٢%.

- اتجاه الاهمية النسبية لقيمة الاعتمادات التى وجهت لمتطلبات اعباء الدين الحكومى الى التزايد عاماً بعد عام حيث بلغت نحو ٤٤,٨%، ٤٦,١%، ٤٧,٥%، ٥٣,٥% فى السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ثم انخفاضها في السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١،٢٠٢١/٢٠٢٢ حيث بلغت على التوالي نحو ٤٨,٨%، ٤٧,٥% .

تحرص اللجنة على الوقوف على مدى تأثير أعباء الدين العام (سداد الفوائد + سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية) على الاقتصاد المصرى

هذا ويقاس مدى تأثير الأعباء المسددة عن إجمالي رصيد الدين العام الحكومى من خلال عدد من المؤشرات يتمثل أهمها في الآتى:

نسبة الأعباء المقدر سداده الى الناتج المحلى الإجمالى

وفى هذا الصدد فإنه من المقدر أن تبلغ نسبة أعباء الدين العام في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ للقيمة المقدرة من الناتج المحلى الإجمالى في تلك السنة نحو ١٦,٥% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ١٦,٣% ونسبة فعلية في السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت نحو ١٧,٤%، ١٤,٧%، ١٩%، ١٧% على التوالي.

نسبة الأعباء المقدر سداده الى الاستخدامات

تبين للجنة أنه من المقدر أن تصل نسبة الأعباء المسددة الى الاستخدامات في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ الى نحو ٤٧,٦% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ تبلغ نحو ٤٨,٨% ومقابل نسبة فعلية في السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/ ٢٠١٧، بلغت نحو ٥٣,٥%، ٤٧,٥%، ٤٦%، ٤٤,٨% على التوالي.

نسبة الأعباء المقدر سداده الى إجمالي الأجور وتعويضات العاملين

تبين أنه من المقدر أن تصل نسبة الأعباء المسددة الى إجمالي الأجور وتعويضات العاملين في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ الى نحو ٣٢٤,٧% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ تبلغ نحو ٣٣٤,٧% ونسبة فعلية في السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت على التوالي ٣٥٤,٥، ٢٩١,٩%، ٢٩٣,٧%، ٢٦٢% .

نسبة الفوائد المقدر سداده الى قيمة المصروفات

تبين للجنة أنه من المقدر أن تصل نسبة قيمة الفوائد الى قيمة المصروفات في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٣١,٥% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ٣٣% ونسبة فعلية في السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ٢٠١٧/ ٢٠١٨ ، ٢٠١٦/ ٢٠١٧، بلغت على التوالي ٣٩,٦%، ٣٦%، ٣٥,١%، ٣٠,٦%.

نسبة الأعباء المقدر سداده الى الإيرادات المتاحة (الضرائب+ المنح + الإيرادات الأخرى)

تبين للجنة أنه من المقدر أن تصل نسبة الأعباء المسددة الى قيمة الإيرادات المتاحة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ المقدر لها نحو ١٣٦٥١٥٩ مليون جنيه الى نحو ٨٥,٨% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ٨٧% ونسبة فعلية في السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت على التوالي ١٠٤%، ٨٢,٣%، ٨٥,٨%، ٨٩,٥% .

نسبة الفوائد المقدر سداده الى المتحصلات الضريبية

تبين للجنة أنه من المقدر أن تصل نسبة الأعباء المسددة الى قيمة المتحصلات الضريبية (المقدر لها نحو ٩٨٣٠١٠ مليون جنيه) في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١١٩,٢% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ١١٦,٢% ومقابل نسبة فعلية في السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٨/ ٢٠١٩، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت نحو ١٣٨,٤ ، ٧٢,٤% ، ٦٩,٥%، ٦٨,٥%.

نسبة الأعباء المقدر سداده الى متوسط نصيب الفرد في الداخل[١]

تبين للجنة أنه من المقدر أن يصل متوسط نصيب الفرد في الداخل من قيمة المقدر من الأعباء المسددة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ١١٦٠٩,٧ جنيه مقابل متوسط مقدر للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١١٢١٥,٦جنيه ومتوسط فعلى في السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغ نحو وعلى التوالي ١٠١٣٨ جنيه، ٧٨٥٨ جنيه، ٨٨٩٨ جنيه، ٦٢٠١ جنيه.

---

[١] تم احتساب نصيب الفرد في ضوء وصول عدد سكان مصر في الداخل الى ١٠١ مليون نسمة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ١٠٠ مليون نسمة في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

- تمثلت مصـــادر تمويل المقدر من الاســتخدامات للســنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

المصدر	القيمة	الاهمية النسبية
اعتمادات تمويل بعجز	٢٢٤٠١٧٨,٩	**%٩١**
القروض	٧٩٦٤	**%٠,٣**
المنح	١٠٤١,٢	**%٠,٠٤**
الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص	٩٧٢٢٠,٦	**%٣,٩**
التمويل الذاتي	١١٤٦١٠	**%٤,٦**
الجملة	٢٤٦١٠١٤,٧	**%١٠٠**

ومن العرض السابق يتضح انه من المقرر الاعتماد فى الجانب الأعظم فى تمويل استخدامات الموازنة فى الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على الخزانة العامة (عن طريق العجز) بقيمة تبلغ ٢٢٤٠١٧٨,٩ مليون جنيه بنســـبة ٩١% يليه التمويل الذاتى بقيمة تبلغ نحو ١١٤٦٦٠ مليون جنيه بنسبة ٤,٦% ، يليه الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بقيمة تبلغ نحو ٩٧٢٢٠,٦ مليون جنيه بنسبة ٣,٩%.

ومقارنة بالسنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠١٩/٢٠٢٠ يتضح الآتى:

المصدر	الأهمية النسبية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	الاهمية النسبية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١
اعتمادات تمويل بعجز	**%٩٣,٦**	**%٩٢,٣**
القروض	**%٠,٠٣**	**%٠,٥**
المنح	**%٠,٠١**	**%٠,٠٧**
الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص	**%٣,٦**	**%٣,٥**
التمويل الذاتي	**%٢,٣**	**%٣,٤**

ويتضـح من العرض السـابق انه من المقدر انخفاض الاعتماد على عجز الخزانة العامة فى تمويل اسـتخدامات الموازنة فى السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسـنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩ وازدياد الاعتماد على التمويل الذاتى فى السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسـنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩ **وهو ما تراه اللجنة مؤشراً ايجابياً** من شأنه التخفيف ولو بنسبة ضئيلة عن كاهل الخزانة العامة.

تتولى دواوين عموم المحافظات في حدود السـياسـة العامة والخطة العامة للدولة إدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها.

وفى إطار حرص اللجنة على الوقوف على الاعتمادات التي خصصتها الحكومة لدواوين عموم المحافظات لمباشرة اختصاصاتها.

فقد تبين لها أن قدر لهذه الدواوين اعتمادات مالية في السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لمواجهة مصـروفاتها تبلغ نحو ٤٣٢١٧ مليون جنيه تمثل نحو ٢,٣% من قيمة المقدر من المصـروفات (البالغ قيمتها نحو ١٨٣٧٧٢٢,٧ مليون جنيه) وهذا وقد وزعت تلك الاعتمادات على داووين عموم المحافظات على النحو الآتى:

م	ديوان عام المحافظة	القيمة المقدرة بالمليون جنيه	الأهمية النسبية
١	القاهرة	٤٣٠٣,٤	%١٠
٢	البحيرة	٣٤٥٩,٨	%٨
٣	سوهاج	٢٨٥٠,٣	%٦,٥
٤	قنا	٢٤٩٠,٢	%٥,٧
٥	المنيا	٢٢٨٦,٧	%٥,٢
٦	الإسكندرية	٢٢٦٦,٥	%٥,٢
٧	الشرقية	٢١١٥,٦	%٤,٨
٨	الجيزة	١٩٨٨,٥	%٤,٦
٩	الدقهلية	١٧٩٩,١	%٤,١
١٠	أسيوط	١٧٩٢,٢	%٤,١
١١	الغربية	١٥٩٤,٣	%٣,٦
١٢	الفيوم	١٥٨٩,٦	%٣,٦

١٣	القليوبية	١٤٣٥,٨	%٣,٣
١٤	كفر الشيخ	١٣٧٩,٨	%٣,١
١٥	بنى سويف	١٣٣٠,٦	%٣
١٦	المنوفية	١٢٥٦	%٢,٩
١٧	بورسعيد	١٠٨٧	%٢,٥
١٨	الإسماعيلية	١٠٣٤,٧	%٢,٣
١٩	الأقصر	٩٩٤,٥	%٢,٣
٢٠	البحر الأحمر	٩٦٢,٧	%٢,٣
٢١	الوادى الجديد	٧٩١,٣	%١,٨
٢٢	دمياط	٧٨٩	%١,٨
٢٣	شمال سيناء	٨٥٢,٦	%١,٥
٢٤	أسوان	٨٠٧,٢	%١,٥
٢٥	السويس	٧٣٧,٧	%١,٧
٢٦	جنوب سيناء	٦٤٧,٥	%١,٤
٢٧	مطروح	٥٧٤,٤	%١,٣

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدر استحواذ كل من دواوين عموم محافظات القاهرة والإسكندرية والبحيرة وسوهاج وقنا والمنيا على اعتمادات بنحو ١٧٦٥٦,٩ مليون جنيه تمثل نحو ٤٠,٦% من جملة الاعتمادت المقدر تخصصيها لدواوين عموم المحافظات.

يتضمن هيكل الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة جهات تباشر أنشطة بحثيه بخلاف الجامعات الحكومية قد تأخذ مسمى هيئة أو معهد أو مركز أو أكاديمية.

وقد أنشئت هذه الجهات في الأساس بغرض القيام بأعمال البحث العلمى في مجالات محددة ويسرى على العاملين بهذه الجهات أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية.

- وقد تضمن القانون في مادته الأولى حكما مفاده بأن أنظمة العاملين في هذه الجهات ينبغي أن تكون متفقه مع القواعد الأساسية المقررة لوظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف

المعاونه لها المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ كما يكون للوزير المختص بهذه السلطات والاختصاصات المقررة لوزير التعليم العالى.

هذا ويبلغ عدد هذه الجهات ٢٦ جهة تعادل نسبتها نحو ٤% من عدد الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ البالغ ٦٥٩ جهة.

وفى إطار حرص اللجنة على الوقوف على قيمة الاعتمادات التي خصصتها الحكومة لمقابلة متطلبات هذه الجهات فقد تبين لها أنه قد قدرت قيمة الاعتمادات الموجهة لمقابلة مصروفات الجهات التي تباشر أنشطة بحثية وينطبق عليها أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ١٣٦٦٢,٨ مليون جنيه تعادل نحو ٠,٧% من قيمة الاعتمادات المقدرة لمقابله مصروفات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة لذات السنة، وقد جاءت قيمة الاعتمادات المقدرة لهذه الجهات البحثية على النحو الآتى:

م	اسم الجهة	الوزارة التابعة لها	قيمة الاعتمادات المقدرة بالمليون جنيه	الأهمية النسبية
١	المركز القومى للبحوث	التعليم العالى والدولة للبحث العلمى	٩٦٠,٢	%٦,٨
٢	المعهد القومى للقياس والمعايره	""	١٧٨,٨	%١,٢
٣	معهد بحوث البترول	""	١٧٨,٤	%١,٢
٤	المعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية	""	١٤٢,١	%١
٥	المعهد القومى للعلوم البحار والمصايد	""	٢١٦,٥	%١,٥
٦	مركز بحوث وتطوير الفلزات	""	١٦١,٣	%١,١
٧	معهد بحوث الإلكترونيات	""	٤٣٣	%٣
٨	أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا	""	٦٣١,٨	%٤,٥
٩	الهيئة القومية للاستشعار من بعد وعلوم الفضاء	""	١٦٦,٥	%١,١
١٠	معهد تيودر بلعارس للأبحاث	الصحة والسكان	٢١١,٦	%١,٥
١١	معهد بحوث أمراض العيون	""	١٥٨	%١,١
١٢	الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية	""	٤٧٣٤	%٣٣,٧
١٣	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	التضامن الاجتماعى	٧٩,٤	%٠,٥
١٤	معهد التبين للدراسات المعدنية	التجارة والصناعة	٦٩,٣	%٠,٤
١٥	مركز بحوث الصحراء	الزراعة	٣٥٥,٧	%٢,٥
١٦	مركز البحوث الزراعية	الزراعة	٣٣٢٦,٧	%٢٣,٧
١٧	المركز القومى لبحوث المياه	الموارد المائية والرى	٢٢٣	%١,٥
١٨	المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء	الإسكان والمرافق	١٧٥,٥	%١,٢
١٩	المعهد القومى للنقل	النقل	٦,٨	%٠,٠٤
٢٠	المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسكلية	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٥٠,٤	%٠,٣
٢١	المركز القومى للامتحانات	التربية والتعليم والتعليم الفنى	٣٨,٦	%٠,٢
٢٢	المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية	""	٣٥,٧	%٠,٢
٢٣	هيئة الطاقة الذرية	الكهرباء	٧٤٦,١	%٥,٣
٢٤	المواد النووية	الكهرباء	٣٢٢,٥	%٢,٣
٢٥	معهد التخطيط القومى	التخطيط والتنمية الاقتصادية	٥٤,١	%٠,٣
٢٦	المركز الديموجرافى	""	٦,٨	%٠,٠٤

وفى ضـوء ما تقدم تبين أنه من المقدر اسـتحواذ كل من الهيئة العامة للمسـتشـفيات والمعاهد التعليمية التابعة لوزارة الصـــحة والســـكان، ومركز البحوث الزراعية على نحو ٥٩% من قيمة الاعتمادات المخصـــصـــة للجهات التي تباشـــر أنشـــطة بحثية بقيمة من المقدر أن تبلغ نحو ٨٠٦٠,٧.

- تحرص اللجنة سـنويا على التحقق من ان ما تدرجه الحكومة فى مشـروع الموازنة العامة للدولة من احتياطيات يتفق مع القواعد والمعايير التى حددتها المادة العاشرة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها.

وفى هذا الخصـوص قضـت الفقرة الأولى من المادة المشـار اليها بانه يجوز لاعتبارات خاصـة تفتضـيها المصـلحة العامة للبلاد ان تدرج فى أبواب الاسـتخدامات بالموازنة العامة للدولة اعتمادات اجمالية لبعض الجهات او احتياطيات عامة دون التقيد بالتصـنيفات الاقتصـادية لهذه الأبواب **وذلك لمواجهة الالتزامات الحتمية القومية او الطارئة او المصـــروفات او الالتزامات التى لم يتســـن مراعاتها لدى اعداد مشروع الموازنة او غيرها من الضرورات**.

- كما قضـــت الفقرة الثانية من ذات المادة بان يراعى ان ما يدرج كاحتياطيات عامة لا يتجاوز ٥% من اجمالى اسـتخدامات الموازنة العامة للدولة بدون الفوائد وتوزع هذه الاحتياطيات خلال العام المالى على أبواب وتقسيمات الاستخدامات المختلفة بما فى ذلك الفوائد فى اطار المعايير التى يعرضها وزير المالية على مجلس الوزراء.

وفى هذا الصدد تبين للجنة الآتى:

بلغت قيمة الاحتياطيات التى خصـــصـــتها الحكومة لمقابلة الحالات والظروف الطارئة خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتى لم يتسـن مراعاتها لدى اعداد مشـروع موازنتها نحو ٦٣٣٤٨,٧ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٥٧٠٤٠ مليون حنيه جاءت تقسيمتها موزعة على الأبواب

المصدر	القيمة	الاهمية النسبية
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	٢٧٢٨٣,٩	%٤٣
الباب الثانى: شراء السلع والخدمات	٤٨٣٥,٦	%٧,٦
الباب الثالث: الفوائد	-	-
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٩٩٧٢,١	%١٥,٧
الباب الخامس: المصروفات الأخرى	٦٣٢٢,٨	١٠
الباب السادس: شراء الأصول " الاستثمارات غير المالية"	٩٨٠٦,٧	%١٥,٤
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٥١٢٧,٦	%٨
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والاجنبية	-	

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- مثلت نسبة قيمة المقدر من قيمة الاحتياطيات التى وجهت لتغطية المتطلبات الطارئة التى قد تستجد اثناء السنة المالية للأجور وتعويضات العاملين نحو.٤٣% من قيمة اجمالى المقدر من الاحتياطيات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ويليها كل من المقدر من قيمة الاحتياطيات التى وجهت لتغطية المتطلبات الطارئة التى قد تستجد اثناء السنة المالية لكل من الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والاستثمارات التي بلغت نحو ١٥,٧% ، ١٥,٤% على التوالي مشكلين معاً نحو ٧٤,١% من المقدر من قيمة مجمل الاحتياطيات.

- استيفاء المعايير التى اقرتها الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها المشار اليها من عدم تجاوز قيمة الاحتياطيات ٥% من اجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة بدون الفوائد، حيث بلغت نحو ٣,٣% تم احتسابها على النحو الآتى:

قيمة المقدر من الاستخدامات ٢٤٦١٠١٤,٧ مليون جنيه

يطرح منه قيمة المقدر من الفوائد ٥٧٩٥٨٢,٣ مليون جنيه

النسبة = ١٨٨١٤٣٢,٤ مليون جنيه

المقدر من قيمة الاحتياطيات ÷

نسبة المقدر من قيمة الاستخدامات مطروحاً منه قيمة المقدر من الفوائد

٦٣٣٤٨,٦ مليون جنيه

١٨٨١٤٣٢,٤= ٣,٣%

ثانياً: زيادة المقدر من قيمة الموارد فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر من قيمتها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والمحقق الفعلى لها فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦:

يوضح الجدول الآتى قيمة الموارد على مدار السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١

جدول رقم (٢)

قيمة الموارد على مدار السنوات ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١

(القيمة بالمليون جنيه)

الموارد	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	حساب ختامى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	المقدر في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	المقدر في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغير بين السنتين الماليتين	
							٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
							قيمة التغير	معدل التغير
الباب الأول: الضرائب	٤٦٢٠٠٧,٢	٦٢٩٣٠١,٩	٧٣٦١٢٠,٧	٧٣٩٦٣٢,٥	٩٦٤٧٧٧,٤	٩٨٣٠١٠	١٨٢٣٢,٦	%١,٨
الباب الثانى: المِنح	١٧٦٨٢,٩	٣١٩٣,٨	٢٦٠٨,٥	٥٢٦٢,٨	٢٢٠٩,٤	١٥٤١,٢	(٦٦٨,٢)	(%٣٠,٢)
الباب الثالث: الإيرادات الأخرى	١٧٩٤٩٣,٩	١٨٨٦٣٨,٧	٢٠٣١٨١	٢٣٠٥٣٣,٦	٣٢١٧٦٦,٢	٣٨٠٦٠٧,٨	٥٨٨٤١,٦	%١٨,٢
جملة الإيرادات	**٦٥٩١٨٤**	**٨٢١١٣٤,٤**	**٩٤١٩١٠,٢**	**٩٧٥٤٢٨,٩**	**١٢٨٨٧٥٣**	**١٣٦٥١٥٩**	**٧٦٤٠٦**	**%٥,٩**
المتحصـــلات من الإيرادات ومبيعات الأصول المالية	٥١٨١,٥	١٠٢٦٥,٣	١٦٥٧٥	١٧٦١١,٣	٢١٠٨١,٣	٢٧٣٤٧,٢	٦٢٦٦,٢	%٢٩,٧
الاقتراض وإصـــدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٦٥٣٣٥٠	٧٠٠٢١٢	٦٧٢٥٨٢,٢	٩٢١٢٢١	٩٨٩٦٦٣	١٠٦٨٥٠٨,٤	٧٨٨٤٥,٤	%٧,٩
جملة الموارد	**١٣١٧٧١٥**	**١٥٣١٦١١,٧**	**١٦٣١٠٦٧,٤**	**١٩١٤٢٦١,٢**	**٢٢٩٩٤٩٧**	**٢٤٦١٠١٤,٧**	**١٦١٥١٧,٧**	**%٧**

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق الآتى:

- يبلغ قيمة المقدر تحقيقه من الموارد فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٤٦١٠١٤ مليون جنيه مقابل موارد قدرت قيمتها بنحو ٢٢٩٩٤٩٧ مليون جنيه فى السنة المالية٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرت بنحو ١٦١٥١٧٧ مليون جنيه بنسبة ٧% وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان معدل الزيادة المشار اليه يقل عن معدل الزيادة، في قيمة المقدر من الموارد في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والذى يبلغ نحو ٢٠,٢% والمعدل الفعلى في السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، والذى بلغ نحو ١٧,١% و٢٠١٨/٢٠١٧ والذى بلغ ١٦,٢% و٢٠١٧/٢٠١٦ والذى بلغ نحو ٢١% إلا أنه من ناحية أخرى فقد زاد هذا المعدل عن معدل الزيادة في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ والذى بلغ نحو ٦,٥%.
- تبلغ قيمة المقدر تحقيقه من الايرادات (الضرائب + المنح + الايرادات الاخرى) نحو ١٣٦٥١٥٩ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ايرادات قدرت قيمتها بنحو ١٢٨٨٧٥٣ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرت بنحو ٧٦٤٠٦ مليون جنيه بنسبة ٥,٩% وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان معدل الزيادة المشار اليها يقل عن معدل الزيادة فى قيمة الايرادات التى قدر تحقيقها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والذى بلغ نحو ١٣,٦% ومعدل الزيادة فى قيمة الايرادات المحققة فى السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦ والذى بلغ على التوالى نحو ١٤,٧%، ٣٤,١%، ٢٤,٦% الا انه زاد فى ذات الوقت عن معدل الزيادة فى قيمة الايرادات المحققة فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ والذى بلغ نحو ٣,٤%.
- حقق المقدر من قيمة حيازة الأصول المالية اعلى معدل زيادة فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ اذ يبلغ نحو ٢٩,٧% يليه المقدر من قيمة الايرادات الاخرى اذ بلغ معدل زيادة نحو ١٨,٢%، يليه المقدر من الاقتراض وإصدار الأوراق بخلاف الاسهم بمعدل زيادة بلغ نحو ٨,١% على ثم المقدر من الضرائب بمعدل زيادة نحو ٧,٩% وعلى الجانب الاخر سجل المقدر من قيمة المنح معدل نمو سالب حيث يبلغ نحو ٣٠,٢%
- تمثلت الاهمية النسبية للمقدر من قيم ابواب الموارد على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

الباب	القيمة	الاهمية النسبية
الأول: الضرائب	٩٨٣٠١٠	%٤٠
الثاني: المنح	١٥٤١,٢	%٠,٠٦
الثالث: الايرادات الاخرى	٣٨٠٦٠٧,٨	%١٥,٤
الرابع: المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول المالية	٢٧٣٤٧,٢	%١,١
الخامس: الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم	١٠٦٨٥٠٨,٣	%٤٣,٤
جملة الموارد المقدرة	٢٤٦١٠١٤,٧	%١٠٠

وفى ضوء هذا البيان يتضح ان المقدر من قيمة الاقراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم سيمثل اهم مصدر تمويلى لتغطية الاستخدامات بنسبة تبلغ نحو ٤٣,٤% يليه المقدر من قيمة المتحصلات الضريبية بنسبة تبلغ نحو ٤٠% مشكلين معا نحو ٨٣,٤% من قيمة المقدر من مصادر التمويل يليهما المقدر من متحصلات الايرادات الاخرى بنسبة ١٥,٤%.

ومقارنة بالاهمية النسبية للمقدرمن قيم ابواب الموارد فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ والمحقق الفعلى منها فى السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠٢٠ يتضح الآتى:

الباب	السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦	السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١
الاول: الضرائب	%٣٥	%٤١	%٤٥	%٣٨,٦	%٤١,٩	%٤٠
الثاني: المنح	%١,٣	%٠,٢	%٠,١	%٠,٢	%٠,٠٩	%٠,٠٦
الثالث: الايرادات الاخرى	%١٣,٧	%١٢,٣	%١٢,٤	%١٢	%١٤	%١٥,٤
الرابع: المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول المالية	%٠,٥	%٠,٧	%١	%١	%٠,٩	%١,١
الخامس: الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم	%٤٩,٥	%٤٥,٧	%٤١,٢	%٤٨	%٤٢,٩	%٤٣,٤

وفى ضوء البيانات المشار اليها يتضح انخفاض الاعتماد على الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم كمصدر لتمويل استخدامات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بالمتحصلات الضريبية اذ تم تمويل استخدامات هذه السنة بنحو ٤٥% عن طريق المتحصلات الضريبية وبنحو ٤١,٢% عن طريق الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم، على حين يتضح ارتفاع الاعتماد على الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم كمصدر لتمويل استخدامات السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالمتحصلات الضريبية.

- يمكن تبيان الزيادة في المتحصلات الفعلية في الإيرادات العامة من السنوات المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ الى ٢٠١٩/٢٠٢٠ والمقدر منها في السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢ على النحو الآتى:

السنة المالية	قيمة المتحصلات	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٩١٤٨٨	-	-
٢٠١٦/٢٠١٧	٦٥٩١٨٤	١٦٧٦٩٦	%٢٤,٦
٢٠١٧/٢٠١٨	٨٢١١٣٤,٤	١٦١٩٥٠,٤	%٣٤,١
٢٠١٨/٢٠١٩	٩٤١٩١٠,١	١٢٠٧٧٥,٧	%١٤,٧
٢٠١٩/٢٠٢٠	٩٧٥٤٢٨,٩	٣٣٥١٨,٨	%٣,٤
٢٠٢٠/٢٠٢١	١٢٨٨٧٥٣	٣١٣٣٢٤,١	%٣٢,١
٢٠٢١/٢٠٢٢	١٣٦٥١٥٩	٧٦٤٠٦	%٥,٩

ومن العرض السابق يتضح ان معدل الزيادة المقدر من الإيرادات العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقل كثيراً عن معدل الزيادة في قيمة الإيرادات الفعلية للسنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ الذي بلغ نحو ٢٤,٦%، ٣٤,١%، ١٤,٧% ومعدل الزيادة من قيمة الإيرادات المقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ الذي بلغ نحو ٣٢,١% الا انه يزيد عن معدل الزيادة في الإيرادات المحققة في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ الذي بلغ نحو ٣,٤%.

- يبلغ نسبة تغطية المقدر من قيمة الايرادات (الضرائب – المنح – الايرادات الاخرى) من قيمة المقدر من المصروفات البالغة نحو ١٨٣٧٧٢٢,٧ مليون جنيه وذلك بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧٤,٢% مقابل نسبة مقدره للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ٧٥,٢% ونسبة محققة بلغت نحو ٦٩,٦%، ٦٦,٨%، ٦٤,٣%، ٦٠%، للسنوات المالية٢٠١٩/٢٠٢٠ ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧.
- يبلغ نسبة تغطية المقدر من قيمة الايرادات (الضرائب – المنح – الايرادات الاخرى) من المقدر من قيمة الاستخدامات البالغة نحو ٢٤١١٠١٤,٧ مليون جنيه وذلك بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٥,٤% مقابل نسبة مقدره للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ٥٦% ونسبة محققة بلغت نحو٥٢%، ٥٩%، ٥٤,٢%، ٥٠% للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦.
- يبلغ نسبة المقدر من قيمة الإيرادات مقارنة بالمقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٩,٢% مقابل ١٨,٨%، (مقدره) للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ونحو ١٦,٨%، ١٧,٧%، ١٨% للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧ .

ثالثاً: ارتفاع القيمة المطلقة للمقدر من العجز النقدى للسنة المالية٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمته المقدره فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠:

حددت المادة الثامنة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته طريقة حساب قيمة العجز او الفائض النقدى على النحو الآتى:

العجز أو الفائض النقدى = الفرق بين المصـــــروفات والايرادات هذا وقد قدرت قيمة العجز النقدى للســـــنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٧٢٥٦٣,٧ مليون جنيه مقابل عجز نقدى قدرت قيمته للســـــنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٤٢٤٤٢٤,٩ مليون جنيه بزيادة بلغت قيمتها نحو ٤٨١٣٨,٨ مليون جنيه بنسبة ١١,٣% وترصد اللجنة الآتى:

تزايد القيمة المطلقة للعجز النقدي سنويا باستثناء السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالسنة المالية التى سبقتها وذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـان	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	حساب ختامى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	المقدر السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	المقدر السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغير بين السنتين الماليتين	
							٢٠٢١/٢٠٢٠ قيمة التغير	٢٠٢٢/٢٠٢١ معدل التغير
المصروفات	١٠٣١٩٣٨,٨	١٢٤٤٤٠٧,٨	١٣٦٩٨٦٩,٩	١٤٣٤٧٢٣	١٧١٣١٧٧,٩	١٨٣٧٧٢٢,٧	١٢٤٥٤٤,٧	%٧,٢
الإيرادات	٦٥٩١٨٤,٠	٨٢١١٣٤,٤	٩٤١٩١٠,١	٩٧٥٤٢٨,٩	١٢٨٨٧٥٣,٠	١٣٦٥١٥٩	٧٦٤٠٦	%٥,٩
العـجـز النقدى	٣٧٢٧٥٤,٨	٤٢٣٢٧٣,٤	٤٢٧٩٥٩,٨	٤٥٩٢٩٤,١	٤٢٤٤٢٤,٩	٤٧٢٥٦٣,٧	٤٨١٣٨,٨	%١١,٣

- فى ضـوء البيانات السـابقة يمكن تتبع التطور الذى لحق بالقيمة المطلقة للعجز النقدى للســـنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١وذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	قيمة العجز النقدي	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٢٦٣٥٥,٧	٥٨٢٤٦,٦	%٢١,٧
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٧٢٧٥٤,١	١٠٤٦٤٧,٨	%١٤,٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٤٢٣٢٧٣,٤	٥٠٥١٦,٥	%١٣,٦
٢٠١٩/٢٠١٨	٤٢٧٩٥٩,٨	٤٦٨٦,٤	%١,١
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٥٩٢٩٣,٩	٤٦٨٦,٤	%٨,٥
٢٠٢١/٢٠٢٠	٤٢٤٤٢٤,٩	(٣٤٨٦٩)	(%٧,٦)
٢٠٢٢/٢٠٢١	٤٧٢٥٦٣,٧	٤٨١٣٨,٨	%١١,٣

- انخفاض نسبة المقدر من قيمة العجز النقدى الى المقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٦,٧% مقابل نسبة مقدره للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٦,٢% وقيمة فعلية بلغت فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، نحو ٧,٩%، ٨,٦%، ٩,٥%، ١٠,٧%.
- انخفاض نسبة العجز النقدى المقدر للمصروفات المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٢٥,٧% مقارنة بنسبة فعلية فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، بلغت نحو ٣٢%، ٣١,٢%، ٤٤%، ٣٦,١%، وارتفاعها مقارنة بنسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٢٤,٧%.

انخفاض نسبة العجز النقدى المقدر للإيرادات المتاحة المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ الى نحو ٣٤,٦% مقارنة بالسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث بلغت على التوالي نحو ٤٧%، ٤٥,٤%، ٥١%، ٥٦,٥% وارتفاعها مقارنة بنسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث تبلغ نحو ٣٣%.

مثلت قيمة تغيير المتأخرات (الديون المستحقة للحكومة) في ٢٠١٩/٦/٣٠ البالغة نحو ٤٣٧٦٣٥,٩ مليون جنيه نحو ٩٢,٦% من قيمة العجز النقدى المقدر في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

رابعا : ارتفاع القيمة المطلقة المقدرة للعجز الكلى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالقيمة المطلقة المقدرة في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠

حددت المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته طريقة حساب قيمة العجز أو الفائض الكلى على النحو الآتى:

العجز أو الفائض النقدى مضافاً أو مطروحاً منه صافى الحيازة من الأصول المالية (الفرق بين حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية) المنصوص عليها في الباب السابع من الاستخدامات والمتحصلات من الأقراض ومنتجات الأصول المالية المالية المنصوص عليها في الباب الرابع من الموارد وبمراعاة استبعاد حصيلة بيع الأصول غير المالية).

هذا وقد قدرت قيمة العجز الكلى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤٧٥٥٠٨,٤ مليون جنيه مقابل عجز كلى قدرت قيمته بنحو ٤٣٤٠٩٣,٦ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة مقدرة تبلغ قيمتها نحو ٤١٤١٤,٨ مليون جنيه بنسبة ٩,٥%.

ويوضح الجدول التالى المقدر من قيمة العجز الكلى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ والمقدر للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وللسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦	السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغيير بين السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١	
							قيمة التغير	معدل التغير
العجز النقدى	٣٧٢٧٥٤,٩	٤٢٣٢٧٣,٤	٤٢٧٩٥٩,٨	٤٥٩٢٩٤	٤٢٤٤٢,٩	٤٧٢٥٦٣,٧	٤٨١٣٨,٨	%١١,٣
مضاف إليه صافى حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلة	١٢٠١٤,١	١٩٥٧١,٧	١٨٥٦٦	٢١٠٩١,٩	٣٠٧٥٠	٣٠٢٩٢	(٤٥٨)	(%١,٤)
متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصلة الخصصة	٥٠٨١,٩	١٠٢٦٥,٣	١٦٥٧٥	١٧٦١١,٤	٢١٠٨١,٣	٢٧٣٤٧,٣	٦٢٦٦,٢	%٢٩,٧
صافى حيازة الأصول المالية	٦٨٣٢,٦	٩٣٠٦,٤	١٩٩١	٣٤٨٠,٧	٩٦٦٨,٧	٢٩٤٤,٧	(٦٧٢٤)	%٦٩,٥
العجز الكلى	٣٧٩٥٨٧,٥	٤٣٢٥٧٩,٨	٤٢٩٩٥٠,٨	٤٦٢٧٧٤,٦	٤٣٤٠٩٣,٦	٤٧٥٥٠٨,٤	٤١٤١٤,٨	%٩,٥

ومن بيانات الجدول السابق يمكن تتبع التطور الذى لحق بالقيمة المطلقة للعجز الكلى سواء بالنسبة لفعليتها على مدار السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ أو بالنسبة للمقدر منها في السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢ وذلك على النحو الآتى:

السنة المالية	قيمة العجز الكلى	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٥/٢٠١٦	٣٣٩٤٩٥	-	-
٢٠١٦/٢٠١٧	٣٧٩٥٨٧,٥	٤٠٠٩٤,٥	%١١,٨
٢٠١٧/٢٠١٨	٤٣٢٥٧٩,٨	٥٢٩٩٠,٣	%١٤
٢٠١٨/٢٠١٩	٤٢٩٩٥٠,٨	(٢٦٢٩)	(%٠,٦)
٢٠١٩/٢٠٢٠	٤٦٢٧٧٤,٦	٣٢٨٢٣,٨	%٧,٦
٢٠٢٠/٢٠٢١	٤٣٤٠٩٣,٦	(٢٨٦٨١)	(%٦,١)
٢٠٢١/٢٠٢٢	٤٧٥٥٠٨,٤	٤١٤١٤,٨	%٩,٥

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- حدوث زيادة في القيمة المطلقة للعجز الكلى في السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢١/٢٠٢٢ (مقدره).
- حدوث انخفاض في القيمة المطلقة للعجز الكلى في السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠٢٠/٢٠٢١ (مقدرة).

ومن ناحية تبين للجنة الآتى:

- انخفاض النسبة المقدرة للعجز الكلى مقارنة بالمقدر من الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ الى نحو ٦,٧%، مقارنة بتلك النسبة في السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث بلغت على التوالي نحو ٧,٨%، ٨,٢%، ٩,٨%، ١٠,٩% وارتفاعها مقارنة بالنسبة المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ حيث تبلغ نحو ٦,٣%.
- انخفاض نسبة القيمة المطلقة المقدرة للعجز الكلى في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالقيمة المقدرة للموارد في ذات السنة الى ١٩,٣% مقابل نسبة فعلية للسنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث بلغت على التوالي نحو ٢٤%، ٢٦%،

٢٨,٢%، ٢٨,٨% وهو ما يعد مؤشراً إيجابيا وارتفاعها مقارنة بالنسبة المقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ١٨,٩%.

- انخفاض القيمة المقدرة لصافى حيازة الأصول المالية في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها الفعلية في السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث تبلغ على التوالي ٣٤٨٠,٥ مليون جنيه، ٩٣٠٦,٤ مليون جنيه ٦٨٣٢,٦ مليون جنيه وانخفاضها مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث تبلغ نحو ١٩٩١ مليون جنيه وبالمقدر لها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٩٦٦٨,٧ مليون جنيه.

الجزء الثانى

النتائج التفصيلية لتحليل اللجنة

لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

على مستوى التقسيم الاقتصادى للاستخدامات والموارد

أولاً: الاستخدامـــات

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

قدر نفقات لمواجهة متطلبات أجور وتعويضـــات العاملين بالجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٣٦١٠٥٠ مليون جنيه مقابل نفقات قدرت لهذا الغرض للســـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٣٣٥٠٠٠ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٢٦٠٥٠ مليون جنيه بنسبة ٧,٧%.

وهذه النســـبة تقل عن نســـبة الزيادة فى الأجور وتعويضـــات العاملين فى الســـنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، والتى بلغت على التوالى نحو ١٦% (مقدره)، ٨,٥ %، ١٠,٨ %، الا انها من ناحية أخرى تزيد هذه النسـبة عن نسـبة الزيادة للسـنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٥/٢٠١٦، والتي بلغت نحو ٦,٤%، ٥,٥% ، ٧,٦% .

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جينه

السنة المالية	المخصص للباب	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٤/٢٠١٥	١٩٨٤٦٨	-	-
٢٠١٥/٢٠١٦	٢١٣٧٢١	١٥٢٣٥	%٧,٦
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٢٥٥١٢,٦	١١٧٩١,٣	%٥,٥
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٤٠٠٥٣,٩	١٤٥٤١,٣	%٦,٤
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٦٦٠٩١,١	٢٦٠٣٧,٢	%١٠,٨
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٨٨٧٧٣,٢	٢٢٦٨٢,٢	%٨,٥
٢٠٢٠/٢٠٢١	٣٣٥٠٠٠	٤٦٢٢٧	%١٦
٢٠٢١/٢٠٢٢	٣٦١٠٥٠	٢٦٠٥٠	%٧,٧

- تتوزع قيمة المقدر من النفقات التى خصـــصـــت لمتطلبات مجموعات الأجور وتعويضـــات العاملين للسنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢ على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١		السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢		التغير بين السنتين الماليتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
الأجور والبدلات النقدية والعينية	٢٥١٠٤٤,٤	%٧٥	٢٧٠٧٤٣,٦	%٧٥	١٩٦٩٩,٢	%٧,٨
المزايا التأمينية	٣٦٧١٦,١	١٠,٩ %	٣٩٢٠,٦	%١٠,٨	٢٤٨٥	%٦,٨
الأجور الاجمالية والاحتياطيات العامة	٤٧٢٣٩,٥	١٤,١ %	٥١١٠٤,٨	%٤,٢	٣٨٦٥	%٨,٢
الجملة	**٣٣٥٠٠٠**	**١٠٠ %**	**٣٦١٠٥٠**	**%١٠٠**	**٢٦٠٥٠**	**%٧,٧**

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- زيادة المقدر من قيمة النفقات المخصصة لمجموعات الأجور وتعويضات العاملين للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

بالنسبة للأجور والبدلات النقدية والعينية:

تتوزع قيمة المقدر من بنود مجموعة الأجور والبدلات النقدية والعينية للسنتين الماليتين ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٠ على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التقديرين لسنتين الماليتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
الوظائف الدائمة	٨٦٣٢٥	٣٤,٣%	٨٩٧٤٠	٣٣,١%	٣٤١٦	٤%
الوظائف المؤقتة	٦٠٣٦	٢,٤%	٦٧٦٥	٢,٣%	٧٢٩	١٢,١%
المكافآت	١٠٥١٢٩	٤١,٩%	١١٩٣٩٩	٤٤,١%	١٤٢٦٩	١٣,٦%
بدلات نوعية	٣٢٦٥٨	١٣,١%	٣٣٤٣١	١٢,٣%	٧٧٣	٢,٤%
مزايا نقدية	١٢٨٨٨,٣	٥%		٤,٦%	(٢١٨)	(١,٧%)
مزايا عينية	٨٠٠٨	٣,٢%	٨٧٣٨	٣%	٧٣٠	٩,١%
الجملة	٢٥١٠٤٤,٤	١٠٠%	٢٧٠٧٤٣,٦		١٩٦٩٩,٢	٧,٨%

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- زيادة قيمة المقدر لبنود مجموعة الأجور والبدلات النقدية والعينية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمة المقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فيما عدا المزايا النقدية وقد سجل المقدر من قيمة المكافآت اعلى معدل زيادة مقارنة بباقى المقدر لقيمة باقى البنود بنسبة ١٣,٦% يليه الوظائف المؤقتة بنسبة ١٢,١% ثم المزايا العينية بنسبة ٩,١%، ثم الوظائف الدائمة بنسبة ٤%، ثم البدلات النوعية بنسبة ٢,٤%.
- سجل قيمة المقدر من بند المكافآت للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ النسبة الأكبر من حيث الأهمية النسبية مقارنة بباقى البنود حيث بلغت نحو ٤٤,١% بقيمة قدرت بنحو ١١٩٣٩٩ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت لذات البند فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١٠٥١٢٩ مليون جنيه بنسبة ٤١,٩% يليه بند الوظائف الدائمة بقيمة قدرت بنحو

٨٩٧٤٠ مليون جنيه بنسبة ٣٣,١% مقابل قيمة قدرت لذات البند فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٨٦٣٢٥ مليون جنيه بنسبة ٣٤,٣%.

ومن ثم يصبح جملة قيمة المقدر للاعتمادات التى خصصت لمقابلة متطلبات البندين فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٠٩١٣٩ تعادل نسبتها نحو ٧٧,٢% من جملة المقدر لقيمة المجموعة فى تلك السنة مقابل نحو ١٩١٤٥٤ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تعادل نسبتها نحو ٧٦,٢%.

- ومقارنة بقيمة المقدر من النفقات التى خصصت لمقابلة متطلبات الأجور والبدلات النقدية والعينية للسنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩ يتضح الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	الاعتمادات المخصصة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٧/٢٠١٦	١٨١٢٤٥	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	١٩٥٣٦٠	١٤١١٥	%٧,٧
٢٠١٩/٢٠١٨	٢١٧٥٩٢	٢٢٢٣٢	%١١,٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٣٦٥٦١,٢	١٨٩٦٩,٢	%٨,٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٥١٠٤٤,٤	١٤٤٨٣,٢	%٦,١

ومن البيان السابق يتضح زيادة نسبة المقدر من قيمة النفقات التى خصصت لمقابلة متطلبات الأجور والبدلات النقدية والعينية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠ (مقدرة) ٢٠١٨/٢٠١٧ وانخفاضها بالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨.

- سجل المقدر من قيمة بعض أنواع البنود للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ انخفاضاً مقارنة بالمقدر لقيمتها للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	قيمة المقدر من النقص
المكافآت الشاملة (خبراء وطنين)	٣٩,٨	٣٩,٢	٠,٦
تكاليف حافز الاثابة	٥٢٨٧,٢	٥١٩٤,٣	٩٢,٩
حافز جذب العمالة	١٦٧٨,٢	١٦٣٢,٣	٥٥
مكافات التدريس	٧٥٢,٧	٧٣٠,١	٢٢,٦
الريادة العلمية والاجتماعية	٥٠٦,٨	٤٩٨,٧	٨,١
مكافآت البحوث الأكاديمية والتطبيقية	٥٩٨,٤	٥٩٦,٦	١,٨
مكافآت التصحيح	٤٠٠,٤	٣٨٥,٨	١٤,٦
تكاليف حافز إثابة إضافى	١٩١٢,٥	١٨٢٨,٣	٨٤,٢
حافز البحوث	٢٢٤١	٢٣١١,٩	٨٤,٢
الحافز التعويضى لتطبيق القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥	١٤٨١,٧	١٣٤٤,٨	١٣٩,٩
بدل تمثيل لموظفين بالخارج	٤٩,٣	٣٩,٧	٩,٦
بدل تمثيل لموظفين فنيين	٢,٩	٢,٨	٠,١
بدل عدوى ووقاية من الأشعة	٢٠٠,٥	١٩٨,٦	
بدل تفرغ للمهندسين	٨,١	٧,٥	٠,٦
بدل تفرغ للمهندسين الزراعين	٤٠,٣	٣٦,٢	٤,١
بدل تفرغ للأطباء البيطريين	٥	٤,٦	٠,٤
بدل تفرغ للتجاريين	٤,٤	٤,١	٠,٣
بدل صيارف وتحصيل	٣,١	٢,٩	٠,٢
بدل خطر	١٦١٠,٣	١٥٩٨,٥	١١,٨
بدل إقامة بالجهات التابعة	٤٣٣,٧	٤٢٥,٢	٨,٥
بدل سكن	٤٤,٧	٣٨,٤	٦,٣
بدل اعتماد (معلمين)	١١١١١,١	١٠٧٧٠,٤	٣٤٠,٧
بدلات مختلفة	٥٩٨٨,١	٥٨٠٣,٨	١٨٤,٣
علاوة اجتماعية	١٢٣,٣	١١٩	٤,٣
علاوة اجتماعية اضافية	١١٩,٥	١١٣,٦	٥,٩
العلاوات الخاصة	٣١٢٤,٧	٢٧٦٣	٣٦١,٧
المنحة الشهرية	٣٥٠,٩	٣٤٠,١	١٠,٨
علاوة الحد الأدنى	١٨٦,٩	١٧١,٣	١٥,٦
علاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين	٦٠٧٥	٥٧١٤,٦	٣٦٠,٤

ومن العرض السابق يتضح انخفاض قيمة المقدر من بعض أنواع البنود المحفزة على الأداء المتمثلة في مكافآت التدريس ومكافآت الريادة العلمية والاجتماعية، ومكافآت البحوث الأكاديمية والتطبيقية وتكاليف حافز إثابة إضافى حافز الجودة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنه بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

بالنسبة للمزايا التأمينية:

تتوزع القيمة المقدرة للمزايا التأمينية التى تتحملها الخزانة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفق بنودها مقارنة بالقيمة المقدرة لها للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التقديرين للسنتين الماليتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
حصة الحكومة فى صندوق التامين الاجتماعى الحكومي	٢٩١٧٦	%٧٩,٤	٣٠١٨٧,١	%٧٧	١٠١١,١	%٣,٤
التامين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة	٢٧١٦٧	%٧٣,٩	٢٧١٩٨,٨	٦٩,٣ %	٣١,٨	%٠,١
حصة الحكومة في اشتراكات نظام المكافآت	١٣٩٧	%٣,٨	٢٧٧٠,٣	%٥,٧	٨٧٣,٩	%٦٢,٥
تكاليف مساهمة الحكومة فى التامين على العاملات فى إجازة لرعاية أطفالهن	٦١١,٥	%١,٦	٧١٨	%١,٨	١٠٦,٥	%١٧,٤
مزايا تأمينية أخرى	٧٥٤٠	%٢٠,٦	٩٠١٤,٥	%٢٣	١٤٧٤	%٩,٥
التامين ضد المرض	٥٣٢١	%١٤,٤	٦١٠٠,١	١٥,٥ %	٧٧٩,٥	%١٤,٦
التامين ضد إصابة العمل	٢٠٨٩	%٥,٦	٢٧١٩	%٦,٩	٦٣٠	%٣٠,١
التامين ضد المرض (تامين صحى شامل)	٨٩,٧	%٠,٢	١٤٦,٤	%٠,٣	٥٦,٧	%٦٣,٢
التامين ضد إصابة العمل (تامين صحى شامل)	٤٠,٥	%٠,١	٤٨,٩	%٠,١	٨,٤	%٢٢
الجملة	٣٦٧١٦,١	%١٠٠	٣٩٢٠١,٦	%١٠٠	٢٤٨٥	%٦,٨

ومن البيان السابق يتضح ارتفاع قيمة المقدر لبنود المزايا التأمينية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فضلا عن وجود تقارب ملحوظ فى قيمة الأهمية النسبية لاغلب لهذه البنود.

ومقارنة بالسنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠ يتضح الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٣١٨٤	-	-
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٦٧٤٢	٣٥٥٨	%١٥,٣
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٠٥٢٠	٣٧٧٨	%١٤,١
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٢٩٨١	٢٤٦١	%٨
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٦٧١٦	٣٧٣٥	%١١,٣

ومن العرض السابق يتضح انخفاض نسبة قيمة المقدر من النفقات المخصصة للمزايا التأمينية فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالسنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ وارتفاعها مقارنة بالمقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

فيما يتعلق بالأجور الاجمالية والاحتياطيات العامة

فيما يتعلق بالأجور الاجمالية:

يقصد بالاجور الاجمالية بتلك النفقات التى تخصص لمقابلة متطلبات أجور الجهات التى تدرج موازناتها رقماً واحداً فى الموازنة العامة للدولة فى ضوء القوانين المنظمة لذلك هذا وقد بلغت قيمة المقدر من تلك النفقات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٣٨١٦,٩ مليون جنيه مقابل نحو نفقات قدرت لهذا الغرض للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢١٩٦١,٥ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ١٨٥٥,٤ مليون جنيه بنسبة ٨,٤% مقابل نسبة زيادة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٤,١% ونسبة زيادة فعلية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ٧,١% ونسبة نقص فعلية فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغت نحو ١,٦% ونسبة زيادة نقص في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغت نحو ١٦,١%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	النفقات المخصصة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١٠٨٤	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	١٧٦٤,٦	(٣٤٠٩,٤)	(%١٦,١)
٢٠١٩/٢٠١٨	١٧٩٦٠,٣	٢٨٥,٧	%١,٦
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٩٣٢١	١٣٧٥,٧	%٧,١
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢١٩٦١,٥	٢٧٣٠,٥	%١٤,١
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٣٨٨,٩	١٨٥٥,٤	%٨,٤

فيما يتعلق بالاحتياطيات العامة:

يقصد بالاحتياطيات العامة كما سبق القول تلك النفقات التى يتم تخصيصها لمواجهة أى ظروف او مستجدات قد تطرأ اثناء السنة المالية لم يتم اخذها فى الحسبان عند وضع مشروع الموازنة هذا وقد بلغت قيمة المخصصات التى قدرت لمواجهة أى متطلبات او مستجدات جديدة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتتعلق بالأجور وتعويضات العاملين نحو ٢٧٢٨٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢٥٢٧٨ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة تبلغ نحو ٢٠٠٦ مليون جنيه بنسبة ٧,٣%.

ومما هو جدير بالذكر ان موازنات السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ خلت من أى اعتمادات خصصت كاحتياطيات عامة للأجور.

في ضوء اهتمام اللجنة بأوضاع العاملين في الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة فقد طلبت في الاجتماع الذى عقدته في ٢٠٢١/٤/٢٧، لنظر ومناقشة الاعتمادات الموجهه لأجور العاملين في ضوء القرارات التي اتخذتها الحكومة لتحسين دخول العاملين من ممثلي الحكومة، موافاتها بالآتى:

- البيانات التفصيلية بإعداد العاملين بالجهات الداخله في الموازنة.
- البيانات التفصيلية الخاصة بالمقدر من الاعتمادات المخصصة لمكافآت الامتحانات وقواعد صرفها.
- القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى للأجور في الفترة السابقة والخاصة بأوضاع العاملين بالدولة.

فضلا عن ذلك فقد طالبت الحكومة في اجتماعها الذى عقدته في ٢٠٢١/٤/٢٨ لنظر ومناقشة الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم بضرورة إيجاد الحلول المناسبة للمعلمين البالغ عددهم ٣٦ ألف معلم الذين تم اختيارهم وفق مسابقة عامة تم تعليقها فيما بعد نظراً لنفاذ الاعتمادات الخاصة بصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية لذمه صرف رواتب هؤلاء المعلمين.

الباب الثاني: **شراء السلع والخدمات**:

تبلغ قيمة المقدر من النفقات المخصصة لشراء السلع والحصول على الخدمات فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٣٨٨٩ مليون جنيه مقابل نفقات قدرت لذات الغرض فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١٠٠٢٠٠مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٣٦٨٩ مليون جنيه بنسبة ٣,٧%.

وهذه النسبة تقل عن نسب الزيادة فى قيمة تلك المخصصات على مدار السنوات المالية٢٠٢١/٢٠٢٠ ،٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، والتى بلغت على التوالى نحو ٤٣,٤%، ١٢%، ١٧,٥%، ٢٥,١%، ١٩%، ١٤%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	٣١٢٧٦	–	
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٥٦٦٢	٤٣٨٦	%١٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٢٤٥٠,١	٦٧٨٨,١	%١٩
٢٠١٨/٢٠١٧	٥٣٠٨٩,٢	١٠٦٣٨,١٢	%٢٥,١
٢٠١٩/٢٠١٨	٦٢٣٦٥,٤	٩٢٧٧,٢	%١٧,٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	٦٩٨٧١	٧٥٠٥,٦	%١٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٠٠٢٠٠	٣٠٣٢٩	%٤٣,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٠٣٨٨٩	٣٦٨٩	%٣,٧

- تبلغ قيمة المقدر من النفقات المخصصة لشراء السلع والحصول على الخدمات في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١,٥% من الناتج المحلى الإجمالى المقدر لذات السنة مقابل ذات النسبة في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ونحو ٥,٧% من المقدر من قيمة المصروفات، ٤,٢% من المقدر من الاستخدامات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- توزعت قيمة المقدر من مجموعات الباب خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٠ على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		التغيير بين السنتين الماليتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
السلع	٥٧٢٥٨,٩	%٥٥,٢	٥٢٨٣٤	%٥٢,٧	٤٤٠٤,٩	%٨,٣
الخدمات	٤٠٩٢,٣	%٣٩,٣	٤١٥٨٩	%٤١,٥	(٦٩٦,٧)	(%١,٦)
شراء السلع والخدمات الإجمالية والاحتياطيات العامة	٥٧٣٧,٨	%٥,٥	٥٧٧٧	%٦,٨	٣٩,٢	%٠,٦
الجملة	١٠٣٨٨٩	%١٠٠	١٠٠٢٠٠	%١٠٠	٣٦٨٩	%٣,٧

ومن البيان السابق يتضح ارتفاع قيمة المقدر من مجموعة السلع فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، فضلا عن مجموعة شراء السلع والخدمات الإجمالية والاحتياطيات العامة وانخفاض قيمة المقدر من الخدمات.

وبمقارنه معدل التغير في السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٢/٢٠٢١ يتضح ارتفاع معدل التغير لكل مجموعات الباب بالزيادة في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك على النحو الآتى:

البيان	معدل التغير في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	معدل التغير في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١
السلع	%٣٢,٧	%٨,٣
الخدمات	%٣٣,٢	(%١,٦)
شراء السلع والخدمات الإجمالية والاحتياجات العامة	%٤٧,٢	%٠,٦

<u>بالنسبة للمقدر من قيمة نفقات الصيانة:</u>

تبلغ قيمة المقدر من النفقات المخصصة لصيانة أصول وممتلكات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢٤٦٠ مليون جنيه ، مقابل نفقات خصصت لهذا

الغرض فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١٤١٣٤ مليون جنيه بنقص يبلغ نحو ١٦٧٤ مليون جنيه بنسبة ١١,٨%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٠٤٧	–	
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٩٣٩	٨٩٢	%١٨
٢٠١٧/٢٠١٦	٥٧٨٥	٨٤٦	%١٧,١
٢٠١٨/٢٠١٧	٧٤٢٥,٢	١٦٤٠,٤	%٢٨,٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٨٠٤٥	٦١٩,٢	%٨,٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	٩٨٠٧	١٧٦٢,٢	%٢٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٤١٣٤	٤٣٢٧	%٤٤,١
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٢٤٦٠	(١٦٧٤)	(%١١,٨)

ومما هو جدير بالذكر أن قيمة المقدر من النفقات المخصصة للصيانة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تعادل نحو ٣٠,٤% من قيمة المقدر من النفقات المخصصة لمجموعة الخدمات مقابل ٣٠,٤% للمقدر من قيمتها مقارنة بالنفقات المخصصة لمجموعه الخدمات في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ومن البيان السابق يتضح أن معدل التغير في قيمة المقدر من نفقات الصيانة قد جاء بالسالب في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنوات المالية التي سبقتها وهو أمر يستلزم إعادة النظر في هذا الخصوص بحسبان أن الصيانة هي الدخل الأساسى للحفاظ على أصول الحكومة ورفع كفاءة تشغيلها في ضوء ما تكشف للجنة من حاجة العديد من مرافق الجهات الحكومة لمزيد من الصيانة.

بالنسبة للمقدر من قيمة نفقات النشر والاعلان والدعاية والاستقبال:

تبلغ قيمة المقدر من النفقات المخصصة للنشر والاعلان والدعاية والاستقبال للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤٨٤,٢ مليون جنيه مقابل نفقات خصصت لهذا الغرض للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١١٧٠,٨ مليون جنيه بنقص يبلغ قيمته نحو ٦٨٦,٦ مليون جنيه بنسبة ٥٨,٦%.

مقابل نسبة زيادة فعلية فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ٥,٢% ونسبة زيادة بلغت فعلياتها فى السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، نحو ٣٥,٧%، ١٩٠,٥%، ٣٣% ومعدل زيادة مقدرة في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١٦٥% فى الوقت الذى شهد مقدار التغير فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ معدل نمو سالب بلغ ٥٢,٧%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	١٥٦	–	
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٣٣	٧٧	%٣٣
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٧٦	٤٤٤	%١٩٠,٥
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٢٠,١	(٣٥٦,٥)	(%٥٢,٧)
٢٠١٩/٢٠١٨	٤٣٤,٥	١١٤,٤	%٣٥,٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٥٧,٣	٢٢,٨	%٥,٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	١١٧١	٧١٣,٧	%١٦٥
٢٠٢٢/٢٠٢١	٤٨٤,٢	(٦٨٦,٦)	(%٥٨,٦)

وترى اللجنة ان انخفاض معدل الزيادة فى هذا النوع من النفقات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ **يعد مؤشراً ايجابياً** تطلب من الحكومة استمراره فى موازنات السنوات المالية القادمة فضلاً من توجيهه فى أغراض خُصصت من اجله وبما يحقق اهداف الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة التى وردت فى القوانين والقرارات المنظمة.

بالنسبة للمقدر من قيمة تكاليف البحوث والتطوير وتدريب العاملين:

تبلغ قيمة المقدر من تكاليف البحوث والتطوير وتدريب العاملين للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٨٥٢,٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢١٢٨,٥ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنقص بلغت قيمته نحو ٢٧٦,١ مليون جنيه بنسبة ١٣% مقابل معدل زيادة قدر بنحو ٥١٤% للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ومعدل زيادة فعلى بلغ فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، بنحو ٩%، ١٥,٦%، ٧٦,٢%، ١٠,٦%، ٢٢,٥%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٤/٢٠١٥	١٨٢	–	
٢٠١٥/٢٠١٦	١٤١	٤١	%٢٢,٥
٢٠١٦/٢٠١٧	١٥٦	١٥	%١٠,٦
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٧٥	١١٩	%٧٦,٢
٢٠١٨/٢٠١٩	٣١٨	٤٣	%١٥,٦
٢٠١٩/٢٠٢٠	٣٤٦,٧	٢٨,٧	%٩
٢٠٢٠/٢٠٢١	٢١٢٩	١٧٨٢,٣	%٥١٤
٢٠٢١/٢٠٢٢	٨٥٢,٤	(٢٧٦,١)	(%١٣)

وفى ضوء ما سبق يتضح ان اكبر معدل زيادة فى قيمة متطلبات البحوث والتطوير وتدريب العاملين فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ اذ بلغ ٥١٤% ، مقارنة بمعدل الزيادة الفعلى فى السنوات المالية٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٥/٢٠١٦.

وفى ضوء ما تقدم ترى اللجنة أن انخفاض المقدر من قيمة تكاليف البحوث والتطوير وتدريب العاملين في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالمقدر لها في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، يعد مؤشراً سلبيا نظرا لما تؤدية خدمات الأبحاث والتجارب من دور فعال في بناء اقتصاد المعرفة وهو يستلزم إعادة النظر بشأنه.

بالنسبة للمقدر من قيمة نفقات تنفيذ الاحكام القضائية:

تبلغ قيمة المقدر من النفقات المخصصة لتنفيذ الاحكام القضائية التى من المتوقع صدورها ضد الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بنحو ٧٨٣ مليون جنيه مقابل نفقات قدرت قيمتها لذات الغرض فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٣٢٥ مليون جنيه بزيادة بلغت ٤٥٨ مليون جنيه بنسبة ١٤١% مقابل معدل زيادة فعلية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بلغ نحو ٢٤,٣% ومعدل زيادة فعلى بلغ نحو ٦٧,١%، ٣٧٦,١%، ١٣,٨% للسنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٥/٢٠١٦ ونحو ٢,٧% (مقدر) للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ ومعدل نمو سالب بلغ فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٥,٢%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	٢١٠	-	
٢٠١٦/٢٠١٥	١٨١	(٢٩)	%١٣,٨
٢٠١٧/٢٠١٦	١٧٢	(٩)	(%٥,٢)
٢٠١٨/٢٠١٧	٨١٩	٦٤٧	%٣٧٦,١
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٦٩	٥٤٩,٥	%٦٧,١
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٣٤,١	٦٥	%٢٤,١
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٢٥	(٩,١)	%٢,٧
٢٠٢٢/٢٠٢١	٧٨٣,٣	٤٥٨,٣	%١٤١

وفى ضـوء ما تقدم ترى اللجنة أن ارتفاع معدل الزيادة المقدر فى النفقات المخصـصـة لتنفيذ الاحكام القضـائية المتوقع صـدورها ضـد الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يتطلب لمزيد من ترشـيد الانفاق ضـرورة قيام الحكومة بالبحث الجدى فى الأسـباب التى ادت إلى صدور احكام قضائية ضدها فى السنوات المالية الأخيرة، وهو الامر الذى أدى إلى تحملها نفقات خصماً من الخزانة العامة على النحو المشار اليه.

بالنسبة للمقدر من قيمة الادوية:

بلغت قيمة المقدر من الادوية المقرر شـــراؤها خلال الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٣١٤٧ مليون جنيه مقابل ادوية تقرر شـــراؤها خلال الســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت قيمتها نحو ١٠٩٨٦ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ٢١٦١ مليون جنيه بنسبة ١٩,٧%.

وهذه النســـبة تزيد عن مثيلاتها الفعلية فى الســـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ التى بلغت نحو ١٠,١% والفعلية فى الســنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ والتى بلغت نحو ١٦,٣%، على انه من ناحية أخرى قلت تلك النســبة مقارنة بالنســبة الفعلية فى الســنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ والتى بلغت نحو ٦٣,٦% ، والنسبة الفعلية في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ والتي بلغت نحو ٢٠,٢%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٥٨٧,٧	–	–
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٣١٤	٧٢٦,٣	%٢٠,٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٧٠٥٩	٢٧٤٥	%٦٣,٦
٢٠١٩/٢٠١٨	٨٢١٣	١١٥٤	%١٦,٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	٩٠٤٩	٨٣٦	%١٠,١
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٠٩٨٦	١٩٣٧	%٢١,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٣١٤٧	١٢٦١	%١٩,٧

انخفاض قيمة المقدر من النفقات المخصصة لمقابله متطلبات تكاليف المكاتب والمراكز الثقافية ومكاتب البعثات في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٣٠ مليون جنيه مقابل ٣٧,٢ مليون جنيه (مقدرة) للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ونفقات فعلية للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، بلغت على التوالي ١٢٠,٢ مليون جنيه، ٥٩,٢ مليون جنيه، ١٠٠,٤ مليون جنيه وهو الأمر الذى تراه اللجنة مؤشراً إيجابيا جاء تلبيه لتوصياتها التي إدرجتها في تقاريرها السابقة من ضرورة النظر في تخفيض قيمة التكاليف الموجهة لهذه المراكز وبما يتفق ومقتضيات ترشيد الإنفاق.

الباب الثالث: **الفوائـــد**:

تبلغ قيمة الفوائد المقرر سـدادها فى السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٧٩٥٨٢ مليون جنيه مقابل فوائد قدر تسديد قيمتها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٥٦٦٠٠٠ مليون جنيه بزيادة تبلغ قيمتها نحو ١٣٥٨٢ مليون جنيه بنسبة ٢,٤%.

وقد تبين للجنة الآتى:

- ان نسـبة الزيادة المشـار اليها قابلها نسـبة نقص مقدرة فى السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٥,٤% ونســـبة زيادة تحققت فى الســـنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ حيـث بلغـت على التوالى نحو ٦,٦%، ٢١,٩%، ٣٨,٢%، ٢٩,٢%، ٢٦,٢% وهو ما يعد مؤشراً ايجابياً.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٣٠٠٨,٣	–	–
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٤٣٦٣٥,٤	٥٠٦٢٧,١	%٢٦,٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٣١٦٦٠١,٥	٧٢٩٦٩,١	%٢٩,٩
٢٠١٨/٢٠١٧	٤٣٧٤٤٨,٢	١٢٠٨٤٦,٧	%٣٨,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	٥٣٣٠٤٤,٥	٩٥٥٩٦,٣	%٢١,٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	٥٦٨٤٢٠,٦	٣٥٣٧٦,١	%٦,٦
٢٠٢١/٢٠٢٠	٥٦٦٠٠٠	(٢٤٢٠,٦)	(%٠,٤)
٢٠٢٢/٢٠٢١	٥٧٩٥٨٢	١٣٥٨٢	%٢,٤

- تتوزع قيمة المقدر ســداده من الفوائد خلال الســنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
الفوائد المحلية (المقيمين)	٥١٧٢٢٩	%٩١,٣	٥٢٠١٥١	%٨٩,٩
الفوائد الخارجية (لغير المقيمين)	٤٨٧٧١	%٨,٧	٥٩٤٣٢	%١٠,١
الجملة	٥٦٦٠٠٠	%١٠٠	٥٧٩٥٨٢	%١٠٠

- ويلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للمقدر من قيمة الفوائد المحلية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر لقيمتها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالعكس بالنسبة لقيمة الفوائد الخارجية.

وعلى مستوى البنود:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	قيمة التغير	معدل التغير
الفوائد المحلية	٥١٧٢٢٩	٥٢٠١٥١	٢٩٢٢	%٥٥
فوائد سندات البنك المركزي	٧٠٧٠٣	٦١٨٨٢	٨,٨٢٢	%١٢,٥
فوائد الاذون على الخزانة العامة	٢١٥٧٨٧	١٥٩٢٠٩	(٥٦٥٧٨)	%٢٦,٢
فوائد سندات الخزانة المصرية	٢٠٦٧٢٢	٢٧٩١٢٦	٧٢٤٠٤	%٣٥
فوائد التغطية المؤقتة للرصيد الموسمي	٥٠٠٠	٥١٧٣	١٧٣	%٣,٥
أخرى	١٠٢٢٦,٣	٨٦٢٦,٢	(١٦٠٠,١)	(%١٥,٦)
الفوائد الخارجية	٥٩٤٣٢	٤٨٧٧١	(١٠٦٦١)	(%١٨)
فوائد الدين العام الخارجي	٤٨٤١٩	٥٩١٤٠	١٠٧٢١	%٢٢,١
فوائد خارجية تسددها الجهات	٣٥١,٧	٢٩٢	(٦٠)	%١٧
فوائد الـ ٥% سندات حكومية	٨٦,٣	١٠٩	٢٢,٧	%٢٦,٣

- انخفاض نسبة قيمة الفوائد المقدر سدادها الى إجمالي المقدر من قيمة الاستخدامات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٢٣,٥% مقابل نسبة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٤,٦%، ونسبة فعلية للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث بلغت ٢٩,٧% ، ٣٢,٦%، ٢٨,٥%، ٢٤% على التوالي، وارتفاعها مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ حيث بلغت نحو ٢٢,٣%.

- انخفاض نسبة قيمة الفوائد المقدر سدادها الى إجمالي المقدر من قيمة المصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٣١,٥% مقابل نسبة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٣٣% ونسبة فعلية للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث بلغت نحو ٣٩,٦%، ٣٨,٩%، ٣٥,٨%، وارتفاعها مقارنة بالسنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث بلغت نحو ٣٠,٦%، ٢٩,٧%، ٢٦,٣٠%.
- انخفاض نسبة قيمة الفوائد المقدر سداد قيمتها الى إجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٤٢,٢% مقابل نسبة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٤٣,٥% ونسبة فعلية للسنوات ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث بلغت نحو ٥٨,٢%، ٥٦,٥%، ٥٣,٢%، ٤٨%، ٤٩,٥%، وهو ما يعد مؤشراً إيجابيا.
- انخفاض نسبة قيمة الفوائد المقدر سدادها الى إجمالي المتحصلات الضريبية المقدرة الى نحو ٥٩% مقابل نسبة فعلية في السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٠١، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت على التوالي ٧٦,٨%، ٧٢,٢%، ٦٩,٥%، ٦٨,٥%، ٦٩,١% وارتفاعها مقارنة بالمقدر لها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٥٨,٦% .
- انخفاض نسبة قيمة الفوائد المقدر سدادها للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ للمقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٨,٢% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٨,٣%، ونسبة فعلية للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث بلغت نحو ٩,٦% ، ١٠,١%، ٩,٩%، ٩,١%، ٨,٧%، وارتفاعها بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث بلغت نحو ٧,٩%.

الباب الرابع: (**الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية**):

تبلغ قيمة النفقات التى قدرت لمواجهة متطلبات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية خلال السنه المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٢١٣٠١ مليون جنيه مقابل نفقات قدرت لذات الغرض للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت قيمتها نحو ٣٢٦٢٨٠ مليون جنيه بنقص بلغ قيمته نحو ٤٩٧٩ مليون جنيه بنسبة ١,٥% وقد قابل هذه النسبة أيضا نسبة نقص فعلية فى السنه المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٧,٦% ونسبة نقص فعلية أيضا بلغت فى السنه المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ١٢,٧% على أنه من جانب أخر قابل نسبة النقص المشار إليها نسبة زيادة فعلية فى الاعتمادات التى خصصت لذات الغرض فى السنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ كلً مقارنة بالسنة التى سبقتها بلغت على التوالى نحو ١٩%، ٣٧,٧%، ١,٢%، ونسبة زيادة مقدرة في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٤٢,٣% .

ويمكن تبيان ذلك على النحو التالى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	الاعتمادات	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٨٥٦٩	-	-
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٠٢٤	٢٤٥٥	%١,٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٧٦٧١٩	٧٥٦٩	%٣٧,٧
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٢٩٣٧٩,٢	٥٢٦٦٠,٥	%١٩
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٧٨٤٦١	(٤١٩١٧,٨)	(%١٢,٧)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٢٩٢١٣,٨	(٤٩٢٤٧,٢)	(%١٧,٦)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٢٦٢٨٠	٩٧٠٦٦,٢	%٤٢,٣
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣٢١٣٠١	٤٩٧٩	(%١,٥)

- تبين للجنة أنه من المقدر الاتى:

أنه تبلغ قيمة متطلبات الدعم والمنح والمزايا الاجتمايعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى لذات السنة نحو ٤,٥% مقابل نسبة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، بلغت نحو ٤,٨% ونسبة فعلية للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧ بلعت نحو ٣,٩%، ٥,٤%، ٧,٤%.

- تتوزع قيمة المقدر من الاعتمادات التى خصصت لمجموعات الباب للسنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو التالى:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	نسبة التغير
الدعم	١٤٠٦٨٠	%٤٣,٢	١٣٨٣٣٠	%٤٣	(٢٣٥٠)	(%١,٧)
المنح	١٧٠٠٣	%٥,٣	٨٣٥٣,٣	%٢,٥	(٨٦٤٩,٧)	(%٥٠,٨)
المزايا الاجتماعية	١٥٨٨٢٠,٤	%٤٨,٦	١٦٤٢٤٦,٩	%٥١,١	٥٤٢٦,٥	(%٣,٤)
الدعم والمنح الاجمالية والاحتياطيات	٩٧٧٦,٢	%٢,٩	١٠٣٧٠,٨	%٣,٢	(٥٩٤,٦)	(%٦)
الجملة	٣٢٦٢٨٠	%١٠٠	٣٢١٣٠١	%١٠٠	(٤٩٧٩)	(%١,٥)

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- انخفض الأهمية النسبية للمقدر من قيمة المخصصات الموجهة لمقابلة متطلبات الدعم للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فضلاً عن انخفاض قيمة تلك المخصصات بنحو ٢٣٥٠ مليون جنيه بنسبة ١,٧% .
- انخفاض الأهمية النسبية للمقدر من قيمة المخصصات الموجهة لمقابلة متطلبات المنح المقدمة للحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية وجهات الحكومة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فضلاً عن انخفاض قيمة تلك المخصصات بنحو ٨٦٤٩,٧ مليون جنيه بنسبة ٥٠,٨%.
- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدر من قيمة تلك المخصصات الموجهة لمقابلة متطلبات المزايا الاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فضلاً عن زيادة قيمة تلك المخصصات بنحو ٥٤٢٦,٥ مليون جنيه بنسبة ٣,٤%
- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدر من قيمة المخصصات الموجهة لمقابلة متطلبات الدعم والمنح الإجمالية والاحتياطيات العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فضلاً عن انخفاض قيمة تلك المخصصات بنحو ٥٩٤,٦ مليون جنيه ، بنسبة ٦% .

بتحليل المقدر من قيمة الاعتمادات الموجهة لمقابلة متطلبات مجموعات الباب يتضح الآتى:

أ - على مستوى الدعم:

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	نسبة التغير
لمؤسسات غير مالية	١٣٤٦٢٠	%٩٥,٦	١٣٠٢٨٨	%٩٤,١		
دعم السلع التموينية	٨٤٢٨٧	%٦٠	٨٧٢٢٢	%٦٣	٢٧٣٥	%٣,٢
دعم المواد البترولية	٢٨١٩٣	%٢٠	١٨٤١١	%١٣,٣	(٩٧٨٢)	(%٣٤,٧)
دعم تنشيط الصادرات	٧٠٠٠	%٤,٩	٤٢٠٠	%٣	(٢٨٠٠)	(%٤٠)
دعم المزارعين	٦٦٥	%٠,٤	٦٦٥	%١,٤	-	-
دعم الكهرباء	-	-	-	-	-	-
دعم نقل الركاب	١٨٠٠	%١,٢	١٧٩٥	%١,٣	(٥)	(%٠,٣)
دعم التأمين الصحى والأدوية	٣٦٠٠	%٢,٥	٣٧٢١,١	%٢,٧	١٢١,١	%٣,٦
دعم تنمية الصعيد	٢٥٠	%٠,١	٢٥٠	%٠,٢	-	-
أخرى	٨٦٢٦	%٦,١	١٤٠٢٤,٣	%١٠,١	٥٣٩٣,٢	%٦٢,٥
لمؤسسات مالية	٦٠٦٠	%٤,٤	٨٠٤٢	٥,٩	-	-
دعم فائدة القروض الميسرة	٣٦٠	%٣	٢٨٠	%٠,٢	(٨٠)	(%٢٢,٢)
دعم اســكان محدودى الدخل والأسكان الاجتماعى	٥٧٠٠	%٤,١	٧٧٦٢	%٥,٦	٢٠٦٢	%٣٦,٢
أخرى	-	-	-	-	-	-
	١٤٠٦٨٠,٢		١٣٨٣٣٠		(٢٣٥٠)	(%١,٧)

ومن البيان السابق يتضح الأتى:

- تمثلت البنود المقدر ارتفاع قيمتها فى الســـنه المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى الأتى:

المبالغ بالمليون جنيه

البيان	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
دعم السلع التموينية	٢٧٣٥	%٣,٢
دعم التأمين الصحى والأدوية	١٢١,١	%٣,٦
دعم أخرى	٥٣٩٣,٢	%٦٢,٥
دعم أسكان محدودى الدخل والإسكان الاجتماعى	٢٠٦٢	%٣٦,٢

- تمثلت البنود المقدر انخفاض قيمتها فى الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى الأتى:

المبالغ بالمليون جنيه

البيـــــان	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
دعم تنشيط الصادرات	٢٨٠٠	%٤٠
دعم المواد البترولية	٩٧٨٢	%٣٤,٧
دعم نقل الركاب	٥	%٠,٣
دعم فائدة القروض الميسرة	٨٠	%٢٢,٢

- انخفاض نسبة المقدر من قيمة الاعتمادات التى خصصت لمقابلة متطلبات الدعم بكافه أنواعه مقارنة بالمقدر من قيمة الإيرادات للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ١٠,١% مقابل نحو ١٠,٩% للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- انخفاض نسبة المقدر من الاعتمادات التى خصصت لمقابلة متطلبات الدعم بكافه أنواعه مقارنة بالمقدر من قيمة المتحصلات الضريبية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ١٤% مقابل نحو ١٤,٥% للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- يوضــح البيان الآتى تطور قيمة المخصـصــات التى وجهت لمقابلة متطلبات الدعم على مدار الســـــنوات الـمــالـيــة ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١.

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	فعليات		
				٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
الدعم	١٣٨٣٣٠	١٤٠٦٨٠	١٣٢٦٧٧	٢٠٣٦٥٧	٢٤٣٥٨٧	٢٠٢٥٥٩
لمؤسسات غير مالية	١٣٠٢٨٨	١٣٤٦٢٠	١٣٠٠٥١	٢٠٢١٧٨	٢٤٢٤٦٢	٢٠١٤٩١
دعم السلع التموينية	٨٧٢٢٢	٨٤٤٨٧	٨٠٤٢٦	٨٧٠٠٠	٨٠٥٠٠	٤٧٥٣٥
دعم المواد البترولية	١٨٤١١	٢٨١٩٣	١٨٦٧٦,٧	٨٤٧٣٢	١٢٠٨٠٣,٣	١١٥٠٠٠
دعم تنشيط الصادرات	٤٢٠٠	٧٠٠٠	٥٦٨٢,٣	٣٦٥٧	٢٣٠٥	٣٣٠١
دعم المزارعين	٦٦٤,٥	٦٦٥	١٤٠	٥٧٥	٧٣٣	٤١
دعم الكهرباء	-		-	١٦٠٠٠	٢٨٥٨٥	٢٧٥٩٠
دعم نقل الركاب	١٧٩٥	١٨٠٠	١٨٥٠	١٨٥٠	١٨٠٤	١٧٥٢
دعم التأمين الصحى والأدوية	٣٧٢١,١	٣٦٠٠	٢١٤,٣	٢١٢٣,٤	١٥١١	١١٤٥
دعم الأنتاج الصناعى					١١٧٢	٦٤٠
دعم تنمية الصعيد	٢٥٠	٢٥٠	٢٠٠		٢٠٠	
أخرى	١٤٠٢٤,٣	٨٦٢٦	٢٠٩٣٤	٦٢٤١,٤	٤٨٤٩,٢	٤٤٨٨
لمؤسسات غير مالية	٨٠٤٢	٦٠٦٠	٢٦٢٦,٤	١٤٧٩	١١٢٥	١٠٦٨
دعم فائدة القروض الميسرة	٢٨٠	٣٦٠	٢٧٩,٧	١٢٩	١٢٤,٤	٨٥
دعم إسكان (محدودى الدخل/أجتماعى)	٧٧٦٢	٥٧٠٠	١٤٢٣,٥			
أخرى	-		٩٢٣,٢	١٣٥٠	١٠٠٠	٩٨٣

- تبين للجنة أن الأسس التي أتبعتها الحكومة عند تقدير بنود الدعم قد جاءت على النحو الآتى:

أولا: بالنسبة للدعم السلعى

بالنسبه للسلع التموينية:

تم تقدير دعم السلع التموينية وفقا للأسس للافترضات الآتية:

كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٨,٦١٠ مليون طن قمح (٥,١١١ مليون طن قمح مستورد ، ٣,٥٠٠ مليون طن قمح محلي) منهـا كميـة ٧,٩٦٠ مليون طن لتوفير نحو ٨٩,٠ مليـار بالاضافة إلي ٦٥١ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات .

- عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات يبلغ نحو ٧١,٠ مليون فرج (٦٦,٧ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يومياً ، ٤,٣ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً).
- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٣,٧ %، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلغ ٢٦,٣% (وذلك من إجمالي الأرغفة المستحقة للمستفيدين البالغة نحو ١٢٠,٨ مليار رغيف في السنة).
- متوسط سعر طن القمح المحلي يعادل القمح المستورد بخلاف المصاريف الإضافية لكل منهما.
- أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٦ مليون فرد (٥٠جنيه شهرياً لعدد ٥٨,٥ مليون فرد للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين علي البطاقة وما زاد عن ذللك ٢٥ جنيه للفرد شهريا ٥,١ مليون فرد) .

وقد أسفرت تلك الإفتراضات الي ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل الي مبلغ ٨٧,٢٢٢ مليون جنية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ موزعا علي النحو التالي:

مليون جنيه

دعم رغيف الخبز	٤٤,٨٨٤
دعم دقيق المستودعات	٢,٥٥٨
دعم نقاط الخبز= ١٠قروش/ رغيف×٣٢,٥٠٠ مليار رغيف	٣,١٨٠
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣,٥ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهريا للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد	٣٦,٦٠٠
إجمالي الدعم	٨٧,٢٢٢

<u>بالنسبة لدعم المزارعين</u>:

في ضوء ما تهدف إليه الدولة من المساهمة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين فهى تقوم بالآتى:

- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة وبذور ومبيدات.
- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية .

- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
- تقديم القروض الميســرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في ســبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعى.
- ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فيما يلى:

مليون جنيه

دعم فرص ســعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتى (مســتحقات البنك الزراعى المصرى)	٦٠٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٥٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٦٦٥

بالنسبة لدعم المواد البترولية:

يمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلى سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو استيراد بعضها من الخارج مثل أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز.

ثانيا : بالنسبة للدعم المقدم للخدمات الاجتماعية

بالنسبة لدعم نقل الركاب:

أ- الدعم الممنوح لهيئتى نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجارى المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١,٧٩٥ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ب- الدعم الممنوح لاشتركات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الإنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الإنفاق وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه (مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم

اشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط مترو إنفاق القاهرة الكبرى) وهى ذات المبالغ المخصصة لهذا الغرض بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

ج- دعم الامتيازات الممنوحة للعاملين بالقطاع الحكومى ولبعض الفئات مثل (المعاقين ومصابى الثورة والعمليات الحربية وأسر الشهداء والمحاربين القدماء..) وذلك على أسعار ركوب قطارات السكك الحديدية وخطوط مترو إنفاق القاهرة الكبرى وفقا للبروتوكولات الموقعة بين وزارة المالية ووزارة النقل في هذا الشأن وتبلغ تقديرات دعم تلك الامتيازات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور (منها ١٠٠ مليون جنيه للهيئة القومية لسكك حديد مصر، ومبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لمترو إنفاق القاهرة الكبرى).

د- دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات وذلك في إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلى لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيرا عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة للدولة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مبلغ ٥,٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المخصصة للهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ ٥,٥ مليار جنيه وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم "١/٢٠/١٢/١٣".

<u>بالنسبة لمخصصات التأمين الصحى</u>:

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحى لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١,٢٢٢ مليون جنيه وتنقسم هذه المخصصات الى ما يلى:

- **<u>دعم التأمين الصحى على الطلاب</u>:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحى على الطلاب في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٣٧١ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٤,٧ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنويا لكل طالب.

- **دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٧٩مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٨٩٦,٤ ألف امرأة معينة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوسا عن كل امرأة معيلة.

- **دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسى:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسى في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢١٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٤,٠ مليون طفل وباقع ١٥ جنيه سنويا لكل طفل.

- **دعم التأمين الصحى لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل) :**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحى الشأمل لغير القادرين الذى تتحمله الخزانة العامة للدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٦١ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات الغير قادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من افراد الأسرة المعالين، وتتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة ٥% من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومى شهريا.

- **دعم التأمين لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الاجتماعى):**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحة لغير القادرين (من أصحاب معاش الضامن الاجتماعى) في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٠٠ مليون جنيه وذلك في ضوء ما تضمنته الاستراتجية القومية المستدامة ٢٠٣٠ والتي جاءت متفقه م ما جاء بالمادة ١٨ من السنة ٢٠١٤ والتي تنص علي ان كل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة وقد صدر القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشان التامين الصحى الشامل وهو نظام الزامي يقوم علي التكافل الاجتماعي وتغطي خطته جميع المواطنين في جمهورية مصر العربية كما يقوم هذا النظام علي أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة .

- **دعم التامين الصحي علي الفلاحين**

تبلغ تقديرات دعم التامين الصحي علي الفلاحين في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنويا .

ثالثا : بالنسبة للدعم الموجه لمجالات التنمية

بالنسبة لدعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبى والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلا عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض.

وتتمثل عناصر هذا الدعم على النحو الاتى:

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠
قروض بنك الاستثمار القومى		
إسكان المحافظات	١٢٨,٤	١٤٣,٥
شركات الإسكان والتعمير	٠,٥	٠,٧
مشروعات استصلاح الأراضى	٠,١	٠,١
المشروعات التصديرية وضمان الصادرات	٦,٠	٦,٠
المناطق الصناعية بالمحافظات	٠,٣	٠,٣
هيئة المجتمعات العمرانية	٦٣,٠	٦٤,٩
تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الاستثمار القومى)	٣٦,١	٣٢,٩
صندوق تمويل المساكن	٣,٣	٣,٤
جملة قروض بنك الاستثمار القومى	٢٣٧,٧	٢٥١,٨
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقارى المصرى العربى)	٢٨,٣	٧٤,٠
بنك التعمير والإسكان	١٢,٠	٢٥,٠
أخرى	٢,٠	٩,٢
الإجمالى العام	٢٨٠,٠	٢٦٠,٠

بالنسبة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعى:

وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودى الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية ومن الجديدر بالذكر أن هذا الدعم يتضمن نحو ٤,٠٩٢ مليون جنيه قيمة الدعم النقدى الذى يتم منحه للفئات المستفيدة بالإضافة الى نحو ٣,٦٧٠ مليون جنيه قيمة دعم المرافق.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه قد تم مراعاة إدراج باقى الأعباء المستحقة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وفقا للقانون المشار إليه ضمن الباب الثامن سداد القروض والبالغة نحو ٤٥ مليار جنيه بإصدار سندات بسعر الفائدة السائد في السوق.

رابعا: بالنسبة للدعم الموجه للأنشطة الاقتصادية

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة الى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشط الصادرات من كلا من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقا للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

بالنسبة دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل[١]

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعى للمنازل نحو ٣,٥٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ويستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعى لعدد ١,٢ مليون أسرة بما يؤدى الى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

دعم برنامج صندوق تمويل المركبات[٢]

تبلغ تقديرات برنامج دعم إحلال المركبات نحو ٢,٠٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتمويل الجانب المستحق عن السنة الأولى من المشروع القومى لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعى بدلاً من السولار والبنزين.

ب - على مستوى المنح:

المبالغ بالمليون جنيه

البيـــان	السنه المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنه المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	نسبة التغير
المنح المقدمة للحكومات الأجنبية	٢٧٤	%١,٦	٢٧٤,٣	%٣,٢	٠,٣	%٠,١
المنح المقدمة للمنظمات الدولية	–		٠,٢	–	٠,٢	%١٠٠
المنح المقدمة لجهات الحكومة العامة	١٦٧٢٨	%٩٨,٤	٨٠٧٨,٨	%٩٦,٧	(٨٦٥٠)	(%٥٢)
الجملة	١٧٠٠٣	%١٠٠	٨٣٥٣,٣	%١٠٠	٨٦٤٩,٧	%٥٠,٨

[١] ضمن بند (أخرى) الذى يبلغ نحو ١٤٠٢٤,٣ مليون جنيه.
[٢] ضمن بند (أخرى) الذى يبلغ نحو ١٤٠٢٤,٣ مليون جنيه.

ويلاحظ من البيان انخفاض المقدر من قيمة المنح المقدمة لجهات الحكومة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٨٦٥٠ مليون جنيه بنسبة ٥٢%.

- يبين البيان التالى تطور المخصصات التي وجهت لمتابعة متطلبات المنح على مدار السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١.

(المبالغ بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	فعليات		
				٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
المنح	٨٣٥٣,٣	١٧,٠٠٣	١٠٢٦٦	٦,٧٣٨	٦,٧٢٣	٨,٩١٩
المنح للحكومات الأجنبية	٢٧٤,٣	٢٧٤	٢١٥	١٩٩,١	٢٨٠	٢٧٩
جاري		٢٧٤	٢٦٩	١٩٩,١	٢٨٠	٢٧٩
منح للمنظمات الدولية	٠,٢	٠	٤,٣	٥	٢٨,٢	٠
جاري		٠	٠	٥	٢٨,٢	٠
منح لجهات الحكومة العامة	٨٠٧٨,٨	١٦,٧٢٨	١٠٠٤٦,٧	٦,٥٣٤	٦,٤١٥	٨,٦٤٠
جاري	٨٠٧٨,٨	١٦,٧٢٨	١٠٠٤٠	٦,٥٢٨	٦,٤٠٨	٤,٧٠٢
رأسمالي	٦,٩	٧	٧	٦	٧	٣,٩٣٨

ج - على مستوى المزايا الاجتماعية:

المبالغ بالمليون جنيه

البيان	السنه المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنه المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	نسبة التغير
مزايا الأمان الاجتماعي	١٩٢٠١	%١٢	١٩٢١٧,٧	%١١,٧	١٦,٧	%٠,٨
مزايا الضمان الاجتماعي	١٩٠٠٠		١٩٠٠٠			
معاش الطفل	٧٠		٧٠			
أخرى	١٣١		١٤٧,٧		١٦,٧	%١٢,٧
مساعدات اجتماعية	١٣٠٠٠٨	%٨١,٩	١٣٥٠٠٦,٣	٨٢,١	٤٩٩٨,٣	%٣,٨
مساهمات من صناديق المعاشات	١٣٠٠٠٠		١٣٤٩٨٨		٤٩٩٨	%٣,٨
مساعدات اجتماعية عينية	٨,٢		٨		٠,٢	%٢,٥
نفقات خدمية لغير العاملين	٩٣٦٠	%٥,٩	٩٧٧٠,١	%٥,٩	٤١٠,١	%٤,٣
نفقات علاج مواطنى ج.م.ع	٧٠٣٥		٧٠٣٥			
نفقات نشاط رياضى واجتماعى لغير العاملين	٣٩٤		٣٨٦,١		٧٩	
نفقات خدمات صحية لغير العاملين	١٥٠		١٨٠,٣		٣٠,٣	%٢٠
مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة	١٦٧٩		٢٠٧٦,١		٣٩٧,١	%٢٣,٦
جوائز وأوسمة	١٠٢		٩٢,٧		٩,٣	%٩,١
مزايا أجتماعية للعاملين	٢٥١	%٠,٢	٢٥٢,٧	%٠,١	١,٧	%٠,٦
نفقات دفن	١٧٠,٣		١٧٢,٦		٢,٣	%١,٣
مزايا اجتماعية للعاملين	٥,١		١,٨		٣,٣	%٦٤,٧
أخرى	٧٨,٨		٧٨,٢		٠,٦	٠,٧
الجملة	١٥٨٨٢٠	%١٠٠	١٦٤٢٤٦,٩	%١٠٠	٥٤٢٦,٥	%٣,٤

وبالنظر إلى قيمة الاعتمادات التى قدر تخصيصها بالنسبة للمزايا الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية والنفقات الخدمية لغير العاملين والمزايا الاجتماعية للعاملين فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وبالسنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الاستخدامات

(المبالغ بالمليون جنيه)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	فعليات		
				٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦
مزايا اجتماعية	١٦٤٢٤٦,٩	١٥٨,٢٨٠	٥٨١٨٨,٩	٧٦,٠٠٢	٧٧,٩٩٧	٦٤,١٩٤
مزايا للامان الاجتماعي	١٩٢١٧,٧	١٩,٢٠١	١٨٨٦٠,١	١٧,٨٨٧	١٧,٦٢٢	١٣,٠٩٢
معاش الضمان الاجتماعي		١٩,٠٠٠	١٨,٥٠٠	١٧,٥١٢	١٧,٥٣٥,٤	٧,٤٥٤
معاش الطفل	٧٠	٧٠	٧٠	٥٣	٨	٧٠
مزايا للامان الاجتماعى عينية		٠	٠	٠	٤	١٣
أخرى	١٤٧,٧	١٣١	٢٩٠,٢	٣٢٢	٧٥,١	٥,٥٥٥
مساعدات اجتماعية	١٣٥٠٠٦,٣	١٣٠,٠٠٨	٥٥١٢٥,٥	٤٨,٥٧٨	٥٢,٥٥٣	٤٥,٢٣٦
مساهمات فى صناديق المعاشات	١٣٤٩٩٨,٣	١٣٠,٠٠	٥٥٠٠١	٤٨,٥٠٠	٥٢,٥٠٠	٤٥,٢٣٥
مساعدات اجتماعية عينية	٨	٨,٢	١١٨,١	٧٨	٥٣,٢	١
نفقات خدمية لغير العاملين	٩٧٧٠,١	٩,٣٦٠	١١٠٠١,٩	٩,٣٣٤	٧,٦٠٢	٥,٦٨٧
نفقات علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٧٠٣٥	٧,٠٣٥	٩٠٠٧,٤	٦,٨١٤	٥,٧٥٠	٤,٦٢٧
نفقات نشاط رياضى واجتماعى لغير العاملين	٣٨٦,١	٣٩٤	٣٧٩,٧	٣٦٣	٢٩٨	٢٣٧
نفقات خدمات صحية لغير العاملين	١٨٠,٣	١٥٠	١٧٢,٩	١٣٦	١٠١	٥٦
مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداه	٢٠٧٦,١	١,٦٧٩	١٣٧٥,٢	١,٩٤٩	١,٣٩٢,٢	٧٠٥
جوائز واوسمة	٩٢,٧	١٠٢	٦٦,٦	٧٣	٦١	٦٢
مزايا اجتماعية للعاملين	٢٥٢,٧	٢٥١	٢٠٦,٤	٢٠٣	٢٢٠	١٨٠
نفقات دفن	١٧٢,٦	١٧٠,٣	١٢٥,٩	١٢٥	١٣٩	١١٣
مزايا اجتماعية للعاملين عينية	١,٨	٢	٠,٦	٢	٠	٠
أخرى	٧٨,٢	٧٩	٧٩,٩	٧٦	٨٠	٦٧

استندت الحكومة عند تقدير قيمة مخصصات الضمان الاجتماعى ومساهمة الخزانة العامة في صندوق المعاشات على النحو الآتى:

<u>تمنح مساعدات الضمان الاجتماعى على النحو التالى</u>:

- ٣٢٣ جنيه شهريا للأسرة المكونة من فرد واحد.
- ٣٦٠ جنيه شهريا للأسرة المكونة من فردين.
- ٤١٣ جنيه شهريا المكونة من ثلاثة أفراد.
- ٤٥٠ جنيه شهريا للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فانه يستهدف الاسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج الي دعم نقدي وخدمي علي أن يكون في الفئة العمرية حتي ١٨سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف

الفئات التي تعاني من الفقر الشـديد ولا تسـتطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة علي الكسـب ككبار السـن من سـن ٦٥ سـنة فأكبر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي :

- **تكافل:** ٤٢٥ جنيه للاسـرة بالإضـافة الي منحة لكل تلميذ في مراحل التعليم (ابتدائي _ إعدادي _ ثانوي) من ٦٠_ ٨٠_١٠٠ جنيه شهريا بحد أقصي ثلاثة تلاميذ للاسرة الواحدة بالإضافة الي زيادة شهرية بحد أقصي ١٠٠جنيه .
- **كرامة:** ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصي ٣ أفرد للاسرة الوحدة .

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة ، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة ، وغيرها من الفئات الأولي بالرعاية.

بالنسبة لمساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات:

تنفيذاً لاحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسـنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة نحو ١٨٠,٠ مليار جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي مقابل إسقاط كافة المبالغ علي الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه ، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٣٤,٩٩٨ مليون جنيه مقابل نحو ١٣٠,٠٠٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة لسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٤,٩٩٨ مليون جنيه بنسـبة زيادة قدره ٨% ومن الجدير بالذكر انه قد تم مراعاه ادراج باقى الاعباء المسـتحقه للهيئة القومية للتامين الاجتماعي وفقا للقانون المشـار اليه ضـمن الباب الثامن (سـداد القروض) والبالغه نحو ٤٥ مليار جنيه بإصدار سندات بسعر الفائدة في السوق.

الباب الخامس: (**المصروفات الأخرى**):

- تبلغ قيمة المقدر من النفقات التى وجهت لمقابلة متطلبات المصـروفات الأخرى للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١١٣٧٨٧ مليون جنيه مقابل نفقات قدرت قيمتها بنحو ١٠٥٠٠٠ مليون جنيه لمقابلة متطلبات هذه المصـروفات للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة تبلغ نحو ٨٧٨٧ مليون جنيه تبلغ نسبتها ٨,٤% وهذه النسبة تقل عن نسبة الزيادة فى قيمة المصروفات الاخرى فى السـنوات المـالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ والتى بلغت على التوالى ١٦%، ١١,٩%، ٢١,٥%، ١٢,٨% ، ٨,٥%.

إلا أنها تزيد في ذات الوقت عن نسبة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ والتي بلغت نحو ٣,٨%، تبين للجنة الآتى:

تتوزع القيمة المقدرة لمقابلة متطلبات المصـروفات الأخرى للسـنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

البيـــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين الماليتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	نسبة التغير
مصروفات جارية	٢١٩٧١,١	٢٠,٩%	١٨٣٨٦٧	١٦,٣%	٣٥٨٤	١٦,٣%
ضرائب ورسوم	٨٣٤٦		٢٦٥٥,٦		(٥٦٩٠,٤)	(٦٨,١%)
اشتراكات فى هيئات محلية ودولية	١٥١٦		١٥١٢		٤	٠,٢%
متنوعة	١٢١٠٩		١٤٢١٩,١		٢١١٠,١	١٧,٤%
مصروفات أخرى أجمالية (احتياطيات عامة)	٨٣٠٢٨,٩	٧٩,١%	٩٥٠٧٧,٥	٨٣,٦%	١٢٠٤٨,٦	١٤,٥%
الجملة	١٠٥٠٠٠	١٠٠%	١١٣٧٨٧	١٠٠%	٨٧٨٧	٨,٤%

- قدرت قيمة الاعتمادات التى خصـصـت لمواجهة نفقات التعويضـات والغرامات [١]التى قد تتحملها الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة فى السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٢٨٢,٨ مليون جنيه تبلغ نسـبتها نحو ٢,٨% من الاعتمادات المقدرة للمصـروفات الأخرى لذات السنه المالية.

[١] نفقات التعويضات والغرامات هي إحدى بنود المصروفات المتنوعة التي قدرت قيمتها بنحو ١٤٢١٩,١ مليون جنيه .

- ويمكن تبيان تطور الاعتمادات التى خصصت لمواجهة التعويضات والغرامات فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٥/٢٠١٦ على النحو التالى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة	القيمة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٥/٢٠١٦	٩٠٨	–	–
٢٠١٦/٢٠١٧	٩٠٨	–	–
٢٠١٧/٢٠١٨	٣١٤٥	٢٢٣٧	%٢٤٦,٣
٢٠١٨/٢٠١٩	١٤٥٤	١٦٩١	%٥٤
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٧٢,٦	٦١٨,٦	%٢٩,٨
٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٩٨١,٧	٩٠٩,١	%٤٣,٨
٢٠٢١/٢٠٢٢	٣٢٨٢,٨	٨٧٨٧	%٨,٢

ومن العرض السابق يتضح انخفاض معدل الزيادة فى قيمة الاعتمادات التى خصصت فى السنه المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ لمواجهة نفقات التعويضات والغرامات التى من المتوقع أن تتحملها الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة مقارنة بالسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧.

تبلغ قيمة المقدر من المصروفات الأخرى للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى لذات السنة نحو ١,٥%.

الباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"):

قدرت قيمة النفقات الموجهه لمقابلة متطلبات اســـتثمارات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٥٨١١٣ مليون جنيه مقابل نفقات قدرت لمواجهه ذات الغرض فى الســـنه المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٢٨٠٦٩٨,٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٧٧٤١٥ مليون جنيه بنسبة ٢٧,٩%.

وقد تبين أن هذا المعدل تقل من معدل الزيادة المقدر للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والذى بلغ نحو ٤٦,٤%، ومعـدل الزيـادة الفعلى في الســـنوات المـاليـة ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٧/٢٠١٦، والذى بلغ على التوالي نحو ٣٣,٦% ، ٣٠,٧%، ٥٧,٦% إلا أنه قل عن معدل الزيادة الفعلى فى الســـنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث بلغت نحو ٠,٥%، ١٢,١%.

القيمة بالمليون جنيه

السنة	النفقات المخصصة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	٦١٧٥٠	–	–
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٩٢٥٣	٧٥٠٣	%١٢,١
٢٠١٧/٢٠١٦	١٠٩١٤١	٣٩٨٨٨	%٥٧,٦
٢٠١٨/٢٠١٧	١٣٥٤٣١	٢٦٢٩٠	%٠,٥
٢٠١٩/٢٠١٨	١٤٣٣٤٢,٤	١٣٠٨٠,٥	%٣٠,٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٩١٦٤٢	٤٨٢٩٩,٦	%٣٣,٦
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٨٠٦٩٨	٨٩٠٥٦	%٤٦,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣٥٨١١٣	٧٧٤٦٥	%٢٧,٩

- تتوزع النفقات التى قدرت لمواجهة متطلبات الاستثمارات على مستوى مجموعات الباب للسنتين الماليتين ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٠ على النحو التالى: –

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنه المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنه المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	نسبة التغير
الأصول الثابتة	٢٤٨٤٣٩	%٨٨,٥	٣٢٥٦٢٠,٦	%٩١	٧٧١٨١,٦	%٣١
الأصول غير المنتجة	٢٥٥٨,٤	%٠,٩	١٨١٢,٢	%٠,٥	(٧٤٦,٢)	(%٢٩,١)
أصول غير مالية أخرى	٢٠٧٠٠,٨	%٧,٣	٢٠٨٧٣,٦	%٥,٨	١٧٣,١	%٠,٨
شراء الأصول غير المالية الإجمالية والاحتياطات العامة	٩٠٠٠	%٣,٢	٩٨٠٦,٧	%٢,٧	٨٠٦,٧	%٠,٩
الجملة	٢٨٠٦٩٨	%١٠٠	٣٥٨١١٣,٤	%١٠٠	٧٧٤٦٥	%٢٧,٩

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- ارتفاع الاهمية النسبية لقيمة النفقات التى قدرت لمواجهة متطلبات الاستثمارات فى الأصول الثابتة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- انخفاض الأهمية النسبية لقيمة النفقات التى قدرت لمواجهه متطلبات الاستثمارات الطارئة خلال السنه المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، فضلا عن الأصول غير المنتجة والأصول غير المالية الأخرى.
- سجلت نسبة الزيادة المقدرة فى قيمة النفقات التى وجهت لمتطلبات الاستثمارات فى الأصول غير المالية الأخرى أعلى معدل مقارنة بباقى المجموعات اذ بلغت نحو ٣١%.

  على حين سجلت الزيادة المقدرة فى قيمة النفقات التى وجهت لمقابلة متطلبات الاستثمار فى الأصول غير المالية الأخرى ادنى معدل اذ بلغت نحو ٠,٨%.
- تتوزع نفقات بنود المجموعات التى قدرت لمواجهه متطلبات الاستثمارات فى السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو التالى:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير بين السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١	
			القيمة	المعدل
الاصول الثابتة	٣٢٥٦٢٠,٦	٢٤٨٤٣٩,١	٧٧١٨١,٦	%٣١
استثمار مباشر	٣٢٤٧٥٦,٩	٢٤٦٤١٩,٦	٧٨٣٣٧,٣	%٣١,٧
مبانى سكنية	٣٢٩٦٦,٣	٢٣٥٧٠,٢	٩٣٩٦,١	%٢٨,٥
مبانى غير سكنية	٥٤١٧٢,٧	٤٩٩٨١,٨	٤١٩٠,٩	%٨,٣
تشييدات	١٦٧٦٢٢,٦	١٠٠٤٣٧,١	٦٧١٨٥,٥	%٤٠
وسائل نقل	٢٩٩٧	٤١٠٤,٣	(١١٠٧,٣)	(%٦٦,٨)
وسائل أنتقال	٩٨٠,٢	٩٥٣,٣	٢٦,٩	%٢,٨
الات ومعدات	١١٩٢,٤	١٠٩٠,٤	١٠٢	%٩,٣
تجهيزات	١٧٦٠٠,٩	١٤٤٠٥,٩	٣١٩٥	%٢٢,١
ثروه حيوانية ومائية	١٢٣	١٠١,٦	٢١,٤	%٢١
الآلات ومعدات طبية	٢٥٨٨		(٢٥٨٨)	(%١٠٠)
نفقات أيرادية مؤجلة	٨٦٣,٧	٢٠١٩,٥	(١١٥٥,٨)	(٥٧,٢)
مبانى سكنية	١,٦	٨	(٦,٤)	(%٨٠)
مبانى غير سكنية	١٩٩,٤	١٣٠٩,٨	(١١١٠,٤)	(%٨٤,٧)
تشييدات	٧٣,٦	٥٥,٧	١٧,٩	%٣٢,١
وسائل نقل	٦,٧	١٠,٨	(٤,١)	%٣٨
وسائل أنتقال	٢,٩	١,٥	١,٤	%٩٣,٣
الات ومعدات	٣٢٠,٨	٢٩٨	٢٢,٨	%٧,٦
عدد وأدوات	١٠٦,٢	٩٥,٦	١٠,٦	%١١
تجهيزات	٥٠,٨	١٣٩,٢	٨٨,٤	%٦٣,٥
ثروه حيوانية	١٠١,٦	١٠١	٠,٦	%٠,٦
الأصول غير المنتجة	١٨١٢,٢	٢٥٥٨,٤	(٧٤٦,٢)	(%٢٩,١)
أصول طبيعية	١٨١٢,٢	٢٥٥٨,٤	(٧٤٦,٢)	(%٢٩,١)
شراء أراضى	١٦٦٩	٢٢٥٥,٢	٥٨٦,٢	%٥٨,٦
تمهيد وأستصلاح أراضى	١٣٥,٧	٢٩٨,٧	١٦٣	%٥٤,٥
أصول طبيعية أخرى	٧,٥	٤,٦	٢,٩	%٦٣
أصول غير مالية اخرى متنوعة	٢٠٨٧٣,٩	٢٠٧٠٠,٨	١٧٣,١	%٠,٨
فوائد سابقة مع بدء التشغيل	١٦٧,٣	٢١,٢	١٥٥,١	%٧٣١,٦
البعثات	١١١١	١٤٠٠,٦	٢٨٩,٦	%٢٠,٦
ابحاث ودراسات للمشروعات	١٣٤٥٣,١	٨١٤٤,٦	٥٣٠٨,٥	%٦٥,١
دفعات مقدمة	٢٥٠	٥١٢٥,٨	٥١٠٠,٨	%٩٩,٥
تعويضات فروق أسعار للمقاولين		٦٠٠٠	(٦٠٠٠)	(%١٠٠)
الأجور للمشروعات الأستثمارية	١١٧,٥	٨,٦	١٠٨,٩	%١٢٦,٢
التعويضات	٦٠٠٠	–	–	–
شراء الأصول غير المالية الإجمالية والاحتياطيات العامة	٩٨٠٦,٧	٩٠٠٠	٨٠٦,٧	%٩
الجملة	٢٨٠٦٩٨	٣٥٨١١٣,٤	٧٧٦٥	%٢٧,٩

- تشكل قيمة الاستثمارات المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، نحو ٣٨,٣% من قيمة المقدر من الاستثمارات العامة (استثمارات الجهات الداخلة في الموازنة العامة+ استثمارات الهيئات العامة الاقتصادية والشركات العامة وكذا الاستثمارات المركزية التي تبلغ نحو ٩٣٣ مليار جنيه للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ونحو ١٣٣% من قيمة المقدر من استثمارات الهيئات العامة الاقتصادية التي تبلغ نحو ٢٦٩٣٥٣,٩ مليون جنيه لذات السنة المالية .
- ارتفاع نسبة المقدر من قيمة الاستثمارات الى المقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى نحو ٥% مقابل نحو ٤,١% ، ٣,٤%، ٢,٨%، ٢,٥%، ٣,١%، ٢,٦% للسنوات المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥.

الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية:

تمثل[1] حيازة الأصول المالية مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات العامة الاقتصادية التي تعانى خللا في هياكلها التمويلية وكذلك مساهمات الخزانة في إطلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلا عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاما على الخزانة العامة.

هذا وقد قدرت قيمة النفقات التي وجهت لمقابلة متطلبات حيازة الأصول المالية والأجنبية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٠٢٩٢ مليون جنيه مقابل نفقات قدرت لذات الغرض فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣٠٧٥٠ مليون جنيه، بنسبة ١,٥% وهذا النقص قابله نسبة نقص أيضا في قيمة المقدر من حيازة الأصول المالية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ التي بلغت نحو ٠,٢% ونسبة نقص فعليه في السنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث بلغت نحو ٥,١%، ٤٢,١%، على أنه من جانب قابل نسبة النقص المشار إليها نسبة زيادة فعلية بلغت في السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت نحو ١٣,٦%، ٦٢,٥%، ٥٠,٧% على التوالي.

- تتوزع النفقات المقدرة من حيازة الأصــول المالية والمحلية والأجنبية على مســتوى المجموعات خلال السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو التالي:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين الماليتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
حيازة الاصول المالية المحلية	٢٢٧٠٦,١	٧٣,٨%	٢١٢٦٧,٩	٧٠,٣%	(١٤٣٨,٢)	(٦,٣%)
حيازة الأصول المالية الأجنبية	٣٨٨,٩	١٣,٦%	٣٨٩٦,٥	١٢,٨%	٧,٥	٠,٢%
حيازة الأصول المالية الاجمالية والإحتياطيات العامة	٤١٥٥,٣	١٣,٥%	٥١٢٧,٧	١٦,٩%	٩٧٢,٤	٢٣,٤%
الجملة	٣٠٧٥٠	١٠٠%	٣٠٢٩٢	١٠٠%	(٤٥٨)	(١,٥%)

[1] تمثل حيازة الأصول المالية مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات العامة الاقتصادية التي تعانى خللا في هياكلها التمويلية وكذلك مساهمات الخزانة في إطلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلا عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاما على الخزانة العامة .

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- انخفاض الأهمية النسبية للمقدر من قيمة النفقات التى وجهت لحيازة الأصول المالية المحلية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدر من قيمة النفقات التى وجهت لحيازة الأصول المالية الأجنبية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- زيادة قيمة المقدر من النفقات التى وجهت لحيازة الأصول المالية الأجنبية والحيازة الإجمالية والاحتياطيات العامة لمواجهة متطلبات الحيازة التى قد تطرأ خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة تبلغ نحو ٠,٢%، ٢٣,٤% على التوالي وانخفاض المقدر منها لحيازة الأصول المالية المحلية بنسبة ٦,٣%.
- تتوزع القيمة المقدرة من حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، في الآتى:

الجهات	القيمة بالمليون جنيه
مساهمات في هيئات عامة اقتصادية	١٣٣٠٤
هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٤٨٥٩
الهيئة الوطنية للإعلام	١٨٣٣
المتحف المصرى الكبير	٣٣٠٠
الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية + هيئة النقل العام بالقاهرة	٤٩٣
هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٤٥٣
وكالة الفضاء المصرى	٥٤٩
الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب	٢٠٠
الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضى	١٤٥
الهيئة القومية للإنفاق	١٣٧٧
باقى الهيئات الاقتصادية	٩٥
مساهمات في شركات قابضة	٢٦٠٤
الشركة القابضة والغزل والنسيج	١٥٧٢
الشركة القابضة لكهرباء مصر	٢٨٢
الشركة القابضة مديونية هيئة كهرباء الريف، الشركة القابضة لكهرباء مصر " مقابل الإعفاءات الضريبية عن المشروعات الخاصة بالخطة العاجلة.	٧٥٠
استكمال حصة وزارة المالية فى رأسمال صندوق مصر	٢٠٠
حصة مصر فى رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية	٣٨٩
بنود أخرى	٢٣٦٠
احتياطى عام	٥١٢٨
الإجمالى	٣٠٢٩٢

- تتوزع نفقات بنود المجموعات التى قدرت لمواجهة متطلبات حيازة الأصــول المالية بنوعيها المحلية والأجنبية على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغير بين العامين	
			قيمة التغير	معدل التغير
حيازة الأصول المالية المحلية	٣٢٧٠٦,١	٢١٢٦٧,٩	(١٤٣٨,٢)	(%٦,٣)
أوراق مالية بخلاف الأسهم	٦٠٥	١٠٦٥	٤٦٥	%٧٦,٣
سندات	١٠١	٥٥١	٤٥٠	%٤٤٥,٥
أذون	٥٠٤	٥١٤	١٠	%١,٩
الإقراض لجهات أخرى بخلاف الهيئات العامة والشركات العامة	٨٤٠	٦٥٥	(١٨٥)	(%٢٢)
مساهمات وحقوق ملكية	٢١٢٦١,١	١٩٥٤٧,٩	(١٧١٣,٢)	%٨
فى هيئات إقتصادية	١٦٩٥٥	١٣٤٠٤,١	(٣٥٥١)	(%٢١)
فى شركات قابضة	١٧٨٥	٢٦٠٤	(٨١٩)	%٤٥,٨
فى شركات قطاع عام	٢٣٢	١٠٠٠	٧٦٨	%٣٣١
فى جهات أخري	٢٢٠٠	٢٦٣٩,٨	٢٤٣٩,٨	%٢٠
حيازة الأصول المالية الأجنبية فى جهات اخري	٣٨٨٩	٣٨٩٦,٥	٧,٥	%٠,٢
حيازة الأصول المالية الإجمالية والاحتياطيات العامة	٤١٥٥,٣	٥١٢٧,٧	٩٧٢,٤	%٢٣,٤

الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية:

قدرت قيمة أقساط القروض المحلية والأجنبية واجبة السداد خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٩٣٠٠٠ مليون جنيه مقابل أقساط قدر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٥٥٥٥٦٨,٩ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٣٧٤٣١ مليون جنيه بنسبة ٦,٧ %.

وهذا المعدل يقل عن معدل الزيادة فى قيمة الأقساط التى قدر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والذى بلغ نحو ٢٢ % ، ومعدل الزيادة في السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث بلغ على التوالي ٨٧,٧%، ٩,٤% ويزيد عن معدل الزيادة في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ حيث بلغ نحو ٥,٨% على أنه من ناحية أخرى قابل هذا المعدل معدل نقص فى قيمة الأقساط التى تم سدادها فى السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ حيث بلغ ٢,٢ %، ٩,٣% ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٣٦٤٦٦,١		
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٥٠١٤٣	١٣٦٧٦,٩	%٥,٨
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٧٣٧٦٣	٣٧٢٩٦,٩	%٩,٤
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٦٧٦٣٢,٢	(٦١٣١)	(%٢,٢)
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٤٢٦٣١	(٢٥٠٠١)	(%٩,٣)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٥٥٥٣٣,٤	٢١٢٩٠٢	%٨٧,٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	٥٥٥٥٦٨,٩	١٥٠٠٣٥,٥	%٢٢
٢٠٢٢/٢٠٢١	٥٩٣٠٠٠	٣٧٤٣١	%٦,٧

- تتوزع قيمة المقدر سداده من أقساط القروض المحلية والأجنبية خلال السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو التالي:

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية المحلية	٥١٩٢٩١,٢	%٩٣,٤	٤٧٧٦٧٣	%٨٠,٥
سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية والأجنبية	٣٦٢٧٧,٧	%٦,٦	١١٥٣٢,٧	%٩,٥
الجملة	٥٥٥٥٦٩	%١٠٠	٥٩٣٠٠٠	%١٠٠

ويلاحظ انخفاض نسبة الأهمية النسبية للمقدر سداده من الأقساط المحلية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وارتفاع نسبة الأهمية النسبية للمقدر سداده من الأقساط الأجنبية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وعلى مستوى البنود:

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	قيمة التغير	معدل التغير
سداد القروض واستهلاك	٥١٩٢٩١,٢	٤٧٧٦٧٣	٤١٦١٨,٢	%٨
الأوراق المالية المحلية	٣٤٤٨٠٣	٢٨٢٦٧٣,١	(٦٢١٢٩)	(%١٨)
إستهلاك أوراق مالية بخلاف الأسهم				
سندات على الخزانة العامة				
سداد القروض	١٧٤٤٨٨,٤	١٩٥٠٠٠,٢	٢٠٥١١,٨	%١١,٧
بنك الإستثمار	٢٠٠,٣	١٦٤	(٣٦)	(%١٨)
قروض خارجية معاد إقراضها عن طريق الخزانة	٥١١٤	٥٤٦٧,٤	٣٥٣,٤	%٧
مصادر أخرى	١٦٩١٧٤,٥	١٨٩٣٦٩,٥	٣٥٣,٤	%١٢
سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية الأجنبية	٣٦٢٧٧,٧	١١٥٣٢٧	٧٩٠٤٩,٣	%٢١٨
أقساط الدين العام الخارجي	٣٥٠٥٩	١١٤٣٨٠	٧٩٣٢١	%٢٢٦,٢
أقساط خارجية تسددها الجهات	١٢١٨,٥	٩٤٧,٢	(٢٧١,٣)	(%٢٢,٢)

ويلاحظ من هذا البيان الآتى:

- زيادة قيمة المقدر سداده من الأقساط المحلية فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤١٦٩٨,٢ مليون جنيه بنسبة ٨ %.
- انخفاض قيمة المقدر سداده من الأقساط الأجنبية فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٧٩٠٤٩,٣ مليون جنيه بنسبة ٢١٨%.

- بمقارنة قيمة المقدر من الأقساط المقرر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمقدر من قيمة كل من الاستخدامات والإيرادات والضرائب والناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق فى ذات السنة ومقارنة بالسنوات المالية٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠١٧ /٢٠١٨، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، يتبين الآتى:

بالنسبة للمقدر من قيمة الاستخدامات:

- تبلغ نسبة قيمة المقدر من الأقساط المقرر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر من قيمة الاستخدامات لذات السنة نحو ٢٤% مقابل نسبة مقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٢٤,١ % ونسبة فعلية بلغت فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨ /٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، نحو ٢٣,٨%، ١٤,٨%، ١٧,٥%، ٢٠,٨%، ٢٣% على التوالى.

بالنسبة للمقدر من الإيرادات

- تبلغ نسبة المقدر من قيمة الأقساط المقرر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر من قيمة الإيرادات لذات السنة المالية نحو ٤٣,٤ % مقابل نسبة مقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت ٤٣,١ % ونسبة فعلية بلغت خلال السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٤٦,٧%، ٢٥%،٣٢,٦%، ٤١,٥%، ٥٠,٨% على التوالى.
- تبلغ نسبة المقدر من قيمة الأقساط المقرر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

بالنسبة للمقدر من الضرائب

- تبلغ نسبة المقدر من قيمة الأقساط المقرر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر من قيمة المتحصلات الضريبية لذات السنة المالية نحو ٦٠,٣% مقابل نسبة مقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٥٧,٥% ونسبة فعلية بلغت فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٦١%، ٣٢,٩%، ٣٢,٦%، ٥٩,٢%، ٧٠,٩%.

بالنسبة للمقدر من الناتج المحلى الإجمالى

- تبلغ نسبة المقدر من قيمة الأقساط المقرر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق لذات السنة المالية نحو ٨,٣ % مقابل نسبة مقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ ٨,١ % ونسبة فعلية فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٥ / ٢٠١٦ ، بلغت نحو ٧,٧%، ٤,٦%، ٦%، ٧,٨%، ٦%.

ثانياً: المـــوارد

الباب الأول: الضرائـــب:

- تبلغ قيمة الضرائب التى قدر تحصيلها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٩٨٣٠١٠ مليون جنيه مقابل متحصـــلات ضـــريبية قدر تحصـــيلها خلال الســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٩٦٤٧٧٧,٤ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ١٨٢٣٣ مليون جنيه بنسـبة ١,٩%، وهذه النسـبة تقل عن نسـبة الزيادة المتوقعة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتى بلغت ٣٠%، وتقل أيضًا عن نسبة الزيادة الفعلية فى المتحصـــلات الضـــريبية فى الســـنوات المالية: ٢٠١٦/٢٠١٥، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، والتى بلغت على التوالى نحو ١٥,٢%، ٣١,١%، ٣٦,٢%، ١٤,٧%، إلا أنها تزيد عن نسبة الزيادة الفعلية فى متحصلات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، والتى بلغت نحو ٠,٤%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

السنة المالية	معدل الزيادة
٢٠١٦/٢٠١٥	%١٥,٢
٢٠١٧/٢٠١٦	%٣١,١
٢٠١٨/٢٠١٧	%٣٦,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	%١٤,٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	%٠,٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	%٣٠
٢٠٢٢/٢٠٢١	%١,٩

هذا، وقد جاءت هذه الزيادة فى المعدلات نتيجة الزيادة فى قيمة المتحصـــلات الفعلية، وذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المتحصلات الفعلية	قيمة الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٠٥٩٥٧	–
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٥٢٣١٥	٤٦٣٥٨
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٦٢٠٠٧	١٠٩٦٩٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٦٢٩٣٠١,٩	١٦٧٢٩٤,٩
٢٠١٩/٢٠١٨	٧٣٦١٢٠,٦	١٠٦٨١٨,٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	٧٣٩٦٣٣,٥	٣٥١١,٩
٢٠٢١/٢٠٢٠	٩٦٤٧٧٧,٤	٢٢٥١٤٤,٥
٢٠٢٢/٢٠٢١	٩٨٣٠١٠	١٨٢٣٣

تبين للجنة الآتى:

- انخفاض نسبة المقدر من المتحصلات الضريبية للمقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ١٣,٨% مقارنة بنسبة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٤,١%، وارتفاعها مقارنة بنظيرتها الفعلية فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، إذ بلغت نحو ١٤,٧%، ويُشار فى هذا الصدد أن النسبة المتفق عليها دوليًا وفقًا للمعايير الدولية تتراوح ما بين ١٨ – ٢٠%.
- انخفاض نسبة المقدَّر من المتحصلات الضريبية من قيمة الموارد للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ٤٠% مقارنة بالمقدَّر منها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والذى بلغ نحو ٤١,٩%، والمتحصلات الفعلية في السنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧ والتي بلغتا على التوالي ٤٥%، ٤١% وارتفاعها مقارنة بالمتحصلات الفعلية في السنتين الماليتين٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٦ والتي بلغتا على التوالي ٣٨,٦%، ٣٥%.
- يتوزع المقدَّر من قيمة المتحصلات الضريبية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على مستوى أنواع الضرائب الرئيسية، الضرائب العامة، الضريبة على القيمة المضافة، الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى، على النحو التالى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــان	القيمة المقدَّرة	الأهمية النسبية	النسبة للمقدَّر من الناتج المحلى الإجمالى
الضرائب العامة (ضريبة الدخل).	٤٩٦٩٦٥	%٥٠,٥	%٧
الضرائب على القيمة المضافة.	٣٩٠٩٥٠	%٣٩,٩	%٥,٥
الضرائب الجمركية.	٤٢٣٩٨	%٤,٣	%٠,٦
باقى أنواع أبواب الضريبة (الضريبة العقارية وغيرها من الرسوم).	٥٢٦٩٧	%٥,١٣	%٠,٧
	٩٨٣٠١٠	**%١٠٠**	**%١٣,٨**

- ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدَّر أن تبلغ قيمة الضرائب المقدَّر لمصلحة الضرائب المصرية تحصيلها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٨٨٧٩١٥ مليون جنيه، تعادل نحو ٩٠,٤% من قيمة المقدَّر من المتحصلات الضريبية بنسبة ١٢,٥% من قيمة المقدَّر من الناتج المحلى الإجمالى لذات السنة.
- ويبين الجدول الآتى تطور تقديرات حصيلة المتحصلات الضريبية وفعلياتها مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى، وذلك اعتبارًا من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وحتى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنـــوات الماليـــة	المقدَّر من المتحصلات الضريبية		المتحصلات الضريبية الفعلية		
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩,٨٤٢	%١٤,٨	٧٥,٧٥٩	%١٤,١	%١٢,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١,٦٠٧	%١٣,٢	٩٧,٧٧٩	%١٥,٨	%٢٩,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٥,٦٤٥	%١٤,٢	١١٤,٣٢٦	%١٥,٣	%١٦,٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٠,٨٢٤	%١٣,٥	١٣٧,١٩٥	%١٥,٣	%٢٠,٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦٦,٥٧٠	%١٦,٠	١٦٣,٢٢٢	%١٥,٧	%١٩,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤٥,٥٤٤	%١٢,١	١٧٠,٤٩٤	%١٤,١	%٤,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠,٤٢٤	%١٤,٦	١٩٢,٠٧٢	%١٤,٠	%١٢,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٢٣٢,٢٣٢	%١٤,٠	٢٠٧,٤١٠	%١٢,٥	%٨,٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٦,٩٠٥	%١٤,٥	٢٥١,١١٩	%١٣,٦	%٢١,١
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٥٨,٧٢٩	%١٧,١	٢٦٠,٢٨٨	%١٢,٤	%٣,٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٦٤,٢٩٠	%١٥,٠	٣٠٥,٩٥٧	%١٢,٦	%١٧,٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٢٢,٤٢٧	%١٥,٦	٣٥٢,٣١٥	%١٣,٠	%١٥,٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٢٤,١٩٤	%١٨,٠	٤٦٢,٠٠٧	%١٣,٣	%٣١,١
٢٠١٨/٢٠١٧	٦٠٣,٩١٨	%١٣,٦	٦٢٩,٣٠٢	%١٤,٢	%٣٦,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	٧٧٠,٢٨٠	%١٤,٥	٧٣٦١٢١	%١٤	%١٧,٠
٢٠٢٠/٢٠١٩	٨٥٦,٦١٦	%١٤,٧	٧٣٩,٦٣٣	%١٢,٦	%٠,٥

- تبلغ نسبة المقدَّر من قيمة المتحصلات الضريبية للمقدر من قيمة المصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٣,٤% مقابل نسبة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ٥٦,٣% ونسبة فعلية للسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، بلغت نحو ٥١,٥%، ٥٤,٤%، ٥٣,٧%، ٥٠,٥%، ٤٤,٧% على التوالى.
- تتوزع قيمة المقدَّر من متحصلات مجموعات الضرائب فى السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١، **على النحو الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
الضـــرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية.	٣٥١٥٨٥	%٣٦,٥	٣٧٠٣١٠	%٣٧,٦	١٨٧٢٥	%٥,٣
الضرائب على الممتلكات.	٧٠٨٦١	%٧,٣	٨٨٢٧٤,٦	%٨,٩	١٧٤١٣,٦	%٣٤,٥
الضرائب على السلع والخدمات.	٤٦٩٥٩٨,٥	%٤٨,٦	٤٤٩٥٧٩,٤	%٤٥,٧	(٢٠٠١٩,١)	(%٤,٢)
ضرائب التجارة الدولية.	٤٤٥٠٤	%٤,٦	٤٢٣٩٨	%٤,٣	(٢١٠٦)	(%٤,٧)
ضرائب أخرى.	٢٨٢٢٩	%٢,٩	٣٢٤٤٨	%٣,٣	٤٢١٩	%١٥
الجملـــــة	**٩٦٤٧٧٧**	**%١٠٠**	**٩٨٣٠١٠**	**%١٠٠**	١٨٢٣٣	**%١,٩**

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدَّر من قيمة المتحصلات من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، فضلاً عن زيادة المقدر من قيمتها بنحو ١٨٧٢٥ مليون جنيه بنسبة ٥,٣%.
- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدَّر من قيمة المتحصلات من الضرائب على الممتلكات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وزيادة المقدَّر من قيمتها بنحو ١٧٤١٣,٦ مليون جنيه بنسبة ٢٤,٥%.
- انخفاض الأهمية النسبية من قيمة متحصلات للضرائب على السلع والخدمات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، فضلاً عن انخفاض المقدر من قيمتها بنحو ٢٠٠١٩,١ مليون جنيه بنسبة ٤,٢%.
- انخفاض الأهمية النسبية للمقدر من متحصلات ضرائب التجارة الدولية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، فضلاً من انخفاض المقدر من قيمتها بنحو ٢١٠٦ مليون جنيه بنسبة ٤,٧%.
- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدَّر من قيمة متحصلات الضرائب الأخرى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، فضلاً عن ارتفاع المقدَّر من قيمتها بنحو ٤٢١٩ مليون جنيه بنسبة ١٥%.

على مستوى الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية:

- توزعت قيمة المقدر من المتحصلات من الضرائب على الدخول والارباح والمكاسب الرأسمالية للسنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	قيمة التغير	معدل التغير
أ – الضرائب على التوظف	٨٠١٩٩	٩٣١٠٧	١٢٩٠٨	%١٦
ب – الضرائب على دخول الافراد بخلاف التوظف	٤٧٦١٢	٥٤٧٨٠	٧١٦٨	%١٥
الضرائب على المهن غير التجارية	٤٩٠٠	٤٨١٢	٨٨	%١,٧
ضرائب النشاط التجارى والصناعى	٤٢٧٠٠	٤٩٩٥٨	٧٢٥٨	%١٧
ضرائب على الفائدة من السندات + إيرادات أخرى	١٢	١٠	(٢)	(%٢٠)
الضـرائب على الأرباح الرأسـمالية "الثروة العقارية وتوزيعات الأرباح وإعادة تقييم"	٢٠٢٤	٢١١٣	٨٩	%٤,٣
ج – الضريبة على أرباح شركات الأموال	٢٢١٧٥٠	٢٢٠٣١٠	(١٤٤٠)	(%٠,٦)
من الهيئة المصـــرية العامة للبترول والشـــريك الأجنبى	٤١٦٠٢	٤١٥٥٠	(٥٢)	(%٠,١)
من قناة السويس	٣٤٢٠٤	٣٤٠٤٠	(١٦٤)	(%٠,٤)
من باقى الشركات	١٤٥٩٤٤	١٤٤٧٢٠	(١٢٢٤)	(%٠,٠٨)

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- زيادة قيمة المقدَّر من أنواع الضـــرائب على الدخول والأرباح والمكاســـب الرأســـمالية للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ باستثناء الضرائب المقدر تحصيل قيمتها من كل من: الهيئة العامة للبترول والشريك الأجنبى، هيئة قناة السويس، وباقى الشركات، حيث قدر انخفاض المتحصـلات الضـريبية من كل منهما بنحو ٥٢ مليون جنيه بنسـبة ٠,١%، ١٦٤ مليون جنيه بنسـبة ٠,٤%، ١٢٢٤ مليون جنيه بنسـبة ٠,٨%، فضـلاً عن المقدَّر عن المقدَّر من قيمة الضـرائب على الفائدة من الســـندات والإيرادات الأخرى، حيث إنه من المقدَّر انخفاض قيمتها بنحو ٢ مليون جنيه بنسبة ٢٠%.
- سـجل المقدَّر من قيمة المتحصـلات الضـريبية من ضـرائب النشـاط التجارى والصـناعى أعلى معدل زيادة مقارنة بباقى بنود الضـرائب على دخول الأفراد بخلاف التوظف، إذ بلغ نحو ١٧%، على حين سـجل المقدَّر من قيمة المتحصـلات الضـريبية من الضـرائب على التوظف أعلى معدل زيادة إذ بلغ نحو ١٦% مقارنة بباقى عناصـر الضـرائب على الدخول والأرباح والمكاسـب الرأسـمالية المتمثلة فى الضرائب على دخول الأفراد بخلاف التوظف، والضريبة على أرباح شركات الأموال.

بالنسبة للضرائب على الممتلكات:

- توزعت قيمة المقدَّر من المتحصلات من الضرائب على الممتلكات للسنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	قيمة التغير	معدل التغير
أ- ضرائب دورية على الممتلكات	٧٠٧٤	٥٦٢٧	(١٤٤٧)	(%٢٠,٤)
ضريبة الأراضى	١١٣	١٢٧	١٤	%١٢,٣
ضريبة المبانى	٦٩٦١	٥٥٠٠	(١٤٦١)	(%٢١)
ب- ضـــرائب على العمليات المالية والتجارية والرأسمالية	٥٥٧٦٢	٧١١٠٢	١٥٣٤٠	%٢٧,٥
رسوم نقل الملكية	٢٠٠٢	٢١٠٢	١٠٠	%٥
ضرائب على عوائد الاذون والسندات	٥٣٧٦٠	٦٩٠٠٠	١٥٢٤٠	%٢٨,٣
ج- ضرائب ورسوم على السيارات	٨٠٢٥	١١٥٤٥,٦	٣٥٢٠,٦	%٤٣,٨
رسوم تنمية على السيارات ورخص القيادة	٤٩٢٥	٦٣٥٩	١٤٣٤	%٢٩,١
رســـوم تنمية على الســـيارات الجديدة والمنتجة محلياً وجميع السيارات المستوردة من الخارج	٢١١٢	٤١٦٤,٥	٢٠٤٩,٥	%٩٧
ضرائب ورسوم ذات ضرورة محلية على السيارات	٦٠٣	٦٤٥,١	٤٢,١	%٧
ضرائب على السيارات الخاصة (تضامن اجتماعى)	٣٨٥	٣٧٧	(٨)	(%٢)

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- انخفاض المقدَّر من قيمة المتحصـلات من كل من: الضـرائب الدورية على الممتلكات بالسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالســـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بقيمة بلغت ١٤٤٧ مليون جنيه بنســـبة بلغت ٢٠,٤%.
- ارتفاع المقدَّر من قيمة المتحصـــــلات من الضـــــرائب على العمليات المالية والتجارية والرأســـــمالية والضـرائب والرسـوم على السـيارات للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالسـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ١٥٣٤٠ مليون جنيه بنسبة ٢٧,٥%، ٣٥٢٠,٦ مليون جنيه بنسبة ٤٣,٨%.

بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	قيمة التغير	معدل التغير
أ – الضريبة على القيمة المضافة المحلية والتجارية المستوردة	٢٢١٢٥٨	٢٠٧٢٠٩	(١٤٠٤٩)	(%٦,٣)
ب – ضريبة القيمة المضافة على الخدمات	٦٦٩٥٦	٦١١٦٣	(٥٧٩٣)	(%٨,٦)
ج– ضرائب على سلع جدول رقم (١) محلية	١١٢٦٨٢	١٢٢٣٢٣,٣	٩٦٤١,٣	%٨,٥
ضرائب على سلع جدول رقم (١) مستوردة	٢٢٤	٢٥٤,٧	٣٠,٧	%١٣,٧
د – ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)	٢٥٣٢١	٢٣١٧٥	(٢١٤٦)	(%٨,٤)
هـ– الضرائب على الخدمات الخاصة	٢٣٣٠	٢٣١٥	(١٥)	(%٠,٦)
و– رسم تنمية الموارد (عدا ما يزيد عن ١٨٠٠٠ ورسم التنمية على السيارات)	٢٣٧٩٢	١٧٠٩٠	(٦٧٠٢)	(%٢٨,١)
ز– ضرائب على استخدام السلع والتراخيص باستخدامها وتأدية الأنشطة)	١٧٠٣٥,١	١٦٠٤٩,٤	(٩٨٥,٦)	(%٥,٧)

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- انخفاض المقدَّر من قيمة بعض أنواع الضرائب على السلع والخدمات فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدَّر من قيمتها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تمثلت فى الضريبة على القيمة المضافة على السلع المحلية والبضائع المستوردة بنحو ٦,٣%، ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بنحو ٨,٦%، وضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنحو ٨,٤%، والضرائب على الخدمات الخاصة بنحو ٠,٠٦%، ورسم تنمية الموارد (عدا ما يزيد عن ١٨٠٠٠ ورسم التنمية على السيارات) بنحو ٢٨,١%، ضرائب على استخدام السلع والتراخيص باستخدامها وتأدية الأنشطة بنحو ٥,٧%، أى ما يعادل نحو ٧٥% من مجموع بنود الضرائب على السلع والخدمات البالغ عددها (٨ بنود)، كما هو موضح فى البيان.
- ارتفاع المقدَّر من قيمة بعض أنواع الضرائب على السلع والخدمات فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر منها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تمثلت فى الضرائب على سلع جدول رقم (١) محلية، ضرائب على سلع جدول رقم (١) مستوردة بنسبة ٨,٥%، ١٣,٧% على التوالى.

بالنسبة للضرائب على التجارة الدولية:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	قيمة التغير	معدل التغير
أ- الضرائب على الواردات	٤٣٤٠٤	٤١٧٩٨	(١٦٠٦)	(%٣,٧)
ضرائب جمركية قيمة	٤٢٢٤٤	٤١٠٩٨	١١٤٦	%٢,٧
ضرائب جمركية على السجائر والتبغ	١١٦٠	٧٠٠	٤٦٠	%٣٩,٩
ب- ضرائب أخرى على التجارة الدولية	١١٠٠	٦٠٠	(٥٠٠)	(%٤٥,٤)
الضرائب على الصادرات	٣٦٨	-	(٣٦٨)	(%١٠٠)
إيرادات الغرامات	٦٤٤	٥٠٥	(١٣٩)	(%٢١,٥)
إيرادات المضبوطات	٨٨	٩٥	٧	%٧,٩

ومن البيان السابق يتضح انخفاض المقدَّر من قيمة الضرائب على الواردات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٦٠٦ مليون جنيه بنسبة نحو ٣,٧% وانخفاض المقدر من قيمة الضرائب الأخرى على التجارة الدولية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه بنسبة ٤٥,٣%.

ويُشار فى هذا الصدد إلى أن قيمة المقدَّر من الضرائب على الواردات للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مثَّل نحو ٩٧,٥% من قيمة المقدَّر من الضرائب على التجارة الدولية لذات السنة.

بالنسبة للضرائب الأخرى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	قيمة التغير	معدل التغير
على الأعمال التجارية	٢٨٢٢٩	٣٢٤٤٨	٤٢١٩	%١٥
إيرادات رؤوس الأموال منقولة من البنك المركزى	٢٤٩٢٩	٢٧٤٤٨	٢٥١٩	%١٠,١
المحصل مقابل الإعفاءات الضريبية	٣٣٠٠	-	(٣٣٠٠)	(%١٠٠)
الضرائب على عوائد الأذون والسندات	-	٥٠٠٠	٥٠٠٠	%١٠٠

الباب الثانى: المِنـــح:

- تبلغ قيمة المِنح التى قدر الحصــول عليها خلال الســنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٥٤١,٢ مليون جنيه مقابل نحو ٢٢٠٩,٤ مليون جنيه قدر الحصول عليها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنقص تبلغ قيمته نحو ٦٨٨,٢ مليون جنيه بنسبة ٣٠%.
- وقد قابل هذا المعدل معدل زيادة فى قيمة المنح تحقق خلال الســـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغ نحو ١٠١,٧%، ومعدل زيادة تحقق فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغ نحو ٣٩٩,١%.
- **وعلى الجانب الآخر**، قابل هذا المعدل أيضــاً معدل نقص فعلى فى الســنوات المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث بلغ نحو ١٨,٣%، ٨١,٩%، ٨٦,١% على التوالى، ومعدل نقص مقدر للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغ نحو ٥٨%، ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المنح	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٥٤٣٧	–	–
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٥٤٢,٨	(٢١٨٩٤,٣)	(%٨٦,١)
٢٠١٧/٢٠١٦	١٧٦٨٣	١٤١٤٠,٢	%٣٩٩,١
٢٠١٨/٢٠١٧	٣١٩٣,٨	(١٤٤٨٩,٢)	(%٨١,٩)
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٦٠٨,٥	(٥٨٥,٣)	(%١٨,٣)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٥٢٦٢,٨	٢٦٥٤,٣	%١٠١,٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٢٠٩,٤	(٣٠٥٣,٨)	(%٥٨)
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٥٤١,٢	(٦٦٨,٢)	(%٣٠,٢)

- تتوزع قيمة المنح التى قدر الحصــول عليها خلال الســنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ حســب مجموعتها الثلاثة ومقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، **على النحو الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
منح من حكومة أجنبية	١٨٣١	%٨٢,٨	١٠٨٥,٢	%٧٠,٤	(٧٤٦)	(%٤٠,٧)
منح من منظمات دولية	٣٥٦	%١٦,٢	٤٢٢,٥	%٢٧,٤	٦٦,٥	%١٨,٦
منح من جهات حكومية	٢٢,٤	%١	٣٣,٥	%٢,٢	١١,١	(%٥٠)
الإجمالى	**٢٢٠٩,٤**	**%١٠٠**	**١٥٤١,٢**	**%١٠٠**	**(٦٦٨,٢)**	**(%٣٠,٢)**

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- انخفاض الأهمية النسبية لقيمة المنح المقدَّر الحصول عليها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من الحكومات الأجنبية مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- ارتفاع الأهمية النسبية لقيمة المنح المقدر الحصول عليها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من المنظمات الدولية والجهات الحكومية مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- انخفاض قيمة المنح المقدر الحصول عليها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من الحكومات الأجنبية مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بقيمة بلغت ٧٤٦ مليون جنيه، تعادل نسبتها نحو ٤٠,٧% من قيمة المنح المقدَّر الحصول عليها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- انخفاض نسبة المقدَّر من قيمة المنح إلى إجمالى المقدَّر من قيمة الموارد خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ٠,٠٦% مقابل نسبة مقدَّرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٠,٠٩% ونسبة فعلية فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، ٢٠١٥/٢٠١٤، بلغت على التوالى ٠,٢%، ٠,٠١%، ٠,٣%، ١,٣%، ٠,٣%، ٢,٥%.

تبين للجنة أن:

- قيمة المنح المقدَّر الحصول عليها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تمثل نحو ٠,١% من إجمالى الإيرادات العامة المقدَّر الحصول عليها خلال تلك السنة والبالغ قيمتها نحو ١٣٦٥١٥٩ مليون جنيه.
- كما تبين أيضًا أن قيمة المنح المقدَّرة فى تلك السنة لن تغطى سوى نسبة ٠,٠٨% من إجمالى المقدَّر من قيمة مصروفات تلك السنة المقدَّر قيمتها بنحو ١٨٣٧٧٢٣ مليون جنيه.
- فضلاً عن ذلك، فإنها تعادل نحو ٠,٠٢% من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع تحقيقه فى تلك السنة.

الباب الثالث: (**الإيرادات الأخرى**):

- تبلغ قيمة المقدَّر من الإيرادات الأخرى المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٨٠٦٠٨ مليون جنيه مقابل إيرادات أخرى قدر تحصيلها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٣٢١٧٦٦,٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٥٨٨٤٢ مليون جنيه بنسبة ١٨,٣%.
- وهذه النسبة تزيد عن نسبة الزيادة فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٦/٢٠١٥، والتى بلغت على التوالى نحو ١٣,٤%، ٧,٧%، ٥,١%، ١,٣% إلا أنها تقل عن الزيادة المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ التى بلغت نحو ٣٩,٥% وعن نسبة الزيادة الفعلية فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ والتى بلغت نحو ٣٢,٣%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	١٣٣٨٤٧	–	–
٢٠١٦/٢٠١٥	١٣٥٦٣٠	١٤٣٢٩٢	%١,٣
٢٠١٧/٢٠١٦	١٧٩٤٩٣,٩	٤٣٨٦٣,٥	%٣٢,٣
٢٠١٨/٢٠١٧	١٨٨٦٣٨,٧	٩١٤٤,٨	%٥,١
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٣١٨١	١٤٥٤٢,٣	%٧,٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٣٠٥٣٤	٢٧٣٥٣	%١٣,٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٢١٧٦٦	٩١٢٣٢	%٣٩,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣٨٠٦٠٨	٥٨٨٤٢	%١٨,٣

- زيادة نسبة قيمة المقدر من الإيرادات الأخرى إلى قيمة المقدر من الموارد للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٥% مقابل نسبة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١٤% ونسبة فعلية بلغت فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ١٢%، ١٢,٤%، ١٢,٣%، ١٣,٧%، ١٢,٥% وهو ما يُعد مؤشراً إيجابيًا.
- من المقدَّر أن تبلغ قيمة المتحصلات من الإيرادات الأخرى فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥,٤% من الناتج المحلى الإجمالى، كما أنه من المقدَّر أن تساهم تلك المتحصلات فى تغطية نحو ٢٠,٧% من قيمة المقدَّر من مصروفات تلك السنة (البالغ نحو ١٨٣٧٧٢٢,٧ مليون جنيه).
- تتوزع قيمة المقدر من مجموعات الإيرادات الأخرى للسنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١، **على النحو الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
عوائد الملكية	١٠٨٦٢٣	%٣٣,٨	١٠٦٩٢٨,٥	%٢٨	(١٦٩٤,٥)	(%١,٥)
حصـــيلـة بيع الســـلع والخدمات	٦٩٢٦٥	%٢١,٥	٧٤٠٤٦,٥	%١٩,٤	٤٧٨١,٥	%٧
تعويضات وغرامات	١٩١٢,١	%٠,٥	٢٢١٧,١	%٠,٥	٣٠٥	%١٦
التحويلات الاختيارية	١١٥٨	%٠,٣	٦٠١,٦	%٠,١	٥٥٦,٤	%٤٨
إيرادات متنوعة	١٤٠٨٠٨	%٤٣,٧	١٩٦٨١٤,١	%٣٧,١	٥٦٠٠٦,١	%٣٩,٧
الإجمالـــى	**٣٢١٧٦٦**	**%١٠٠**	**٣٨٠٦٠٧,٨**	**%١٠٠**	**٣٢١٧٦٦**	**%١٨,٣**

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- أنه من المقدر تحقيق قيم مجموعات الباب زيادة فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالقيم المقدَّرة لها فى الســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ باســـتثناء مجموعة عوائد الملكية، وأنه من المقدَّر تحقيق التحويلات الاختيـارية أعلى معدل زيـادة بنحو ٤٨%، تليـه الإيرادات المتنوعـة بنحو ٣٩,٧%، ثم التعويضات والغرامات بنحو ١٦%، ثم حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٧%.
- انخفاض الأهمية النسـبية للمقدر من متحصـلات عوائد الملكية للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالســنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، فضــلاً عن انخفاض المقدَّر من قيمتها بين الســنتين الماليتين بنحو ١٦٩٤,٥ مليون جنيه بنسبة ١,٥%.
- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدَّر من متحصـلات الإيرادات المتنوعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- فى إطار العلاقة بين الموازنة العامة والوحدات الاقتصــادية (شـركات قطاع الاعمال العام، شـركات القطاع العام، الهيئات العامة الاقتصـــادية) وفيما يتعلق بالمقدر من قيمة ما يؤول للخزانة العامة من تلك الوحدات خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، سواء أرباح الأسهم أو فائض حكومى، فقد تبين أنه من المقدَّر أن يؤول من تلك الوحدات إلى الخزانة العامة خلال تلك الســـنة نحو ٧٨٩٠٢,٢ مليون جنيه، وذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	القيمة	الأهمية النسبية
الهيئات العامة الاقتصـــادية باســتثناء الهيئة المصــرية العامة للبترول وهيئة قناة السويس	٢١٤٦٦,٨	%٢٧,٢
شركات القطاع العام	١١٤٠٠	%١٤,٤
شركات قطاع الأعمال العام	٥١٤٢,٤	%٦,٥
الهيئة المصرية العامة للبترول	٧٧٨١	%٩,٥
هيئة قناة السويس	٣٣١١٢	%٤١,٩
الجملـــة	**٧٨٩٠٢,٢**	**%١٠٠**

- ومن البيان السـابق يتضـح أنه من المقدر اسـتحواذ هيئة قناة السـويس على النسـبة الاكبر من قيمة المقدر من الفائض الذى سـوف يؤول من الوحدات الاقتصـادية خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ للخزانة العامة بنسبة تقدر بنحو ٤١,٩% بقيمة تبلغ نحو ٣٣١١٢ مليون جنيه.
- ومقارنةً بما قدر من فائض يؤول إلى الخزانة العامة خلال السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، **يتضـح الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	قيمة التغير	معدل التغير
الهيئات العامة الاقتصـــادية باســتثناء الهيئة المصرية العامة للبترول وهيئة قناة السويس	٢١٩٤٠	٢١٤٦٦,٨	(٤٧٣,٢)	(%٢,١)
شركات القطاع العام	١٠٠٠١	١١٤٠١	١٤٠٠	%١٣,٩
شركات قطاع الأعمال العام	٦٨٥٨	٥١٤٢,٤	(١٧١٥,٦)	(%٢٥)
الهيئة المصرية العامة للبترول	٨٥٧٣	٧٧٨١	(٧٩٢)	(%٩,٢)
هيئة قناة السويس	٣٣٥٠٦	٣٣١١٢	(٣٩٤)	(%١,١)
الجملـــة	**٨٠٨٧٨**	**٧٨٩٠٢,٢**	**(١٩٧٥,٨)**	**(%٢,٤)**

<u>ومن البيان السابق يتضح الآتى:</u>

- انخفاض قيمة المقدر من الفائض الذى يؤول من الوحدات الاقتصـــادية للخزانة العامة خلال الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر منه فى الســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٩٧٥,٨ مليون جنيه بنسبة ٢,٤%.
- انخفاض قيمة المقدَّر من الفائض الذى يؤول من كل من: الهيئات العامة الاقتصادية (باستثناء الهيئة المصـرية العامة للبترول، وهيئة قناة السـويس)، شـركات قطاع الأعمال العام والهيئة المصـرية العامة

للبترول وهيئة قناة السويس خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٤٧٣,٢ مليون جنيه، ١٧١٥,٦ مليون جنيه، ٧٩٢ مليون جنيه، ٣٩٤ مليون جنيه بنسبة ٢,١%، ٢٥%، ٩,٢، ١,١% على التوالى.

في إطار العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص، ترتبط الموازنة العامة للدولة بالصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص عند إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال مجالين محددين يتمثلا، على النحو الآتى:

(أ) يقضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها بأن تتضمن الموازنة العامة للدولة كافة الموارد وكافة اوجه الاستخدام ويتم تقدير الموارد دون أن تستنزل منها أية استخدامات وفى هذا الخصوص تضمن التقسيم الاقتصادى لمجموعة حصيلة بيع السلع والخدمات بند خصص لإدراج قيمة المقدر من الموارد الجارية للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص.

هذا وقدر لهذا البند للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥١١٦١,٧ مليون جنيه مقابل نحو ٤٨٣٨٠,٤ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة بلغت نحو ٢٧٨١,٣ مليون جنيه بنسبة ٥,٧%.

- **ويمكن تبيان قيمة الموارد الجارية للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص على النحو الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	القيمة
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦٢٢٣
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٥٧٣٢,٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٦١٢٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٢٧٨٦,٥
٢٠٢١/٢٠٢٠	٤٨٣٨٠,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٥١١٦١,٧

- تضمن مشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ المقدم من الحكومة فى المادة العاشرة منه (الفقرة الأولى) بأنه اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١ يؤول إلى الخزانة العامة للدولة نسبة ١٥% من جملة الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص وذلك ما لم تكن لوائحها المعتمدة تنص على نسبة أعلى من ذلك فيما عدا حسابات المشروعات التعليمية البحثية والمشروعات الممولة من المنح والاتفاقيات الدولية والتبرعات ومشروعات الإسكان الاجتماعى والمستشفيات الجامعية.

- وفى ضوء ذلك، قدر للخزانة العامة أن يؤول اليها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ كمتحصلات من ايرادات الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص نحو ٧٥٠٠ مليون جنيه مقابل ايرادات قدر تحصيلها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بذات القيمة، ومقارنة بالسنوات ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، يتضح الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المتحصلات	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٠٠٢	–	–
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٣٦٨,٢	١٣٦٦	%٣١,٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٤٦٧٩,٤	٣١١	%٧,١
٢٠١٩/٢٠١٨	٥١٧٩	٥٠٠	%١٠,٦
٢٠٢٠/٢٠١٩	٥٣٩٣,٧	٢١٤,٧	%٤,١
٢٠٢١/٢٠٢٠	٧٥٠٠	٢١٠٦,٣	%٣٩
٢٠٢٢/٢٠٢١	٧٥٠٠	–	–

- ومن العرض السابق يتضح ارتفاع قيمة المقدر من الزيادة فى المتحصلات الناجمة من الإيرادات المتوقع أن تحققها الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص فى كل من: السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥.

الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية:

- تبلغ قيمة المقدر من المتحصـــلات من الإقراض (مبيعات الأصـــول المالية) خلال الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٧٣٤٧,٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢١٠٨١,٣ مليون جنيه تمثل قيمة المقدر من المتحصـــلات من الاقراض ومبيعات الأصـــول المالية خلال الســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة بلغت قيمتها نحو ٦٢٦٦,٣ مليون جنيه بنسبة تبلغ ٢٩,٧%.
- وقد قابل هذه النسـبة – نسـبة نقص أيضًـا فى متحصـلات السـنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث بلغت نحو ١٢,٤%، وفى متحصلات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت نحو ١١,٣%.
- إلا إنها قابلها من ناحية أخرى نســـبة زيادة قدرت فى الســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٤٣,٤%، ونســـبة زيادة فعلية فى الســـنوات المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت نحو ٦١,٥%، ٩٨%، ١٤%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المتحصلات	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٤٤٠,٤	–	–
٢٠١٦/٢٠١٥	٥٩١٥,٢	٣٤٧٤,٨	١٤%
٢٠١٧/٢٠١٦	٥١٨٢	(٧٣٣,٢)	(١٢,٤%)
٢٠١٨/٢٠١٧	١٠٢٦٥,٣	٥٠٨٣	٩٨,٢%
٢٠١٩/٢٠١٨	١٦٥٧٥	٦٣٠٩,٧	٦١,٥%
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٤٦٩٨,٤	١٨٧٦,٩	(١١,٣%)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢١٠٨١	٦٣٨٢,٦	(٤٣,٤%)
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٧٣٤٧,٣	٦٢٦٦,٣	٢٩,٧%

- تتوزع قيمة المقدر من بنود المتحصـــلات من الإقراض ومبيعات الأصـــول فى الســـنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
أقساط محصلة من الإقراض	١٥٩٨١	%٧٥,٨	١٧٩١٣,٨	%٦٥,٥	١٩٣٢	%١٢
من الهيئات العامة الاقتصادية	١٤٣٢	%٦,٧	٢٠٢٨,٣	%٧,٤	٥٩٦,٣	%٤١,٦
من شركات قطاع الأعمال العام	٧١٥٠,٢	%٣٣,٩	٧٧٩٨,٩	%٢٨,٥	٦٤٨,٧	%٩
من أقســـاط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة	٥٠٩٤	%٢٤,١	٥٧٠٣,٥	%٢٠,٨	٦٠٩,٥	%١٢
من الجهات الأخرى	٢٣٠٥,٢	%١١	٢٣٨٣,١	%٨,٧	٧٧,٩	%٣,٣
المتحصلات من بيع الأصول وحقوق الملكية من جهات أخرى	٥١٠٠	%٢٤,٢	٩٠١٧,٥	%٣٢,٩	٣٩١٧,٥	%٧٦,٨
الجملــة	**٢١٠٨١,٣**	**%١٠٠**	**٢٧٣٤٧,٣**	**%١٠٠**	**٦٢٦٦,٣**	**%٢٩,٧**

فى إطار حرص اللجنة على الوقوف على طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة للدولة من ناحية والهيئات العامة الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام من ناحية أخرى، من حيث ما هو مقدَّر أيلولته من متحصـــلات من تلك الجهات إلى الخزانة العامة، ومقارنة أيضًـــا بالمقدَّر من متحصلات المصادر الأخرى، **فقد تبين الآتى:**

- أن يحقق المقدَّر من قيمة المتحصـــلات للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة بالمقدر من قيمة متحصلات السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- من المقدَّر ارتفاع الأهمية النســـبية للمقدر من قيمة الأقســـاط المحصـــلة من إقراض الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- أن يحقق المقدَّر من متحصلات بيع الأصول وحقوق الملكية من جهات أخرى أعلى نسبة زيادة بنحو ٧٦,٨% يليها المقدر من متحصـــلات أقســـاط إقراض الهيئات العامة الاقتصـــادية بنحو ٤١,٦%، يليها المقدر من متحصـــلات أقســـاط القروض الخارجية المُعاد إقراضـــها من الخزانة العامة بنحو ١٢%، ثم المقدَّر من متحصلات شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٩%.
- من المقدر ارتفاع الأهمية النســـبية للمقدر من قيمة المتحصـــلات من بيع الأصـــول وحقوق الملكية الأخرى للسنة المالية، ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- يمثل المقدَّر من المتحصـــلات من الإقراض ومبيعات الأصـــول المالية فى الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٠,٤% من قيمة المقدَّر من الناتج المحلى الإجمالى لذات السنة الذى بلغ نحو ٧١٠٥٠٠٠ مليون جنيه.
- ارتفاع نسـبة قيمة المقدر من المتحصـلات من الإقراض ومبيعات الأصـول المالية كمصـدر تمويلى للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر من قيمة الموارد للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ١,١% مقابل نســـبة قدرت بنحو ٠,٩% للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، ونســـبة فعلية بلغت فى الســـنوات المالية: ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ على التوالى ٠,٩%، ١%، ٠,٧%، ٠,٥%، ٠,٦%.

الباب الخامس: **الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم**:

يعبر عن الاقتراض بانه مصدر تمويلى يغطى الفجوة بين الاستخدامات والإيرادات المتاحة.

هذا، وتبلغ قيمة المبالغ التى قدرت لتغطية الفجوة بين الاستخدامات والإيرادات المتاحة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من خلال الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية نحو ١٠٦٨٥٠٨,٤ مليون جنيه مقابل مبالغ تم تقديرها لهذا الغرض فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٩٨٩٦٦٢,٥ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ٧٨٨٤٥,٩ مليون جنيه تعادل نسبتها نحو ٨%.

وهذه النسبة تزيد عن نسبة الزيادة الفعلية فى قيمة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم فى السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتى بلغت نحو ٧,٢%، ٧,٤% على التوالى، إلا إنها على جانب آخر تقل عن نسبة الزيادة فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ والتى بلغت على التوالى ٣٦,٩%، ١٠,٥%، ١٤,٦%.

وعلى جانب ثانى قابل تلك النسبة زيادة سالبة فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغت نحو ٣,٩%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

السنة المالية	القيمة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٥/٢٠١٤	٥١٥٨٩٥,٥	–	–
٢٠١٦/٢٠١٥	٥٩١٣١٧,٤	٧٥٤٢١,٩	%١٤,٦
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٥٣٣٥٢,١	٦٢٠٣٤,٧	%١٠,٥
٢٠١٨/٢٠١٧	٧٠٠٢١٢	٤٦٨٥٩,٩	%٧,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	٦٧٢٥٨٢,٢	(٢٧٦٢٩,٨)	(%٣,٩)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٩٢١٢٢٠,٩	٢٤٨٣٨,٨	%٣٦,٩
٢٠٢١/٢٠٢٠	٩٨٩٦٦٢,٥	٦٨٤٤١,٦	%٧,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٠٦٨٥٠٨,٤	٧٨٨٤٥,٩	%٨

تتوزع مجموعتى الباب خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢، على النحو التالى:

(القيمة بالمليون جنيه)

القطـــاع	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١		السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢		قيمة التغير	معدل التغير
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية		
الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	٩٧٦٤٨٢,٥	%٩٨,٦	١٠٦٠٥٤٤,٤	%٩٩,٢	٨٦٠٦١,٩	%٨,٦
إصدار سندات على الخزانة العامة	٧٠٠٠٠٠	%٧٠,٨	٧٤٠٠٠٠	%٦٩,٢	٤٠٠٠٠	%٥,٧
أذون على الاقتراض	٢٧٦٤٨٢,٥	%٢٧,٨	٣٢٠٥٤٤,٤	%٣٠	٤٤٠٦١,٩	%١٦
الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية						
الاقتراض لتمويل الاستثمارات	١٣١٨٠	%١,٤	٧٩٦٤	%٠,٨	(٥٢١٦)	(%٣٩,٥)
الجملـــة	**٩٨٧٦٦٢,٥**	**%١٠٠,٠**	**١٠٦٨٥٠٨,٤**	**١٠٠,٠ %**	**٧٨٨٤٥,٩**	**%٨**

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدَّر من قيمة الإقراض وإصدار الأوراق المالية المحلية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- وارتفاع الأهمية النسبية للمقدر من قيمة الإقراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- مثلت قيمة المقدر من السندات المقرر إصدارها على الخزانة العامة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٦٩,٢% من قيمة المقدر من الباب خلال السنة، فضلاً عن زيادة المقدر من قيمتها فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٤٠٠٠٠ مليون جنيه بنسبة ٥,٧%.
- ارتفاع نسبة قيمة المقدر من الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم مقارنة بالمقدر من قيمة الموارد خلال السنة المالية إلى نحو ٤٣,٤% مقارنة بالنسبة المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتى بلغت نحو ٤٢,٩% والنسبة الفعلية للسنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩ والتى بلغت على التوالى نحو ٤١,٥%، ٤١,٤%.
- على أنه من ناحية أخرى، قلَّت تلك النسبة مقارنة بمثيلاتها فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ حيث بلغت نحو ٤٥,٧%، والسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث بلغت ٤٩,٥%.
- مثلت قيمة المقدَّر من الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١٥% من قيمة المقدَّر من الناتج المحلى الإجمالى لذات السنة البالغ نحو ٧١٠٥٠٠٠ مليون جنيه، ونحو ٥٨,١% من قيمة المقدر من المصروفات لذات السنة (البالغة نحو ١٨٣٧٧٢٢,٧ مليون جنيه)، ونحو ٧٨,٢% من قيمة المقدر من الإيرادات لذات السنة (البالغ قيمتها نحو ١٣٦٥١٥٩ مليون جنيه)، ونحو ٢٤٤,١% من قيمة الديون المستحقة للحكومة (المتأخرات) فى ٢٠١٩/٦/٣٠ البالغ قيمتها نحو ٤٣٧٦٣٥,٩ مليون جنيه.

الجـــزء الثالث

النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشروع الموازنة العامة

للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

على مستوى التقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة

يقضـــى حكم الفقرة الأولى من المادة (١٢٤) من دســتور ٢٠١٤ المعدل بأن الموازنة العامة للدولة تشـمل كافة إيراداتها ومصـروفاتها دون اسـتثناء، ويعرض مشـروعها على مجلس النواب قبل تســعين يومًا على الأقل من بدء الســنة المالية، ولا تكون نافذة إلا بموافقته عليها ويتم التصــويت عليه بابًا بابًا.

ويقضـى حكم الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسـنة ١٩٧٣ بشـأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته بأن الموازنة العامة للدولة تشـمل جميع الاسـتخدامات والموارد لأوجه نشـاط الدولة التى يقوم بها كل من: الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وصـــناديق التمويل.

ومن جانب آخر، يقضـــى حكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لســـنة ١٩٧٣ بشـــأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته بأن الموازنة العامة للدولة تُعد وتُنفذ وفقًا لكل من: التصنيف الاقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات... إلخ.

هذا، ومن المقرر أن يبلغ عدد الجهات الموازنية التى تشــملها الموازنة العامة للدولة للســنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٦٥٩ جهة مقابل ٦٥٤ جهة للســنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة بلغت ٥ جهات، وُزعت على النحو الآتى:

الجهـات	العدد	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	١٧٦	%٢٦,٧
الهيئات العامة الخدمية	١٦٠	%٢٤,٢
وحدات الإدارة المحلية	٣٢٣	%٤٩
المجموع	**٦٥٩**	**%١٠٠**

وفى ضـوء اختصـاص وزارة المالية المنصـوص عليه فى المادة (٣٣) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وتعديلاته بتقرير إنشاء الوحدات الحسابية وإلغائها، فإنه من المقرر أن يبلغ عدد الوحدات الحســـابية بالجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة خلال الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٢٦٤٣ وحدة حســـابية، مقابل ٢٦٤٤ وحدة للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنقص وحدة واحدة تُوزع على النحو الآتى:

الجهـات	العدد	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	٧٢٥	%٢٧,٤
الهيئات العامة الخدمية	٥٣٩	%٢٠,٣
وحدات الإدارة المحلية	١٣٧٩	%٥٢,١
المجمـوع	**٢٦٤٣**	**%١٠٠**

هذا، وقد وُزع المقدّر من قيمة كل من: الاستخدامات والموارد للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة حسب تصنيفاتها الثلاثة (وحدات الجهاز الإدارى– الهيئات العامة الخدمية – وحدات الإدارة المحلية)، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهـات	القيمة المقدَّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	٢٠٦١٦٤٣,٩	%٨٣,٧
الهيئات العامة الخدمية	٢١٣٤١٧,٢	%٨,٧
وحدات الإدارة المحلية	١٨٥٩٥٣,٥	%٧,٥
المجموع	**٢٤٦١٠١٤,٧**	**%١٠٠**

ومن البيان السابق، يتضح أنه من المقرر حصول وحدات الجهاز الإدارى للدولة البالغ عددها ١٧٦ جهة على نحو ٨٣,٧% من قيمة المقدّر من الاستخدامات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة مقدّرة تبلغ نحو ٢٠٦١٦٤٣,٩ مليون جنيه.

يليها وعلى التوالى، الهيئات العامة الخدمية البالغ عددها ١٦٠ هيئة على نحو ٨,٧% بقيمة مقدّرة تبلغ نحو ٢١٣٤١٧,٢ مليون جنيه، ووحدات الإدارة المحلية البالغ عددها ٣٢٣ وحدة على نحو ٧,٥% بقيمة مقدّرة تبلغ نحو ١٨٥٩٥٣,٥ مليون جنيه.

* **على مستوى المصروفات**:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهـات	القيمة المقدَّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	١٤٤٥٠٧٤	%٧٨,٦
الهيئات العامة الخدمية	٢٠٧١٨٥,٣	%١١,٣
وحدات الإدارة المحلية	١٨٥٤٦٣,٢	%١٠,١
المجموع	**١٨٣٧٧٢٢,٧**	**%١٠٠**

ومن البيان السابق، يتضح أنه من المقدّر حصول وحدات الجهاز الإدارى للدولة لمواجهة متطلباتها على نحو ٧٨,٦% من القيمة المقدّرة لمصروفات الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة مقدّرة بنحو ١٤٤٥٠٧٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢١,٤% لكل من: الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية بقيمة مقدّرة بنحو ٢٠٧١٨٥,٣ مليون جنيه، ١٨٥٤٦٣,٢ مليون جنيه على التوالى.

– وُزعت النسبة المقدّرة من قيمة المصروفات إلى المقدّر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ التى تبلغ نحو ٢٥,٨% طبقًا للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، على النحو الآتى:

الجهـات	النسبة
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	%٢٠
الهيئات العامة الخدمية	%٢,٩
وحدات الإدارة المحلية	%٢,٦

* **على مستوى أبواب الاستخدامات**:

بالنسبة للباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين):

– وُزع المقدّر من قيمة الأجور وتعويضات العاملين، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهات	القيمة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز [1] الإدارى للدولة	١٧١٢١٣,٧	%٤٧,٤
الهيئات العامة الخدمية	٤٧٥١٥,٢	%١٣,١
وحدات الإدارة المحلية	١٤٢٣٢٠,٩	%٣٩,٤
المجموع	**٣٦١٠٥٠**	**%١٠٠**

وفى ضوء ما تقدّم، يتضح أنه من المقدّر استحواذ العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة على نحو ٤٧,٤% من قيمة المقدّر من الأجور وتعويضات العاملين للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة تبلغ نحو ١٧١٢١٣,٧ مليون جنيه، يليهم العاملين بوحدات الإدارة المحلية بنحو ٣٩,٤% بقيمة تبلغ نحو ١٤٢٣٢٠,٩ مليون جنيه، يليهم العاملين بالهيئات العامة الخدمية بنحو ١٣,١% بقيمة تبلغ نحو ٤٧٥١٥,٢ مليون جنيه.

– ومقارنةً بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، يتضح الآتى:

الجهات	الأهمية النسبية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	الأهمية النسبية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	%٤٨,٤	%٤٧,٤
الهيئات العامة الخدمية	%١٢,٩	%١٣,١
وحدات الإدارة المحلية	%٣٨,٧	%٣٩,٤

ومن البيان، يتضح أنه من المقدّر ارتفاع الأهمية النسبية للقيمة المقدّرة من الأجور وتعويضات العاملين التى من المقدّر أن يحصل عليها العاملين فى كل من: الهيئات العامة الخدمية ووحدات الإدارة المحلية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بالنسبة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، وانخفاضها بالنسبة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة .

– بلغت قيمة المقدّر من الأجور الإجمالية للجهات التى تدرج موازناتها فى الموازنة العامة للدولة رقمًا واحدًا[1] نحو ٢٣٨١٦,٨ مليون جنيه، تمثل نحو ٦,٦% من قيمة المقدّر من قيمة أجور وتعويضات العاملين بالجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ التى يبلغ قيمتها نحو ٣٦١٠٥٠ مليون جنيه، مقابل قيمة قُدّرت لذات الغرض فى السنة المالية

[1] يُستثنى من ذلك الجهات التى تدرج موازناتها رقمًا واحدًا.

[1] تشمل هذه الجهات: مجلس النواب – مجلس الشيوخ– القوات المسلحة – الجهات والهيئات القضائية – الجهاز المركزى للمحاسبات.

٢٠٢٠/٢٠٢١ بلغت نحو ٢١٩٣٩,٥ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ١٨٧٧,٣ مليون جنيه بنسبة ٨,٥%.

– وُزع المقدر من قيمة الأجور والبدلات النقدية والعينية (الوظائف الدائمة + الوظائف المؤقتة + المكافآت + البدلات النوعية + المزايا النقدية + المزايا العينية) للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ على مستوى الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، **على النحو الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهات	القيمة المقدّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	١٠٧٨٧٣,٣	٣٩,٨%
الهيئات العامة الخدمية	٤١٨٣٣,٥	١٥,٤%
وحدات الإدارة المحلية	١٢١٠٣٦,٧	٤٤,٧%
الجملة	**٢٧٠٧٤٣,٦**	**١٠٠%**

وفى ضوء هذا البيان، يتضح أنه من المقدّر حصول العاملين بوحدات الإدارة المحلية على ما يوازى ٤٤,٧% من قيمة الأجور والبدلات النقدية والعينية بقيمة مقدّرة بنحو ١٢١٠٣٦,٦ مليون جنيه، يليهم العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة بنحو ٣٩,٨% بقيمة مقدّرة بنحو ١٠٧٨٧٣,٣ مليون جنيه، يليهم العاملين بالهيئات العامة الخدمية بنحو ١٥,٤% بقيمة مقدّرة بنحو ٤١٨٣٣,٥ مليون جنيه.

* **بالنسبة للباب الثانى (شراء السلع والخدمات)**:

وُزع المقدّر من قيمة السلع المقرر شراؤها والخدمات المقرر الحصول عليها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهات	القيمة المقدّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	٦٣٧٤٣,٢	٦١,٣%
الهيئات العامة الخدمية	٢١٣٤٥,٣	٢٠,٥%
وحدات الإدارة المحلية	١٨٨٠٠,٣	١٨,١%
الجملة	**١٠٣٨٨٩**	**١٠٠%**

ويتضح مما سبق، أنه من المقدّر حصول وحدات الجهاز الإدارى للدولة على نحو ٦١,٣% من قيمة السلع المقرر شراؤها والخدمات المقرر الحصول عليها من خلال الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بقيمة مقدّرة بنحو ٦٣٧٤٣,٢ مليون جنيه، يليها كلاً من على التوالي: الهيئات العامة الخدمية ووحدات الإدارة المحلية بنسبة ٢٠,٥% بقيمة مقدّرة بنحو ٢١٣٤٥,٣ مليون جنيه، ١٨% بقيمة مقدّرة بنحو ١٨٨٠٠,٣ مليون جنيه.

ومقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١:

الجهات	الأهمية النسبية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١	الأهمية النسبية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	%٦١,١	%٦١,٣
الهيئات العامة الخدمية	%٢١,٤	%٢٠,٥
وحدات الإدارة المحلية	%١٧,٥	%١٨,١

ومن البيان، يتضح أنه من المقدّر انخفاض الأهمية النسبية للقيمة المقدّرة من مخصصات شراء السلع والخدمات للهيئات العامة الخدمية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وارتفاعها بالنسبة لكل من وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية بنسبة ضئيلة.

* **بالنسبة الباب الثالث** (**سداد الفوائد**) + **الباب الثامن**: (**سداد القروض "أعباء الدين العام الحكومى"**):

تبين أنه من المقدّر أن تتحمل وزارة "المالية" (إحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة) نحو ٩٩,٣% من المقدّر من قيمة الفوائد والأقساط المقرر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ التى تبلغ نحو ١١٧٢٥٨٢,٣ مليون جنيه بقيمة مقدّرة بنحو ١١٦٥٠٩٣,٨ مليون جنيه، فى مقابل تحمل كلاً من: الهيئات العامة الخدمية نحو ٦٤٣١,٤ مليون جنيه بنسبة ٠,٥% ووحدات الإدارة المحلية بنحو ٨٣٤,١ مليون جنيه، بنسبة ٠,٧% ووحدات الجهاز الإدارى للدولة بخلاف وزارة المالية بنحو ٢٩١,٧ مليون جنيه.

ويُشار فى هذا الصدد، إلى أنه قد قدّر أن تتحمل وزارة المالية نحو ٩٩,٣% من قيمة أعباء الدين الحكومى التى تقرر سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل نحو ٠,٧% لكل من الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية.

* **بالنسبة للباب الرابع (الدين والمنح والمزايا الاجتماعية)**:

تبين أنه من المقدّر أن تتحمل موازنة وحدات الجهاز الإدارى للدولة نحو ٩٤,٥% من قيمة متطلبات الدعم والمِنح والمزايا الاجتماعية خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (التى تبلغ نحو ٣٢١٣٠١ مليون جنيه)، بقيمة مقدّرة بنحو ٣٠٣٦٧٨,٢ مليون جنيه، مقابل تحمل موازنة كل من: الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية نسبة ٥,٥% من قيمة متطلبات الدعم والمِنح والمزايا الاجتماعية فى تلك السنة بقيمة مقدّرة على التوالى بنحو ١٦٩٦٦,٥ مليون جنيه، ٦٥٦,١ مليون جنيه.

ويُشار فى هذا الصدد، إلى أنه قد قُدّر لموازنة وحدات الجهاز الإدارى للدولة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تحمل نحو ٩٥,٥% من قيمة متطلبات الدعم والمِنح والمزايا الاجتماعية لتلك السنة المالية، مقابل نحو ٤,٥% لكل من: الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية.

* **بالنسبة للباب الخامس (المصروفات الأخرى)**:

تبين أنه من المقدّر حصول وحدات الجهاز الإدارى للدولة على نحو ٩٤,٣% من قيمة المصروفات الأخرى خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ التى تبلغ نحو ١١٣٧٨٧ مليون جنيه – بقيمة مقدّرة بنحو ١٠٧٢٩٦ مليون جنيه، مقابل حصول كلاً من: الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية على نحو ٥,٨% من قيمة المصروفات الأخرى فى تلك السنة بقيمة مقدّرة على التوالى ٤٤٤٢,٨ مليون جنيه، ٢٠٤٨,٢ مليون جنيه.

– ومقارنةً بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، تبين أنه قُدّر لوحدات الجهاز الإدارى للدولة الحصول على نحو ٩٤,٢% من قيمة المصروفات الأخرى التى قُدّرت لتلك السنة مقابل نحو ٥,٨% لكل من: الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية.

* **بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات")**:

وُزع المقدّر من قيمة متطلبات الاستثمارات خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهات	القيمة المقدّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	٢٢١٧٩٨,٩	%٦٢
الهيئات العامة الخدمية	١١٥٠٢٠,٨	%٣٢,١
وحدات الإدارة المحلية	٢١٢٩٣,٦	%٥,٩
الجملة	**٣٥٨١١٣,٣**	**%١٠٠**

ويتضح مما سبق، أنه من المقدّر حصول كلاً من: وحدات الجهاز الإدارى للدولة، والهيئات العامة الخدمية على نحو ٩٤,٣% من قيمة الاعتمادات التى قرر تخصيصها للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بقيمة تبلغ نحو ٣٣٦٨١٩,٧ مليون جنيه، مقابل نحو ٩٢,٢% للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بقيمة قُدّرت بنحو ٢٥٨٩٥٧,١ مليون جنيه.

* **بالنسبة للباب السابع (حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية)**:

تبين أنه من المقدّر استحواذ وزارة "المالية" على نحو ٩٤,٤% من قيمة الاعتمادات المقرر توجيهها لحيازة الأصول المالية، سواء المحلية أو الأجنبية المقدّر قيمتها بنحو ٣٠٢٩٢ مليون جنيه بقيمة قُدّرت بنحو ٢٨٥٩٧ مليون جنيه.

مقابل استحواذ الهيئات العامة الخدمية على نحو ٥,٦% من القيمة المقدّرة لذات الغرض، بقيمة مقدّرة بنحو ١٦٩٥ مليون جنيه، ومقابل نحو ٩٥% بالنسبة لوزارة "المالية"، ٥% للهيئات العامة الخدمية، وذلك بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ثانياً: بالنسبة للموارد:

أ- على المستوى الإجمالى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهات	القيمة المقدّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	٢٠٦١٦٤٣,٩	%٨٣,٧
الهيئات العامة الخدمية	٢١٣٤١٧,٢	%٨,٧
وحدات الإدارة المحلية	١٨٥٩٥٣,٥	%٧,٨
الجملة	**٢٤٦١٠١٤,٧**	**%١٠٠**

ومن البيان السابق، يتضح أنه من المقدّر حصول وحدات الجهاز الإدارى للدولة على نحو ٨٣,٧% من قيمة المقدّر من الموارد اللازمة لتغطية استخدامات الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة مقدّرة تبلغ نحو ٢٠٦١٦٤٣,٩ مليون جنيه.

مقابل نحو ١٦,٣% لكل من: الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية بقيمة قُدّرت بنحو ٢١٣٤١٧,٢ مليون جنيه، ١٨٥٩٥٣,٥ مليون جنيه على التوالى.

ب - على مستوى الإيرادات:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهـات	القيمة المقدّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	١٢٥٣٧٦٩,٤	%٩١,٨
الهيئات العامة الخدمية	٩٢٠١٧,٩	%٦,٨
وحدات الإدارة المحلية	١٩٣٧١,٦	%١,٤
الجملة	**١٣٦٥١٥٩**	**%١٠٠**

ومن البيان السـابق، يتضـح أنه من المقدّر لوحدات الجهاز الإدارى للدولة أن تجلب لخزانة الدولة نحو ٩١,٨% من قيمة الإيرادات المقدّر الحصـول عليها لتغطية مصـروفات الموازنة العامة للدولة خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة من المقدّر أن تبلغ نحو ١٢٥٣٧٦٩,٤ مليون جنيه، مقابل نحو ٨,٢% لكل من: الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية بقيمة قُدّرت بنحو ٩٢٠١٧,٩ مليون جنيه، ١٩٣٧١,٦ مليون جنيه على التوالى.

وُزعت النسـبة المقدّرة من قيمة الإيرادات إلى المقدّر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ التى تبلغ نحو ١٩,٢% طبقًا للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، على النحو الآتى:

الجهـات	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	%١٧,٦
الهيئات العامة الخدمية	%١,٣
وحدات الإدارة المحلية	%٠,٣

جـ - على مستوى أبواب الموارد:

بالنسبة للباب الأول (الضرائب):

تبين أنه من المقدّر أن تقوم الجهات الإيرادية التابعة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة باسـتيداء متحصـلات ضـريبية فى السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تبلغ قيمتها نحو ٩٧٩٧٠٢,٦ مليون جنيه، تعادل نسبتها نحو ٩٩,٦% من قيمة المتحصـلات الضـريبية التى قُدّر للجهات الداخلة فى الموازنة العامة استيداءها خلال ذات السنة التى قُدّرت بنحو ٩٨٣٠١٠ مليون جنيه.

فى مقابل متحصـلات ضـريبية قُدّر لكل من: الهيئات العامة الخدمية، ووحدات الإدارة المحلية اسـتيداءها خلال تلك السـنة بنحو ٠,٤% بقيمة قُدّرت على التوالى بنحو ٢٢٧٠,٥ مليون جنيه، ١٠٣٦,٨ مليون جنيه.

بالنسبة للباب الثانى (المنح):

تبين أنه من المقدّر خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، الآتى:

– حصول كل من: وحدات الجهاز الإدارى، والهيئات العامة الخدمية على مِنح قُدّرت قيمتها بنحو ١٠٩٧,٢ مليون جنيه، ٤٤٣,٩ مليون جنيه، تعادل نسـبتها نحو ٧١,١%، ٢٩,٩% على التوالى من قيمة المِنح المقدّر للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة الحصـول عليها خلال تلك السـنة المقدّر قيمتها بنحو ١٥٤١,٢ مليون جنيه، مقابل نحو ٥٣,٤%، ٤٦,٦ على التوالي من قيمة المنح التي يقدر لهما الحصـول عليها في السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ التي بلغت نحو ٢٢٠٩,٤ مليون جنيه.

– عدم حصول وحدات الإدارة المحلية على أى مِنح.

بالنسبة للباب الثالث (الإيرادات الأخرى):

وُزعت قيمة الإيرادات الأخرى المقدّر تحصـيلها خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهـات	القيمة المقدّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	٢٧٢٩٦٩,٥	%٧١,٧
الهيئات العامة الخدمية	٨٩٣٠٣,٤	%٢٣,٤
وحدات الإدارة المحلية	١٨٣٣٤,٨	%٤,٨
الجملة	**٣٨٠٦٠٧,٨**	**%١٠٠**

وفى ضـوء ما تقدّم، يتضـح أنه من المقدّر قيام كل من: وحدات الجهاز الإدارى للدولة، والهيئات العامة الخدمية باستيداء متحصـلات من الإيرادات الأخرى بخلاف الضـرائب والمِنح تبلغ نسـبتها نحو ٩٥,١% من قيمة الإيرادات الأخرى المقدّر اسـتيداءها خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ومقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ من حيث الأهمية النسبية .

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهات	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	%٦٢,٢	%٧١,٧
الهيئات العامة الخدمية	%٣٢	%٢٣,٤
وحدات الإدارة المحلية	%٥,٨	%٤,٨

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدر زيادة نسبة المتحصلات من الإيرادات الأخرى المقرر لوحدات الجهاز الإدارى للدولة تحصيلها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، وانخفاضها بالنسبة للهيئات العامة الخدمية ووحدات الإدارة المحلية.

بالنسبة للباب الرابع (متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيلة الخصخصة):

تبين أنه من المقدّر خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، الآتى:

– استيداء وحدات الجهاز الإدارى للدولة ممثلة فى وزارة "المالية" نحو ٢٦٦٨١,٣ مليون جنيه تمثل قيمة المقدّر استيداءها من متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيلة الخصخصة، تمثل نسبتها نحو ٩٧,٥% من قيمة المقدّر للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة استيداءها من هذا المجال بقيمة تبلغ نحو ٢٧٣٤٧,٢ مليون جنيه.

واستيداء الهيئات العامة الخدمية نحو ٦٦٦ مليون جنيه بنسبة ٢,٥%.

– عدم استيداء وحدات الإدارة المحلية أى متحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيلة الخصخصة.

بالنسبة للباب الخامس (الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم):

وُزعت قيمة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم المقدّر الحصول عليها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ لسد العجز فى الخزانة العامة أو لتمويل الاستثمارات، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الجهات	القيمة المقدّرة	الأهمية النسبية
وحدات الجهاز الإدارى للدولة	٧٨١١٩٣,١	%٧٣
الهيئات العامة الخدمية	١٢٠٧٣٣,٣	%١١,٣
وحدات الإدارة المحلية	١٦٦٥٨١,٨	%١٥,٧
الجملة	**١٠٦٨٥٠٨,٣**	**%١٠٠**

ويتضح مما سبق، أنه من المقدّر أن تحصل وحدات الجهاز الإدارى للدولة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على نحو ٧٣% من قيمة الإقراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم، المقدّر الحصــول عليها خلال تلك الســنة والمقدّرة بنحو ١٠٦٨٥٠٨,٣ مليون جنيه، يليها وحدات الإدارة المحلية بنحو ١٥,٧% ثم الهيئات العامة الخدمية بنحو ١١,٣%.

الجزء الرابع

النتائج الإجمالية لتحليل اللجنة لمشروع الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢
على مستوى التقسيم الوظيفى للمصروفات

يقضـــى حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لســـنة ١٩٧٣ بشـــأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته بأن تعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصـــنيف الاقتصـــادى لأوجه نشـــاط الدولة والتصـــنيف الإدارى للجهات والوحدات كما تعرض المصـــروفات **وتقدم إلى مجلس النواب وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة**...

هذا وتصـنف الوحدات والاجهزة الداخلة فى الموازنة العامة للدولة تصـنيفاً وظيفياً حددته المادة السادسة من قرار وزير المالية رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشـــأن الموازنة العامة وتعديلاتها وفق قطاعات بلغ عددها عشـــرة وهى الخدمات العامة – الدفاع والأمن القومى – النظام العام وشئون السلامة العامة – الشئون الاقتصادية – حماية البيئة – الإسكان والمرافق المجتمعية – الصـحة – الشـباب والثقافة والشـئون الدينية – التعليم – الحماية الإجتماعية.

وفيما يلى بيان بالأتى:

- قيمة المقدر من قيمة الاعتمادات التى وجهت لقطاعات الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارناً بالمقدر من قيمتها للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وفعلياتها بالنســـبة للسنوات المالية٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧.
- أوجه التغير فى قيمة المقدر من الاعتمادات التى وجهت لقطاعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارناً بالمقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- قيمـة المقـدر من الاعتمـادات التى وجهـت لقطـاعـات التنميـة البشـــريـة للســـنـة المـاليـة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

أولا: قيمة المقدر من قيمة الاعتمادات التى وجهت لقطاعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارناً بالمقدر من قيمتها للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وفعلياتها بالنسبة للسنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧ :

يبين الجدول الآتى تطور قيمة الاعتمادات التى وجهت لقطاعات الموازنة العامة للدولة للســنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارناً بالمقدر من قيمتها للســـنة المالية٢٠٢١/٢٠٢٠ وفعلياتها بالنســـبة للسنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧:

القيمة بالمليون جنيه

القطاع	حساب ختامى		حساب ختامى		حساب ختامى		حساب ختامى		تقديرات للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١	
	السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧	الأهمية النسبية	السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨	الأهمية النسبية	السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩	الأهمية النسبية	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	الأهمية النسبية	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١	الأهمية النسبية
الخدمات العامة	٣٧٧٥٢٧,٥	%٣٦,٦	٥٠٤٢١٦,٣	%٤٠,٥	٦١٥٥١٢,٩	%٤٤,٩	١١٣٢٧٣٤,٦	%٥٩,٢	٧٧٤٥,٣	%٤٥,٣
الدفاع والامن القومى	٤٩٢٦٥,٩	%٤,٨	٥٥٣٦٢,١	%٤,٤	٦٢٠٦٢,٤	%٤,٥	٦٧٢٩٧,٦	%٣,٥	٧٧٦٤٦٢	%٤,٤
النظام العام وشئون السلامة العامة	٥٦٤٨٦,٤	%٥,٥	٦٣٠٥٠,٠٥	%٥,١	٦٩٩١٠,٥	%٥,١	٧٤٤٨٦,٨	%٣,٨	٨٠٤١٨,٦	%٤,٧
الشئون الاقتصادية	٥٣٢٥٧,٩	%٥,٢	٦١١٧٤,٤	%٤,٩	٧٠٣٩٤,٩	%٥,١	٩١٥١٩,٥	%١٠,٤	١١١٧١٥,٢	%٦,٥
حماية البيئة	٢٨٠٢,٨	%٠,٣	٣١٩١,٧	%٠,٣	٣١٨٩,٢	%٠,٢	٣٩٨٨,٤	%٠,٢	٣٣٢٣,٥	%٠,٢
الإسكان والمرافق المجتمعية	٤٣٠٢٧,٢	%٤,٢	٤٢٢٢٩	%٣,٤	٤٨٢٣١,٧	%٣,٥	٦٢٦٥٣,٦	%٣,٢	٧٩٥٢٨,٧	%٤,٦
الصحة	٥٤١٢٢,٥	%٥,٢	٦٠٨٣٣,٢	%٤,٩	٧٣٠٦٤,٣	%٥,٣	٨٧٤٤,٣	%٤	٩٣٥٤٤	%٥,٥
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣٤٤٩٥	%٣,٣	٣٤٢٧٥,٢	%٢,٨	٤٠١٨٣,٢	%٢,٩	٤٥٥٢٦,٢	%٢,٣	٤٨٣٩٤,٩	%٢,٨
التعليم	١٠٣٦٨٢,٤	%١٠	١٠٩١٨٧,٧	%٨,٨	١٢٢٩٤٥,١	%٩	١٤٥٧٢٣,١	%٧,٦	١٥٧٥٧٩,٨	%٩,٢
الحماية الاجتماعية	٢٥٧٢٧٣,٣	%٢٤,٩	٣١٠٨٨٧,٤	%٢٥	٢٦٤٣٧٥,١	%١٩,٣	١٩٩٩٧٦,٥	%١٠,٤	٢٨٥٩٦٩,٥	%١٦,٧
الجملة	١٠٣١٩٤٠,٩	%١٠٠	١٢٤٤٤٠٦,٩٥	%١٠٠	١٣٦٩٨٦٩,٣	%١٠٠	١٩١١٣٤٨,٣	%١٠٠	١٧١٣١٧٧,٨	%١٠٠

تقديرات السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	الأهمية النسبية	التغيير بين السنتين الماليتين ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٢٠٢٢/٢٠٢١	
		قيمة التغيير	قيمة التغيير
٨٥٧٢٦٨,٤	%٢٦,٦	٨٠٨٠٦,٣	%١٠
٨٦٠٠٠,٩	%٤,٦	٩٨٣٧,٤	%١٣
٨٨١١٧,٧	٤,٧	٧٦٩٩	%١٠
١١٠٤٧٦,٢	%٦,٢	(١٣١٨,٩)	(%١)
٢٨٠٣,٦	%٠,١	(٥١٨,٩)	(%١٦)
٧٨٩٢٤,٩	%٤,٣	(٦٠٣,٨)	(%١)
١٠٨٧٦١,٢	%٦	١٥٢١٧,٥	%١٦
٤٩٣٤٥,٨	%٢,٦	٩٥٠,٩	%٢
١٧٢٦٤٥,٧	%٩,٣	١٥٠٦٥,٨	%١٠
٢٨٣٣٧٧,٨	%١٥,٤	(٥٥٩٠,٦)	(%١)
١٨٣٧٧٢٢,٧	%١٠٠	١٢٤٥٤٤,٨	%٧

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- احتل المقدر من الاعتمادات الموجهة لمقابلة متطلبات قطاع الخدمات العامة المركز الأول من حيث القيمة مقارنة بباقى القطاعات إذ تبلغ نحو ٨٥٧٢٦٨,٤ مليون جنيه تمثل نحو ٤٦,٦% من قيمة المقدر من الاعتمادات الموجهة لقطاعات الموازنة العامة للدولة وذلك بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

يليه قطاع الحماية الاجتماعية بقيمة قدرت بنحو ٢٨٣٣٧٧,٨ مليون جنيه بنسبة ١٥,٤% يليه قطاع التعليم بقيمة قدرت بنحو ١٧٢٦٤٥,٧ مليون جنيه بنسبة ٩,٣%، يليه قطاع الشئون الاقتصادية بقيمة قدرت بنحو ١١٠٤٧٦ مليون جنيه بنسبة ٦,٢% يليه قطاع الصحة بقيمة قدرت بنحو ١٠٨٧٦٣,٢ مليون جنيه بنسبة ٦%.

وفى ضوء ذلك يكون قيمة ما قدر من إعتمادات وجهت لقطاعات الخدمات العامة، الحماية الإجتماعية، التعليم، الشئون الاقتصادية، الصحة تبلغ نحو ١٥٣٢٥٢٩,٣ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة بلغت نحو ٨٣,٣% من قيمة ما قدر من إعتمادات لمقابلة متطلبات قطاعات الموازنة العامة للدولة.

- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدر من قيمة الإعتمادت الموجهة لقطاع الصحة فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنوات المالية الخمسة التى سبقتها حيث تبلغ نحو ٦% مقابل ٥,٥%، ٤%، ٥,٣%، ٤,٩%، ٥,٢% على التوالى.

- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدر من قيمة الاعتمادات الموجهة لقطاع التعليم فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارناً بالسنوات المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧ حيث بلغت نحو ٩,٣% مقابل نحو ٩,٢%، ٧,٦%، ٩%، ٨,٨% على التوالى وانخفاضها مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث بلغت نحو ١٠%.
- إنخفاض الأهمية النسبية للمقدر من قيمة الاعتمادات للمقدر من قيمة الاعتمادات الموجهة لقطاع الحماية الاجتماعية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنوات المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث تبلغ نحو ١٥,٤% مقابل نحو ١٦,٧%، ١٩,٣%، ٢٥%، ٢٤,٩% ، وارتفاعها مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت نحو ١٠,٤% في تلك السنة.
- ارتفاع الأهمية النسبية للمقدر من قيمة الاعتمادات الموجهة لقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنا بالسنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث تبلغ نحو ٤,٣% مقابل نحو ٣,٢%، ٣,٥%، ٣,٤%، ٤,٢%، وانخفاضها مقارنة بالمقدر لها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٤,٦%.

ثانيا: أوجه التغير فى قيمة المقدر من الاعتمادات التى وجهت لقطاعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠:

يوضح البيان التالى معدل التغير فى قيمة المقدر من الاعتمادات التى وجهت لقطاعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارناً بالمقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

القيمة بالمليون جنيه

القطاع	تقديرات السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	تقديرات السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	قيمة التغير	معدل التغير
الخدمات العامة	٨٥٧٢٦٨,٤	٧٧٦٤٣٢	٨٨٠٦,٣	%١٠
الدفاع والأمن القومى	٨٦٠٠٠,٩	٧٦١٦٣,٤	٩٨٣٧,٤	%١٣
النظام العام وشئون السلامة العامة	٨٨١١٧,٧	٨٠٤١٨,٦	٧٦٩٩	%١٠
الشئون الاقتصادية	١١٠٤٧٦,٢	١١١٧٩٥,٢	(١٣١٨,٩)	(%١)
حماية البيئة	٢٨٠٣,٦	٣٣٢٢,٥	(٥١٨,٩)	(%١٦)
الإسكان والمرافق المجتمعية	٧٨٩٢٤,٩	٧٩٥٢٨,٧	(٦٠٣,٨)	(%١)
الصحة	١٠٨٧١١,٢	٩٣٥٤٣,٧	١٥٢١١,٥	%١٦
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٤٩٣٤٥,٨	٤٨٣٩٤,٩	٩٥٠,٩	%٢
التعليم	١٧٢٦٤٥,٧	١٥٧٥٧٩,٨	١٥٠٦٥,٨	%١٠
الحماية الإجتماعية	٢٨٣٣٧٧,٨	٢٨٥٩٦٩	(٢٥٩٠,٦)	(%١)
الجملة	١٨٣٧٧٢٢,٧	١٧١٣١٧٧,٨	١٢٤٥٤٤,٨	%٧

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- تحقيق كل القطاعات الموازنية معدل زيادة فى قيمة الاعتمادات المخصصة لكل منها للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارناً بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ فيما عدا الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق المجتمعية ، والحماية الاجتماعية حيث حقق كل منها معدل نمو سالب بنحو ١%، ١٦%، ١%، ١% على التوالى.
- أن أكبر معدل زيادة فى قيمة المقدر للقطاعات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارناً بالنسبة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ كان من نصيب قطاع الصحة حيث بلغ نحو ١٦% يليه قطاع الدفاع والأمن القومى بنحو ١٣% يليه قطاع كل من الخدمات العامة، والنظام العام وشئون السلامة العامة، والتعليم بنحو ١٠% يليه قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية بنحو ٢%.

وبمقارنة بمعدل التغير فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ يتضح الآتى:

القطاع	معدل التغير	معدل التغير
	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١
الخدمات العامة	%١٠	%٢,٧
الدفاع والأمن القومى	%١٣	%١٩,٣
النظام العام وشئون السلامة العامة	%١٠	%١٥,٤
الشئون الاقتصادية	(%١)	%١٣
حماية البيئة	(%١٦)	%٩,٨
الإسكان والمرافق المجتمعية	(%١)	%٢٥,٥
الصحة	%١٦	%٢٨
الشباب والثقافة والشئون الدينية	%٢	%٠ ١٧,٨
التعليم	%١٠	%١٩,٣
الحماية الإجتماعية	(%١)	%٥,٥

ومن العرض السابق يتضح الآتى:

- انخفاض معدل الزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة لقطاعات الدفاع والأمن القومى ، النظام العام وشئون السلامة العامة، والصحة، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بالنسبة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بما يعادل ٥٠% من عدد القطاعات .

وقد جاء قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية في هذا الخصوص بفرق في معدل الزيادة يبلغ نحو ١٥,٨% يليه قطاع الصحة بفرق يبلغ نحو ١٢% ثم قطاع التعليم بنحو ٩,٣% ثم قطاع الدفاع والأمن القومى بنحو ٦,٣% ثم قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة بنحو ٥,٤%.

- تحقيق كل من قطاع الشئون الاقتصداية ، حماية البيئة، الإسكان والمرافق المجتمعية، الحماية الاجتماعية، معدل زيادة سالب للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بما يعادل ٤٠% من عدد القطاعات بنحو ١%، ١٦%، ١%، ١% .

- ارتفاع معدل الزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة لقطاع الخدمات العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٧,٣%.

- توزع المقدر من قيمة المصروفات الموجهة للأبواب الموازنية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ طبقا لترتيب الأهمية النسبية على النحو الآتى:

الباب الأول

الأجور وتعويضات العاملين " نموذجا"

القيمة بالمليون جنيه

القطاع	القيمة	الأهمية النسبية
التعليم	١١٥٣٨٠,٦	%٣٢
الخدمات العامة	٧٤٧١٧,٦	%٢٠,٦
النظام العام وشئون السلامة العامة	٦٤٠٩٧,٨	%١٧,٧
الصحة	٤٨٠٤٢,٣	%١٣,٣
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣٤٥١٩,١	%٩,٥
الشئون الاقتصادية	١٩٤٢٧,٩	%٥,٣
الحماية الاجتماعية	٢١٧٦,٢	%٠,٦
حماية البيئة	١٢٨٠,٩	%٠,٣
الإسكان والمرافق المجتمعية	١٢٠٨,٨	%٠,٣
الدفاع والأمن القومى	١٩٨,٢	%٠,٠٥
الجملة	٣٦١٠٥٠	%١٠٠

ومقارنة بالمقدر من قيمة المصـــروفات الموجهة لذات الغرض للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وطبقا لترتيب الأهمية النسبية

القيمة بالمليون جنيه

القطاع	القيمة	الأهمية النسبية
الخدمات العامة	٧٧٦٤٦٢	%٤٥,٣
الحماية الاجتماعية	٢٨٥٩٦٨,٥	%١٦,٦
التعليم	١٥٧٥٧٩,٨	%٩,١
الشئون الاقتصادية	١١١٧٩٥,٢	%٦,٥
الصحة	٩٣٥٤٣,٧	%٥,٤
النظام العام وشئون السلامة العامة	٨٠٤١٨,٦	%٤,٦
الإسكان والمرافق	٧٩٥٢٨,٧	%٤,٦
الدفاع والأمن القومى	٧٦١٦٣,٤	%٤,٤
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٤٨٣٩٤,٩	%٢,٨
حماية البيئة	٢٣٢٢,٥	%٠,٥
الجملة	١٧١٣١٧٧,٨	%١٠٠

ومن العرض الســـابق يتضـــح اختلاف أولويات الانفاق على القطاعات فيما بين المقدر من الاعتمادات الموجهة للأجور وتعويضات العاملين بين السنتين الماليتين، وذلك على النحو الآتى:

القطاع	الترتيب	
	السنة المالية ٢٠٢١ /٢٠٢٢	السنة المالية٢٠٢٠/٢٠٢١
الخدمات العامة	٢	١
الدفاع والأمن القومى	٨	٨
النظام العام وشئون السلامة العامة	٣	٦
الشئون الاقتصادية	٦	٤
حماية البيئة	١٠	١٠
الإسكان والمرافق	٩	٧
الصحة	٤	٥
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٥	٩
التعليم	١	٣
الحماية الاجتماعية	٧	٢

ثالثاً: قيمة المقدر من الاعتمادات التى وجهت لقطاعات التنمية البشرية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:

تشمل قطاعات التنمية البشرية – الإسكان والمرافق المجتمعية – حماية البيئة – الصحة – الشباب والثقافة والخدمات الدينية – التعليم – الحماية الاجتماعية (بدون الدعم وأنواعه) وفى هذا الصدد زاد المقدر من قيمة الإنفاق الحكومى على قطاعات التنمية البشرية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ٥٥٧٥٢٩ مقابل قيمة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٥٢٧٦٥٨,١ مليون جنيه وقيمة فعلية بلغت فى السنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥ على التوالى نحو ٣٤١٦٥٣,٦ مليون جنيه، ٣٤٨٣٣١,٧ مليون جنيه، ٣١٧٠١٧,٧ مليون جنيه،٢٩٢٨٤٤,١ مليون جنيه، ٢١٤١٢٦,٤ مليون جنيه.

وفى ضوء ذلك تمثلت قيمة الزيادة فى تلك المخصصات ما بين السنوات المالية المشار إليها على النحو التالى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	المخصصات	قيمة الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١٤١٢٦,٤		
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٩٢٨٤٤,١	٧٨٧١٧,٧	%٣٦,٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٣١٧٠١٧,٧	٢٤١٧٣,٦	%٨,٣
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٤٨٣٣١,٧	٣١٣١٤	%٩,٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٤١٦٥٣,٦	(٦٦٧٨,١)	(%١,٩)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٥٢٧٦٥٨,١	١٨٦٠٠٤,٥	%٥٤,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٥٥٧٥٢٩	٢٩٨٧٠,٩	%٥,٦

وفى ضوء ما سبق يتضح أن معدل الزيادة فى قيمة المقدر من المخصصات الموجهة لقطاعات التنمية البشرية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقل معدل الزيادة فى السنوات المالية الأربعة التى سبقتها بإستثناء السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

- يقاس كفاءة الانفاق الحكومى فى مدى قدرته على تلبية الخدمات الأساسية المقدمة للمواطن ويأتى على رأسها الصحة والتعليم وفى هذا وقياسا بالناتج المحلى الاجمالى تبين الآتى:
- ارتفاع نسبة المقدر من قيمة الانفاق على قطاع الصحة مقارنة بالمقدر من قيمة الناتج المحلى الاجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ١,٥ مقابل نحو ١,٣% (مقدرة) للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ونسبة فعلية بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث بلغت نحو ١,٤%

وانخفاضـها بالنسـبة للسـنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، حيث بلغت نحو ١,٦% وتسـاويها بالنسـبة للسنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٦ /٢٠١٧، حيث بلغت نحو ١,٥.

- ارتفاع نسـبة المقدر من قيمة الانفاق على قطاع التعليم مقارنة بالمقدر من قيمة الناتج المحلى الاجمالى للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى نحو ٢,٤% مقابل(نسـبة مقدرة) للسـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بلغت بنحو ٢,٣% وانخفاضـها مقارنـة بقيمتها فى السـنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، حيث بلغت نحو ٢,٥%، ٢,٩%، ٣,٥%، وتساويها مع قيمتها الفعلية في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٢,٤%.

الجزء الخامس

التعديلات التي أجرتها اللجنة على مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

يقضى حكم الفقرة الأولى من المادة (١٤٨) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، بأنه يجوز لكل لجنة من لجان المجلس تقديم اقتراحات بتعديل النفقات الواردة فى مشروع الموازنة عدا تلك التى ترد تنفيذًا لالتزام محدد على الدولة.

وفى إطار المناقشـــات التى جرت فى الاجتماعات التى عقدتها اللجنة عند نظر وتدارس موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة السابق الإشارة إليها، وما اتخذته من قرارات.

وفى ضـوء التوصـيات التى وردت من اللجان النوعية والمتعلقة بمشـروعات موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة، مما يدخل فى اختصاصاتها.

فقد تبين للجنة حاجة بعض هذه الموازنات إلى زيادة الاعتمادات المخصـصـــة لها لمجابهة بعض المتطلبات الهامة، والتى رأت أنها سـوف تسـهم بشـكل فعال فى تحسـين بيئة العمل بهذه الجهات، فضلاً عن تلبية العديد من احتياجات المجتمع فى مجالىّ: الصحة والتعليم.

وتنفيذًا لذلك، فقد عقدت هيئة مكتب اللجنة في إطار التعاون بين الســلطتين التنفيذية والتشريعية، اجتماعًا مع كل من: وزير المالية، ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، كممثلين عن الحكومة لإحاطتهما بالتعديلات التى رأت اللجنة ضـــرورة إدخالها بالزيادة على بعض موازنات الجهات التي سيشار إليها، وذلك من خلال الخصم من المبالغ المخصصة للاحتياطيات المدرجة بأبواب الموازنة، فضــلاً عن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق فى بعض بنود الموازنة، ودون المســاس بقيم مشروع الموازنة الوارد من الحكومة.

وفى هذا الخصوص، تم الاتفاق على التزام الحكومة بهذه التعديلات.

هذا، وقد بلغت جملة هذه التعديلات الواجب إجراؤها بالزيادة نحو ٤٥٦٥ مليون جنيه، وقد جاءت على النحو التالى:

أولاً: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني:

- دعم موازنة ديوان عام الوزارة (الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين) بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه، كحوافز تخصص لمدرسى ومُوجِّهى رياض الأطفال بالصفوف الأولى والثانية والثالثة والرابعة الابتدائى.

ثانياً: وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى:

دعم الاعتمادات المقررة لموازنة ديوان عام الوزارة، على النحو الآتى:

١ - دعم الاعتمادات المخصصة (الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين) بالآتى:

* ٥٠٠ مليون جنيه، لزيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس، ومعاونيهم.

٢ – دعم الاعتمادات المقررة (للباب الثانى: شـراء السـلع والخدمات) بالمسـتشـفيات الجامعية (هيئات عامة خدمية)، وذلك على النحو التالى:

* ٢ مليار جنيه، لتغطية مستلزمات شراء الأدوية وغيرها من مستلزمات التشغيل.

ثالثاً: **وزارة الصحة والسكان**:

دعم الاعتمادات المقررة لموازنة ديوان عام الوزارة، على النحو الآتى:

* دعم (الباب الرابع :الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) بمبلغ ١ مليار جنيه، تخصـص لنفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية.

رابعا : **وزارة العدل**

دعم الاعتمادات المقررة لموازنة ديوان عام الوزارة على النحو التالى:

- دعم الباب الأول : (الأجور وتعويضـات للعاملين) بمبلغ ٦٥ مليون تخصـص كحافز إثابة إضـافى للعاملين بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق الذين يستمرون بالعمل بالفترة المسائية بعد ساعات العمل الرسمية المقررة .

خامسـا: **دعم** (**الباب السـادس**) **شـراء الأصـول غير المالية** : **الاسـتثمارات** بموازنات دواوين عموم محافظات الدقهلية والغربية وقنا سوهاج ، وذلك على النحو التالى:

- ٢٣٠ مليون لموازنة ديوان عام محافظة الدقهلية.
- ١٧٠ مليون لموازنة ديوان عام محافظة الغربية.
- ٥٠ مليون جنيه لموازنة ديوان عام محافظة سوهاج.
- ٥٠ مليون جنيه لموازنة ديوان عام محافظة قنا.

القسم السابع

نتائج تحليل اللجنة لمشروعات موازنات

الهيئات العامة الاقتصادية

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

مقدمـــة:

الهيئة هى وحدة ذات شخصية اعتبارية عامة تنشأ بغرض إدارة مرفق عام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة او لمباشرة نشاط اقتصادى.

وتنقسم الهيئات العامة فى مصر إلى خمسة أنواع هى:

- **الهيئات العامة الخدمية** وتشـمل الهيئات التى تباشـر نشـاطا خدميا مثل الجامعات الحكومية والهيئة العامة للأبنية التعليمية... إلخ، وقد بلغ عددها فى السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (١٦٠) هيئة.
- **هيئات القطاع العام** وتتمثل فى هيئة وحيدة وهى الهيئة القومية للإنتاج الحربى.
- **الهيئات المستقلة** وتشمل الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للانتخابات.
- **الهيئات الرقابية** وتشمل هيئة الرقابة الإدارية والهيئة العامة للرقابة المالية.
- **الهيئات العامة الاقتصادية.**

وتنشـأ الهيئة العامة الاقتصـادية إما بقانون أو قرار جمهورى يبين اسـمها ومركزها والغرض الذى أنشـئت من اجله وتبعيتها ومجلس إدارتها واللوائح الداخلية التى تنظم أعمالها وغيرها من الأحكام التى تبين كيفية مباشرة الأعمال التى من شأنها تحقيق الغرض الذى أنشئت من اجله.

وقد ظلت هذه الهيئات مكون من مكونات الموازنة العامة للدولة إلى أن صـدر القانون رقم ١١ لسـنة ١٩٧٩ المُعدل للقانون رقم ٥٣ لسـنة ١٩٧٣ بشـأن الموازنة العامة للدولة إذ بصـدوره اسـتقلت هذه الهيئات عن الموازنة العامة للدولة وأصـبحت لها موازنات مسـتقلة وعلاقة خاصـة تربطها بالموازنة العامة للدولة حددتها المادة الأولى من القانون المُعدل حيث قضت بقصر العلاقة على الفائض الذى يؤول للدولة من هذه الهيئات وعلى ما يتقرر لها من مسـاهمات وقروض من الخزانة العامة.

وتعد موازنات الهيئات العامة الاقتصـادية وحسـاباتها الختامية فى ضـوء قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسـبات رقم ٢٠٤ لسـنة ٢٠٠١ بتعديل الدليل المحاسـبى وشـرحه والقوائم المالية بالنظام المحاسـبى الموحد وقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسـبات رقم ٦٠٩ لسـنة ٢٠١٦ بشـأن معايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبى الموحد.

هذا، ويبلغ عدد الهيئات العامة الاقتصـادية خلال السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٥٥) هيئة مقابل ٥٣ هيئة للسـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ (٥٠) هيئة للسـنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، و(٤٩)

هيئة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، و(٤٨) هيئة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، و(٥٠) هيئة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وقد وزعت هذه الهيئات على اثنى عشر قطاعاً، على النحو الآتى:

– <u>قطاع الزراعة والري:</u>

١- الهيئة الزراعية المصرية.

٢- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

٣- الهيئة المصرية العامة للمساحة.

– <u>قطاع الصناعة والثروة المعدنية والبترول:</u>

٤- الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

٥- الهيئة المصرية العامة للبترول.

٦- الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية.

٧- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٨- الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء.

٩- جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز.

– <u>قطاع الكهرباء والطاقة:</u>

١٠- جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

١١- هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء.

١٢- هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء.

١٣- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

– <u>قطاع النقل والمواصلات والطيران:</u>

أ - <u>النقـل:</u>

١٤- الهيئة القومية لسكك حديد مصر.

١٥- الهيئة القومية للأنفاق.

١٦- هيئة النقل العام بالقاهرة.

١٧- الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية.

١٨- هيئة قناة السويس.

١٩- جهاز تنظيم النقل البرى الداخلى والدولى.

٢٠- الهيئة العامة لميناء الإسكندرية.

٢١- الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر.

٢٢- هيئة ميناء دمياط.

٢٣- الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة.

ب- الاتصالات

٢٤- الهيئة القومية للبريد.

٢٥- الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.

٢٦- هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

٢٧- وكالة الفضاء المصرية.

- قطاع التجارة والتموين:

٢٨- الهيئة العامة للسلع التموينية.

٢٩- الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن.

٣٠- جهاز تنمية التجارة الداخلية.

- قطاع المال والاقتصاد:

٣١- الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات.

٣٢- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

٣٣- الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

– قطاع الإسكان والتشييد:

٣٤- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٣٥- الهيئة العامة لتعاونيات البناء الإسكان.

٣٦- صندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة.

٣٧- صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية.

– قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العامة:

٣٨- الهيئة العامة للتأمين الصحى.

٣٩- الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل.

٤٠- هيئة الأوقاف المصرية.

٤١- المؤسسة العلاجية.

٤٢- الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية.

– قطاع الثقافة والاعلام:

٤٣- الهيئة الوطنية للإعلام.

٤٤- المعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة.

٤٥- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

٤٦- المتحف المصرى الكبير.

٤٧- الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضى.

٤٨- الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب.

– قطاع السياحة:

٤٩- الهيئة العامة للتنمية السياحية.

– قطاع الدفاع والأمن:

٥٠- صندوق التصنيع والإنتاج للسجون.

٥١- الجهاز الوطنى لتنمية شبة جزيرة سيناء.

– قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية:

٥٢- الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى.

٥٣- الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى.

٥٤- صندوق التأمين الحكومى لضمانات ارباب العهد.

٥٥- الصندوق الحكومى لتغطية الاضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل ج.م.ع.

ويضم هذا القسم أربع أجزاء رئيسية تأتى على النحو الآتى:

* **الجزء الأول:** مشروع الموازنة الجارية للهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
* **الجزء الثانى:** موقف المقدَّر من قيمة الاستخدامات الاستثمارية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومصادر تمويلها (مشروع موازنة الاستخدامات الاستثمارية).
* **الجزء الثالث:** موقف المقدَّر من قيمة التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومصادر تمويلها (مشروع موازنة التحويلات الرأسمالية).
* **الجزء الرابع:** العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصادية والموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

الجـــزء الأول

نتائج تحليل مشروع الموازنة الجارية
للهيئات العامة الاقتصادية
للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

أولاً: موقف المقدَّر من قيمة صافى التكاليف والمصروفات للهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢:

تتضمن تكاليف ومصروفات الهيئات العامة الاقتصادية خمسة مجموعات رئيسية هى: مجموعة الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار، ومجموعة الأجور، ومجموعة المصروفات، ومجموعة المشتريات من البضائع بغرض البيع، ومجموعة أعباء وخسائر.

وفى هذا الخصوص قدرت قيمة جملة التكاليف والمصروفات المقدّر للهيئات العامة الاقتصادية تحملها خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١٢٦٠٣٤٢ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت لهذا الغرض فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ١٢٤٢٨٤١,٦ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ١٧٥٠٠,٤ مليون جنيه بنسبة ١,٤%.

وقد قابل هذه الزيادة الآتى:

- زيادة جاءت قيمتها فى السنوات المالية الأربعة السابقة، **على النحو الآتى:**

  ٣١١٩٢٩,١ مليون جنيه بنسبة ٥٠,٥% للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

  ٢٥٥٠٨,٥ مليون جنيه بنسبة ٢٧,٤% للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

  ٤٤٤٦٠,٩ مليون جنيه بنسبة ٣,٨% للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.

  ١٢٩٩٩٠ مليون جنيه (مقدرة) بنسبة ١١,٦% للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

- نقص بلغ فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٢٦٤١٩,٣ مليون جنيه بنسبة ٢,٢%،

وفى ضوء ذلك تكون نسبة الزيادة المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ قد وصلت إلى أدنى مستوياتها مقارنة بالسنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧/٢٠١٧/٢٠١٨/٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/ ٢٠٢١.

ويمكن بيان ذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	القيمة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	–
٢٠١٦/٢٠١٧	٩٢٥٥٦٦,٧	٣١١٩٢٩,١	%٥٠,٥
٢٠١٧/٢٠١٨	١١٨٣٧٣١,٨	٢٥٥٠٨,٥	%٢٧,٤
٢٠١٨/٢٠١٩	١١٥٧٣١٢,٥	٢٦٤١٩,٣	(%٢,٢)
٢٠١٩/٢٠٢٠	١١١٢٨٥١,٦	٤٤٤٦٠,٩	%٣,٨
٢٠٢٠/٢٠٢١	١٢٤٢٨٤١,٦	١٢٩٩٩٠	%١١,٦
٢٠٢١/٢٠٢٢	١٢٦٠٣٤٢	١٧٥٠٠,٤	%١,٤

- وفى ضوء ما تقدَّم، يمكن تبيان نسبة ما تعادله قيمة المقدر من التكاليف والمصروفات التى تتحملها الهيئات العامة الاقتصادية مقارنة بقيمة المقدر من المصروفات التى خصصت لمواجهة متطلبات الموازنة العامة باستثناء (الباب السادس شراء الأصول غير المالية – الاستثمارات) للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وما سبقها من السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠ على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	مصروفات الموازنة العامة للدولة باستثناء الاستثمارات[1]	تكاليف ومصروفات الهيئات العامة الاقتصادية	النسبة
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٢٢٧٩٩	٩٢٥٥٦٦,٧	%١٠٠,٢
٢٠١٨/٢٠١٧	١١٣٤٧٢٨	١١٨٣٧٣١,٨	%١٠٤,٣
٢٠١٩/٢٠١٨	١٢٢٦٥٢٨	١١٥٧٣١٢,٥	%٩٤,٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٢٤٣٠٨١,١	١١١٢٨٥١,٦	%٨٦,٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٤٣٢٤٨٠	١٢٤٢٨٤١,٦	%٨٩,٥
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٤٧٩٦٠٩,٣	١٢٦٠٣٤٢	%٨٥,١

ومن البيان السابق يتضح انخفاض نسبة ما تعادله قيمة المقدَّر من التكاليف والمصروفات التى تتحملها الهيئات العامة الاقتصادية مقارنة بقيمة المقدَّر من المصروفات التى خُصصت لمواجهة متطلبات الموازنة العامة باستثناء (الباب السادس – شراء الأصول غير المالية) للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنوات المالية الخمسة التى سبقتها.

من المقرر أن تتوزع قيمة المقدَّر من مجموعات التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمة المقدَّر منها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، **على النحو الآتى:**

[1] يقابل الباب السادس "شراء الأصول غير المالية" من الاستثمارات بالنسبة للموازنة العامة للدولة موازنة الاستخدامات الاستثمارية وهى موازنة منفصلة تمامًا عن الموازنة الجارية على نحو ما سيتبين لاحقًا.

البيان	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير بين السنتين الماليتين ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٠	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
خامات ومواد ووقود وقطع غيار	١٦٠٨٥٦,٧	%١٢,٧	١٤٢٥٠٤	%١١,٤	١٨٣٥٢,٧	%١٢,٨
الأجور	٣٩٩٨٠,٤	%٣,١	٣٦٣٤٦,٤	%٢,٩	٣٦٣٤	%١٠
المصروفات	٥٢٩٠٨٢,٤	%٤٢	٤٦٦٩٤٩	%٣٧,٥	٦٢١٣٣,٤	%١٣,٣
مشتريات البضائع بغرض البيع	٢٨٦١٦٩,٥	%٢٢,٧	٣٠٤٠٥٤,٩	%٢٤,٤	(١٧٨٨٥,٤)	(%٥,٨)
أعباء وخسائر	٢٣٨٥٣٧,٧	%١٩	٢٦٥٠٣٠	%٢١,٤	(٢٦٤٩٢,٣)	(%١٠)
اعتماد إجمالى على مستوى التكاليف والمصروفات	٥٧١٥,١	%٠,٤	٢٧٩٥٧	%٢,٣	(٢٢٢٤١,٩)	(%٧٦,٥)
الجملة	١٢٦٠٣٤٢	%١٠٠	١٢٤٢٨٤١,٦	%١٠٠	١٧٥٠٠,٤	%١,٤

وفى ضوء هذا البيان يتضح أنه من المقدَّر الآتى:

- ارتفاع القيمة المقدرة للخامات والمواد والوقود وقطع الغيار للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٨٣٥٢,٧ مليون جنيه بنسبة ١٢,٨% وهو ما ترتب عليه زيادة الأهمية النسبية لها بنسبة ضئيلة إلى ١٢,٧% مقابل ١١,٤%.
- ارتفاع القيمة المقدرة لأجور العاملين بالهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٠ بنحو ٣٦٣٤ مليون جنيه بنسبة ١٠%. وهو ما ترتب عليه زيادة الأهمية النسبية لها بنسبة ضئيلة إلى ٣,١% مقابل ٢,٩%.
- ارتفاع القيمة المقدرة للمصروفات للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بقيمتها المقدرة للنسة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٦٢١٣٣,٤ مليون جنيه بنسبة ١٣,٣% وهو ما ترتب عليه زيادة الأهمية النسبية لها إلى نحو ٤٢% مقابل ٣٧,٥%.
- انخفاض القيمة المقدرة لمشتريات البضائع بغرض البيع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٧٨٨٥,٤ مليون جنيه بنسبة ٥,٨% وهو ما ترتب عليه انخفاض الأهمية النسبية لها إلى نحو ٢٢,٧% مقابل ٢٤,٤%.

- انخفاض القيمة المقدرة للأعباء والخسائر للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٦٤٩٢,٣ مليون جنيه بنسبة ١٠% وهو ما ترتب عليه انخفاض الأهمية النسبية لها إلى نحو ١٩% مقابل ٢١,٤%.
- انخفاض القيمة المقدرة لمواجهة أى متطلبات قد تطرأ أثناء السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٢٢٤١,٩ مليون جنيه بنسبة ٧٦,٥% وهو ما ترتب عليه انخفاض الأهمية النسبية لها إلى نحو ٠,٤% مقابل ٢,٣%.
- استحواذ مجموعة المصروفات على النسبة الأكبر من القيمة المقدرة للتكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بباقى المجموعات حيث بلغت نحو ٤٢ % يليها مجموعة مشتريات البضائع بغرض البيع بنسبة ٢٢,٧% ثم مجموعة الأعباء والخسائر بنسبة ١٩%.

وفى ضوء ذلك تكون المجموعات الثلاثة قد استحوذت على نحو ٨٣,٧% من القيمة الكلية المقدرة لمواجهة تكاليف ومصروفات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة قدرت بنحو ١٠٥٣٧٨٩,٦ مليون جنيه.

- فى إطار حرص اللجنة على الوقوف على بنود المقدر من الأجور المقرر للعاملين بالهيئات العامة الاقتصادية الحصول عليها فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ قد تبين أنه من المقدَّر الآتى ومن خلال البيانات المقدمة من وزارة المالية ومقارنة بالسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.
  - أن يبلغ عدد العاملين بالهيئات بمختلف مجموعاتهم الوظيفية نحو ٤٤١٣٩٧ عامل مقابل نحو ٤٥٧٩٨٠ عامل للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنقص يبلغ نحو ١٦٥٨٣ عامل بنسبة ٣,٦%.
  - أن يبلغ متوسط أجر العامل من الأجور نحو ٩٠٥٨ جنيه مقابل نحو ٦٠٩٦ جنيه للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة تبلغ نحو ٢٩٦٢ جنيه بنسبة ٤٨,٥%.
  - أن تبلغ الاعتمادات المخصصة لمقابلة متطلبات الوظائف الدائمة نحو ٦٢١٧,٨ مليون جنيه مقابل نحو ٣٣٥١,٦ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٢٨٦٦,٢ مليون جنيه بنسبة ٨٥%.
  - حصول العاملين بالهيئات بمختلف مجموعاتهم الوظيفية على مكافآت تقدر قيمتها بنحو ٢٣٠١١,٤ مليون جنيه مقابل نحو ١٧٦٦٣,٥ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة تبلغ نحو ٥٣٤٧,٩ مليون جنيه بنسبة ٣٠,٥% بمتوسط نحو ٥٢١٣ جنيه لكل عامل مقابل نحو ٣٨٥٧ جنيه بزيادة نحو ١٣٥٦ جنيه بنسبة ٣٥,١%.

- أن تبلغ نسبة الاعتمادات المخصصة لمقابلة الأجور مقارنة بإيرادات النشاط المقدر للهيئات تحقيقها والمقدر أن تبلغ نحو ١٠١٣٤٨٣,٢ مليون جنيه نحو ٣,٩% مقابل نحو ٣%.
- أن تبلغ نسبة الاعتمادات المخصصة لمقابلة المكافآت المقرر تقريرها للعاملين مقارنة بإيرادات النشاط نحو ٢,٢% مقابل نحو ١,٩%.
- أن تبلغ إنتاجية الجنيه للعامل بأجر نحو ٢,٥ مليون جنيه مقابل نحو ٣,٣ مليون جنيه.
- أن تبلغ ربحية الجنيه للعامل بأجر نحو ٢,٢ مليون جنيه مقابل ١,٧ مليون جنيه.

ثانياً: موقف الإيرادات المقدَّر للهيئات العامة الاقتصادية تحقيقها فى السنة ٢٠٢٢/٢٠٢١:

تشمل إيرادات الهيئات العامة الاقتصادية أربعة مجموعات رئيسية هى إيرادات النشاط، المنح والإعانات، إيرادات استثمارية وفوائد، إيرادات وأرباح أخرى.

هذا، وتبلغ قيمة الإيرادات المقدر للهيئات العامة الاقتصادية تحصيلها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمجموعاتها الأربعة نحو ١٣٥٠٣٨٨,٢ مليون جنيه مقابل إيرادات قدر تحصيلها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١٣٢٢٢١٥,٣ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٢٨١٧٢,٩ مليون جنيه بنسبة ٢,١% وهذه الزيادة تقل عن نسبة الزيادة فى السنوات المالية التالية:

- السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث بلغت نحو ٤٧,٥% نتجت عن زيادة قيمة الإيرادات المحققة فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٣٠٨٠٢٢,٥ مليون جنيه.

- السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ حيث بلغت نحو ٢٩% نتجت عن زيادة قيمة الإيرادات المحققة فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٢٧٣٧٥٠ مليون جنيه.
- السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ١٢,٤% نتجت عن زيادة قيمة الإيرادات المقدرة فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٤٦٧٧٧,٢ مليون جنيه.

هذا ومن جانب آخر، قابل النسبة المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نسبة نقص بلغت فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٢,٢% نتجت عن نقص قيمة الإيرادات المحققة فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٢٧١١٥,٩ مليون جنيه، ونسبة نقص بلغت فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢,٥% نتجت عن نقص قيمة الإيرادات المحققة فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٣٠٤٠٠,٦ مليون جنيه.

ويمكن تبيان ذلك على النحو التالى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة الإيرادات المحققة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٤٧١٤٧	–	–
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٥٥١٦٩,٥	٣٠٨٠٢٢,٥	%٤٧,٥
٢٠١٨/٢٠١٧	١٢٣٢٩٥٤,٦	٢٧٣٧٥٠	%٢٩
٢٠١٩/٢٠١٨	١٢٠٥٨٣٨,٧	(٢٧١١٥,٩)	(%٢,٢)
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١٧٥٤٣٨,١	(٣٠٤٠٠,٦)	(%٢,٥)
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٣٢٢٢١٥,٣	١٤٦٧٧٧,٢	%١٢,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٣٥٠٣٨٨,٢	٢٨١٧٢,٩	%٢,١

- بمقارنة المقدر من قيمة إيرادات الموازنة العامة للدولة (الضرائب + المنح + الإيرادات الأخرى) للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمقدر من قيمة إيرادات الهيئات العامة الاقتصادية لذات السنة تبين انخفاض المقدر من قيمة إيرادات الهيئات بنحو ١٤٧٧٠,٨ مليون جنيه بنسبة ١% عن المقدر من قيمة إيرادات الموازنة العامة للدولة الذى بلغ نحو ١٣٦٥١٥٩ مليون جنيه.
- يمثل المقدر من قيمة إيرادات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٩% من قيمة المقدر من الناتج المحلى الإجمالى لذات السنة البالغ نحو ٧١٠٥٠٠٠ مليون جنيه.
- يمثل المقدر من قيمة إيرادات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو المشار اليه نحو ١٠٧,١% من قيمة المقدر من المصروفات لذات السنة الذى بلغ نحو ١٢٦٠٣٤٢ مليون جنيه مقابل نسبة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٠٦,٤% بزيادة بنسبة بين السنتين الماليتين نحو ٠,٧%.

وتشير اللجنة إلى أن نسبة الزيادة المقدرة فى إيرادات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٢,١% قابلها نسبة زيادة فى قيمة المقدر من التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١,٤%.

- من المقدَّر أن تتوزع قيمة الإيرادات المتوقع تحصيلها للسنتين الماليتين ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٠ على النحو التالى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبة	القيمة	الأهمية النسبة	قيمة التغير	معدل التغير
إيرادات النشاط	٩٩٨٢٧٧,٨	%٧٥,٥	١٠١٣٤٨٣,٢	%٧٥	١٥٢٠٥,٤	%١,٥
منح وإعانات	٢٨٤٩٣٦,٣	%٢١,٥	٢٨٨٢٥٧,٩	%٢١,٣	٣٣٢١,٦	%١,١
إيرادات استثمارات وفواتير	١٣٤٧١	%١	١٦٦٣٠,٣	%١,٢	٣١٥٩,٧	%٢٣,٤
إيرادات وأرباح أخرى	٢٥٥٣٠,١	%٢	٣٢٠١٦,٧	%٢,٣	٦٤٨٦,٦	%٢٥,٤
الجملـة	١٣٢٢٢١٥,٣	%١٠٠	١٣٥٠٣٨٨,٢	%١٠٠	٨٢١٧٢,٩	%٢,١

<u>ويتضح من البيان السابق أنه من المقدَّر الآتى:</u>

- انخفاض الأهمية النسبية لقيمة إيرادات النشاط المقدر تحصيلها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٧٥% مقابل نحو ٧٥,٥%.
- انخفاض الأهمية النسبية لقيمة المنح والاعانات المتوقع الحصول عليها خلال السنة المالية المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٢١,٣% مقابل ٢١,٥%.
- ارتفاع الأهمية النسبية للقيمة المقدرة من الايرادات والارباح الأخرى خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٢,٣% مقابل ٢% وهو ما ترتب عليه زيادة القيمة المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بقيمتها المقدرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٦٤٨٦٦ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٤%.
- بتتبع تطور قيمة مجموعات الإيرادات على مدار السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ يتضح الآتى:
- فى إطار حرص اللجنة على الوقوف على طبيعة الإيرادات التى من المقدَّر أن تحققها الهيئات العامة الاقتصادية وبالأخص إيرادات النشاط بحسبانها تمثل نتاج مباشرة هذه الهيئات لانشطتها التى أنشئت من أجلها، **فقد تبين الآتى:**

* **بالنسبة لإيرادات النشاط**:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة الإيرادات المحققة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٩٩٩٦٥,١	–	
٢٠١٨/٢٠١٧	٩٢٥٢٥٧,٧	٢٢٥٢٩٢,٦	%٣٢,١
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٢٢٨٧١	(٢٣٨٦,٧)	(%٠,٢)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٨٥١٢١٥,٦	(٧١٦٥٥,٤)	(%٧,٧)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٩٩٨٢٧٧,٨	١٤٧٠٦٢,٢	%١٧,٢
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٠١٧٤٨٣,٢	١٥٢٠٥,٤	%١,٥

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- تحقيق زيادة فعلية فى قيمة إيرادات النشاط فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٣٢,١% وزيادة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٧,٢% وزيادة مقدرة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ١,٥%.
- تحقيق نقص فعلى فى قيمة إيرادات النشاط فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ٠,٢% و٧,٧% بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- تمثلت أهم الهيئات التى من المقدَّر أن تساهم بنسبة ملحوظة فى تحقيق إيرادات النشاط على المستوى الإجمالى على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئة	القيمة المقدرة	الإهمية النسبية
الهيئة المصرية العامة للبترول	٥٣٣١٦٣,٨	%٣٩,٥
هيئة قناة السويس	٩٨٢٤٠	%٧,٣
الهيئة القومية للبريد	٢٨٥٨٤	%٢,١
هيئة المجمعات العمرانية الجديدة	٦٤٦٥٣,٥	%٤٠,٨
الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل	١٤٩٩٦,٥	%١,١
الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبى	٢٩٨٢٥	%٢,٢
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى	١٦٢٠٠٠	%١٢
باقى الهيئات	٤١٨٩٢٥,٤	%٣١
الجملـــــة	**١٣٥٠٣٨٨,٢**	**%١٠٠**

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- أنه من المقدَّر أن تحقق نحو ٧ هيئات نحو ٦٩% من جملة إيرادات النشاط للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تمثل نحو ١٢,٧% من جملة عدد الهيئات خلال تلك السنة البالغ ٥٥ هيئة.
- أنه من المقدَّر أن تحتل الهيئة المصرية العامة للبترول المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمة فى تحقيق إيرادات النشاط بنحو ٣٩,٥% يليها الهيئة القومية للتأمين الإجمالى بنحو ١٢%.

ومن ثم يصبح من المقدَّر أن تساهم الهيئتين نحو ٥١,٥% من قيمة إيرادات النشاط المقدر لمجمل الهيئات تحقيقها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ومقارنة بالمقدر من قيمة إيرادات النشاط فيما بين السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالنسبة للهيئتين، تبين الآتى:

<u>بالنسبة للهيئة المصرية العامة للبترول:</u>

انخفاض المقدر من قيمة إيرادات النشاط فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٢٦٤٨,٢ مليون جنيه بنسبة ٤%، إذ تبلغ نحو ٥٣٣١٦٣,٨ مليون جنيه مقابل نحو ٥٥٥٨١٢ مليون جنيه.

<u>بالنسبة للهيئة القومية للتأمين الإجمالى:</u>

- ارتفاع المقدر من قيمة إيرادات النشـــاط فى الســـنة المالية ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ مقارنة بالســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٤٧٠٠ مليون جنيه بنســـبة ٣% إذ بلغ نحو ١٦٢٠٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ١٥٧٣٠٠ مليون جنيه.
- بمقارنة جملة التكاليف والمصـروفات بإيرادات النشـاط خلال فعليات السـنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، والمقدر لها خلال السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١، تبين أن المعدل جاء على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة التكاليف والمصروفات	قيمة إيرادات النشاط	المعدل
٢٠١٨/٢٠١٧	١١٨٣٧٣١,٨	٩٢٥٢٥٧,٧	%١٢٧,٩
٢٠١٩/٢٠١٨	١١٥٧٣١٢,٥	٩٢٢٨٧١	%١٢٥,٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١١٢٨٥١,٦	٨٥١٢١٥,٦	%١٣٠,٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٢٤٢٨٤١,٦	٩٩٨٢٧٧,٨	%١٢٤,٥
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٢٦٠٣٤٢	١٠١٣٤٨٣,٢	%١٢٤,٤

وفى ضوء ذلك، يتضح اتجاه المعدل إلى الانخفاض اعتبارًا من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليصل إلى نحو ١٢٤,٤% تقديراً فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

- بمقارنة قيمة ضـــرائب الدخل بإيرادات النشـــاط خلال فعليات الســـنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠، والمقدر لها خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢، **تبين أن المعدل جاء على النحو الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة إيرادات النشاط	قيمة الضرائب	المعدل
٢٠١٧/٢٠١٨	٩٢٥٢٥٧,٧	٦٠٨٩٤,٣	%٦,٦
٢٠١٨/٢٠١٩	٩٢٢٨٧١	٧٣٠٦٩,٦	%٨
٢٠١٩/٢٠٢٠	٦٤٢٤٦,٥	٦٤٢٤٦,٥	%٧,٥
٢٠٢٠/٢٠٢١	٨٠٣٩١,٤	٨٠٣٩١,٤	%٨
٢٠٢١/٢٠٢٢	٨٠١٤٣,٩	٨٠١٤٣,٩	%٨

وفى ضوء ذلك، يتضح اتجاه المعدل إلى الارتفاع ليصل إلى نحو ٨% تقديراً خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

- بتتبع معدل إيرادات النشـــاط مقارنة بكل من التكاليف والمصـــروفات دون الفوائد والأهلاك، التكاليف والمصــروفات دون الفوائد والتكاليف والمصــروفات دون الإهلاك، التكاليف والمصــروفات على مدار فعليات السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠، المقدر من السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢، تبين أن هذا المعدل قد جاء على النحو الآتى:

البيان	السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢
التكاليف والمصروفات دون الفوائد والأهلاك	%٨٣,٦	%٨٦,٤	%٨٢,٦	%٨٥,٢	%٨٦,١
التكاليف والمصروفات دون الفوائد	%٨٣,١	%٨٥,٧	%٨١,٤	%٨٤,٥	%٨٤,٨
التكاليف والمصروفات دون الأهلاك	%٧٨,٦	%٨٠,٣	%٧٧,٥	%٨٠,٩	%٨١,٦
التكاليف والمصروفات	%٧٨,٢	%٧٩,٧	%٧٦,٥	%٨٠,٣	%٨٠,٤

* **بالنسبة للمنح والإعانات**:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة الإيرادات المحققة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٩١٢٦,٦	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٥٥٢٥٤,١	٤٦١٢٧,٥	%٢٢
٢٠١٩/٢٠١٨	٢١٩٣٦٩,١	(٣٥٨٨٥)	(%١٤)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٦٧٠٠٧,٥	٤٧٦٣٨,٤	%٢١,١
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٨٤٩٣٦,٣	١٧٩٢٨,٨	%٦,٧
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٨٨٢٥٧,٩	٣٣٢١,٦	%١,١

- ومن البيان السابق يتضح حدوث زيادة فعلية فى قيمة المنح والاعانات فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٢٢%، وفى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٢١,٧% وأنه من المقرر حدوث زيادة فى قيمة المنح والاعانات فى السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ٦,٧%، ١,١% على التوالى.
- تحقيق نقص فعلى فى قيمة المنح والاعانات فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ١٤%.
- من المقدَّر حصول ١٠ هيئات على منح وإعانات من الخزانة العامة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أهمها الهيئة القومية للتأمين الإجمالى بنحو ١٧٩٩٩٧,٧ مليون جنيه تمثل نحو ٦٢,٤% من قيمة المقدر من المنح والإعانات يليها الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ٨٧٢٢٢ مليون جنيه بنسبة ٣٠,٢% ثم الهيئة المصرية العامة للبترول بنحو ١٨٤١١,٤ مليون جنيه بنسبة ٦,٣%.

وفى ضوء ذلك، يكون من المقدَّر حصول الهيئات الثلاثة على نحو ٩٩% من قيمة المنح والإعانات المقررة من الخزانة العامة للهيئات العامة الاقتصادية بقيمة من المقدَّر أن تبلغ ٢٨٥٦٣١,١ مليون جنيه.

- من المقدَّر أن تحقق ٢٧ هيئة إيرادات استثمارات وفوائد خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تمثل نحو ٥٠% من جملة الهيئات من تلك السنة.
- من المقدَّر أن تحقق ٤ هيئات نحو ٨٠% من قيمة الإيرادات المقدر تحقيقها من الاستثمارات المالية والفوائد خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة من المقدَّر أن تبلغ نحو ١٣٤١٩,٤ مليون جنيه.

وقد جاءت هذه الهيئات على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئـــة	القيمـــة	الأهميـة النسبيـة
الهيئة المصرية العامة للبترول.	١٦٧٥,٤	%١٢,٤
هيئة المجمعات العمرانية الجديدة.	٤٤١٦	%٣٣
الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل.	٤١٠٠	%٣٠,٥
الهيئة القومية للتأمين الصحى.	٣٢٢٨	%٢٤
الجملـــة	**١٣٤١٩,٤**	**%١٠٠**

* **<u>بالنسبة لإيرادات الاستثمارات والفوائد</u>**:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة الإيرادات المحققة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٨٨٠١,٩	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	١٣٣٦٧,٤	٤٥٦٥,٥	%٥١,٨
٢٠١٩/٢٠١٨	١٠٥٠١,٢	(٢٨٦٦,٢)	(%٢١,٤)
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١٩٩٥,٥	١٤٩٤,٣	%١٤,٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٣٤٧١	١٤٧٥,٥	%١٢,٣
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٦٦٣٠,٣	٣١٥٩,٣	%٢٣,٤

ومن البيان السابق يتضح ارتفاع نسبة قيمة الزيادة المتوقعة فى إيرادات الاستثمارات والفوائد فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بدرجة ملحوظة مقارنة بالمقدر من قيمتها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والمحقق منها فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بفرق من المتوقع أن تبلغ على التوالى ١١,١%، ٩,٢%.

* **بالنسبة للإيرادات والأرباح الأخرى**:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة الإيرادات المحققة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٤٣٣٤,٣	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٩٠٧٥,٣	٤٧٤٠,٨	%١٣,٨
٢٠١٩/٢٠١٨	٥٣١٢٠,٧	١٤٠٤٥,٤	%٣٥,٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٥٢١٩,٣	(٧٩٠١,٤)	(%١٤,٨)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٥٥٣٠,١	(١٩٦٨٩,٢)	(%٤٣,٥)
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣٢٠١٦,٧	٦٤٨٦,٦	%٢٥

ومن البيان السابق يتضح الاتى:

- تحقيق زيادة فعلية فى قيمة الإيرادات والأرباح الأخرى فى السنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، وأنه من المقدَّر تحقيق زيادة فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ٢٥%.
- تحقيق نقص فعلى فى قيمة الإيرادات والأرباح الأخرى فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٤,٨%.
- أنه من المقدَّر تحقيق نقص فى قيمة الإيرادات والارباح الأخرى فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٤٣,٥%.
- من المقدَّر تحقيق ٤٧ هيئة إيرادات وأرباح أخرى خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تمثل نحو ٨٥% من جملة الهيئات فى تلك السنة، وقد جاءت أهم تلك الهيئات المقرر أن تحقق إيرادات وأرباح أخرى على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئة	القيمة المقدرة	الأهمية النسبية
الهيئة المصرية العامة للبترول	٨٢٥٦	%٢٥,٧
الهيئة العامة للسلع التموينية	١٥٧٤,٩	%٥
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٧٥٣١	%٢٣,٥
الهيئة العامة للتأمين الصحى	٢٠٠٦	%٦,٢
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى	٥٧٧٤,٣	%١٨

ومن البيان السابق يتضح أن من المقدَّر لعدد ٥ هيئات تمثل نحو ٩% من جملة الهيئات تحقيق إيرادات وأباح أخرى خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٢٥١٤٢,٢ مليون جنيه تمثل نحو ٧٨,٥% من قيمة المقدر من الإيرادات والأرباح المقدر لعدد ٤٧ هيئة تحقيقها خلال تلك السنة.

ثالثاً: موقف قيمة صافى ربح العام الذى قدر لبعض الهيئات العامة والاقتصادية تحقيقه فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:

- يبلغ مجموع قيمة الربط الأصلى المقدر لصافى ربح العام بالموازنات الجارية لبعض الهيئات العامة الاقتصادية تحقيقه فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٣٢٨٠,٥ مليون جنيه مقابل نحو ١٠٢٢٢٦,٥ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة تبلغ قيمتها نحو ١٠٥٤مليون جنيه بنسبة ١%.
- وقد قابل هذه النسبة نسبة زيادة مقدَّرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢١,٢% ونسبة زيادة محققة فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ١٧,٢% ونسبة نقص محققة بلغت فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغت نحو ٤,٤% ونسبة زيادة محققة بلغت فى السنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٣٤,٧%، ٢٦,٥% على التوالى.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة صافى الربح	قيمة التغير	نسبة التغير
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٢٧٨٩,٥	–	–
٢٠١٧/٢٠١٦	٥٤١٨٠,٨	١١٣٩١,٣	%٢٦,٥
٢٠١٨/٢٠١٧	٧٢٩٨٦,٣	١٨٨٠٥,٥	%٣٤,٧
٢٠١٩/٢٠١٨	٦٩٧٦٤,٣	(٣٢٢٢,٣)	(%٤,٤)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٨٤٢٩٢,٢	١٤٥٢٨,٢	%١٧,٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٠٢٢٢٦,٥	١٧٩٣٤,٣	%٢١,٢
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٠٣٢٨٠,٥	١٠٥٤	%١

- يبلغ عدد الهيئات العامة الاقتصادية التى قدر لها تحقيق صافى ربح العام خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٣٢ هيئة تشكل نسبة ٥٨,١% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية فى ذات السنة البالغ عددها ٥٣ هيئة مقابل:
- ٣١ هيئة قدر لها تحقيق صافى ربح العام فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تشكل نسبة ٥٦,٦% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية فى ذات السنة البالغ عددها ٥٣ هيئة.

- ٣٢ هيئة حققت صافى ربح العام السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ تشكل نسبة ٦٤% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية فى ذات السنة البالغ عددها ٥٠ هيئة.
- ٢٨ هيئة حققت صافى ربح العام فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ شكلت نسبة ٥٧,١% من مجموع عدد الهيئات العامة الاقتصادية البالغ فى ذات السنة ٤٩ هيئة.
- ٢٨ هيئة حققت صافى ربح العام فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ شكلت نسبة ٥٨,٣% من مجموع عدد الهيئات العامة الاقتصادية البالغ فى ذات السنة ٤٨ هيئة.
- ٢٨ هيئة حققت صافى ربح العام فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ شكلت نسبة ٥٦% من مجموع عدد الهيئات العامة الاقتصادية البالغ فى ذات السنة ٥٠ هيئة.
- ٢٩ هيئة حققت صافى ربح العام فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ شكلت نسبة ٥٦,٨% من مجموع عدد الهيئات العامة الاقتصادية فى ذات السنة ٥١ هيئة.
- تمثلت الهيئات التى قدر لها تحقيق صافى ربح العام فى السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٢، ٢٠٢٠/٢٠٢١، **على النحو الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢		السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	نسبة التغير
الهيئة العامة للتنمية الصناعية.	٣٧٥	٠,٣%	٣٥٤	٠,٣%	٢١	٥,٩
الهيئة المصرية العامة للبترول.	٨٦٤٥,٩	٨,٣%	٩٥٢٦	٩,٣%	(٨٨٠,١)	(٩,٢%)
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.	٦١,٩	٠,٠٥%	٩١,٨	٠,٠٨%	(٢٩,٩)	(٣٢,٥%)
جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز.	١١,٤	–	٨,٢	–	٣,٢	٤٠%
جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.	٦٦,٣	٠,٠٦%	٦١,٧	٠,٠٦%	٤,٦	٧,٤%
هيئة قناة السويس.	٤٦٢١٢	٤٤,٧%	٤٦٥٠٥,٨	٤٥,٤%	(٢٩٣,٨)	(٠,٦%)
جهاز تنظيم النقل البرى الداخلى والدولى.	٥٣	٠,٠٥%	٥١,٩	٠,٠٥%	١,١	٢,١%
الهيئة القومية لسكك حديد مصر.	١١٣٠	١%	–	–	–	–
الهيئة العامة لميناء الإسكندرية.	٢٦٢٧	٢,٥%	٣٢٥٠	٣,١%	(٦٢٣)	(١٩%)
هيئة ميناء دمياط.	٢٢٠٢,٥	١,٩%	٢١٠٠	٢%	(٧٧,٥)	(٣,٦%)
الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر.	١٠٩٠	١%	١٠٩٠	١%	–	–
الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة	٣٣٢,٥	٠,٣%	٣٣٦	٠,٢%	(٣,٥)	(١%)
الهيئة القومية للبريد.	٨٥٠,٣	٠,٨%	٦٤٦,٥	٠,٦%	٢٠٣,٨	٣١,٥%
الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.	٤٢٢٨	٤%	٣٧٠٠	٣,٦%	٥٢٨	١٤,٥%

هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.	١٢٥	%٠,١	١١٩,٦	%٠,١	٥,٤	%٤,٥
الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن.	٥	–	٤,٥	–	٠,٥	%١١
جهاز تنمية التجارة الداخلية.	٧٧,٨	%٠,٠٧	٠,١	١٠٧	(٢٩,٢)	(%٢٧,٢)
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.	٩٤١	%٠,٩	٠,٧	٨١٥	١٢٦	%١٥,٤
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.	١٨٠٠	%١,٧	١٧١٠	%١,٦	٩٠	%٥,٢
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.	١٠٠٠٠	%٩,٦	١٠٠٠٠	%٩,٧	–	–
الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان.	٨٤	%٠,٠٨	٧١,٥	%٠,٠٦	١٢,٥	%١٧,٤
صندوق تمويل المساكن التي تقيمها وزارة التعمير والمجمعات العمرانية.	٧٨,٢	%٠,٠٧	٧٦	%٠,٠٧	٢,٢	%٢,٨
صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية.	٣٥٠	%٠,٣	٤٠٢,٥	%٠,٣	(٥٢,٥)	(%١٣)
الهيئة العامة للتأمين الصحى.	٥٠٠٠	%٤,٨	٤٧٠٠	%٤,٥	٣٠٠	%٦,٣
الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل.	١٣٥٢٤,٣	%١٣	١٢٨٢٦,٢	%١٢,٥	٦٩٨,١	%٥,٤
الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية.	٨٢٠	%٠,٨	١٠٨٠	%١	(٢٦٠)	(%٢٤)
المعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة.	٨,٨	–	٨,٢	–	٠,٦	%٧,٣
الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.	٤,٧	–	١٠,٧	–	(٦)	(%٥٦)
الهيئة العامة للتنمية السياحية.	١٢٦٥	%١,٢	١٢٦٠,٨	%١,٢	٤,٢	%٠٣
صندوق التصنيع والإنتاج للسجون.	١٥٢,٥	%٠,١	٦٠	%٠,٠٥	٩٢,٥	%١٥٤
الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى.	١٢٩٠	١,٢%	١٢١٠	%١,١	٨٠	%٦,٦
صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد.	٤٨	%٠,٠٤	٤١	%٠,٠٤	٧	%١٧
الجملـــــــة	١٠٣٢٨٠	%١٠٠	١٠٢٢٢٦,٥	%١٠٠	١٠٥٤	%٨١

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- ارتفاع قيمة المقدَّر لصـــافى رباح العام لبعض الهيئات للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغ عددها ١٩ هيئة تمثل نحو ٥٩,٣% من جملة الهيئات المقدر لها تحقيق صـافى ربح البالغ عددها كما سـبق القول ٣٢ هيئة مقابل ٢١ هيئة للســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ قُدِّر لها تحقيق صـــافى ربح بالزيادة مقارنة بالســـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وقد تمثلت هذه الهيئات حسب النسبة فى معدل الارتفاع فى الآتى:

البيـــان	
صندوق التصنيع والإنتاج للسجون	%١٥٤
جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز	%٤٠
الهيئة القومية للبريد	%٣١,٥
الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان	%١٧,٤
صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد	%١٧
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	%١٥,٤
الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات	%١٤,٥
الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن	%١١
الهيئة العامة للتنمية الصناعية	%٩,٥
جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك	%٧,٤
المعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة	%٧,٣
الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى	%٦,٦
الهيئة العامة للتأمين الصحى	%٦,٣
الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل	%٥,٤
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	%٥,٢
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	%٤,٥
صندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية	%٢,٨
جهاز تنظيم النقل البرى الداخلى والدولى	%٢,١
الهيئة العامة للتنمية السياحية	%٠,٣

- انخفاض قيمة المقدر لصـــافى ربح العام لبعض الهيئات للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغ عددها ١٠ هيئات تمثل نحو ٣١% من جملة الهيئات المقدر لها تحقيق صـــــافى ربح العام البالغ عددها ٣٢ هيئة، مقابل ٨ هيئات قدر لها تحقيق صافى ربح فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- وقد تمثلت هذه الهيئات حسب الأهمية النسبية فى معدل الانخفاض.

الهيئـــة	نسبة النقص
الهيئة القومية لضمان جودة التعليم	%٥٦
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	%٣٢,٥
جهاز تنمية التجارة الداخلية	%٢٧,٢
الهيئة المصـرية للشـراء الموحد والإمداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية	%٢٤
الهيئة العامة لميناء الإسكندرية	%١٩
صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية	%١٣
الهيئة المصرية العامة للبترول	%٩,٢
هيئة ميناء دمياط	%٣,٦
الهيئة العامة للموانىء البرية والجافة	
هيئة قناة السويس	%٠,٦

- يمثل المقدر من صافى ربح العام كل من: هيئة قناة السويس البالغ نحو ٤٦٢١٢ مليون جنيه نحو ٤٤,٧% من قيمة صافى الربح المقدر للهيئات تحقيق خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يليها الهيئة العامة للتأمين الصـحى الشـامل بنسـبة تبلغ ١٣% بقيمة مقدرة بنحو ١٣٥٢٤,٣ مليون جنيه يليها هيئة المجتمعات العمرانية بنسبة تبلغ نحو ٩,٦% بقيمة مقدرة بنحو ١٠٠٠٠ مليون جنيه يليها الهيئة المصـرية العامة للبترول بنسـبة تبلغ نحو ٨,٣% بقيمة مقدرة بنحو ٨٦٤٥,٩ مليون جنيه، ومن ثم يكون من المقدَّر للهيئات الأربعة تحقيق صـافى ربح العام تبلغ قيمته نحو ٧٨٣٨٢,٢ مليون جنيه تمثل نسبتها نحو ٧٦% من قيمة صـافى ربح العام المقدر لعدد ٣٢ هيئة تحقيقه خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- للمرة الأولى ومنذ عدة سـنوات يقدر للهيئة القومية لسـكك حديد مصـر أن تسـفر نتائج أعمالها فى خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن تحقيق ربح يقدر قيمته بنحو ١١٣٠ مليون جنيه، ومما هو جدير بالذكر أنه قد بلغت قيمة خسـائر العام التى حققتها الهيئة فى السـنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٠٤٧٠,٣ مليون جنيـه، ١٢٣٤٥,٣ مليون جنيـه، ١٢٧٠٧,٢ مليون جنيـه على التوالى ونحو ١٢٦٦٩,٨ مليون جنيـه قدر للهيئـة تحقيقها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- تحدد التشـريعات المنظمة للهيئات العامة الاقتصـادية طريقة توزيع صـافى أرباح العام الذى تحققه، فبعض هذه التشريعات تقضـى بأن يؤول صـافى الربح بالكامل للخزانة العامة وفى هذه

الحالة يطلق عليه فائض الحكومة، والبعض الآخر من التشـــريعات المنظمة لبعض الهيئات تقضـــى بأن يتم ترحيل صـــافى ربح العام بالكامل إلى الســـنة المالية القادمة والبعض الآخر من التشـــريعات المنظمة للبعض الأخر من الهيئات تقضـــى بأن يتم الاتفاق بين وزير المالية والوزير المختص على طريق التصرف فى قيمة صافى الربح المحقق ونسبة ما يتم أيلولته إلى الخزانة العامة وما يتم ترحيله إلى السنة المالية التالية.

- على حين قضـــى البعض الآخر من التشـــريعات المنظمة للبعض الآخر من الهيئات بأن يســـمح لها بتدعيم احتياطياتها بكل أو جزء من قيمة صافى ربح العام الذى تحققه.

وفى هذا الخصوص تشير اللجنة إلى الآتى:

- يبلغ عدد الهيئات التى تقضى التشريعات المنظمة لها بأن يؤول صافى ربح العام بالكامل إلى الخزانة العامة ١١ هيئات تمثل نسبتها نحو ١٨,١% من عدد الهيئات المقدر تحقيقها لصافى ربح العام وقد تمثلت تلك الهيئات وقيمة ما هو مقدر لها أن تحققه من صافى ربح العام على النحو الآتى:

الهيئـــــة	القيمة بالمليون جنيه
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	٦١,٩
الهيئة العامة لميناء الإسكندرية	٢٦٢٧
هيئة ميناء دمياط	٢٠٢٢,٥
الهيئة العامة لموانىء البحر الأحمر	١٠٩٠
الهيئة العامة للموانىء البرية والجافة	٣٣٢,٥
الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن	٥
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٠٠٠٠
الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان	٨٤
الهيئة العامة للتنمية السياحية	١٢٦٥
الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى	١٢٩٠
صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد	٤٨

- يبلغ عدد الهيئات التى تقضى التشريعات المنظمة لها بأن يرحل صافى الربح الذى تحققه إلى السنة المالية التالية ١٢ هيئة تمثل نسبتها نحو ٣٧,٥% من عدد الهيئات المقدر تحقيقها لصافى ربح العام. وقد تمثلت تلك الهيئات وقيمة ما هو مقدر لها أن تحققه من صافى ربح العام، **على النحو الآتى:**

الهيئة	القيمة بالمليون جنيه
الهيئة العامة للتنمية الصناعية	٣٧٥
الهيئة القومية لسكك حديد مصر	١١٣٠
الهيئة العامة القومية للبريد	٨٥٠,٣
صـــندوق تمويل المســـاكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة	٧٨٢
جهاز تنمية التجارة الداخلية	٧٧,٨
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	٩٤١
صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية	٣٥٠
الهيئة العامة للتأمين الصحى	٥٠٠٠
الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل	١٣٥٢٤,٣
الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	٤,٧
المعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة	٨,٨
صندوق التصنيع والإنتاج للسجون	١٥٢,٥

- يبلغ عدد الهيئات التى تقضـــى التشـــريعات المنظمة بان يتم الاتفاق بين وزير المالية والوزير المختص على طريقة التصـــرف فى صـــافى الربح المحقق ونســـبة ما يتم أيلولته إلى الخزانة العامة وما يتم ترحيله إلى الســـنة المالية التالية ٧ هيئات تمثل نســـبها نحو ٢١,٨% من عدد الهيئات المقدر تحقيقها للصافى ربح العام.

وقد تمثلت تلك الهيئات وقيمة ما هو مقدر من صافى ربح العام تحقيقه والذى سوف يؤول إلى الخزانة العامة وما سوف يتم ترحيله إلى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

الهيئـــة	الفائض المقدَّر أن يؤول إلى الخزانة	الفائض المقدَّر أن يتم ترحيله إلى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣	الجملـة
جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز.	٨,٥	٢,٨	١١,٤
جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.	٤٩,٧	١٦,٥	٦٦,٣
جهاز تنظيم النقل البرى الداخلى والدولى.	١٠,٦	٤٢,٤	٥٣
الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.	٢٥٣٧	١٦٩١	٤٢٢٨
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.	١٥	١١٠	١٢٥
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.	٩٠٠	٩٠٠	١٨٠٠
الهيئة المصـــرية للشـــراء الموحد والإمداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية.	١٠	٤١٠	٨٢٠

- يبلغ عدد الهيئات التى تقضـى التشـريعات المنظمة لها بأن يسـمح لها بتدعيم احتياطياتها بجزء من صافى الربح على أن يؤول الباقى منه إلى الخزانة العامة هيئتان تمثلتا فى الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئة	الفائض المرحل	الاحتياطيات	الإجمالى
الهيئة المصرية العامة للبترول	٧٧٨١,٣	٨٦٤,٥	٨٦٤٥,٩
هيئة قناة السويس	٣٣١٢	١٣١٠٠	٤٦٢١٢

- يبلغ عدد الهيئات التى تقضى التشريعات المنظمة لها بأن يسمح لها بأن يتم تدعيم احتياطياتها بكامل قيمة صافى الربح المحقق هيئة واحدة تمثلت فى الهيئة القومية لسكك حديد مصر.

وفى ضوء ما سبق فقد تبين للجنة الآتى:

- إن صـــافى ربح العام المقدر للهيئات تحقيقه سـوف يتم توزيعه طبقا للتشـريعات المنظمة على النحو الآتى:

النـــــوع	القيمة بالمليون جنيه	الأهمية النسبية
فائض الحكومة	٦٢٣٦٠,٢	%٦٠,٤
فائض مرحل	٢٥٦٦٥,٧	%٢٤,٨
الاحتياطيات	١٥٢٥٤,٥	%١٤,٨
الجملـــة	**١٠٣٢٨٠,٥**	**%١٠٠**

رابعاً: موقف قيمة خسائر العام المقدر لبعض الهيئات العامة الاقتصادية تحقيقها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:

- يبلغ مجموع قيمة الربط الأصـــلى المقدر لخســـائر العام بالموازنات الجارية لبعض الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٣٢٣٤,٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٢٨٥٢,٧ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنقص تبلغ قيمته نحو ٩٦١٨,٤ مليون جنيه بنسبة ٤٢%.

وهذه النسبة قابلها:

- نسبة زيادة مقدرة لخسائر العام للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٥,٢%.
- نسبة زيادة محققة لخسائر العام للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ٢,٣%.
- نســبة نقص محققة فى الســنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغت على التوالى نحو ١٠,٧%، ١٣,٦% ونسبة زيادة محققة فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت على ١٢٣,٨%.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة الخسائر	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٦/٢٠١٥	١٢٢٩٤,٦	–	–
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٧٥١٩,٥	١٥٢٢٤,٩	%١٢٣,٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٣٧٦٣,٥	(٣٧٥٦)	(%١٣,٦)
٢٠١٩/٢٠١٨	٢١٢١٤,٣	(٢٥٤٩,٢)	(%١٠,٧)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢١٧٠٥,٣	(٤٩١,٤)	(%٢,٣)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٢٨٥٢,٧	١٣١٦,٤	(٥,٢)
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٣٢٣٤,٣	(٩٦١٨,٤)	(%٤٢)

- يبلغ عدد الهيئات العامة الاقتصـــادية التى قدر لها تحقيق خســـائر العام خلال الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ١٣ هيئة تشكل نسبة ٢٣,٦% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية فى ذات السنة البالغ عددها ٥٥ هيئة مقابل:
- ١٦ هيئة قدر لها تحقيق خسـائر العام خلال السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تشـكل نسـبة ٣٠% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية فى ذات السنة البالغ عددها ٥٣ هيئة.
- ١٥ هيئة حققت خسـائر خلال السـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ تشـكل نسـبة ٣٠% من إجمالى الهيئات العامة الاقتصادية فى ذات السنة البالغ عددها ٥٠ هيئة.
- ١٨ هيئة حققت خسـائر العام فى السـنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ شـكلت نسـبة ٣٧% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية خلال تلك السنة البالغ ٤٩ هيئة.
- ١٧ هيئة حققت خسـائر العام فى السـنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ شـكلت نسـبة ٣٥% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية خلال تلك السنة البالغ عددها ٤٨ هيئة.
- ١٨ هيئة حققت خسـائر العام فى السـنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ شـكلت نسـبة ٣٦% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية خلال تلك النسبة البالغ عددها ٥٠ هيئة.
- ١٨ هيئة حققت خسـائر العام فى السـنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ شـكلت نسـبة ٣٦% من إجمالى عدد الهيئات العامة الاقتصادية خلال تلك السنة البالغ عددها ٥١ هيئة.
- وفى ضـوء ما تقدم يتبين انخفاض عدد الهيئات العامة الاقتصـادية التى قدر لها تحقيق خسـائر العام للســنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالعدد الفعلى للســنوات المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٥، وبالعدد المقدر للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- **<u>عدم حدوث تغيير فى قيمة المقدَّر لخسائر العام فيما بين السنتين لكل من:</u>**
- جهاز تنظيم إدارة المخلفات.
- الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضى.
- وكالة الفضاء المصرية.
- وجود خسـائر مقدرة للهيئة القومية لسكك حديد مصـر للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ لم يقابلها خسـائر مقدرة لها للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث قدر أن تسفر نتائج أعمالها عن تحقيق صافى ربح العام يبلغ نحو ١١٣٠ مليون جنيه.

وعليه، فإن اللجنة ترى أن السبب الأساسى فى انخفاض قيمة المقدر من خسائر العام فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٢% مقارنة بالمقدر للســـنة المالية ٢٠١٢/٢٠٢٠ إنما مرجعه انتقال الهيئة القومية لسكك حديد مصـر من مجموعة الهيئات التى تسـفر نتائج أعمالها عن تحقيق خسـائر إلى مجموعة الهيئات التى قدر أن تسفر نتائج أعمالها عن تحقيق صافى ربح العام.

ومما جدير بالذكر أن نتائج أعمال الهيئة خلال الســـنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩ وما قدر للســنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ قد أسـفرت عن تحقيق خسـائر العام، جاءت على النحو الآتى:

السنة المالية	القيمة بالمليون جنيه
٢٠١٨/٢٠١٧	١٠٤٧٠,٣
٢٠١٩/٢٠١٨	١٢٣٤٥,٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٢٧٠٧,١
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٢٦٦٩,٨

الجزء الثانى

موقف المقدر من قيمة الاستخدامات الاستثمارية

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

ومصادر تمويلها (مشروع موازنة الاستخدامات الاستثمارية)

تبلغ قيمة المقدر من الاستخدامات الاستثمارية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٦٩٣٠٣,٩ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت للاستخدامات الاستثمارية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٩٤٣١١ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ١٧٤٩٩٢,٩ مليون جنيه بنسبة ١٨٥,٥%.

وهذه النسبة قابلها الآتى:

- نسبة نقص فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ٤١,٦% نتجت عن نقص قيمة الاستخدامات المقدَّرة فى تلك السنة مقارنة بقيمة الاستخدامات الفعلية فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٥٨٥٦٤,٢ مليون جنيه.
- نسبة زيادة فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغت نحو ٣٨% نتجت عن زيادة قيمة الاستخدامات الفعلية فى تلك السنة مقارنة بقيمة الاستخدامات الفعلية فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغت نحو ٣٨٦٦٦,٧ مليون جنيه.
- نسبة زيادة فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغت نحو ٧٦,٥% نتجت عن زيادة قيمة الاستخدامات الفعلية فى تلك السنة مقارنة بقيمة الاستخدامات الفعلية فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت بنحو ٤٤١٣٣,٣ مليون جنيه.
- نسبة نقص فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت نحو ٢٧% نتجت عن نقص قيمة الاستخدامات الفعلية فى تلك السنة مقارنة بقيمة الاستخدامات الفعلية فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت نحو ٢١٣١٦,٨ مليون جنيه.
- نسبة زيادة مقدَّرة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١٥,١% نتجت عن زيادة قيمة الاستخدامات المقدرة فى تلك السنة مقارنة بقيمة الاستخدامات الفعلية فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٢٤٢٩,٥ مليون جنيه.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الاتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة الاستخدامات	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٦/٢٠١٥	٧٨٩٦٢,٥	–	–
٢٠١٧/٢٠١٦	٥٧٦٤٥,٧	(٢١٣١٦,٨)	(%٢٧)
٢٠١٨/٢٠١٧	١٠١٧٧٩	٤٤١٣٣,٣	%٧٦,٥
٢٠١٩/٢٠١٨	١٤٠٤٤٥,٧	٣٨٦٦٦,٧	%٣٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	٨١٨٨١,٥	(٥٨٥٦٤,١)	(%٤١,٦)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٩٤٣١١	١٢٤٢٩,٥	%١٥,١
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٦٩٣٠٣,٩	١٧٤٩٩٢,٩	%١٨٥,٥

- مثل المقدر من قيمة الاعتمادات التى وجهتها الهيئات العامة الاقتصـــادية لمواجهة متطلباتها الاســـتثمارية للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧٥,٢% من قيمة المقدر من الاعتمادات التى خصـصـتها الموازنة العامة لذات السـنة ولذات الغرض، والتى يبلغ قيمتها المقدرة نحو ٣٥٨١١٣,٤ مليون جنيه مقابل نسـبة قدرت للسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣٣,٥% بنسـبة زيادة فيما بين السنتين الماليتين تبلغ نحو ٤١,٧%.
- وتشير اللجنة فى هذا الصدد أن معدل الزيادة فى القيمة المقدرة للاستخدامات الاستثمارية للهيئات فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ البالغ كما سبق القول ١٨٥,٥% يزيد عن معدل الزيادة فى القيمة المقدرة لاستثمارات الموازنة العامة للدولة فى ذات السنة (البالغ ٢٧,٥% بنحو ١٥٨%.
- تمثلت مصـادر تمويل المقدر من قيمة الاسـتخدامات الاسـتثمارية للسـنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو الآتى:

مصـــــدر التمويـــل	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	معدل التغير
الإيرادات الرأسمالية المتنوعة						
مجموعة (١) التمويل الذاتى	٨٩٨٠٢,٢	%٣٣,٣	٤٦٥٣٤,٤	%٤٩,٣	٤٣٢٦٧,٧	%٩٢,٩
مجموعة (٢) معونات ومِنح رأسمالية	٧٧٠٢٤,٥	%٢٨,٦	٢٧١٢٦,٤	%٢٨,٧	٤٩٨٩٨,١	%١٨٤
جملة الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	**١٦٦٨٢٦,٧**		**٧٣٦٦٠,٨**		**٩٣١٦٥,٨**	
القروض والتسهيلات الائتمانية						
مجموعة (١) القروض المحلية من مصادر أخرى	١٠٠٠٠	%٣,٧	–	–	١٠٠٠٠	%١٠٠
القروض المحلية من بنك الاستثمار القومى	–		٦٤٠	%٠,٦	(٦٤٠)	(%١٠٠)
مجموعة (٢) القروض الخارجية	٩٢٤٧٧,٢	%٣٤,٤	٢٠٠١٠,٢	%٢١,٢	٧٢٤٦٧٠	%٣٦٢,١
جملة القروض والتسهيلات الائتمانية	**١٠٢٤٧٧,٢**		**٢٠٦٥٠,٢**		٨١٨٢٧	
جملة التمويل	**٢٦٩٣٠٣,٩**	**%١٠٠**	**٩٤٣١١**	**%١٠٠**	**١٧٤٩٩٢,٩**	**١٨٥,٥ %**

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- ارتفاع المقدر من قيمة مصـادر تمويل موازنة الاسـتخدامات الاسـتثمارية للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ باستثناء قروض بنك الاستثمار القومى.
- انخفاض الأهمية النسبية للتمويل الذاتى كمصـدر للتمويل للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٣٣,٢% مقابل نحو ٤٩,٣%.
- انخفاض الأهمية النسـبية للمعونات والمنح الرأسـمالية كمصـدر للتمويل للسـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ انخفاضا طفيفا حيث بلغت نحو ٢٨,٦%، مقابل نحو ٢٨,٧%.

- ارتفاع الأهمية النسبية للقروض المحلية والخارجية كمصدر للتمويل للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٣٨,١%، ٢١,٨% على التوالى.
- وبتتبع تطور اعتماد الموازنة الاستثمارية على التمويل الذاتى كمصدر من مصادر تمويلها فى السنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١.

يتضح الآتى:

السنة المالية	الأهمية النسبية
٢٠١٨/٢٠١٧	%٦٣
٢٠١٩/٢٠١٨	%٥٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	%٦٤,٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	%٤٩,٣
٢٠٢٢/٢٠٢١	%٣٣,٢

ومن البيان السابق يتضح انخفاض اعتماد الموازنة الاستثمارية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على التمويل الذاتى كمصدر من مصادر تمويلها مقارنة بالسنوات المالية الأربعة التى سبقتها.

- وبتتبع تطور اعتماد الموازنة الاستثمارية على القروض كمصدر من مصادر تمويلها فى السنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١، يتضح الآتى:

السنة المالية	الأهمية النسبية
٢٠١٨/٢٠١٧	%٤,٧
٢٠١٩/٢٠١٨	%١٣,٦
٢٠٢٠/٢٠١٩	%٢١,٩
٢٠٢١/٢٠٢٠	%٢١,٨
٢٠٢٢/٢٠٢١	%٣٨,١

ومن البيان السابق يتضح ارتفاع اعتماد الموازنة الاستثمارية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على القروض كمصدر مصادر تمويلها مقارنة بالسنوات المالية الثلاثة التى سبقتها.

- تمثلت أهم الهيئات التى قرر لها اعتمادات مالية من حيث القيمة لمواجهة متطلبات استثماراتها فى السنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بباقى الهيئات فى الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئة	القيمة	الأهمية النسبية بالنسبة لمجمل المقدر من قيمة الاستخدامات الاستثمارية للهيئات العامة الاقتصادية
هيئة قناة السويس	١٣١٠٠	%٤٠,٨
الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٢٧١٤٢	%١٠
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٥٨٠٠٠	%٢٥
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	٩٥٨٧	%٣,٦
الهيئة القومية للانفاق	١١٢٨٤١	%٤١,٩
الهيئة المصرية العامة للبترول	١١٣٤٠	%٤,٣
الجملة	**٢٣٢٠١٠,٥**	**%٨٦,١**

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقرر استحواذ ستة هيئات على نحو ٨٦,١% من قيمة جملة الاستخدامات الاستثمارية للهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة قدرت بنحو ٢٣٢٠١٠,٥ مليون جنيه.

<u>على مستوى القطاعات</u>:

تمثلت أهم القطاعات التى قرر لها اعتمادات مالية من حيث القيمة لمواجهة متطلبات استثماراتها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بباقى الهيئات[١].

القطـــاع	القيمة المقدَّرة بالمليون جنيه	الأهمية النسبية مقارنة بباقى القطاعات
الصناعة والبترول والتعدين	١٧٢٩٥,٦	%٦,٤
النقل والاتصالات والمعلومات	١٦٣٦٩٢,١	%٦٠,٧
الإسكان والتشييد	٥٨٠٩٦,١	%٢١,٦
الجملـــة	**٢٣٩٠٨٣,٨**	**%٨٨,٧**

[١] يبلغ عدد هذه القطاعات ١٢ قطاع.

ومن البيان السابق يتضح:

- اســـتحواذ ٣ قطاعات تمثل نســـبتها نحو ٢٥% من جملة القطاعات على نحو ٨٨,٧% من الاعتمادات التى قرر تخصيصـها لمواجهة متطلبات الخطة الاستثمارية لكافة القطاعات بقيمة تبلغ نحو ٢٣٩٠٨٣,٨ مليون جنيه.
- استحواذ قطاع النقل والاتصالات والمعلومات على نحو ٦٠,٧% مجمل قيمة الاعتمادات بقيمة تبلغ نحو ١٦٣٦٩٢,١ مليون جنيه.
- تمثلت المجالات المقرر توجيه الاعتمادات المخصـصـــة لمقابلة متطلبات الخطة الاســتثمارية للهيئات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لها فى الآتى:

البيان	القيمة	الأهمية النسبية
أصول ثابتة [١]	٢٥٠٧٦٢	%٩٣,١
أصول طبيقية [٢]	٦٨٩,١	%٠,٣
أصول متنوعة أخرى [٣]	١٧٨٥٢,٨	%٦,٦
	٢٦٩٣٠٣,٩	%١٠٠

- وفى ضـــوء ذلك يتضـــح أن الجانب الأكبر المقرر توجيه الاعتمادات المخصـــصـــة لمقابلة متطلبات الخطة الاستثمارية للهيئات تمثل فى الأصول الثابتة بنسبة تبلغ ٩٣,١%.

[١] تشمل مبانى سكنية وغير سكنية وتشييدات ووسائل نقل وانتقال ومعدات وتجهيزات.

[٢] تشمل شراء وتمهيد واستصلاح الأراضى.

[٣] تشمل الأبحاث والدراسات للمشروعات الاستثمارية، فضلاً عن الدفعات المقدمة للمشروعات.

الجزء الثالث

موقف المقدر من قيمة التحويلات الرأسمالية

للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

ومصادر تمويلها (مشروع موازنة التحويلات الرأسمالية)

تبلغ قيمة المقدَّر من التحويلات الرأســـمالية للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤٠٨٣٢٧ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت للســنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٤٤٤٠٧٧,٥ مليون جنيه بنقص تبلغ قيمته نحو ٣٥٧٥٠,٥ مليون جنيه بنسبة ٨%.

وهذه النسبة قابلها الآتى:

- نسبة زيادة مقدرة عن السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٧,٨% نتجت عن زيادة من قيمة التمويلات الرأســمالية فى تلك الســنة مقارنة بالســنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣٢٢٧٠,١ مليون جنيه.
- نســبة نقص فى الســنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ٣٨% نتجت عن نقص قيمة المقدر من التحويلات الرأســـمالية فى تلك الســـنة مقارنة بالســـنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٢٩٣٦٨٠,٩ مليون جنيه.
- نسبة زيادة فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغت نحو ٢٦% نتجت عن زيادة قيمة التحويلات الرأسمالية فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ١٣٨٢٩٢,٤ مليون جنيه.
- نسبة نقص فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغت نحو ١٩% نتجت عن زيادة قيمة التحويلات الرأسمالية فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ١٢٤٧٤٩,١ مليون جنيه.
- نسبة زيادة فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت نحو ٨١% نتجت عن زيادة قيمة التحويلات الرأسمالية فى تلك السنة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٢٩٤٩١٥ مليون جنيه.

ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالألف جنيه)

السنة المالية	قيمة التحويلات الرأسمالية	قيمة التغيير	معدل التغيير
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٦١٦٨٥,١		
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٥٦٦٠٠,٢	٢٩٤٩١٥	%٨١
٢٠١٨/٢٠١٧	٥٣١٨٥١,١	(١٢٤٧٤٩,١)	(%١٩)
٢٠١٩/٢٠١٨	٦٧٠١٤٣,٥	١٣٨٢٩٣,٤	%٢٦
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤١١٨٠٧,٤	(٢٥٨٣٣٦)	(%٣٨)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٤٤٤٠٧٧,٥	٣٢٢٧٠,١	%٧,٨
٢٠٢٢/٢٠٢١	٤٠٨٣٢٧	(٣٥٧٥٠,٥)	(%٨)

- تمثلت مصـــادر تمويل المقدر من قيمة التحويلات الرأســـمالية للســـنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢، على النحو الآتى:

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢٢		السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	معدل التغير
مجموعة (١) التمويل الذاتى	١٠٢٢٢٧,٩	%٢٥	١٢٦٤٣٣,١	%٢٢,٥	(٢٤٢٠٥,١)	(%١٩)
مجموعة (٢) إيرادات تحويلية رأسمالية	٣٠٣٩٧٠,٢	%٧٤,٤	٣٠٤٨٦٢	%٦٨,٦	(٨٩١,٨)	(%٠,٣)
جملة الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	٤٠٦١٩٨,١		٤٣١٢٩٥,١		(٢٥٠٩٦,٩)	(%٥,٨)
مجموعة (١) القروض المحلية	١٤٢٨,٨	%٠,٣	٢٥٠	%٠,٥	١١٧٨,٨	%٤٧١,٥
مجموعة (٢) القروض الخارجية	٧٠٠	%٠,٢			٧٠٠	%١٠٠
مجموعة (٣) التسهيلات الائتمانية	_	_	١٢٥٣٢,٤	%٢,٨	(١٢٥٣٢,٤)	(%١٠٠)
جملة القروض والتسهيلات الائتمانية	٢١٢٨,٨	%٠,٥	١٢٧٨٢,٤	%٢,٩	(١٠٦٥٣,٥)	(%٨٣,٣)
جملة تمويل التحويلات الرأسمالية	٤٠٨٣٢٧		٤٤٤٠٧٧,٥		(٣٥٧٥٠,٥)	%٨

<u>ومن البيان السابق يتضح الآتى:</u>

- انخفاض المقدر من مصادر تمويل موازنة التحويلات الرأسمالية من خلال الإيرادات الرأسمالية المتنوعة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٥,٨%.

<u>وقد تمثل ذلك من خلال:</u>

- التمويل الذاتى بنقص مقدر بنحو ٢٤٢٠٥,١ مليون جنيه بنسبة ١٩%.
- إيرادات تحويلية رأسمالية بنقص مقدر بنحو ٨٩١,٨ مليون جنيه بنسبة ٠,٣%.

- انخفاض المقدر من مصادر تمويل موازنة التحويلات الرأسمالية من خلال القروض والتسهيلات الائتمانية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٨٣,٣% **وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً**.
- ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات التحويلية الرأسمالية كمصدر للتمويل للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٧٤,٤%، ٦٨,٦% على التوالى.
- انخفاض الأهمية النسبية للتمويل الذاتى كمصدر للتمويل للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٢٥%، ٢٨,٥% على التوالى.
- بتتبع تطور اعتماد موازنة التحويلات الرأسمالية على التمويل الذاتى كمصدر من مصادر تمويلها فى السنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١.

يتضح الآتى:

السنة المالية	الأهمية النسبية
٢٠١٨/٢٠١٧	%١٨,٤
٢٠١٩/٢٠١٨	%١٤,٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	%٢٣,٨
٢٠٢١/٢٠٢٠	%٢٨,٥
٢٠٢٢/٢٠٢١	%٢٥

ويتضح من هذا البيان أنه من المقدَّر زيادة اعتماد موازنة التحويلات الرأسمالية على التمويل الذاتى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنوات المالية الأربعة التى سبقتها باستثناء السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

- بتتبع تطور اعتماد موازنة التحويلات الرأسمالية على القروض والتسهيلات الائتمانية كمصدر من مصادر تمويلها فى السنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١.

يتضح الآتى:

السنة المالية	الأهمية النسبية
٢٠١٨/٢٠١٧	%٣١,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	%٢٨,٢
٢٠٢٠/٢٠١٩	%١٦
٢٠٢١/٢٠٢٠	%٢,٩
٢٠٢٢/٢٠٢١	%٠,٥

ويتضـــح من هذا البيان انخفاض اعتماد موازنة التحويلات الرأســـمالية على القروض والتسهيلات الائتمانية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالسنوات المالية الأربعة التى **سبقتها وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً.**

تمثلت أهم القطاعات التى قدر لها اعتمادات مالية من حيث القيمة لمواجهة متطلبات التحويلات الرأسمالية فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، فى الآتى:

القطاع	القيمة المقدرة	الأهمية النسبية مقارنة بباقى القطاعات[١]
النقل والاتصالات والمعلومات	٤٧٣٥٥,٤	%١١,٥
الإسكان والتشييد	٤٢٩٠٦,٢	%١٠,٥
الصناعة والبترول والتعدين	٨٩٢٦٤,٢	%٢١,٨
التأمينات الشئون والاجتماعية	١٥٤٤٤٤,٢	%٣٧,٨
	١٩٤٩٧٠	%٨١,٦

- ومن البيان السابق يتضح استحواذ ٤ قطاعات على نحو ٨١,٦% من جملة المقدر من قيمة التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- اســـتحواذ قطاع التأمينات والشـــئون الاجتماعية على نحو ٣٧,٨% من قيمة المقدر من التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

[١] بلغ عدد هذه القطاعات ١٢ قطاع.

الجزء الرابع

العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصادية

والموازنة العامة للدولة

خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة متضمنا تعديل المادة الثالثة من القانون الأخير لتقضى بأن تقتصر العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى من ناحية، والموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى على الفائض الذى يؤول من هذه الهيئات والصناديق للموازنة العامة للدولة وعلى ما يتقرر لهما من هذه الموازنة من قروض ومساهمات وذلك وفق ما تقرره السياسة العامة للدولة.

فى ضوء ما سبق تحددت طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة للدولة من ناحية والهيئات العامة الاقتصادية من ناحية أخرى على النحو الآتى:

- يؤول إلى الخزانة العامة من الهيئات فائض الحكومة فضلا عن ضرائب الدخل التى تتقرر على الهيئات التى تحقق أرباح العام وغيرها من الرسوم والاتاوات.
- ما يتقرر للهيئات العامة الاقتصادية من الخزانة العامة وتتمثل فى الآتى:

* الإعانات والمِنح.

* المساهمات.

وفيما يلى بيان بالآتى:

- المقدّر من قيمة ما سوف يستحق للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- المقدّر من قيمة ما سوف يتقرر للهيئات العامة الاقتصادية من الخزانة العامة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- المقدّر من قيمة ناتج العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصادية والخزانة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

أولاً: المقدر من قيمة ما سوف يستحق للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:

يبلغ المقدر من قيمة ما سوف يستحق للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.نحو ١٧٦٨٨٢,٩ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ١٧٩٨١٠,٩ مليون جنيه بنقص بلغ نحو ٢٩٢٨ مليون جنيه بنسبة ١,٦%.

ويمكن تتبع قيمة ما آل للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصـــادية على مدار الســـنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ والمقدر خلال الســـنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢ وما لحق بها من مؤشرات، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المستحق	قيمة التغيير	معدل التغيير
٢٠١٦/٢٠١٧	١٠٥٦٣٧,٤		
٢٠١٧/٢٠١٨	١٢٥٤٥٢,٩	١٩٨١٥١٥	%١٨,٧
٢٠١٨/٢٠١٩	١٤٧٧١٣,٢	٢٢٢٦٠,٣	%١٧,٧
٢٠١٩/٢٠٢٠	١٤٢٠٧٧,٧	(٥٦٣٥,٥)	(%٣,٨)
٢٠٢٠/٢٠٢١	١٧٩٨١٠,٩	٣٧٧٣٣,٢	%٢٦,٥
٢٠٢١/٢٠٢٢	١٧٦٨٨٢,٩	(٢٩٢٨)	(%١,٦)

- ومن البيان الســابق يتضــح أنه من المقدَّر ان تشــهد الســنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ تحقيق معدل نقص فى قيمة ما سوف يستحق للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية مقارنة بالســنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، فضــلا عن انخفاض هذا النقص فى تلك السنة مقارنة بنظيره فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ١,٢%.
- بتحليل اللجنة للمقدر من قيمة ما ســـوف يســـتحق للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ اتضح أنه يتكون من العناصر الآتية:
- فائض الحكومة.
- ضرائب الدخل.
- الإتاوات.
- الرسوم.
- مستحقات أخرى.

وفيما يلى تحليل لهذه العناصر:

١- فائض الحكومة

تبلغ المقدر من قيمة الفائض الذى سوف يستحق للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦٢٣٦٠,٢ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت من الفائض للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٦٤٠١٨,٧ مليون جنيه بنقص تبلغ قيمته نحو ١٦٥٨,٥ مليون جنيه بنسبة نحو ٢,٦%.

وبتتبع قيمة الفائض الذى آل للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٨/ ٢٠١٩، ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمقدر خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠ وما ارتبط بها من مؤشرات يتضح الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المستحق	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٨٦٨١,١	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٢٠٠٤	(٦٦٧٧,١)	(١٧,٢%)
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٦٠٧١,٦	٥٩٣٢,٤	(١٨,٥%)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٣٤٥٤,٣	١٧٣٨٣,٧	٦٦,٦%
٢٠٢١/٢٠٢٠	٦٤٠١٨,٧	٢٠٥٦٤,٤	٤٧,٣%
٢٠٢٢/٢٠٢١	٦٢٣٦٠,٢	(١٦٥٨,٥)	(٢,٦%)

ومن البيان السابق يتضح الآتى:

- انخفاض قيمة المستحق من فائض الحكومة فى السنوات المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بالسنة التى سبقت كل منهما بمعدل نقص بلغ على التوالى ٢,٦%، ١٨,٥%، ١٧,٢%.
- زيادة قيمة المستحق من فائض الحكومة فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ١٧٣٨٣,٧ مليون جنيه بنسبة ٦٦,٦%، وبنحو ٢٠٥٦٤,٤ مليون جنيه (مقدَّر) بنسبة ٤٧,٣% فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- يتوزع المقدَّر من قيمة الفائض الذى سوف يستحق للخزانة العامة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من الهيئات العامة الاقتصادية على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئة	القيمة المقدرة	الأهمية المستحقة
هيئة قناة السويس	٣٣١١٢	%٥٣
الهيئة المصرية العامة للبترول	٧٧٨١,٣	%١٢,٤
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٠٠٠٠	%١٦
باقى الهيئات	١١٤٦٦,٨	%١٨,٣
الجملـــــــة	**٦٢٣٦٠,٢**	**%١٠٠**

- ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدَّر أن يؤول للخزانة العامة من هيئة قناة السويس نحو ٥٣% من قيمة المقدر من الفائض الذى يؤول من الهيئات العامة الاقتصادية بقيمة تبلغ نحو ٣٣١١٢ مليون جنيه.
- وبتتبع التطور الذى لحق بقيمة المستحق من فائض الحكومة الذى آل من هيئة قناة السويس خلال السنوات المالية٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧، والمقدر أيلولته خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢.

يتضح الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المستحق	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٧٧٤٢,٣	–	–
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠٥٩٠,٥	(٧١٥١,٩)	(%٢٥,٧)
٢٠١٨/٢٠١٩	١٨٠١٥,٢	(٢٥٧٥,٢)	(%١٤,٢)
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٨٦٢٤,٩	١٠٦٠٩,٧	%٥٨,٨
٢٠٢٠/٢٠٢١	٣٣٥٠٥,٨	٤٨٨٠,٩	(%١٧)
٢٠٢١/٢٠٢٢	٣٣١١٢	(٣٩٣,٨)	(%١,١)

ومن البيان السابق يتضح:

- انخفاض قيمة المستحق من فائض الحكومة الذى آل من هيئة قناة السويس فى السنوات المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، (مقدر) ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بالسنة التى سبقتها بمعدل نقص بلغ على التوالى ١,١%، ١٤,٢%، ٢٥,٧%.

- زيادة قيمة المستحق من فائض الحكومة من الهيئة فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ١٠٦٠٩,٧ مليون جنيه بنسبة ٥٨,٨%.
- انخفاض قيمة معدل النقص من المقدَّر من قيمة الفائض للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بنظيريه فى كل من السنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧.

٢-<u>ضرائب الدخل:</u>

يبلغ المقدر من قيمة ضرائب الدخل الذى سوف يستحق للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية التى قدر لها تحقيق صافى ربح العام خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٨٠١٤٣,٩ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت لذات الغرض للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٨٠٣٩١,٤ مليون جنيه بنقص تبلغ قيمته نحو ٢٤٧,٥ مليون جنيه بنسبة ٠,٣%.

وبتتبع قيمة ضرائب الدخل التى آلت للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمقدر أيلولتها خلال السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ وما ارتبط بها من مؤشرات، <u>يتضح الآتى</u>:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المستحق	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٨٠٩٨,٦	-	-
٢٠١٨/٢٠١٧	٦٠٨٩٤,٣	٢٢٧٩٥,٧	%٥٩,٨
٢٠١٩/٢٠١٨	٧٣٠٦٩,٦	١٢١٧٥,٣	%١٩,٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	٦٤٢٤٦,٥	(٨٨١٨,٤)	(%١٢)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٨٠٣٩١,٤	١٦١٤٠,٢	%٢٥,١
٢٠٢٢/٢٠٢١	٨٠١٤٣,٩	(٢٤٧,٥)	(%٠,٣)

<u>ومن البيان السابق يتضح الآتى:</u>

- ارتفاع قيمة المستحق من ضرائب الدخل فى السنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالسنة التى سبقتها بمعدل زيادة بلغ على التوالى ١٩,٩%، ٥٩,٨%.
- أنه من المقدَّر زيادة قيمة المستحق من ضرائب الدخل فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٦١٤٠,٢ مليون جنيه بنسبة ٢٥,١٠%.

- انخفاض قيمة المستحق من ضرائب الدخل فى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ والمقدر منها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالسنة التى سبقت كل منهما بنسبة ١٢%، ٠,٣%، على التوالى.
- يتوزع المقدر من قيمة ضرائب الدخل الذى سوف يستحق للخزانة العامة خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ من الهيئات العامة الاقتصادية على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئة	القيمة المقدرة	الأهمية النسبية
هيئة قناة السويس	٣٤٠٤٠	%٤٢,٥
الهيئة العامة للبترول	٧١٤٩,٨	%٨,٨
الشريك الاجنبى للهيئة المصرية العامة للبترول	٣٤٤٠٠	%٤٣
باقى الهيئات العامة الاقتصادية	٤٥٥٤	%٥,٧
الجملـــة	**٨٠١٤٣,٩**	**%١٠٠**

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدَّر أن تبلغ نسبة قيمة ضرائب الدخل المقرر أن تؤول من كل من هيئة قناة السويس، والشريك الأجنبى للهيئة العامة للبترول نحو ٨٥,٥% من قيمة المقدر من ضرائب الدخل الذى سوف يستحق للخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصادية والشريك الاجنبى خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بقيمة تبلغ نحو ٦٨٤٤٠ مليون جنيه.

ويمكن تتبع التطور الذى لحق بقيمة المستحق من ضرائب الدخل الذى آل من كل من: هيئة قناة السويس، الشريك الاجنبى خلال السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٦/٢٠١٧ والمقدر أيلولته خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢ على النحو الآتى:

أ – بالنسبة لهيئة قناة السويس:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المستحق	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١٥٣٧,٦	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٣٠٥٣,٦	١١٥١٦	%٥٣,٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٤٨٥٢,٦	١٧٩٩	%٥,٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣١٠٤٣	(٣٨٠٩,٦)	(%١٠,٩)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٤٢٠٣,٩	٣١٦٠,٩	%١٠,١
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣٤٠٤٠	(١٦٣,٩)	(%٠,٤)

ومن البيان السابق يتضح:

- زيادة قيمة المستحق من ضرائب الدخل الذى آل من هيئة قناة السويس فى السنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالسنة التى سبقتها بمعدل زيادة بلغ على التوالى ٥,٤%، ٥٣,٤%.
- وأنه من المقدَّر زيادة قيمة المستحق من ضرائب الدخل من الهيئة فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة نحو ١٠,١%.
- انخفاض المقدر من قيمة ضرائب الدخل للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بقيمة تبلغ نحو ١٦٣,٩مليون بنسبة ٠,٤%.

بالنسبة للشريك الأجنبى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المستحق	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	١٣٨٥١	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٤٥٠٠	١٠٦٤٩	%٧٦,٨
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٤٥٣٣,٨	١٠٠٣٣,٨	%٤١
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٦٣٣٧,٣	(٨١٩٩,٥)	(%٢٣,٧)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٣٦٧٢٥	١٠٣٨٧,٧	%٣٩,٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣٤٤٠٠	(٢٣٢٥)	(%٦,٣)

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدَّر أن يؤول من الشريك الاجنبى من الضرائب على الدخل ما قيمته نحو ٣٤٤٠٠ مليون جنيه بنقص للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن القيمة التى قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٣٢٥مليون جنيه بنسبة ٦,٣%.

ومن جانب آخر، تقل النسبة المشار إليها عن نسبة النقص التى تحققت فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتى بلغت نحو ٢٣,٧%.

الإتـــاوات:

يبلغ المقدر من قيمة ما سوف يؤول للخزانة العامة من الاتاوات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٩٤١٣,٦ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت لذات الغرض للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ١٨٠٠٧ مليون جنيه بزيادة تبلغ قيمتها نحو ١٤٠٦,٦ مليون جنيه بنسبة ٧,٨%.

وقد قدر أن تؤول قيمة الاتاوات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من كل من: الهيئة المصرية العامة للبترول، وهيئة قناة السويس، على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئة	القيمة المقدرة	الأهمية النسبية
الهيئة المصرية العامة للبترول	١٤٥٦٥,٦	٧٥%
هيئة قناة السويس	٤٨٤٨	٢٥%
الجملة	**١٩٤١٣,٦**	**١٠٠%**

وفى ضوء البيان المشار إليه يتبين أن النسبة الأكبر من المقدَّر من قيمة الاتاوات التى سوف تؤول للخزانة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ قُدِّر أن تأتى من الهيئة المصرية العامة للبترول.

الرســـوم:

وتشمل الضرائب والرسوم السلعية، ورسوم الدمغة النوعية المحصلة من الهيئة المصرية العامة للبترول. هذا، وقد قدرت قيمة ما سوف يؤول للخزانة العامة من رسوم للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٢٨٤,٦ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت لهذا الغرض للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٣٦٥٠,٨ مليون جنيه بنقص تبلغ قيمته نحو ٣٣٦٦,٢ مليون جنيه بنسبة ٢٤,٦%.

وقد وزعت قيمة بنود الرسوم التى قُدّر أيلولتها للخزانة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــان	القيمة المقدرة	الأهمية النسبية
الضرائب والرسوم السلعية	٩٩٧٦,٣	%٩٧
رسوم الدمغة النوعية المحصلة من الهيئة المصرية العامة للبترول	٣٠٨,٣	%٣
الجملـــــة	**١٠٢٨٤,٦**	**%١٠٠**

وفى ضوء البيان المشار إليه، يتبين أن النسبة الأعظم من قيمة الرسوم المقدرة التى سوف تؤول للخزانة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تأتى خلال بند "الضرائب والرسوم السلعية".

مبالـغ أخـرى:

بخلاف فائض الحكومة وضرائب الدخل والاتاوات والرسوم، فانه قُدّر أن تؤول للخزانة العامة فى الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من الهيئات العامة الاقتصـــادية ما قيمته نحو ٤٦٨٠,٤ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت لتلك المبالغ للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٣٧٤٢,٨ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٩٣٧,٦ مليون جنيه بنسبة ٢٥%.

وفى ضـوء ما سـبق يتضـح أنه من المقدَّر انخفاض قيمة كل من فائض الحكومة وضـرائب الدخل والرسوم فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر بالسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ارتفاع قيمة المقدر من الأتاوات والمبالغ الأخرى فى الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، وذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	قيمة التغير	معدل التغير
فائض الحكومة	(١٦٥٨,٥)	(%٢,٦)
ضرائب الدخل	(٢٤٧,٥)	(%٠,٣)
الإتاوات	١٤٠٦,٦	%٧,٨
الرسوم	(٣٣٦٦)	(%٣٢,٧)
المبالغ الأخرى	٩٣٧,٦	%٢٥

ثانياً: المقدر من قيمة ما سوف يتقرر للهيئات العامة الاقتصادية من الخزانة العامة خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢:

يبلغ المقدر من قيمة ما سوف تقرره الخزانة العامة للهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٣٠٨٣٢٠ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ لذات الغرض بلغت نحو ٣٠٤٩٥٥ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٣٣٦٥ مليونه جنيه بنسبة ١,١%.

ويمكن تتبع قيمة ما قررته الخزانة العامة للهيئات العامة الاقتصادية على مدار السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ والمقدر تقريره خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢ ما لحق بها من مؤشرات على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	قيمة المقرر	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٦/٢٠١٧	٢١٨١٤٧,٦	–	–
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٦٥٩٢٠,١	٤٧٧٧٢,٥	%٢١,٨
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٣٤٠٤٩	(٣١٨٧١,١)	(%١٢)
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٧٩٤٤٨,٢	٤٥٣٩٩,٢	%١٩,٣
٢٠٢٠/٢٠٢١	٣٠٤٩٥٥	٢٦٥٠٦,٨	%٩,٤
٢٠٢١/٢٠٢٢	٣٠٨٣٢٠	٣٣٦٥	%١,١

ومن البيان السابق يتضح وجود معدل زيادة فى قيمة ما قررته الخزانة العامة للهيئات الاقتصادية خلال السنتين الماليتين ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٩/٢٠٢٠ ومعدل زيادة مقدر فى قيمة ما سوف تقرره الخزانة العامة لتلك الهيئات للسنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالسنة التى سبقت كل منها ومعدل نقص فى قيمة ما قررته الخزانة العامة للهيئات فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

- بتحليل اللجنة للمقدر من قيمة ما سوف يتقرر للهيئات العامة الاقتصادية من الخزانة العامة للهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، اتضح أنه يتمثل فى العناصر الآتية:
  - الدعم.
  - المساهمات.
  - المبالغ المستحقة للهيئة الوطنية للإعلام.
  - نظير الخدمات التى تؤديها أجهزة الدولة.
  - اشتراكات غير القادرين المؤداه للهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل.

وفيما يلى تحليل لهذه العناصر:

الدعـــم:

يبلغ المقدَّر من قيمة الدعم المقررة للهيئات العامة الاقتصـــادية من الخزانة العامة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٨٨٢٥٤,٨ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت لذات الغرض للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نحو ٢٨٤٩٣٥,٣ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٣٣١٩,٥ مليون جنيه بنسـبة ١,١%.

ويمكن تتبع التطور الذى لحق بقيمة الدعم المقرر للهيئات العامة الاقتصادية خلال السنوات المـــاليـــة ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	القيمة المقررة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٩٠٣١,٦	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٥٥٢٤٦	٢٦٢١٤,٤	%٢٢,١
٢٠١٩/٢٠١٨	٢١٩٢٧٢,٣	(٣٥٩٧٣,٧)	(%١٤)
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٦٦٩٧١,٣	٤٧٦٩٩	%٢١,٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٨٤٩٣٥,٣	١٧٩٦٤	%٦,٧
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٨٥٢٥٤,٨	٣٣١٩,٥	%١,١

ومن العرض السابق:

- يتضـح زيادة المقدر من قيمة فى الدعم المقرر للهيئات فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتـه المقدرة فى الســـنـة المـالـيـة ٢٠٢١/٢٠٢٠ وقيمتـه المحققـة فى الســـنوات المـالـيـة ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٦.
- يتوزع المقدر من قيمة الدعم المقرر للهيئات العامة الاقتصادية من الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

الهيئة	القيمة المقررة	الأهمية النسبية
الهيئة المصرية العامة للبترول	١٨٤١١,٤	%٦,٣
الهيئة العامة للسلع التموينية	٨٧٢٢٢	%٣٠,٣
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى	١٧٩٩٩٧	%٦٢,٤
باقى الهيئات العامة الاقتصادية	٢٦٢٣,٧	%١
الجملة	**٢٨٨٢٥٤,٨**	**%١٠٠**

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقرر استحواذ كل من: الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى، الهيئة العامة للسلع التموينية، الهيئة المصرية العامة للبترول على نحو ٩٩% من المقدَّر من قيمة الدعم الموجَّه من الخزانة العامة للهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة اجمالية تبلغ نحو ٣٨٥٦٣٠ مليون جنيه.

– بتتبع قيمة الدعم الذى قررته الخزانة العامة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى خلال السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمقرر تقريره خلال السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١، **يتضح الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	القيمة المقررة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٢٨٥٠	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٤٩٩٨٠	٧١٣٠	%١٦,٦
٢٠١٩/٢٠١٨	٤٥٨٧٦	(٤١٠٤)	(%٨,٢)
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٦٠١٨٠,٤	١١٤٣٠٤,٤	%٢٤٩
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٦٩٦٤٨,٥	٩٤٦٨	%٥,٩
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٧٩٩٩٧,٧	١٠٣٤٩,٢	%٦,١

ومن العرض السابق يتضح أنه من المقرر تحقيق زيادة فى قيمة الدعم المقدر حصول الهيئة عليه خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تزيد نسبتها مقارنة بنسبة الزيادة المقدَّرة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وبتحليل أسباب الزيادة فى قيمة الدعم المقرر للهيئة الحصول عليه خلال السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتى حصلت عليه فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يتبين أنه قد صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ متضمنًا فى المادة ١١ منه التزام الخزانة العامة بسداد

قسط سنوى بلغ قيمته نحو ١٦٠,٥ مليار جنيه يزاد بنسبة ٥,٧% فائدة مركبة سنويا على ان يؤدى هذا القسط لمدة خمسون سنة مقابل تحمل صندوق التأمين الاجتماعى التزامات ومساهمات الخزانة العامة المقررة بالقانون.

هذا وقد تضمن حكم المادة ١١٣ من ذات القانون سداد القسط بواقع جزء من اثنى عشر جزء خلال السنة المالية المستحق عنها القسط وسداد كل جزء فى الأسبوع الأخير من كل شهر.

هذا وقد تم توقيع بروتوكول بين كل من وزارة المالية ووزارة التضـــامن الاجتماعى بما يضـــمن سداد القسط المقرر فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمراعاة ما قضت به المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسـنة ٢٠٢٠ باسـتبدال نسـبة ٥,٧% الواردة بالفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ لتصبح ٥,٩%.

- بتتبع قيمة الدعم الذى قررته الخزانة العامة للهيئة العامة للسلع التموينية خلال السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمقرر تقريره خلال السنتين الماليتين ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٢/٢٠٢١، يتضح الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	القيمة المقدرة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٧٥٣٤,٨	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٨٠٥٠٠	٣٢٩٦٥,٢	%٦٩,٣
٢٠١٩/٢٠١٨	٨٨٧٥٦	٨٢٥٦	%١٠,٢
٢٠٢٠/٢٠١٩	٨٥٥٣٤,٨	(٣٢٢١,٢)	(%٣,٦)
٢٠٢١/٢٠٢٠	٨٤٤٨٧	(١٠٤٧,٨)	(%١,٢)
٢٠٢٢/٢٠٢١	٨٧٢٢٢	٢٧٣٥	%٣,٢

ومن العرض السابق يتضح:

- انخفاض قيمة الدعم المقدَّر حصـــول الهيئة عليه خلال الســـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالسـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٠٤٧,٨ مليون جنيه بنسـبة ١,٢% وقيمة الدعم المحقق فى السـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنه بالسـنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٣٢٢١,٢ مليون جنيه بنسـبة ٣,٦% مقابل تحقيق زيادة فى السـنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ وزيادة مقدرة فى السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقارنة بالسـنة التى سـبقت كل منها بنسـبة ٣,٢%، ٦٩,٣%، ١٠,٢% على التوالى.

- بتتبع قيمة الدعم الذى قررته الخزانة العامة للهيئة المصـــرية العامة للبترول خلال الســـنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ والمقرر تقريره خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢، **يتضح الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	القيمة المقدرة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٦/٢٠١٧	١١٥٤٦٨,٤	–	–
٢٠١٧/٢٠١٨	١٢٠٧٨٧,٨	٥٣١٩,٤	%٤,٦
٢٠١٨/٢٠١٩	٨١٩٤٦,٥	(٣٨٨٤١,٣)	(%٣٢,١)
٢٠١٩/٢٠٢٠	١٨٥٧٠,٨	(٦٣٣٧٥,٧)	(%٧٧,٣)
٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٨١٩٣	٩٦٢٢,٢	%٥١,٨
٢٠٢١/٢٠٢٢	١٨٤١١,٤	(٩٧٨١,٦)	(%٣٤,١)

ومن العرض الســابق يتضــح اتجاه قيمة الدعم المقرر من الخزانة العامة للهيئة للانخفاض اعتباراً من الســنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ثم ما لبث أن ارتفعت قيمته المقدَّرة فى الســنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ ثم عاودت مرة أخرى للانخفاض فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

المساهمـــات:

يبلغ المقدَّر بين قيمة المســاهمات المقررة من الخزانة العامة للهيئات العامة الاقتصــادية للســنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١٣٣٠٤ مليون جنيه مقابل قيمة مقدرة لذلك الغرض للســـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ١٦٩٥٤,٥ مليون جنيــه بنقص بلغ نحو ٣٦٥٠,٥ مليون جنيــه بنســـبــة ٢١,٥%.

وبتتبع قيمة المســاهمات التى قررتها الخزانة العامة للهيئات العامة الاقتصــادية خلال الســنوات الـمــالـيــة ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢، يتضح الآتى:

السنة المالية	القيمة المقدرة	قيمة التغير	معدل التغير
٢٠١٧/٢٠١٦	٧٩٨٥	–	–
٢٠١٨/٢٠١٧	٩٥٧٤	١٥٨٩	%١٩,٨
٢٠١٩/٢٠١٨	١٣٦٧٦,٧	٤١٠٢,٧	%٤٢,٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١٣٧٦,٩	(٢٢٩٩,٨)	(%١٦,٨)
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٦٩٥٤,٥	٥٥٧٧,٦	%٤٩
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٣٣٠٤	(٣٦٥٠,٥)	(%٢١,٥)

ومن البيان السابق يتضح أنه:

- من المقدَّر أن تشهد السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تحقيق معدل زيادة سالب فى قيمة المساهمات المقرر للهيئات الحصـول عليها مقابل معدل زيادة فعلى فى السـنتين الماليتين ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ ومعدل زيادة مقدَّر فى السـنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، فضـلا عن ارتفاع معدل الزيادة السالب المقدَّر فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بمعدل الزيادة الفعلى السالب فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤,٧%.

ومن الغرض يتضح أنه من المقدَّر الآتى:

- حصـــول ٤ هيئات على مســـاهمات من الخزانة العامة بقيمة تبلغ نحو ١١٣٦٩ مليون جنيه، تمثل نحو ٨٥,٣% من جملة قيمة المســـاهمات المقدر للهيئات العامة الاقتصـــادية الحصـــول عليها من الخزانة العامة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- اســـتحواذ كل من هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء والمتحف المصـــرى الكبير على نحو ٦١,٣% من القيمة المقدَّرة لجملة المساهمات بقيمة تبلغ نحو ٨١٥٨,٦ مليون جنيه.
- تبين للجنة من استعراض الهيئات التى قرر لها الحصـول على مسـاهمات خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أنه ولأول مرة منذ عدة ســـنوات مالية أنه قد قدر عدم حصـــول الهيئة القومية لسـكك حديد مصـر على أى مسـاهمات من الخزانة فى تلك السـنة ومما جدير بالذكر أنه قد ســـبق للهيئة الحصـــول على مســـاهمات خلال الســـنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠، **جاءت على النحو الآتى:**

السنة المالية	قيمة المساهمات التى حصلت عليها	قيمة المساهمات التى حصلت عليها الهيئات	نسبة قيمة المساهمة التى حصلت عليها الهيئة مقارنة بقيمة المساهمات التي حصلت عليها
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٦١٥,٤	٩٥٧٤	%٢٧,٣
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٣٠٠,٦	١٣٦٧٦,٧	%١٦,٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٢٤٧,١	١١٣٧٦,٩	%٢٨,٥
٢٠٢١/٢٠٢٠	٤٦٣٨,١	١٦٩٥٤,٥	%٢٧,٣

ثالثًا: المقدَّر من قيمة ناتج العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصادية والخزانة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

فى ضـوء أنه من المقدَّر أن يتقرر من الخزانة العامة للهيئات العامة الاقتصـادية خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٠٨٣١٩,٥ مليون جنيه تمثل الآتى:

البيان	القيمة
دعم	٢٨٨٢٥٤,٨ مليون جنيه
مساهمات	١٣٣٠٤ مليون جنيه
مبالغ أخرى[1]	٦٧٦٠,٦ مليون جنيه

[1] تمثل نحو ١١٠٠ مليون جنيه للهيئة الوطنية للإعلام، تمثل خدمات مؤداه لأجهزة الدولة، ونحو ١٦٠,٦ مليون جنيه اشتراكات غير القادرين في الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل، ونحو ٥٥٠٠ مليون جنيه تمثل ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر.

وفى ضـــوء أنه من المقرر أن تؤول إلى الخزانة العامة من الهيئات العامة الاقتصـــادية خلال ذات السنة نحو ١٧٦٨٨٢,٩ مليون جنيه تمثل الآتى:

البيان	القيمة
فائض حكومى	٦٢٣٦٠,٢ مليون جنيه
ضرائب دخل	٨٠١٤٣,٩ مليون جنيه
إتـــاوات	١٩٤١٢,٦ مليون جنيه
رســوم	١٠٢٨٤,٦ مليون جنيه
مبالغ أخرى	٤٦٨٠,٤ مليون جنيه

فإنه يكون من المقدَّر أن يكون نتاج صـــافى العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصـــادية والخزانة العامة قد بلغ نح ١٣١٤٣٦,٦ مليون جنيه خلال الســنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يمثل الفرق بين ما هو مقدر أن تحصل عليه الهيئات من الخزانة العامة وما يؤول منها للأخيرة.

وما هو جدير بالذكر، بأن نتاج صـافى العلاقة بين الهيئات العامة الاقتصـادية والخزانة العامة خلال الســـنوات المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠، قد جاءت على غرار الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

السنة المالية	القيمة بالمليون جنيه
٢٠١٨/٢٠١٧	١٤٠٤٦٧,١
٢٠١٨/٢٠١٧	٨٦٣٣٥,٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٣٧٣٧٠,٥
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٢٥١٤٣,٩

القسم الثامن

نتائج تحليل اللجنة لمشروع
موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى
للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

مقدمـــة:

أنشـــئت الهيئة بموجب القانون رقم ٦ لســـنة ١٩٨٤ بإنشـــاء الهيئة القومية للإنتاج الحربى المعدل بموجب القانونيين رقمى ٣١ لسنة ١٩٨٩، ٦٩ لسنة ٢٠١٦.

وطبقا للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ تهدف الهيئة من خلال التنسيق بين كل من وزارتى الدفاع والإنتاج الحربى الى تنفيذ وتنمية وتطوير الصـــناعات المتعلقة بالدفاع لتوفير احتياجات القوات المســـلحة من المنتجات الحربية المختلفة ومســـتلزماتها والمعدات والأجهزة المعاونة وقطع الغيار وذلك فى إطار الأهداف والسياسات وخطط التصنيع التى يقرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ولها فى سبيل ذلك الآتى:

- التنسيق وتحقيق التكامل الصناعى والاقتصادى بين الشركات التى تتبعها وبينها وبين الجهات الإنتاجية الأخرى بالدولة.
- تنظيم وتشجيع البحوث والدراسات فى المجالات المتصلة بأهدافها عن طريق انشاء الأجهزة المتخصـــصـــة أو الاســـتعانة بمراكز البحوث والكليات والمعاهد الفنية للقوات المســـلحة أو الجامعات ومراكز البحوث والخبرات المصرية والأجنبية.
- المســـاهمة فى اعداد الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لانماء وتطوير الصـــناعات المتقدمة المتعلقة بالدفاع بما يواكب التطور العالمى وللهيئة أن تقوم بمشروعات مدنية استغلالا لطاقاتها للمساهمة فى تنمية الاقتصاد القومى ولدعم توازن اقتصادياتها وذلك وفقا للسياسات والخطط القومية للدولة بما لا يؤثر على الأهداف وسياسات وخطط التصنيع الحربى.

هذا وتعد موازنة الهيئة فى اطار قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاســـبات رقم ٢٠٤ لســـنة ٢٠٠٦ بتعديل النظام المحاسبى وشرحه والقوئم المالية للنظام المحاسبى الموحد ومعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القواعد العامة بتقدير موازنة الهيئة التى ترد سنويا بمنشور اعداد الموازنة العامة للدولة.

هذا وينقسم هذا القسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هى:

الجزء الأول: مشروع الموازنة الجارية للهيئة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الجزء الثانى: مشروع موازنة الاستخدامات الاستثمارية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الجزء الثالث: مشروع موزانة التحويلات الرأسمالية للهيئة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الجزء الأول
مشروع الموازنة الجارية للهيئة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

أولاً: موقف المقدر من قيمة صافى التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:

تبلغ قيمة المقدر من صافى تكاليف ومصروفات الهيئة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢٧ مليون جنيه مقابل قيمة قدرت لذات الغرض للسنة المالية ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ بلغت نحو ١١٥ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ١٢ مليون جنيه بنسبة ١٠,٤%، مقابل زيادة قدرت لقيمة صافى تكاليف ومصروفات الهيئة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٦ مليون جنيه بنسبة ٥,٥%.

- تتوزع قيمة المقدر من مجموعات صافى التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

المجموعة	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير بين السنتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
خامات ومواد ووقود وقطع غيار	٦,٧	٥,٢%	٦	٥,٢%	٠,٧	١١,٦%
الأجور	٧٧	٦٠,٦%	٧٥	٦٥,٢%	٢	٢,٦%
المصروفات	٣٠,٨	٢٥,١%	٢٤	٢٠,٨%	٧,٨	٣٢,٥%
أعباء وخسائر	١١,٤	٨,٩%	١٠	٨,٧%	٢,٧	٣١%
الجملة	**١٢٧**	**١٠٠%**	**١١٥**	**١٠٠%**	**٦**	**٥,٥%**

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدر الآتى:

- زيادة قيمة المقدر من مجموعات صافى التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمة المقدر لها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- وهذا من المقدر أن تسجل الزيادة فى مجموعة المصروفات أعلى معدل مقارنة بمجموعات المصروفات، والأجور، والخامات والمواد والوقود وقطع الغيار.
- استحواذ الأجور على نحو ٦٠,٦% من القيمة المقدرة لصافى التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٦٥,٢% للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ثانيا: **موقف المقدر من الإيرادات فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١**:

- تبلغ قيمة الإيرادات المقدر الحصول عليها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥١٢ مليون جنيه مقابل نحو ٤٢٠ مليون جنيه تمثل قيمة الإيرادات التى قدر تحصيلها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة تبلغ نحو ٩٢ مليون جنيه بنحو ٢٢% مقابل زيادة قدرت لقيمة الإيرادات التي قدر للهيئة تحصيلها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٠٩ مليون جنيه بنسبة ٣٥%.
- تتوزع قيمة المقدر من مجموعات الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدر منها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ على النحو الاتى:

القيمة بالمليون جنيه

المجموعة	السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١		السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير بين السنتين الماليتين	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	قيمة التغير	معدل التغير
إيرادات النشاط	٢٧٠	٥٢%	٢٠٧,٥	٤٩,٥%	٦٢,٥	٣٠,١%
إيرادات استثمارات وفوائد	٢١٥	٤٢%	١٨٨,٥	٤٤,٨%	٢٦	١٤%
إيرادات وارباح أخرى	٢٧	٥,٣%	٢٤	٥,٧%	٣	١٢,٥%
الجملة	**٥١٢**	**١٠٠%**	**٤٢٠**	**١%**	**٩٢**	**٢٢%**

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدر الأتى:

- استحواذ الإيرادات المحققة من إيرادات النشاط وايرادات استثمارات وفوائد على نحو ٥٢,٧% بقيمة تبلغ نحو ٢٧٠ مليون جنيه، مقابل قيمة قدرت للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٠٧,٥ مليون جنيه بنسبة ٤٩,٥%.
- تحقيق كافة مجموعات الإيرادات زيادة فى قيمتها فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بقيمتها فى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وقد بلغ أعلى معدل زيادة فى مجموعة إيرادات النشاط بنسبة تبلغ نحو ٣٠,١%.

ثالثا : **موقف المقدر لنتيجة أعمال للسينة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١**

في ضوء قيمة التكاليف والمصروفات المقدر للهيئة تحملها في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وفى ضوء المقدر من قيمة الإيرادات المقدر للهيئة تحصيلها في تلك السنة فإنه يصبح من المقدر للهيئة تحقيق صافى ربح يبلغ نحو ٣٨٥ مليون جنيه مقابل صافى ربح قدر للهيئة تحقيقه في

السـنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٣٠٥ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٨٠ مليون جنيه بنسبة ٢٦,٢%.

بمقارنة قيمة صافى الربح الذى حققته الهيئة فى السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠٢٠ بالربط الاصلى لتلك السنوات تبين الاتى:

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	الربط الاصلى	المحقق الفعلى	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
٢٠١٦/٢٠١٧	٩,٥	٨٠,١	٧٠,٦	%٧٤٣
٢٠١٧/٢٠١٨	٧٠	٢٣٣,٨	١٥٣,٨	%٢١٩,٧
٢٠١٨/٢٠١٩	٧٥	٢٢٧,٧	١٥٢,٧	%٢٠٣,٦
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢	٢٧٠,٦	٦٨,٦	%٣٣,٩

وفى ضوء ما تقدم يتضح تحقيق الهيئة صافى ربح فعلى فى السنوات المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بالربط الاصلى وهو الامر الذى تأمل معه اللجنة من الهيئة تحقيق نتيجة اعمالها فى السنتين الماليتين ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، ٢٠٢١/٢٠٢٢ طفرة ملحوظة مقارنة بالربط الاصلى على غرار نتيجة اعمالها فى السنوات المالية المشار إليها.

الجزء الثانى

—

مشروع موازنة الاستخدامات الاستثمارية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢:

لم يقدر للاستخدامات الاستثمارية للهيئة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ أي اعتمادات مقابل نحو ٥ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

الجزء الثالث

—

مشروع موازنة التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢:

تبلغ قيمة المقدر من التحويلات الرأسمالية للهيئة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١٤١٤مليون جنيه مقابل قيمة قدرت للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٥٥٠,٥ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٨٦٣,٥ مليون جنيه بنسبة ١٥٦,٨%.

هذا ومن المقرر ان يتم تمويل التحويلات الرأسمالية خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ من خلال الاتى:

القيمة بالمليون جنيه

مصدر التمويل	القيمة	الأهمية النسبية
التمويل الذاتي	٤,٤	%٢٩,٣
إيرادات تحويلية رأسمالية	١٠٠٠	%٧٠,٧
الجملة	**١٤١٤**	**%١٠٠**

القسم التاسع

الاستحقاقات الدستورية لقطاعات:

الصحة، التعليم، التعليم الجامعى والبحث العلمى

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

ألزم المشرع الدستورى فى دستور ٢٠١٤ المعدل الدولة بتخصيص نسب محددة من الناتج القومى الإجمالى تُخصص للإنفاق الحكومى على قطاعات: الصحة، والتعليم، والتعليم الجامعى، إضافة إلى البحث العلمى.

فجاءت مواده أرقام: (١٨ الفقرة الثانية)، (١٩ الفقرة الثالثة)، (٢١ الفقرة الثانية)، (٢٣ الفقرة الأولى)، محددة لهذه النسب بألا تقل عن النحو الآتى:

* ٣% من الناتج القومى الإجمالى للصحة (المادة ١٨ الفقرة الثانية).
* ٤% من الناتج القومى الإجمالى للتعليم (المادة ١٩ الفقرة الثالثة).
* ٢% من الناتج القومى الإجمالى للتعليم الجامعى (المادة ٢١الفقرة الثانية).
* ١% من الناتج القومى الإجمالى للبحث العلمى (المادة ٢٣ الفقرة الأولي).

وفى ذات الإطار، وضع المشرع الدستورى شرطاً ألزم به الدولة فى المواد المشار إليها للمدى الذى يمكن أن تصل إليه هذه النسب إذ قضى بتصاعدها تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

كما حدد الميعاد الزمنى لبدء الالتزام الكامل بهذه النسب، حيث قضى فى مادته (٢٣٨) بأن يكون هذا الالتزام اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

– تعنى اللجنة كل عام عند تناولها لموضوع الالتزامات الدستورية للحكومة تجاه الانفاق الحكومى المشار إليه أقصى درجات العناية المهنية مستخدمة فى ذلك كافة وسائل الرقابة المالية السابقة من فحص ومراجعة ومطابقة حسابية ومحاسبية بغرض التيقن من سلامة المعايير والأسس التى اعتمدت عليها الحكومة عند تخصيص الاعتمادات واتفاقها مع المواثيق الدولية إضافة إلى دقة توزيع الاعتمادات المخصصة للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة وغيرها من الجهات على القطاعات كل فيما يخصها دون تكرار وازدواجية.

وفى هذا الصدد تشير اللجنة إلى إن مفهوم الانفاق الحكومى الوارد بالدستور يعنى المبالغ التى تنفقها جهات الحكومة العامة وفق التعريف الدولى الوارد فى دليل إحصاءات مالية الحكومة العامة ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولى، والتى تشمل ما تنفقه الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة، سواء كانت خدمية أو اقتصادية أو أى مراكز علمية وبحثية حكومية، بالإضافة إلى انفاق شركات القطاع العام، وقطاع الأعمال العام والبنوك الحكومية، باعتبار أن كل ذلك يدخل فى مفهوم الإنفاق الحكومى العام.

وفى ضوء ذلك يمكن تحديد المخصصات التى ينبغى توجيهها للقطاعات الأربعة فى ضوء الجهات الحكومية المتعلقة بها وعلى النحو المحدد بالتشريعات أو القرارات المنظمة لمجال عملها والمحددة لاختصاصاتها، **وذلك على النحو الآتى:**

بالنسبة لمخصصات القطاع الصحى:

- مخصصات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة التى تباشر أنشطة صحية وتتمثل فى وزارة الصحة والجهات التابعة لها سواء كانت وحدات جهاز إدارى أو هيئات عامة خدمية فضلا عن مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، إضافة إلى الجهات التابعة لكل من: رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن:
- المخصصات التى تدرج فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة من غير الجهات التى تباشر أنشطة صحية لذمة أنشطة ذات طابع صحى مثل تكاليف علاج العاملين وغيرها.
- المخصصات التى تدرج للمستشفيات التابعة لبعض الوزارات مثل: الداخلية والدفاع والأوقاف والتعليم العالى والبحث العملى بخلاف المستشفيات التابعة لوزارة الصحة.
- مخصصات الهيئات العامة الاقتصادية التى تباشر أنشطة صحية، وتتمثل فى الآتى:
  - الهيئة العامة للتأمين الصحى.
  - الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل.
  - المؤسسة العلاجية المصرية.
  - الهيئة المصرية للشراء الموحد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيات الطبية.
- مخصصات شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام العاملة فى مجال الصحة.
- المخصصات التى توجهها كل من الهيئات العامة الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام والبنوك الحكومية لخدمة تكاليف علاج العاملين بها.
- المخصصات التى توجهها الجهات الحكومية فى صورة اعانات لمتطلبات المجتمع المدنى أو غيرها التى تباشر أنشطة صحية داخل جمهورية مصر العربية منها على سبيل المثال لا الحصر صندوق دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية التابع لوزارة التضامن الاجتماعى.
- مخصصات الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص التى تباشر أنشطة صحية.

بالنسبة لقطاع التعليم:

- مخصصات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة التى تباشر أنشطة تعليمية وتربوية تتمثل فى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والجهات التابعة لها فضلا عن مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، فضلاً عن:
- مخصصات الجهات التابعة لرئيس مجلس الوزراء التى تباشر أنشطة تعليمية، وتتمثل في كلٍ من: صندوق تطوير التعليم، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم.

- مخصصات الصناديق والحسابات الخاصة التى تباشر أنشطة تعليمية أو تربوية.
- المخصصات التى تدرج فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام، والبنوك الحكومية لذمة أى نفقات لها صلة بالتعليم منها على سبيل المثال لا الحصر تحمل تكاليف أو جزء من تكاليف تعليم العاملين بها أو نفقات مدارس أبناءهم... إلخ.
- أى مخصصات توجهها الجهات الحكومية فى صورة إعانات لمنظمات المجتمع المدنى أو غيرها التى تباشر أنشطة تعليمية أو تربوية داخل جمهورية مصر العربية منها على سبيل المثال لا الحصر صندوق دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية التابع لوزارة التضامن الاجتماعى.

بالنسبة لقطاع التعليم الجامعى:

- مخصصات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والتى تباشر أنشطة تتعلق بالتعليم الجامعى وتتمثل فى وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى والجهات التابعة لها.
- الجهات التابعة لرئيس مجلس الوزراء[1]، وتتمثل في الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
- مخصصات الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص التى تباشر أنشطة تتعلق بالتعليم الجامعى.
- المخصصات التى تدرج فى موازنات الجهات الداخلية فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام والبنوك الحكومية أو أى نفقات لها صلة بالتعليم الجامعى مثل تحمل تكاليف أو جزء من تكاليف انتظام العاملين بها فى سنوات الدراسة الجامعية أو التحاقهم بالدراسات العليا لنيل الدرجات فوق الجامعية.

بالنسبة لقطاع البحث العلمى:

- المخصصات التى تدرج للجهات الحكومية التى تباشر فى الأساس أنشطة بحثية على النحو المحدد بالتشريع المنظم لعملها.
- مخصصات الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص التى تباشر أنشطة بحثية.

---

[1] تتولى الهيئة طبقًا للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ ضمن اختصاصاتها في المادة الثالثة من القانون، التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية من: جامعات، وكليات، ومعاهد، ومدارس، ووفق رؤى إدراجها ضمن قطاع التعليم العالى دون قطاع التعليم، منعًا للازدواجية والتكرار.

- المخصصات التى تدرج فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام والبنوك الحكومية لذمة أعمال البحوث العلمية والتطوير.

وفى ضوء البيانات التى طلبتها اللجنة من وزارة المالية بشأن المخصصات التى وجهتها الحكومة لتلبية المتطلبات الدستورية للقطاعات الأربع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ للوقوف على كافة جوانبها.

يتم تناول الآتى:

١ - قيمة الاعتمادات التى خصصتها الحكومة للقطاعات الأربعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٢ - مدى التزام وزارة المالية عند تخصيص قيمة المقدر من الاعتمادات الموجهة للقطاع الأربعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمعايير وقواعد الدقة والشمول.

(١) قيمة المقدَّر من الاعتمادات التى خصصتها الحكومة للقطاعات الأربعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:

في ضوء ما ورد من وزارة "المالية" من بيانات، فقد بلغت قيمة المقدر من الاعتمادات التى خصصتها الحكومة لقطاعات الصحة والتعليم، والتعليم العالى البحث العلمى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧٢٧٨٠٣ مليون جنيه، **جاءت توزيعاتها على النحو الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	النسبة وفقا لأحكام الدستور كحد أدنى	المخصصات المطلوبة وفق الدستور	قيمة الاعتمادات المقدر تخصيصها
التعليم	%٤	٢٥٦٠١٠	٢٥٦١٢٠
التعليم الجامعى	%٢	١٢٨٠٠٥	١٣٢٠٤٦
الصحة	%٣	١٩٢٠٠٨	٢٧٥٥٨٢
البحث العلمى	%١	٦٤٠٠٣	٦٤٠٥٤
الإجمالى	**%١٠**	**٦٤٠٠٢٥**	**٧٢٧٨٠٣**
الناتج المحلى الإجمالى[١] ٦٤٠٠٢٥٤ مليون جنيه			

وفى ضوء ما تقدم يتضح الآتى:

- زيادة قيمة الاعتمادات التى قدر الحكومة تخصيصها للقطاعات الأربعة مقارنة بالقيمة المطلوبة وفق أحكام الدستور بنحو ٨٧٧٧٨ مليون جنيه بنحو ١٣,٧% (٧٢٧٨٠٣ مليون جنيه – ٦٤٠٠٢٥ مليون جنيه).

[١] القيمة المشار إليها تمثل القيمة المتوقعة للناتج نهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

- وقد جاءت هذه الزيادة نتاج لزيادة قيمة الاعتمادات المقدرة والمخصصة للقطاعات الأربعة كل على حدة مقارنة بالقيمة المطلوبة لها وفق أحكام الدستور وذلك على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
التعليم	١١٠	%٠,٠٤
التعليم الجامعى	٤٠٤١	%٣,١
الصحة	٨٣٥٧٤	%٤٣,٥
البحث العلمى	٥١	%٠,٠٧

وفى ضوء ذلك يتضح أن أعلى معدل زيادة فيما بين الاعتمادات المطلوبة والاعتمادات المقدر تخصيصها للقطاعات كانت من نصيب قطاع الصحة بنسبة ٤٣,٥%.

- تبلغ نسبة القيمة المقدرة للاعتمادات المخصصة للقطاعات الأربعة مقارنة بالمقدر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١١,٤%.

جاء توزيعها على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	القيمة المخصصة	النسبة
التعليم	٢٥٦١٢٠	%٤
التعليم الجامعى	١٣٢٠٤٦	%٢,١
الصحة	٢٧٥٥٨٢	%٤,٣
البحث العلمى	٦٤٠٥٤	%١
الإجمالى	**٧٢٧٨٠٣**	**%١١,٤**
الناتج المحلى الإجمالى ٦٤٠٠٢٥٤		

ومقارنة بقيمة الاعتمادات التى خصصتها الحكومة للقطاعات الأربعة خلال السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢١/٢٠٢٠، **يتضح الآتى:**

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠		السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩		السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	
	الاعتمادات	النسبة للناتج المحلى	الاعتمادات	النسبة للناتج المحلى	الاعتمادات	النسبة للناتج المحلى
التعليم	٢٤١٥٦٧	%٤	٢١٠٩٠٥	%٤	١٧٣٧٨٢	%٤,٢
التعليم العالى	١٢٢٠٠٨	%٢	١٠٥٣٤١	%٢	٨٢٢٤٦	%٢
الصحة	٢٥٨٤٤٧	%٤,٣	١٧٥٥١١	%٢,٣	١٤٣٨٤٤	%٣,٤
البحث العملى	٦٠٤٠٧	%١	٥٢٩٤٨	%١	٤٥٧٠٤	%١,١
الجملة	٦٨٢٤٢٧	%١١,٣	٥٤٤٧٠٥	%١٠,٣	٤٤٥٥٩٥	%١٠,٨
الناتج المحلى الإجمالى	**٦٠٣٠٠٠٠**		**٥٢٥٠٩٧٨**		**٤١٠٦٩٨٥**	

وفى ضـوء ما تقدَّم يتضـح زيادة نسـبة قيمة الاعتمادات المقدر تخصـيصـها خلال السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالمقدَّر من قيمة الناتج المحلى الإجمالى لذات السـنة مقارنة بالسـنوات المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨ إذ بلغت نحو ١١,٤% مقابل نحو ١١,٣%، ١٠,٣%، ١٠,٨%.

- بالاطلاع على التقارير التى تصـدرها منظمة الصـحة العالمية عن نسـبة قيمة الاعتمادات التى تخصصها الحكومة المختلفة لقطاع الصحة مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى، يتضح الآتى:

الدولة	النسبة المخصصة	الفرق مقارنة بالنسبة للحالة المصرية
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤%	١١%
ألمانيا	٩%	٦%
اليابان	٩%	٦%
فرنسا	٩%	٦%
بريطانيا	٨%	٥%
إيطاليا	٧%	٤%
إسبانيا	٧%	٤%
الإمارات	٣%	-
كوريا	٤%	١%

ومن البيان السـابق وفى ظل التعاظم المتزايد للمتطلبات الصـحية للمجتمع المصـرى يتضـح مدى الحاجة إلى التزام الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة نسـبة الانفاق الحكومى لقطاع الصـحة مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى فى ضـوء ما قضـت به الفقرة الثانية من المادة ١٨ من الدسـتور من التزام الدولة بتصاعد النسبة المقررة لقطاع الصحة بما يتفق بالمعدلات العالمية.

وُيشـار فى هذا الخصـوص أن النسـبة المتفق عليها عالميا فى ضـوء ما قررته منظمة الصـحة العالمية من الاتفاق الحكومى على قطاع الصحة مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى تبلغ ٧%.

(٢) مدى التزام وزارة المالية عند تخصيص قيمة المقدر من الاعتمادات الموجهة للقطاعات الأربعة للسنة المالية بمعايير وقواعد الدقة والشمول فى الاستحقاقات الدستورية:

يُقصـد بقاعدة الدقة تحرّى السـلطة التنفيذية ممثلة فى الوزارة المختصـة بالمالية الدقة عند وضـع تقديرات النفقات للقطاعات الدستورية الأربعة بالشكل الذى يعبر عن واقعها الصحيح والبنود المخصصة لها المقررة قانوناً.

أما قاعدة الشمول، فيُقصد بها فى حالة الاستحقاقات الدستورية إدراج كافة النفقات المتعلقة بقطاع محدد ضمن الوثيقة الخاصة به مهما كان مصدر هذه النفقات أو نوعها أو عددها أو طريقة أنفاقها.

إلا أنه قد تبين للجنة خلال فحصها للبيانات المقدمة لها من وزارة المالية بشأن الاعتمادات التى خصصتها للقطاعات الأربعة الآتى:

(أ) إدراج اعتمادات بعض الجهات ضـمن قطاعى التعليم والصـحة على الرغم من كونها جهات بحثيه ينطبق عليها أحكام القانون رقم ٦٩ لسـنة ١٩٧٣ بنظام الباحثين العلميين فى المؤسـسـات البحثية، **وهى على النحو الآتى:**

القطـــاع	الجهـــة	الاعتمادات المخصصة بالمليون جنيه
التعليم	المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى[١].	٣٩
التعليم	المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية[٢].	٣٦
الصحة	الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية[٣].	٤٧٣٤
الصحة	معهد تيودور بلهارس للأبحاث[٤].	٢١٠
الصحة	مركز بحوث أمراض العيون[٥].	١٥٨

<u>ويتطلب هذا الأمر استنزال قيمة الاعتمادات المشار إليها من قطاعى التعليم والصحة، كل فيما يخصه، وضمها إلى قطاع البحث العلمى.</u>

(ب) إدراج أكاديمية الفنون ضـمن قطاع البحث العلمى، على الرغم من أن الأكاديمية لا تباشـر أنشـطة بحثية في ضـوء أحكام القانون رقم ١٥٨ لسـنة ١٩٨١ بإصـدار قانون تنظيم أكاديمية الفنون، وإنما أنشطة تعليمية أكاديمية، ومن ثم يستلزم معه استنزال قيمة الاعتمادات التي خُصصت لها في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ التي تبلغ قيمتها نحو ٣٧٥ مليون جنيه من قطاع البحث العلمى وإدراجها ضمن قطاع التعليم الجامعى.

(ج) إدراج المعهد القومى للجودة ضـــمن قطاع البحث العلمى على الرغم من ان المعهد لا يباشـــر أى أنشطة بحثيه على النحو الوارد بالقرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ٢٠١٢ الخاص بإنشاء المعهد.

وهو الأمر الذى يسـتتبع معه اسـتنزال قيمة الاعتمادات التى خصـصـت له فى السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ البالغ قيمتها نحو ٦ مليون جنيه من الاعتمادات المخصصة لقطاع البحث العلمى.

(د) إدراج مجمع اللغة العربية ضمن قطاع التعليم العالى على الرغم من ان المجمع لا يباشر أى أنشطة تعليمية على النحو الوارد بالقانون رقم ١٤ لســـنة ١٩٨٢ بإصـــدار قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية وهو الأمر الى يسـتتبع معه اسـتنزال قيمة الاعتمادات التى خصـصـت له فى السـنة المالية

---

[١] انظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء المركز.

[٢] انظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء المركز.

[٣] انظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٠١٧ بإعادة تنظيم الهيئة.

[٤] انظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء المعهد.

[٥] انظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء المركز.

٢٠٢٢/٢٠٢١ والبالغ قيمتها نحو ٣٠ مليون جنيه من الاعتمادات المخصصة للقطاع التعليم العالى.

يُضاف إلى ما سبق أيضًا ما يلى:

- عدم إدراج الاعتمادات المخصصة للهيئة المصرية للشراء الموحد والاعداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية (هيئة عامة اقتصادية) المنشأة بموجب القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩ للاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة وهو الأمر الذى يستلزم معه إضافة قيمة الاعتمادات للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة.
- **وفى ضوء ما تقدَّم، تكون قيمة الاعتمادات التي قدرت للقطاعات الأربعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، على النحو الآتى:**

القطاع	الاعتمادات المقدَّرة	النسبة المقدَّرة للناتج المحلى
التعليم	٢٥٦٠٤٥	%٤
التعليم العالى	١٣٢٣٩١	%٢,١
الصحة	٢٧٠٤٧٧	%٤,٢
البحث العلمى	٦٩١٥٩	%١,١
		%١١,٤

- عدم إدراج الاعتمادات التى خصصتها الهيئات العامة الاقتصادية لتكاليف الأبحاث والتجارب (نوع ٣ بند ١ خدمات مشتراه – مجموعة ٣ مصروفات عامة) للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ضمن الاعتمادات المخصصة لقطاع البحث العلمى.

وهو ما يستتبعه إضافة قيمة تلك التكاليف للاعتمادات المخصصة لقطاع البحث العلمى.

- عدم تضمين الاعتمادات المخصصة لقطاع البحث العلمى تكاليف الأبحاث والتجارب (نوع ٣ –

بند ١ خدمات مشتراة – مجموعة ٣ مصروفات عامة) التى خصصتها شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام والبنوك الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وهو ما يستتبعه حصر تلك التكاليف وإضافة قيمتها للاعتمادات المخصصة لقطاع البحث العلمى.

- عدم تضمين الاعتمادات المخصصة للقطاعات الأربعة مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص التى توجه لمجالات هذه القطاعات إعمالاً لمبدأ شمول الموازنة الذى يقضى شمول هذه الموازنة موارد واستخدامات هذه الصناديق والحسابات والوحدات ذات الطابع الخاص طبقا للتقسيم الاقتصادى وفى ضوء ما قضت به اللائحة

التنفيذية لقانون الموازنة العامة وتعديلاته فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من ان الموازنة العامة للدولة تتضمن كافة الموارد واوجه الاستخدام.

- وهو ما يستتبعه ضرورة قيام وزارة المالية بحصر كافة مصروفات الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص التى تعمل فى مجالات: الصحة، التعليم، التعليم العالى، والبحث العملى وزيادة اعتمادات كل قطاع بما يخصه من هذه المصروفات.
- عدم تضمين الاعتمادات المخصصة للقطاعات الأربعة بما يخصها من الدعم الذى يقدمه صندوق دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية للجمعيات والمؤسسات للأهلية العامة فى مجال هذه القطاعات وهو ما يستتبعه قيام وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى بحصر قيمة هذا الدعم وزيادة اعتمادات كل قطاع بما يخصه.
- لم تتمكن اللجنة من الوقوف على عما إذا ما كانت الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة من غير الجهات المعنية سواء بالتعليم أو التعليم العالى والهيئات العامة الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام والبنوك التجارية قد خصصت اعتمادات لمقابلة متطلبات الاحتياجات التعليمية وهو الأمر الذى تطلب معه اللجنة من وزارة المالية ضرورة الوقوف على هذا الأمر وإضافة الى اعتمادات أن وجدت فى هذا الخصوص الى قطاعى التعليم والتعليم العالى كلً فيما يخصه.

وفى ضوء ما سبق، تطلب اللجنة من وزارة المالية إجراء التصويبات اللازمة للاعتمادات خصصتها للقطاعات الأربعة لما لها من تأثير سوف يؤدى إلى زيادة قيمة هذه الاعتمادات عما هو خُصص لها، وبما يظهر الاستحقاقات الدستورية بقيمتها الحقيقية، وموافاة مجلس النواب بما يتم.

القسم العاشر

الإجراءات والجهود التي اتخذتها لجنة الخطة والموازنة والحكومة للأخذ بنظام البرامج والأداء اعتبار من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

مقدمـــه:

تتبع الدول في تصـــــنيف وترتيب وتبويب النفقات والإيرادات التقديرية للموازنة العامة للدولة بغرض الوقوف على أهدافها وتيسير تنفيذها وأحكام الرقابة عليها أساليب محددة، تتمثل في أسلوب موازنة البنود، أسـلوب موازنة البرامج والأداء، أسـلوب موازنة التخطيط والبرجمة وأسـلوب الموازنة الصـفرية ، ويتبع النظام الموازنى في مصـر منذ صـدور القانون رقم ٢٦ لسـنة ١٩٤٩بشـأن تنفيذ أسلوب موازنة البنود.

هذا وقد جرت عدة محاولات من الحكومة صاحبت صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة باتباع أسـلوب تحليل البرامج والمشـروعات في ضـوء ما قضـى به حكم المادة الرابعة من القانون إلا أنها لم تكتب لها النجاح.

وفى هذا القســـم يتم تناول الإجراءات والجهود التي اتخذتها لجنة الخطة والموازنة، والحكومة للأخذ بنظام البرامج والأداء اعتباراً من الســـنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى الســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

وينقسم هذا القسم الى :

أولا: التعريف بنظام موازنة البرامج والأداء.

ثانيا: مزايا الأخذ بنظام البرامج والأداء.

ثالثا : الجهود التي بذلتها لجنة الخطة والموزانة والحكومة للتوجه نحو الأخذ بنظام البرامج والأداء.

رابعا : موقف نظام البرامج والأداء في مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

أولا : التعريف بنظام موازنة البرامج والأداء

عرف تقرير فرع المالية والضرائب التابع للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة موزانة البرامج والأداء بأنها أسلوب من أساليب إعداد الموازنة يتقرر من خلاله الآتى:

- الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل التي خصصت لها الاعتمادات لتحقيقها.
- البرامج الموضوعه لتحقيق الأهداف والمشروعات والأنشطة التي تندرج تحت كل برنامج.
- التكاليف المالية للبرامج والمشروعات والأنشطة المقترحه.

- البيانات الكمية والنوعية عن البرامج والأنشطة والمشروعات المقترحه.
- الوحدات التنظيمية المسئولة عن تنفيذ البرامج .
- مصادر قيمة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج.
- النفقات التي ينبغي تقريرها لتنفيذ البرامج ، وفى ضوء ما تقدم يتم إعداد الموازنة من خلال هذا الأسلوب وفق التبوبيات الآتيه:

التويب الإدارى: ويعتمد هذا التبويب على تقسيم اعتمادات البرنامج الرئيسى الى عدة اعتمادات خاصة بعدد من البرامج الفرعية التى تشترك جميعها في تحقيق أهداف البرنامج الرئيسى.

التبويب الاقتصادى: وفيه يتم فصل النفقات الجارية عن النفقات الرأسمالية.

التبويب الوظيفى: وفيه تم تصنيف النفقات العامة ثم تبويبها الى مجموعات متجانسه طبقا للوظائف التي تؤديها الدولة.

التبويب حسب البرامج: ويتم فيه تبويب البرنامج الرئيسى الى برامج فرعية.

التبويب حسب الأنشطة: ويتم فيه تقسيم البرامج الى أنشطة تغطى في مجموعتها كافة الأعمال التي تنفذ في البرنامج.

التبويب حسب المشروعات: ويعنى أساسا بالبرامج الاستثمارية المتفرعة من البرنامج الرئيسى.

ثانيا : مزايا الأخذ بنظام البرامج والأداء

من المزايا التي يحققها تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء الآتى:

- يتيح هذا الأسلوب التعرف على برامج العمل والمشروعات المزمع قيام الحكومة بها وتطور هذه البرامج والمشروعات وقياس كفاءة الجهات الداخله في الموازنة العامة.
- القدرة على إجراء التحليل الاقتصادي لأبواب الموازنة وقياس حجم المدخرات والاستثمارات الحكومية وغيرها.
- الاهتمام بالأهداف والغايات التي يتم من أجلها تخصيص هذه الاعتمادات أو مدى الإنجازات التي تحققت نتيجة هذا الإنفاق.
- توفير الوسائل اللازمة لمعرفة ما تم تنفيذه من أعمال ومشروعات وتكلفه ومدى تحقيق التنفيذ للنتائج المرجوه.
- توفير المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد التي تبنى عليها القرارات الهامة عند توزيع الاعتمادات بين أوجه الإنفاق الحكومى.

ثالثا : الجهود التي بذلتها كل من لجنة الخطة والموازنة والحكومة للتوجه نحو الأخذ بنظام البرامج والأداء

تعد الإجراءات والجهود التي بذلتها كل من لجنة الخطة والموازنة والحكومة للتوجه نحو الأخذ بنظام البرامج والأداء خلال الخمس سنوات الماضية تجسيد واضح لعلاقة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وبالنسبة للحكومة فقد بدأت تلك الإجراءات والجهود بصدور منشور وزارة المالية عن إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ حيث تضمن ضرورة تقديم سبعة وزارات هي الصحة والسكان، النقل، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، التضامن الاجتماعى، التربية والتعليم والتعليم الفني، التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، الإسكان والمرافق المجتمعات العمرانية، مشروع موازنتها طبقا لنمط البرامج والأداء بجانب نمط البنود ثم ارتفع العدد مع صدور منشور إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ الى ١٦ وزارة ثم مع صدور إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ الى ٢٢ وزارة.

الى أن تم تعميم هذا النظام على ٣٠ وزارة بصدور منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ومن ناحية أخرى وعلى أثر موافقة مجلس النواب على برنامج الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢ ، وفى ضوء الأهداف التي وردت في وثيقة مصر في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء في ١٩ مايو سنة ٢٠١٩ رقم ١١٦٧ بشأن موازنة البرامج والأداء حيث تضمن تشكيل لجنة بمجلس الوزراء لمتابعة منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء، فضلا عن إنشاء وحده تنظيمية لموازنة البرامج والأداء بوزارتى المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية سنة ٢٠٢٠، اتبعه قيام وزارة المالية خلال شهر إبريل ٢٠١٩ بالتعاون على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإعداد برنامج تدريبى متكامل للجهات التي بدأت الأخذ بنظام البرامج والأداء.

فضلا عن إعداد دليل موازنة البرامج والأداء.

وبالتوازى مع الجهود الحكومية لم تكن لجنة الخطة والموازنة بعيدا عنها فمع ورود مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ لمجلس النواب حملت لجنة الخطة والموازنة على عاتقها ضرورة استخدام الحكومة لأسلوب موازنة البرامج والأداء، وقد بدأت أولى جهود اللجنة في هذا الخصوص بعقد اجتماع عقب تشكيلها في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعى الأول وجهت فيه رسالة

للحكومة بأن المجلس ممثلا في لجنة الخطة والموازنة لا يألو جهداً للوقوف مع الحكومة عند إجراءها للتحسينات الهيكلية على أنظمتها المالية بما يحقق الأهداف التطلعية المنشودة أتبعه صدور قرار اللجنة بتشكيل لجنة فرعية من بين أعضاءها لنظر وتدارس مشروع الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي من منظور نظام البرامج والأداء وإعداد تقرير عن ذلك لعرضه على المجلس بجانب التقرير العام الذى تعده اللجنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية.

واعتباراً من موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بدأت اللجنة الفرعية المشار إليها أعمالها على النحو المشار إليها وحتى انتهاء الفصل التشريعى الأول.

رابعا : موقف نظام البرامج والأداء في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

تعد موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ هي أول موازنة ينظرها مجلس النواب في تشكيله الجديد.

وفى هذا الخصوص فقد صدر قرار اللجنة باستكمال ما بدأته اللجنة في تشكيلها السابق في الفصل التشريعى الأول في مجال الأخذ بنظام البرامج والأداء كنمط موازنى ينبغي اتباعه في السنوات المالية القادمة كبديل عن النظام الموازنى المتبع حاليا والمعروف باسم نظام موازنة البنود.

وفى هذا الخصوص فقد تضمن منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بأن تراعى الجهات الداخلة في الموازنة العامة إعداد مشروع موازناتها تبعا لنظام موازنة البنود ونظام البرامج .

وفى ضوء تقديم وزارة المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة طبقا لنظام البرامج والأداء فقد تبين للجنة الآتى:

- تبلغ عدد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الحكومة خمسة أهداف تم بلورتها في ٢٥ برنامج رئيسى و١٦٣ برنامج فرعى.

وقد جاءت هذه الأهداف على النحو الآتى:

- **الهدف الاستراتيجي الأول:** حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية.
- **الهدف الاستراتيجي الثانى:** بناء المواطن المصرى.
- **الهدف الاستراتيجي الثالث:** التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الانفاق الحكومى.
- **الهدف الاستراتيجي الرابع:** النهوض بمستويات التشغيل.
- **الهدف الاستراتيجي الخامس:** تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى.

- تبلغ قيمة الاعتمادات المقدرة والتي خصصت لتنفيذ البرامج الرئيسية للأهداف الاستراتيجية وما ينبثق منها من برامج فرعية نحو ٥٦٧٣٦٩,١ مليون جنيه وزعت من حيث القيمة والأهمية النسبية على النحو الآتى:

القيمة بالمليون جنيه

الهدف	القيمة	الأهمية النسبية
حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية	٦٠١٦٦,٩	%١٠,٦
بناء المواطن المصرى	١٥٤٦٨٦,٣	%٢٧,٣
التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الانفاق الحكومى	١٧٧٦٨٣,١	%٣١,٣
النهوض بمستويات التشغيل	٩٩٠,٧	%٠,٢
تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى	١٧٣٨٤٢,٦	%٣٠,٦
الجملة	٥٦٧٣٦٩,١	%١٠٠

ومن البيان السابق يتضح أنه من المقدر أن يحتل الهدف الاستراتيجي الثالث (التنمية الاقتصادية، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومى) المركز الأول من حيث قيمة الاعتمادات الموجهه حيث تبلغ نحو ٣١,٣% من جملة الاعتمادات المقدرة.

- التزام عدد ٥١٧ بتقديم مشروع موازناتها طبقا لنظام البرامج والأداء تمثل نحو ٨٢% من إجمالي عدد الجهات الداخله في الموازنة العامة للدولة المعنية بتقديم مشروع موازناتها طبقا لهذا النظام البالغ عددها ٦٣٠ جهه، وهذا ويبلغ المقدر من قيمة البرامج المقدمة من تلك الجهات نحو ٥٦٧٣٦٩,١ مليون جنيه تمثل نحو ٧٨% من إجمالي قيمة موازنة الجهات المعنية بتقديم مشروع موازناتها طبقا لنظام البرامج والأداء والتي تبلغ نحو ٧٢٣,٩ مليار جنيه.
- التزام عدد ٣٤ هيئة عامة اقتصادية بتقديم مشروع موازناتها طبقا لنظام البرامج والأداء تمثل نحو ٦٩% من عدد الهيئات المعنية بتقديم مشروع موازنتها طبقا لهذا النظام البالغ ٤٩ هيئة، هذا وتبلغ قيمة هذه البرامج نحو ١,٨٠٠ مليار جنيه تمثل نحو ٩٥% من إجمالي قيمة موازنة الهيئات المعنية بتقديم موازنتها طبقا لنظام البرامج والأداء والتي تبلغ نحو ١٩٠٣ مليار جنيه.

- عدم التزام ٩ وزارات بتقديم مشروع موازنتها طبقا لنظام البرامج والأداء وتتمثل في التربية والتعليم والتعليم الفني، التنمية المحلية، التجارة والصناعة، الطيران المدنى، السياحة والآثار (قطاع السياحة)، البيئة، قطاع الأعمال العام، العدل، التموين والتجارة الداخلية.

القسم الحادى عشر

توصيات اللجنة

فى ضـــوء إطلاع اللجنة على مشـــروعات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصـــادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى وخطة الســـنة الرابعة من خطة التنمية المســـتدامة متوســـطة الأجل (٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١) للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

فى ضـــوء المناقشـــات التى دارات فى الاجتماعات مع ممثلى الحكومة وما اتخذته من قرارات فإنها تورد هذه التوصيات التى جاءت فى خمسة أجزاء:

- **الجزء الأول**: ويتم فيه تناول التوصيات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة.
- **الجزء الثانى**: ويتم فيه تناول التوصيات المتعلقة بالهيئات العامة الاقتصادية.
- **الجزء الثالث**: ويتم فيه تناول التوصيات المتعلقة بالهيئة القومية للإنتاج الحربى.
- **الجزء الرابع**: ويتم فيه تناول التوصـــيات المتعلقة بالخطة العامة للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية.
- **الجزء الخامس**: ويتم فيه تناول التوصـــيات المتعلقة بجهات الرقابة الخارجية وإدارات المراجعة الداخلية.
- **الجزء السادس**: فيما يتعلق بنظام موازنة البرامج والأداء، **وذلك على النحو الآتى:**

الجزء الأول
التوصيات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة

---

(١) <u>فيما يتعلق بالإجراءات التى اتخذتها الحكومة تجاه طلب اللجنة تشكيل لجان لفحص موضوعات معينه وموافاه اللجنة بنتائج أعمال هذه اللجان خلال مدد محددة</u>.

فى ضوء حكم المادة ٤٨ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب بأن تتابع كل لجنة من اللجان النوعية التوصيات التى صدرت عنها أو صدرت عن المجلس تشير اللجنة بأنها قد طلبت في تقريريها العاميين عن الحسابات الختامية لموازنات كل من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ من الحكومة تشكيل لجنة لفحص موضوعات معينة وموافاتها بنتائج أعمال هذه اللجان خلال مدة محددة تراوحت ما بين شهرين وستة أشهر ، وقد تمثلت تلك اللجان في الآتى:

<u>بالنسبة للتقرير العام عن الحسابات الختامية لموازنات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧</u>

- لجنة تتولى فحص أرصده الديون المستحقه للحكومة وتحديد الأرصدة.
- الممكن تحصيلها وغير الممكن تحصيلها وغيرها من الأمور.
- لجنة تتولى حصر كافة المبالغ الزائدة عن الحد الأقصى للدخول التى تقاضاها المخاطبين بأحكام القرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ من الجهات الداخله فى الموازنة العامة أو غيرها من الجهات الحكومية.
- لجنة تتولى وضع لوائح منظمة للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص.

<u>بالنسبة للتقرير العام عن الحسابات الختامية لموازنات السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨</u>

- لجنة تختص بحصر المبالغ التى تقاضاها كبار المسئولين بالجهات الإدارية من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص.
- لجنة من التفتيش المالى بوزارة المالية تختص بالتحقق من اعتماد مجالس إدارات اهيئات العامة الخدمية لحساباتها الختامية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، وفى المواعيد المقررة قانونا.

وتشير اللجنة بأنها قد سبق تسجيل توصية فى تقريرها العام عن الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، بسرعة موافاتها بنتائج أعمال اللجان المشار إليها ليتسنى لها اتخاذ القرار البرلمانى الملائم تجاها.

وفى ضوء عدم موافاة اللجنة بأيا من نتائج أعمال تلك اللجان على الرغم من مرور مدد تتراوح ما بين أكثر من عامين وأكثر من ثلاثة أعوام على صدور تلك التوصيات.

فإن اللجنة تشدد على ضرورة الانتهاء من أعمال تلك اللجان وموافاة مجلس النواب بتقارير عنها، وهو الأمر الذى تضعه أمام المجلس.

[٢] فيما يختص بالتعديلات التى طلبت اللجنة إجراؤها على بعض بنود مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، والتى وردت بالجزء الخامس من القسم السادس من التقرير، والمتمثلة فى تعزيز موازنات بعض الجهات نقلاً من الاحتياطيات.

فى ضوء تباطؤ وزارة المالية: فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء بعض التعديلات التى طلبت اللجنة إجراؤها على بعض بنود مشروعى الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠١٩/٢٠٢٠، ٢٠٢١/٢٠٢٢.

تشير اللجنة إلى الآتى:

يختص مجلس النواب فى ضوء حكم المادة (١٠١) من الدستور بإقرار الموازنة العامة للدولة، وفى ضوء هذا النص يجوز للمجلس أن يجرى تعديلات على المشروع، فإذا كانت هذه التعديلات يترتب عليها زيادة المصروفات، فإن الأمر هنا يستلزم الاتفاق مع الحكومة لتدبير مصادر للتمويل تحقق إعادة التوازن بين النفقات والإيرادات على نحو ما ورد بالفقرة الثالثة من المادة (١٢٤) من الدستور.

أما لو كانت تلك التعديلات التى يجريها مجلس النواب تتم فى هيكل مشروع نفقات الموازنة عدا التى ترد تنفيذًا لالتزام محدد على الدولة فهى تدخل ضمن الاختصاصات الدستورية للمجلس على نحو ما ورد فى الفقرة الثانية من الدستور، ومن ثم يكون هذا الإجراء ملزمًا للحكومة، ولا يجوز الخروج عنه، **وهو ما يتطلب معه الآتى:**

- أن تجرى وزارة المالية هذه التعديلات قبل صدور قانون ربط الموازنة.
- أن يتم إبلاغ الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بالاعتمادات التى تم تخصيصها لها فى موازنتها فى ضوء تلك التعديلات.

وفى ضوء ما تقدَّم، توصى اللجنة بالتزام وزارة المالية بالتعديلات التي أجرتها الجنة بعد موافقة مجلس النواب عليها.

[٣] **فيما يتعلق بعدم اعتماد مجالس إدارات بعض الهيئات العامة الخدمية لمشروع موازنتها للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، فضلاً عن اعتماد رؤساء مجالس إدارات بعض الهيئات أو المديرين التنفيذيين لها لمشروع موازناتها دون مجلس الإدارة، باعتباره هو السلطة المختصة بالهيئة باعتماد المشروع بالمخالفة لنص المادة (٧) من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣، والمادة (٣٤) من قانون الموازنة العامة للدولة.**

فإن اللجنة تطلب الآتى:

- تحديد المسئولية تجاه عدم اعتماد مجالس إدارات بعض الهيئات البالغ عددها (٣٥) لمشروع موازنتها من قِبَل مجلس الإدارة، مع الأخذ فى الاعتبار اختصاص هيئة النيابة الإدارية بالتحقيق فى المخالفات المالية.
- بحث السلطات العليا للهيئات العامة الخدمية التى تم اعتماد مشروع موازناتها من قِبَل رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذى لها دون مجلس الإدارة لأسباب عدم اعتماد مجلس الإدارة للمشروع وتحديد المسئولية حال عدم وجود أسباب جدية حالت دون مباشرة مجلس الإدارة لاختصاصه والمتعلق بالموافقة على مشروع موازنة الهيئة وموافاة مجلس النواب بما يتم.

  ويتصل بذلك إعادة النظر فى طريقة اختيار مجالس إدارات الهيئات العامة الخدمية وبما يتفق مع أحكام القرار بقانون وما يتفق مع قواعد الرشادة.
- النظر فى التجديد للمجلس فى ضوء مدى تحقيق أهداف خطط وسياسات الهيئة ووفقًا لمعايير الكفاءة والفاعلية والاقتصاد.

[٤] **فيما يتعلق باستمرار اشتمال هيكل الموازنة العامة للدولة على دواوين عموم لبعض الوزارات والجهات لها وحدتين موازنتين بالمخالفة لمبدأ وحدة وشمول النظام الموازنى.**

توصى اللجنة بضرورة اتخاذ وزارة المالية بالتنسيق مع الوزارات المعنيه للإجراءات اللازمة نحو دمج الوحدتين الموازنتين بدواوين عموم تلك الوزارات فى وحدة موازنية واحدة، على أن يوافى مجلس النواب بتقرير مفصَّل بنتائج تلك الإجراءات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول تقرير اللجنة إلى الحكومة بعد إحالته إليها من مجلس النواب.

[٥] فيما يتعلق بحاجة التبويب الموازنى لبنود التقسيم الوظيفى لمصروفات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة لإعادة النظر تجاه طريقة التبويب المتبعة.

توصـــى اللجنة باتخاذ وزارة المالية للإجراءات اللازمة بإجراء مراجعة شـــاملة ومتكاملة للتبويب المتبع حاليًا للتقسيم الوظيفى لمصروفات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، وفى ضـوء الأنشـطة والاختصـاصـات التى تباشـرها تلك الجهات، وفى إطار الوظائف التى تؤديها الدولة.

[٦] فيما يتعلق بالتعديلات التى طلبت اللجنة إجراؤها على الاعتمادات المخصصة للاستحقاقات الدستورية لقطاعات: التعليم، التعليم العالى، والصحة، والبحث العلمى:

تطلب اللجنة من وزارة المالية إجراء التصـويبات اللازمة للاعتمادات التى خصـصـتها للقطاعات لما لها من تأثير ســوف يؤدى إلى زيادة قيمة هذه الاعتمادات عما هو خُصـــص لها، وبما يظهر الاستحقاقات الدستورية بقيمتها الحقيقية، وموافاة مجلس النواب بما تم.

(٧) فيما يتعلق بحوكمة استخدامات الموازنة العامة للدولة:

- الالتزام بأحكام القانون رقم ٥٣ لســـنة ١٩٧٣ بشـــأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، وبالأخص ما يلى:
- الحد من التعديلات التى تتكرر سنوياً وبنسب ملحوظة على اعتمادات موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة استناداً لكل من التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة والتأشيرات الخاصة الملحقة بموازنات بعض الجهات مع مراعاة ألا تتجاوز جملة المتأخرات بخلاف ما ينقل من الاحتياطيات العامة نســـبة ١٠% من الاعتمادات الأصـــلية لكل باب أو ١% من اجمالى اعتمادات الموازنة العامة للدولة التى وافق عليها مجلس النواب بدون الفوائد أيهما أقل.
- عدم تجاوز اعتمادات أى باب من أبواب الاستخدامات المختلفة أو استحداث نفقات غير وارده بالموازنة إلا بعد الرجوع إلى مجلس النواب واقراره للقانون الخاص بذلك.
- الصـــرف فى حدود اعتمادات كل باب من أبواب موازنة كل جهة وفى حدود الأغراض المخصصة لكل مجموعة وبند ونوع وفرع وذلك على النحو الذى أقره مجلس النواب
- التنسيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عند انشاء أو رفع أو تمويل درجات خصماً على الاعتمادات الاجمالية المدرجة للأجور وتعويضـــات العاملين حيث لا تعد هذه الإجراءات

صـــــحيحة قانوناً إلا بعد موافقة الجهاز، وذلك لحين التطبيق الفعلى لقانون الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢١.

- تحديد المسـئولية تجاه عدم سـلامه بعض التصـرفات والقرارات الإدارية التى تؤدى إلى تحمل الموازنة أعباء غير مبررة أو لا ترتبط بتحقيق عوائد من انفاقها أو لا تتفق مع أهداف الجهة.
- ضـــرورة النظر فى تطوير أنظمة الضـــبط الداخلى المطبقة حالياً بما يتيح فرض مزيد من الحوكمة على أصـول وممتلكات وأموال الجهة وبما يعزز من كفاءتها للتعامل مع المسـتندات الخاصة بالدفع والتحصيل الالكترونى.
- الالتزام بأحكام المادة ١٦ من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ عند التعاقد مع المستشارين[١] والخبراء من خارج الجهاز الحكومى على أن يكون التعاقد فى أضيق الحدود وبما يحقق أهداف الجهة.
- إعداد قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة للفئات المستفيدة من مخصصات برامج الأمان الاجتماعى وبالأخص برنامجى تكامل وكرامة وتحديثها أولا بأول ووضع نظم الرقابة والضبط الداخلى على علميات الصـرف وتحديد المسـئولية تجاه صـرف أي مبالغ من الاعتمادات المخصـصـة لتلك البرامج لغير المسـتفيدين منها ويتصـل بذلك أيضـا إعادة النظر في قيمة المسـاعدات المقدمة للمستفيدين بما يسمح بزيادتها بشكل دورى.
- فى ضـوء ما تكشـف للجنة من وجود حالات تجاوز داخل بعض الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة للحد الاقصى للدخول المقرر بموجب القرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤.

تشـدد اللجنة على ضـرورة الالتزام بأحكام هذا القرار بقانون وبكل دقة مع تحديد المسـئولية تجاه ممثلى وزارة المالية والمســـئولين الماليين بالجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة فى حالة الاخلال بأحكامه.

ويتصـــل بذلك ضـــرورة زيادة درجة التنســـيق والتعاون مع المســـئولين الماليين بالجهات المخاطبة بأحكام القانون من غير الجهات الداخله فى الموازنة العامة فى مجال تبادل البيانات الخاصة بالمبالغ التى يتقاضاها الخاضعين لأحكام القانون.

---

[١] تقضى حكم هذه المادة بأنه يجوز التعاقد فى حالات الضرورة مع ذوى الخبرات فى التخصصات القادرة وفقاً للشروط الآتية:

- ألا يوجد بالوحدة والأجهزة التابعة لها من يملك خبرة مماثلة فى التخصـص المطلوب ويمكن الاسـتعانة به وألا تقل خبرة المتعاقد معه فى التخصـص المطلوب عن عشـر سـنوات ولمدة أو لمدد لا تجاوز ثلاث سـنوات وبموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص مع مراعاة عدم الاخلال بالحد الاقصى للدخول.

- إجراء دراســـة شـــاملة لاعداد ممثلى الوزارات من غير وزارة الخارجية الملحقين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية بالخارج فضلا عن الموظفين المحليين الذين يتم الاستعانة بهم وطبيعة الاعمال المسـندة اليهم ومدى الحاجة إليها فضـلاً عن عما تتحملة الخزانة العامة من أعباء جراء الاسـتعانة بهولاء ترشـيداً للإنفاق الحكومى وتوفيراً للعملات الصـعبة التى تحتاجها الدولة .
- تشكيل لجنة من التفتيش المالى بوزارة المالية لبحث ودراسة ما يلى :

- القواعد والمعايير التي تم على أساسها اختيار أعضاء اللجان التي تم تشكيلها والمتعلقة بالمشروعات الإنتاجية وكافة اللجان الأخرى بالمحافظات.
- دراســـة مدى اتفاق طبيعة وظائف وخبرات من تم اختيارهم لعضـــوية هذه اللجان وموضوعاتها وطبيعة عملها.
- الأسس والمعايير التي تم على أساسها تحديد وتوزيع قيمة المكافأت وغيرها من المبالغ التي تصرف لأعضاء هذه اللجان ومدى اتفاقها مع القرارات والقواعد المنظمة لذلك ومع صحيح القانون.
- تحديد المسئولية تجاه المختصين باختيار أعضاء اللجان وتحديد قيمة المكافأت وغيرها من المبالغ التي تقاضونها حال عدم توافر الشروط المطلوبة لعضوية هذه اللجان.
- رد أعضـاء اللجان الذين لا تنطبق عليهم شـروط عضـويتها لأى مبالغ حصـلوا عليها نظير هذه العضوية بدون وجه حق.

على أن يتم بدء البحث والدراســة بمحافظة ســوهاج ثم كافة المحافظات الأخرى بالتوازى وتوافى لجنة الخطة والموازنة بتقرير شامل في هذا الخصوص خلال أسبوعين من تاريخه.

(٨) <u>فيما يتعلق بتنمية إيرادات الموازنة العامة للدولة</u>:

تبدى اللجنة بداية بأن اعتبارات الاستقرار الاقتصادى لا تتحقق إلا بوجود سياسة مالية فعاله تسـتطيع تحقيق هذا الاسـتقرار عن طريق تحقيق التوازن الهيكلى للموازنة العامة للدولة وجعل قيم العجز عند حدودها الدنيا وأن هذا لا يتأتى الا من خلال وضـع حزمه من السـياسـات والإجراءات التى تؤدى الى تنمية إيرادات الدولة والوصـــول إلى حدها الذى يمكن من خلاله تغطية النفقات المتزايدة وبالأخص واجبه السـداد والمتمثلة فى أعباء الدين العام الحكومى فضـلاً عن تلك الملبية لاحتياجات المواطنين من أجور واستثمارات... إلخ.

ولتحقيق ذلك توصى اللجنة بالآتى:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصـــيل الإيرادات التى أقرها مجلس النواب فى قانون الربط مع الاخذ فى الاعتبار أن هذه الإيرادات ينبغى أن تكون هى الحد الادنى لما يجب تحصيله وذلك فى اطار القوانين واللوائح والقرارات المنظمة
- اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لاســـتيداء المســـتحقات الحكومية تجاه بعض الهيئات والبنوك والشركات وغيرها من الجهات والافراد التى لا تلتزم بسداد حقوق الخزانة العامة
- فرض مزيد من الرقابة على الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بغيه الالتزام بتوريد كافة المبالغ التى تستقطع من جملة إيراداتها الشهرية والمحددة بـــــ١٥% ما لم تكن لوائحها المعتمدة تنص على نسبة أعلى من ذلك إلى الخزانة العامة فى المواعيد المقررة

ويتصـــل بذلك امتداد تلك الرقابة للتحقق من اســـتخدام أموال تلك الصـــناديق والحســـابات والوحدات فى تحقيق الأهداف والاغراض المنشـأة من أجلها فضـلاً تحصـيل إيراداتها بكل دقة وهو ما سوف ينعكس على زيادة حصيلة النسبة المقررة المشار إليها.

اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل مستحقات شركات قطاع الأعمال العام طرف الغير بما يؤدى الى زيادة إيراداتها مقارنة بمصروفاتها وهو ما ينعكس عليه بالتبعية الى زيادة صافى إرباحها وبالتالي زيادة قيمة حصـــة الخزانة العامة من هذه الأرباح ويتصـــل بذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصـحيح الهياكل التمويلية للشـركات التي تحقق خسـائر بما يقلل اعتمادها على الخزانة العامة في تغطية مصروفاتها ، وهو ما ينعكس بالتبعية أيضا على خفض الإنفاق من مصروفات الموازنة.

- البحث عن مصـــادر أخرى للتمويل الذاتى بخلاف ما هو قرره مشـــروع الموازنة من اعتمادات من تلك المصادر لتغطية نفقات الموازنة العامة وبشرط الا تتعارض هذه المصادر الجديدة مع التشريعات المنظمة وبما لا يحمل المواطنين أى أعباء جديدة.
- تطوير أساليب استثمار الموارد الطبيعية والمقومات السياحية فى مصر، ويتصل بذلك تفعيل الدور الحالى للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات فى مجال الدعاية والترويج للمقاصد السياحية فى مصر وتنشيط سياحة المؤتمرات، وتشجيع تنظيمها فى مصر.
- التنسيق وتبادل المعلومات مع منظمات المجتمع المدنى ومؤسسات الأعمال المحلية أو الدولية العاملة فى مجال التجارة الخارجية، وبالأخص ذات الصـلة بالأسـواق الدولية من أجل تعريف العالم بالمنتجات المصرية وتعريف المنتجين المصريين بالمنتجات العالمية غير المصنعة فى مصر.

- فضـــلاً عن معاونة المصـــدرين على زيادة قدراتهم التصـــديرية عن طريق تقديم الدعم الفنى والمشورة وتعريفهم بمطالب الأسواق الخارجية من السلع.
- إنشـاء نظم فعَّالة لتقييم أداء القائمين على عمليات حصـر وتحصـيل الإيرادات، إضـافة إلى مسلكهم الوظيفى بما يمنع من عمليات التواطؤ والرشوة التى تزايد اكتشافها فى السنوات الأخيرة من قِبَل الأجهزة الرقابية، مع الأخذ فى الاعتبار حيثيات الأحكام التى تصـدر لصـالح ممولى الضرائب استنادًا لعدم دقة تقديرات الضريبة أو عدم سلامة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة.

(٩) فيما يتعلق بإعادة هيكلة بعض الجهات الداخلة فى الموازنة العامة وتقسيماتها التنظيمية:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة بعض الجهات التابعة لهذه الوزارات التى تباشـــر اختصاصات متشابهة أو تباشر اختصاصات متعارضة فى ضوء قوانين وقرارات انشائها وبما يسـمح بالنظر فى ضـم الجهات التى تباشـر اختصـاصـات متشـابهة فى جهة واحدة وإعادة صـياغة اختصـاصـات بعض الجهات المتعارضـة بما يمنع هذا التعارض ويحقق مزيد من التكامل.
- تشـــكيل لجنة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة التنمية المحلية ووزارة المالية لإعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية فى مصر بما يسمح بوضع الأسس والقواعد العامة لدعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية موضع التنفيذ لحين صدور قانون الإدارة المحلية الجديد.

(١٠) فيما يتعلق بالاستفادة من الجهات التى تباشر أنشطة بحثية:

- ضـرورة التزام الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة التى تباشـر نشـاطاً بحثياً والتى ينطبق عليها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين بوضع خطة تعتمد من الوزير المختص تلتزم فيها بحصـر المشـاكل والمعوقات التى تسـهم فى ضـعف الأداء الإدارى والفنى لبعض الجهات التابعة للوزارة واعداد البحوث والدراسـات الفنية لعلاج هذه المشـاكل والمعوقات بما يمنع من اســتمراراها فضــلاً عن تقديم المشــورة العلمية والعملية لهذه الجهات مع الالتزام بتقديم تقرير سنوى بما يتم اتخاذه للوزير المختص بما يمكنه من تقييم أداء مجالس إدارات هذه الجهات البحثية.

(١١) فيما يتعلق بالتعدى على ممتلكات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة:

مع التسليم بأهمية ومحورية الدور الذى تقوم به اللجنة المشكلة بالقرار الجمهورى رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٦ والخاصــة باســترداد أراضــى الدولة التي تم الاســتيلاء عليها، وكذلك قيام الدولة بإصــدار قانون تصالحات البناء في أعمال البناء المخالفة والأراضى المعتدى عليها، **توصى اللجنة بالآتى:**

١- تغليظ العقوبات الخاصة بالاعتداء على المال العام وممتلكات أصول الدولة.
٢- إنشـــاء إدارة بجميع وحدات الجهاز الإدارى للدولة يطلق عليها " إدارة حماية الأصـــول" ويكون الغرض من إنشائها منع التعدى على الأصول والممتلكات العامة للدولة.
٣- إنشاء إدارة شرطية متخصصة تكون مهمتها الأساسية حماية الأصول والممتلكات العامة للدولة من التعديات وضبط وتنفيذ قرارات الإزالة في هذا الشأن.

(**١٢**) **فيما يتعلق بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**:

الأخذ في الاعتبار عند وضع مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ١٥٢ لسـنة ٢٠٢٠ بتنمية المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر والتي تقضـى بأنه يجوز لمجلس الإدارة لأغراض تنمية المشروعات المنصوص عليها في المادة ٢٣ من هذا القانون ورفع قدراتها التنافســية، وضـــع برامج حوافز نقدية وفقا للمعايير التي يحددها وذلك في حدود ما يخصـص سـنويا من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض وفيما لا يجاوز ثلاثة من عشـرة في الالف ٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى وبحد أدنى ١,٥ مليار جنيه سـنويا وذلك وفقا للأسس والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

الجزء الثانى

التوصيات الخاصة بالهيئات العامة الاقتصادية

---

(١) الالتزام بالصرف فى حدود الاعتمادات التى قررها مجلس النواب فى قوانين ربط موازنات الهيئات وعدم تجاوزها إلا بعد الرجوع لصاحب الاختصاص فى إقرار التشريع الخاص بهذه التجاوزات حال طلب حدوثها.

(٢) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الإيرادات التى أقرها مجلس النواب فى قوانين ربط موازنات الهيئات، وبالأخص إيرادات النشاط مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الإيرادات ينبغى أن تكون هى الحد الأدنى لما يجب تحصيله، وذلك فى إطار القوانين واللوائح والقرارات المنظمة.

(٣) الاستفادة الكاملة[١] من الاعتمادات التى وافق مجلس النواب على تخصيصها لتنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية للهيئات ووفقًا لبرامجها الزمنية والعينية ، مع ضرورة اهتمام كافة الجهات المعنية بالعمل على حل ما يعترض تنفيذ المشروعات من مشاكل إدارية أو تنظيمية من خلال زيادة درجة التنسيق والتعاون والاتصال المباشر لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشروعات.

(٤) الالتزام بوضع الشروط المرجعية التي تبنى عليها دراسات الجدوى الاقتصادية وذلك قبل إصدار قرارات الاستثمار في رؤوس أموال الشركات والهيئات أو غيرها لتكون المعيار الذى تقييم عليه العطاءات من المستثمرين مع تحديد المسئول في حالة إذا ما اتخذت قرارات مغايرة لهذه الدراسة أو إذا لم ينجم عنها تحقيق العوائد الموجودة في الدراسة ومحاسبة المسئول وفقا للقواعد والقوانين المنظمة في هذا الشأن.

(٥) اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تقليل قيمة الخسائر المقدَّرة أو أن تظل هى الحد الأقصى الذى تسفر عنه النتائج الفعلية لمباشرة النشاط فى نهاية السنة المالية، فضلاً عن العمل على زيادة قيمة ربح العام المقدَّر أو أن تظل هى الحد الأدنى الذى تسفر عنه النتائج الفعلية لمباشرة النشاط فى نهاية السنة المالية.

(٦) توافر رؤية متكاملة لوضع معايير للحوكمة بالهيئات تُعزز الشفافية والمساءلة فى إدارتها، وتضع لها معايير محددة وتطرح نتائج أعمالها على الرأى العام.

---

[١] تُشير اللجنة فى هذا الخصوص إلى أنها قد سبق لها فى تقريرها العام عن الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ تسجيل ملاحظة تتضمن انخفاض المصروف الفعلى على تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية لبعض الهيئات عن الربط الأصلى وصل فى بعض الهيئات إلى نسبة ١٠٠%.

الجزء الثالث
التوصيات الخاصة بالهيئة القومية للإنتاج الحربى

---

(١) دراسة اقتصاديات التشغيل للشركات التابعة للهيئة ووضع الخطط والسياسات للنهوض بها لتحقيق الهدف الذى أنشأت من أجله.

(٢) العمل على تحصيل المديونيات المستحقة للهيئة طرف بعض الشركات التابعة لها، والتى تتعاظم مديونياتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لإصلاح الهياكل التمويلية لتلك الشركات.

(٣) العمل على استغلال الفائض المرحل الاستغلال الأمثل فى ضوء ما تقضى به أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة القومية للإنتاج الحربى، وذلك بترحيل الفائض لاستخدامه فى تمويل مشروعات الهيئة والمساهمة فى رؤوس أموال الشركات والوحدات التابعة.

(٤) سرعة دراسة وبحث جدوى الاستثمار فى شركات أخرى، وبيان ما اتخذته تلك الشركات من خطط وسياسات للنهوض بها من عدمه.

(٥) الالتزام بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ الخاص بإنشاء الهيئة القومية للإنتاج الحربى، وبالأخص فيما يتعلق بتكوين الاحتياطى القانونى.

(٦) الالتزام بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل فيما يقضى بإعداد إقرار ضريبى بالنسبة لما يتم مزاولته من نشاط خاضع للضريبة.

(٧) الالتزام بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ واللائحة المالية للهيئة فيما يقضيان من التزام الهيئة بإعداد قوائم مالية مجمعة لها ولشركاتها التابعة.

الجزء الرابع
التوصيات المتعلقة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

(١) ربط مختلف جهود التنمية المستدامة فى إطار موحد يضمن التنسيق والتعاون بين الجهات المختصة لتحقيق الترابط بينها وبما يحقق اهداف هذه التنمية وتكاملها على المستوى المركزى والقطاعى والمحلى مع الالتزام الكامل بالوضوح والدقة فى تحديد الاختصاصات، فضلا عن سهولة تداول البيانات والمعلومات فيما بينها من خلال تطبيق منظومة الترقيم المكانى بما يعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات الإدارية والتنظيمية التى تواجه تنفيذ أهداف التنمية.

(٢) اتخاذ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لكافة الاجراءات التى تكفل من عملية الرقابة على تنفيذ المشروعات وبالأخص الممولة بقروض ومنح ومتابعة موقفها العينى والزمنى أولاً بأول مع وضع برنامج زمنى معتمد للقيام بالزيارات الميدانية لهذه المشروعات للتحقق من انتظام سير العمل فى تنفيذها ومدى التقدم فى تحقيق أهدافها وفقا لمؤشرات قياس الأداء فضلاً عن متابعة نشاط القطاع الخاص الذى يرتبط باختصاص الوزارات المعنية.

(٣) تبنِّى السياسات الاقتصادية التى تكفل تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار بما يضمن الحفاظ على الدخول الحقيقية للمواطنين مع العمل على تفعيل الدور الإدارى للدولة فى مراقبة الأسعار والتحكم فى معدلات التضخم مع التركيز على دور كل من جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وجهاز حماية المستهلك لتحقيق النتائج المرجوة من إنشائهما.

(٤) العمل على زيادة الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى مصر وتشجيعها للتوجه نحو الاستثمار فى القطاعات الإنتاجية سواء الزراعية أو الصناعية بهدف توسيع قاعدة الإنتاج للعمل على زيادة الصادرات السلعية غير البترولية والحد من الواردات فضلا عن دراسة الوسائل التى تكفل إيجاد فرص استثمارية لاستيعاب رؤوس الأموال المصرية بدلاً من اتجاهها للاستثمار فى الخارج.

(٥) العمل على تقويم السياسات التى يتم تطبيقها لعلاج الخلل الهيكلى المتزايد والمستمر فى الميزان التجارى والمتمثل فى العجز السنوى الذى يسفر عنه المعاملات السلعية وهو ما يعنى وضع سياسة تصديرية واقعية تنهض بالصادرات السلعية المصرية باعتبارها المحرك

الاساسى لعملية التنمية واساساً لمعالجة الخلل فى الميزان التجارى وذلك عن طريق حصر المعوقات التى تعوق تحول الإنتاج الزراعى والصناعى فى مصر من سياسة تصدير الفائض إلى سياسة الإنتاج للتصدير والعمل على تلافيها من خلال برنامج زمنى يعد لهذا الغرض بمشاركة كافة الأطراف المعنية من منتجين ومصدرين وأجهزة حكومية ومنظمات أهلية فضلا عن استعادة أسواق السلع الزراعية المصرية ذات الميزة التصديرية النسبية، والعمل على تنويع الأسواق كالاتجاه إلى أسواق الدول الإفريقية.

(٦) توجيه البرامج التدريبية التى تضعها الجهات التابعة للوزارة (معهد التخطيط القومى، المعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة) نحو سيادة ثقافة التفكير الإستراتيجى بين أوساط العاملين بالجهات الحكومية، وبالأخص المستويات الوسطى والعليا منهم، وذلك عند تخطيط الأعمال ووضع السياسات ورسم السيناريوهات لمواجهة الأزمات والكوارث التى يمكن إعداد الحلول المناسبة لمواجهتها والحد من تداعياتها بالأزمات.

وتوصى اللجنة فى هذا الخصوص بضرورة إعداد كوادر متخصصة فى كل جهة حكومية تعمل كفرق أزموية تستطيع التنبؤ بالأزمات والمخاطر المالية التى يمكن أن تحيق بالجهة وتحدد السبل المناسبة للتعامل معها، وبما يحافظ على الموارد المالية لها ويصون ممتلكاتها.

(٧) قيام المجلس القومى للأجور، بإجراء مراجعة شاملة ومتكاملة وليست وقتية للأجور والبدلات التى يتقاضاها المشتغلين بالقطاع الصحى، وبالأخص الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، وخصوصًا مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، باعتبار أن العنصر البشرى هو الأساس فى نجاح أى نظام صحى متى توافرت له المقومات المادية وبيئة العمل المناسبة.

(٨) زيادة الاستثمارات المقدَّمة فى مجال تكنولوجيا المعلومات الطبية الحديثة بما يخدم عملية تحليل البيانات ويساهم فى رسم السياسات والخطط الصحيحة السليمة والتعامل مع تداعيات الأمراض والأوبئة والتنبؤ بآثارها المستقبلية وبما يمنع انتشارها.

(٩) قيام الجهاز المركزى للتنمية العامة والإحصاء (التابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية) بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة، بإعداد قاعدة بيانات دقيقة بأعداد المشتغلين بالقطاع غير الرسمى، سواء فرادى أو مجموعات، وطبيعة الأنشطة التى يباشرونها وأماكن تركزها وحجم الدخول المتولدة منها بغرض تحولهم إلى القطاع الرسمى وتسهيل وتسريع إجراءات توفيق

أوضـــاعهم، فضـــلاً عن وضـــع برنامج وطنى لإعادة تأهيلهم وتهيئتهم بما يتفق مع أولويات إستراتيجية الدولة للتنمية المستدامة.

(١٠) تطوير أسس إعداد بيانات الأداء الاقتصادى والاجتماعى لتكون أكثر شمولاً وتفصيلاً واتساقًا بين الجهات المنتجة لها لتعظيم المردود من متابعة وتحليل تلك البيانات والاعتماد عليها فى تطوير وتقويم مستويات ومعدلات الأداء.

الجزء الخامس

فيما يتعلق بجهات الرقابة الخارجية وإدارات المراجعة الداخلية

---

(١) سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع أحكام كل من: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ المتضمن استحداث تقسيم تنظيمى خاص بالمراجعة الداخلية، وقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ بأن تتخذ كل وزارة أو مصلحة أو جهاز حكومى أو وحدة محلية أو هيئة عامة باستحداث هذا التقسيم فى ضوء الاختصاصات المنوطة بهذا التقسيم على النحو الوارد بالقرار موضع التنفيذ تعزيزًا للرقابة الداخلية ، وبغرض ضمان حسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام وسلامة ورشادة القرارات التنفيذية.

(٢) **<u>تدعيم أجهزة الرقابة الخارجية</u>** على الجهات الحكومية ماليًا وفنيًا وتزويدها بكافة تقنيات الرقابة الحديثة التى تكفل التنسيق وتبادل الخبرات فيما بينها من قرار رئيس مجلس الوزراء إلى قانون، إعمالاً لحكم المادة (٢١٨) من الدستور.

(٣) **<u>فيما يتعلق بجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الحتكارية</u>**

أ- منح الجهاز الاستقلالية الكاملة في ضوء الأطر الدستورية والقانونية.

ب- تفعيل حكم المادة ١١ (فقرة خامسة) من أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والتي تقضى باختصاص الجهاز بإبداء الرأي في التشريعات أو السياسات أو القرارات التي من شأنها الإضرار بالمنافسة وذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب مجلس الوزراء أو الوزارات أو الجهات المعنية وتلتزم الجهات المعنية بأخذ رأى حماية المنافسة في شأن مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم المنافسة.

ج- زيادة إعداد العاملين من شاغلى الوظائف التخصصية ليصل كحد أدنى ٣٠٠ موظف ليتمكن الجهاز من الفيام بدوره بفاعلية وكفاءة.

د- إعداد مكون تعليمى لطلاب الجامعات وبالأخص كليات التجارة والحقوق والاقتصاد يتناول الجوانب المتعلقة بحماية المنافسة.

الجزء السادس
فيما يتعلق بنظام موازنة البرامج والأداء

في ضوء توجه الدولة الى الاخذ بنظام البرامج والأداء كأسلوب موازني سيتم العمل به كاملاً كبديل عن النظام الموازني الحالي بعد انتهاء المدة الزمنية التي سوف يحددها قانون المالية العامة الموحد الذي يتم نظره في هذه الأيام بمجلس الشيوخ.

فأن الامر يتطلب تطوير الأنظمة المالية المطبقة حالياً بما فيها نظام الرقابة بما يناسب تطبيق موازنة هذا النموذج الموازني وفي ضوء ذلك تضع اللجنة عدداً من التوصيات تتمثل في الاتي:

- اتخاذ الاجرءات اللازمة لمراجعة كافة القوانين المالية والمحاسبية واللوائح والقرارات المالية (الاخري لكي تتفق مع نظام البرامج والأداء).
- تبويب الهيكل الموازني للوزارات والجهات التابعة لها وفقاً لنظام البرامج والأداء والربط بينه وبين المشروعات التي تتضمنها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أضافة الى تحديد مسئوليات وسلطات المختصين بهذه الوزارات.
- تطوير الأنظمة المحاسبية القائمة لكي تتماشى مع نظام البرامج والأداء.
- انشاء تقسيم تنظيمي بكل وزارة وبكل جهة تابعة لها تختص بتنفيذ وتطبيق موازنة البرامج والأداء.
- تهيئة المسئولين الماليين وغيرهم بالوزارت التي تأخذ بنظام البرامج والأداء لفهم طبيعة والمردود الإيجابي المتوقع من تطبيقه.
- الاستهداء بالتجارب الدولية الناجحة في مجال موازنة البرامج والأداء ودراسة العقبات التي صادفتها والسبل التي اتخذت لعلاجها.
- تطوير النظم المالية الحالية بما يحقق المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء ويأتي على راسها التحول الى نظام محاسبة التكاليف لتحقيق الأهداف الإدارية المطلوبة وما يرتبط به من اتباع أساس الاستحقاق.

- إعادة النظر في مقاييس الأداء المطبقة حالياً التي يتبين عدم قدرتها عن التعبير عن الاعمال التي تم إنجازها تعبيراً صادقاً من حيث الكم والكيف.
- سرعة توفير التخصصات المطلوبة من مهندسين وأخصائيين وغيرهم لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء فضلاً عن تطوير إدارات البحوث بالوزارات ليمتد أنشطتها البحثية الى اجراء البحوث والدراســـات الخاصـــة بالبرامج وتقديم الرؤي المقترحة واللازمة لهذه الوزارات والجهات التابعة لها في كل ما يتعلق بهذا النظام الموازني.
- زيادة درجة التنســـيق والتعاون بين الوزارات عند اعداد وتنفيذ البرامج المشـــتركة بينهما بما يمنع التضارب وازدواجية الاختصاصات.
- تكليف وزارتي المالية، التخطيط والتنمية الاقتصـــادية ببحث الأســباب التي أدت الى عدم التزام بعض الوزارات على النحو الوارد في القســـم العاشـــر من التقرير بتقديم مشروع موازنتها على أساس نظام موازنة البرامج والأداء في ضوء ما ورد بمنشور وزارة المالية عن قواعد اعداد مشـروع موازنة السـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ واعداد تقرير بذلك يتم ارساله الى مجلس النواب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول التقرير العام للحكومة.

واللجنة إذ تعرض تقريرها العام عن مشروع خطة السنة الرابعة ٢٠٢٢/٢٠٢١ من خطة التنمية المســـتدامة متوســـطة الأجل (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)، ومشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

فإنها ترجو المجلس الموقّـر الموافقة عليه، وعلى ما جاء به من توصيات.

رئيس اللجنة

٢٠٢١/٦/٩

أ. د./ فخرى الدين الفقى